الجمهوريـــــــة الجزائريــــــة الديمقراطيــــة الشعبيـــــة

وزارة التعليم العالــي و البحث العلمـــي

جامعــــــة منتوري -قسنطينة-

كليــــــة العلوم الاقتصاديــــــــة و علوم التسييــــــــر

رقم التسجيل........

الشعبـــة: اقتصــــاد

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية

دراســــة و تحليل مديونيــــة بلدان العالـــــم الثالث

دراسة حالـــــــة الجزائر

من إعداد الباحث :

بن الطاهر حسين

المشرف:

أ.الدكتور /دخموس العربي

أعضاء لجنة المناقشة :

- شرابي عبدالعزيز	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة
- دخموش العربي	مقررا	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة
- شمام عبد الوهاب	عضوا	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة
- دربال عبد القادر	عضوا	أستاذ التعليم العالي	جـــامعة وهــــران
- صالحي صالح	عضوا	أستاذ التعليم العالي	جــامعة سطيــف
- بروش زين الدين	عضوا	أستـــاذ محــاضر	جــامعة سطيــف

السنة الجامعية :2008/2007

المقدمـــــــة:

إن ظاهرة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث ليست بظاهرة حديثة النشأة، كما أنها ليست هي المرة الأولى في العصر الحالي التي تقوم فيها بلدان العالم الثالث بالاقتراض من البلدان المتقدمة ،فالمراجع المتخصصة في هذا المجال تذكرنا بأن هناك عددا كبيرا من البلدان المستقلة في أمريكا اللاتينية ، قد لجأت مع بداية العشرينيات من القرن التاسع عشر إلى الاقتراض الخارجي، ثم تلتها بلدان أخرى في النصف الثاني من ذلك القرن، كالإمبراطورية العثمانية، ومصر، وتونس، حيث أفرطت هذه البلدان في الاستدانة الخارجية، ووجدت نفسها في النهاية عاجزة عن سداد ديونها الخارجية، مما أدى إلى احتلال بعضها عسكريا.

كما أن ظاهرة المديونية الخارجية ليست مقتصرة على بلدان العالم الثالث فقط ، فتاريخ المديونية يذكرنا بأن هناك بعض البلدان التي تنعت الآن بالبلدان المتقدمة: اليابان ، أستراليا ، الولايات المتحدة الأمريكية. قد لجأت إلى الاقتراض الخارجي ، واستطاعت هذه البلدان أن تتحول إلى بلدان دائنة مصدرة لفوائض مدخراتها .

إن المرحلة الهامة في تاريخ المديونية المعاصرة بالنسبة لبلدان العالم الثالث يمكن تحديدها من بداية سنة **1955**، وهذه السنة التي بدأ فيها عدد كبير من البلدان المستقلة يتزايد كما أن ذلك التاريخ يشكل بداية تنامي الإقراض الدولي لبلدان العالم الثالث بعد الانتهاء من مشروع مارشال القاضي بإعمار أوروبا الغربية.

وهكذا فقد شهدت فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، تزايد إقبال بلدان العالم الثالث على القروض الخارجية لتمويل الاستثمارات التي تضمنتها إستراتيجية التنمية التي رسمتها، وذلك بقصد الخروج من حالة التخلف ، وقد تم ذلك تحت تأثير نظريات التنمية التي ظهرت آنذاك، والتي كانت تنظر إلى مشكلة التخلف على أنها، بالدرجة الأولى، مشكلة نقص الموارد المالية الداخلية اللازمة لتمويل التنمية، وأن التغلب على مشكلة التخلف إنما يبقى مرهونا بارتفاع معدل تراكم رأس المال، إنه كلما كان معدل التراكم مرتفعا، كلما أمكن تحقيق معدلات نمو أعلى. وقد وجدت بلدان العالم الثالث آنذاك في الاقتراض الخارجي الوسيلة السهلة لسد الفجوة القائمة، مابين المدخرات المحلية والاستثمارات المطلوب تنفيذها، خاصة وأن ظروف الإقراض الدولي التي سادت في فترة السبعينات من القرض الماضي، كانت ملائمة بالنسبة لبلدان العالم الثالث، لذلك فهي تعتبر فترة تزايد الديون الخارجية لهذه الأخيرة.

وبذلك يمكننا القول أن أول حلقة في أزمة المديونية التي تعيشها بلدان العالم الثالث كانت قد تشكلت في السبعينيات ، عندما أفرطت هذه البلدان في الإقراض الخارجي واعتبرته مصدرا بديلا للادخار المحلي وليس مصدرا مكملا له، وبالتالي يمكن القول أن مشكلة المديونية تتعرض لها كل من بلدان العالم الثالث والبلدان المتقدمة، إلا أن حدتها تختلف من مجموعة إلى أخرى إلى أن هذه الأخيرة لها القدرة أن تتكيف مع الوضع عكس المجموعة الأولى التي لا تستطيع أن تتكيف مع الوضع ، وبالتالي تبرز لها أزمة المديونية.

وما إن حل عقد الثمانينات من القرن الماضي حتى وجدت كثير من بلدان العالم الثالث نفسها تحت أعباء مديونية ثقيلة، أدت إلى إنفجار أزمة المديونية في الكثير منها كان أولها أزمة **1982** عندما رفع كبار المدينين في أمريكا اللاتينية راية العصيان، فيما يتعلق بتسديد القروض الدولية التي حل أجلها وانقضت أكثر من عشرين سنة منذ ذلك التاريخ و القضية تشغل بال الجميع، دائنين يريدون إنقاذ ما يمكن إنقاذه و يسعون إلى تفادي الوقوع مرة أخرى في نفس الأزمة، ومدينون يريدون التخلص من الشلل الذي أصاب اقتصادهم نتيجة وقوعهم في مأزق المديونية المتسارعة أملين في الوصول إلى مصادر تمويل أفضل، فهم قد أدمنوا الاستدانة ولا تسمح لهم التطورات الدولية بالتخلي عنها حيث لم تفلح التنمية التي حاولوا تحقيقها في عقود أربعة من الزمن في إيصال اقتصادا تهم إلى الاعتماد على مواردهم الذاتية التي تسلبها أعباء تراكم الديون، مما شكل موضوع مديونية بلدان العالم الثالث مجالا خصبا للبحث، و الدراسة من قبـــل الكثير من الاقتصاديين و الواقع أن أزمة المديونية تعتبر كإحدى الآليات التي فرضتها الدول الرأسمالية العالمية في أزمتها المعاصرة على بلدان العالم الثالث. فقد تأزمت تلك القضية على نحو واضح في الربع الأخير من القرن العشرين، أي منذ ظهور أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي إبان فترة السبعينيات من القرن الماضي ، على نحو ما ذكرناه سابقا ، والواقع أن موضوع المديونية خلال فترة الاستعمار فلم يكن لهذه المشكلة وجود، رغم التبعية الشديدة التي وقعت فيها بلدان العالم الثالث تجاه الدول الاستعمارية.

و السبب في ذلك هو أن الميزان التجاري لهذه البلدان كان يحقق في الظروف العادية إبان عصر الاستعمار فائضا. هذا الفائض، الذي كان ينجم عن وجود قطاع كبير للصادرات وقدر محدود للواردات، كان يستخدم في تسوية تحويلات أرباح و فوائد رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في قطاع المواد الخام و في دفع ما عسى أن تكون الدولة قد اقترضته من الخارج.

لهذا لم تكن تسوية الالتزامات و الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث التابعة تثير آنذاك أية مشاكل، و بعد حصول بلدان العالم الثالث على استقلالها السياسي و سعيها نحو التصنيع والتنمية سرعان ما ظهرت فيها مشكلة الفجوة التمويلية، أي فجوة الموارد المحلية.

بدلا من سد هذه الفجوة عن طريق تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن و مواجهة تحديات هذه التعبئة (اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا) اتجهت معظم بلدان العالم الثالث الحديثة الاستقلال لسد هذه الفجوة عن طريق الاقتراض الخارجي، و قد كانت خلال تلك الفترة أي فترة الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي شروط الاقتراض مواتية، عكس ما بدت عليه هذه الشروط بداية من السبعينيات من القرن الماضي مجحفة و معقدة، و السبب في ذلك هو بروز أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي و نتج عن ذلك حدوث تراخ شديد في الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها مجموعة بلدان العالم الثالث، و ضاعف من حرج الموقف، تزايد نزعة الحماية في التجارة الدولية، الأمر الذي أدى إلى وضع عقبة جديدة أمام صادرات بلدان العالم الثالث.

و كان من نتيجة ذلك كله حدوث نقص شديد في حصيلة النقد الأجنبي لقطاع الصادرات.

و من ناحية أخرى، اتجهت أسعار الواردات التي تستوردها هذه البلدان نحو الارتفاع الشديد.

و قد أدى ذلك إلى زيادة عجز موازين مدفوعات هذه البلدان الأمر الذي قاد هذه الدول إلى طلب المزيد من القروض، التي أدت إلى تزايد حجم مديونية هذه البلدان.

وبعد مراجعة الأدبيات الإقتصادية في هذا المجال، نجد اتجاهين على قدر كبير من الأهمية يعطيان تفسيرات مختلفة لظاهرة المديونية هما:

الاتجاه الأول: و كانت تمثله مجموعة الدول الرأسمالية الدائنة و المؤسسات النقدية الدولية التي تسيطر عليها، و هو اتجاه يحاول أن يلقي بمسئولية تزايد هذه الأزمة على عاتق الدول المدينة، على أساس أن تلك الأزمة تعود إلى الاستخدام غير الرشيد للموارد الأجنبية المقترضة، و إلى سوء الإدارة و ضعف مستوى الأداء الاقتصادي، و إلى أخطاء السياسات الاقتصادية المطبقة فيها، وإلى وجود طموحات زائدة في التنمية و التصنيع تتجاوز الطاقة الاستيعابية لهذه البلدان .

و تجدر الإشارة بأن هذا الاتجاه مازال هو الاتجاه الطاغي السائد في البحوث المعاصرة عن أزمة الديون العالمية و بخاصة تلك البحوث التي تصدر عن المؤسسات النقدية الدولية.

الاتجاه الثاني: و كان يمثله بعض قادة بلدان العالم الثالث ، فكان يرى أن المسؤولية الأساسية لتزايد مشكلة الديون ، إنما تقع على عاتق الدول الرأسمالية الدائنة التي لم تقم بأداء و اجبها في مساعدة بلدان العالم الثالث بالمعونات و القروض الميسرة التي تحتاج إليها في عملية التنمية و حل مشكلاتها الاقتصادية و الاجتماعية.

و أن القروض و المساعدات الميسرة التي انسابت إلى تلك البلدان كانت ضئيلة ،واتسمت بسيطرة الاستقطاب الدولي عليها و غلبة العلاقات الخاصة في توزيعها .

مـــن هنـــا فقـــد اضطـــرت دول بلـــدان العالـــم لثالـــث إلـــى اللجـــوء إلى أشكال التمويل الخارجي ذات الكلفة العالية، و إلى الوقوع من ثم في فخ استغلال المؤسسات النقدية و المالية في سوق الإقراض الدولي.

بعد عرض هذين الاتجاهين تجدر بنا الإشارة إلى تحديد طبيعة الأزمة، والتي نرى أنها تتمثل فيما يلي:

الأزمة هي أزمة سيولة : لقد أرجع عدد من الاقتصاديين الذين تناولوا طبيعة أزمة الديون العالمية هذه الأزمة إلى مشكلات نقص السيولة، و أن الجزء الأكبر من تلك المشكلات ينبع من سلوك مجموعة من المتغيرات التي لا يستطيع البلد المدين أن يتحكم فيها، مثل سعر الفائدة على القروض الخارجية، و أسعار الصادرات و أسعار الواردات (و من ثم معدل التبادل الدولي) و حجم الأموال التي يستطيع البلد أن يقترضها من الخارج. وعلى هذا الأساس، فإن سلوك هذه المتغيرات في اتجاه مضاد لمصالح البلدان المدينة هو المسؤول بشكل رئيسي عن هذا الوضع المتأزم الذي آلت إليه مشكلة السيولة فيها، و من ثم صعوبات خدمة ديونها الخارجية .

الأزمة هي أزمة إفلاس: في هذا الإطار، هناك مجموعة أخرى من الاقتصاديين، الذين اعتمدوا على النماذج القياسية التحليلية، و الذين رأوا أن طبيعة أزمة الديون العالمية و بالذات لبلدان العالم الثالث، هي مشكلة إفلاس هذه الدول و عدم قدرتها على الوفاء بهذه الديون و ليست مشكلة سيولة مؤقتة .

و النماذج القياسية التي تمت في هذا الخصوص، حاولت أن تبحث عن ،الشروط و الأوضاع التي تمكن البلد المدين أن يستفيد من رأس المال الأجنبي، و تجعله قادرا على مواصلة النمو، و تسوية أعباء ديونه الخارجية دون حدوث مشكلات عويصة.

أزمة المديونية هي انعكاس لأزمة هيمنة رأس المال الدولي: يرى بعض الاقتصاديين أن هناك علاقة وثيقة بين أزمة المديونية العالمية، و رأس المال الدولي، و ذلك بالنظر لما أصبح يلعبه هذا الأخير في فترة السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي، و أصبحت له السيطرة الفعلية على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بمراكزه المتقدمة و المتخلفة .

ذلك أنه استنادا إلى الخبرة التاريخية لتلك الفترة، و في ضوء ظاهرة التدويل التي حدثت في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، أصبحت مهمة رأس المال المالي هي : نقل رأس المال المصرفي إلى النطاق العالمي، و ذلك من أجل التمهيد لتطوير و توسيع المؤسسات الصناعية المتعددة الجنسية، بغية دخول هذه المؤسسات إلى بعض بلدان العالم الثالث، الذي يكون فيها معدل الربح أعلى من المتوسط السائد. و تبدو في الواقع هذه الوظيفة على درجة كبيرة من الأهمية في تفسير أزمة المديونية العالمية .

ذلك أن سعي رأس المال الدولي لتحقيق هذه الوظيفة قد أدى إلى خلق مشكلة المديونية العالمية، بالإضافة إلى ذلك هناك إستراتيجية مارسها رأس المال الدولي، و ذلك من أجل حل أزمة المدفوعات الدولية الناجمة عن تلك العجوزات في فترة السبعينات من القرن الماضي، من خلال ابتكاره لآليات جديدة من الوساطة المالية التي نجحت في تدبير الموارد اللازمة لمواجهة هذه العجوزات. ،

و كانت الوسيلة الجوهرية لذلك هي إعادة تدوير الفوائض النفطية، الإفراط في خلق السيولة الدولية من خلال سوق الدولارات الأوروبية. و آنذاك لعبت البنوك التجارية دورا استراتيجيا- انطلاقا مما كانت تملكه من بيترو دولار و يورو دولار- في إقراض بلدان العالم الثالث بسخاء شديد، و دون ضوابط أو مراعاة لقواعد الاحتراس و الضمانات المصرفية التقليدية، و كان ما يهم البنوك هو الإقراض بسعر فائدة مرتفع سعيا و راء أرباح، ودون أن تراعي القدرة الفعلية لهذه البلدان على الدفع مستقبلا. ومن جهة أخرى، فإن بلدان العالم الثالث استهلت الإقراض الخارجي كمخرج رئيسي لمواجهة عجز الحساب الجاري.

أما في فترة الثمانينات من القرن الماضي، فقد أصبحت الفوائض تتكون في الدول الرأسمالية و بالتالي فإن دول الفوائض الحالية، أي الدول المتقدمة أصبحت تسعى إلى نوع جديد لتشغيل هذه الفوائض

و تفضيلها الاستثمارات، إلا أنها لا تستطيع أن تؤمن لاستثماراتها في ظل المديونية العالمية لبلدان العالم الثالث.

إذن أين تستثمر هذه الفوائض؟ هل تستثمر هذه الفوائض في بلدان العالم الثالث، و هل يمكن توجيهها إلى هذه البلدان و بسعر فائدة مرتفع في ظل المديونية المرتفعة لها؟ مـــن أجـــل ذلك دأب رأس المـــال الدولـــي و بالتنسيق مع المؤسسات النقدية الدولية أن يتخذا أسلوبا لحل أزمة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث .

وفيما يخص الحلول المقترحة، و خاصة من طرف أصحاب الاتجاه الأول، الذي تتزعمه الدول الرأسمالية، و بالتنسيق مع المؤسسات النقدية الدولية، فإن هذه الأخيرة تقترح برامج للتكييف الاقتصـــادي، و هي سياسات حديثة التطبيق حيث ارتبطت نشأتها بأزمة المديونية الخارجية التي اجتاحت بلدان العالم الثالث و بالرغم من حداثة عهدها أثارت هذه السياسات اهتماما كبيرا على أكثر من مستوى، سواء على المستوى الأكاديمي البحثي، ومن خلال العدد المتزايد من الدراسات التي استأثرت بها هذه السياسات، أو على مستوى الحكومات و المنظمات الدولية ذات الاهتمام الاجتماعي .

و يعكس هذا الاهتمام الواسع بسياسات التكييف الهيكلي من حيث هي مجموعة الإجراءات الاقتصادية الموصى بها من قبل المؤسسات النقدية الدولية، و التي تهدف إلى الوصول بالاقتصاد إلى حالة الاستقرار، من خلال معالجة بعض الاختلالات المالية و النقدية التي يعاني منها.

و كذلك تحقيق نمو مستمر، من خلال إجراء تعديل على هيكل هذا الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة ثقة الدائنين بها و يمكنها من إعادة جدولة ديونها و كذا الحصول على تمويل جديد كل تلك القضايا تطلبت اللجوء إلى المؤسسات النقدية الدولية للحصول على شهادة سلامة أوضاعها الاقتصادية بعد التزام هذه الدول بما يسمى بـــ (المشروطية)، و التي هي عبارة عن اتفاق بين المؤسسات النقدية الدولية من جهة و الدولة المدينة من جهة أخرى، يتم بموجبه ربط استمرار التدفقات المالية الخارجية، من منح و قروض، بإجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية للدولة المدينة.

و يعبر هذا الاتفاق عن النوايا الصادر عن حكومة الدولة المعنية، بشكل سنوي، متضمنا تحديدا لسياسات التكييف و احتياجات الدولة من التمويل الخارجي و التمويل المتاح من المؤسسات النقدية الدولية، و على الرغم من أن خطاب النوايا يصدر في النهاية عن حكومة الدولة التي تود الالتزام بسياسات التكييف، إلا أن هذا الخطاب في الواقع ما هو إلا حصيلة مفاوضات بين هذه الحكومة و المؤسسات النقدية الدولية، تتخذ في النهاية شكل تعهدات ملزمة للحكومة المعنية، تستدعي العقاب المتمثل في و قف التمويل الخارجي.

بالإضافة إلى سياسة التكييف، هناك بعض الحلول المقترحة لحل معضلة المديونية، و التي هي في الواقع مكملة لسياسات التكييف، أو بعبارة أخرى تصب في خانة أصحاب الاتجاه الأول، و منها نذكر:

مخطط جيمس بيكـــر: تم و ضعه سنة 1985، و كان يهدف هذا المخطط إلى مساعدة بلدان العالم الثالث التي تتخبط في مشكلة المديونية، و ذلك من أجل تحقيق نمو اقتصادي كافـــي لمواجهـــة مشكلـــة المديونيـــة، و يتضمن هذا المشروع منح قروض جديدة من طرف المؤسسات النقدية الدولية، و بشرط أن تلتزم هذه البلدان لسياسات إعادة التكييف، والتي تتضمن العناصر التالية :

التخفيض الإرادي للمديونية: و ذلك من طر ف البنوك التجارية عن طريق مختلف الوسائل بما في ذلك تحويل المديونية إلى مساهمة أو إعادة شراء للمديونية من قبل الدولة بأسعار السوق مع الأخذ بعين الاعتبار للقيمة الحقيقية لمديونية دول العالم الثالث الذي يتم تبادله بشكل عام في السوق الثانوية التي تمتاز بتحفيظ هام، فهذه الأدوات تمكن الدائنين من استعادة جزء هام من الديون المعتبرة، و من بين الأدوات التقنية لتحويل المديونية هي : التحويل إلى استثمارات، وإعادة شراء أقساط الديون.

تحديد سقف الأقساط لخدمة الدين: إن الهدف من هذه التقنية هو الحد مباشرة من القيمة الإجمالية للمدفوعات السنوية المستحقة لخدمة الدين، و ليس هدفها تخفيض المديونية، و هناك عدة أساليب تلجأ لها هذه التقنية نذكر منها : تخفيض معدلات الفائدة، و تحديد سقف للأقساط الخاصة لخدمة الدين.

مشاركة الدول أو المؤسسات الدائنة: في ملكية الأصول الإنتاجية في الدول المدينة، و بمقتضى هذا النموذج، فإن الدولة المدينة تستطيع أن تخفض أعباء ديونها الخارجية، من خلال السماح للدائنين بالمشاركة في ملكية ما تملكه من مشروعات.

لقد تباينت الآراء في تشخيص مشكلة المديونية الخارجية للبلدان المدينة من حيث تحمل مسؤولية الاستدانة، وحول طبيعة المديونية وأسبابها، والحلول المقترحة لمعالجتها.

مما سبق يمكن طرح إشكالية الموضوع من خلال التساؤل التالي:

على من تقع مسؤولية الديون الخارجية للبلدان المدينة ؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي. يستوجب البحث في بعض التساؤلات الفرعية التالية:

ما هـــي طبيعتــه المديونيـــة الخارجيـــة ؟ ما هي أسبابها ؟ وكيف يمكن التخلص منها أو الحد من آثارها على الأقل؟

أهمية البحث : لاشك أن موضوع الأطروحة المتعلق بدراسة و تحليل مديونية بلدان العالم الثالث، مع الإشارة لحالة الجزائر، موضوع واسع النطاق، متشابك، و لذا فإن محور الأطروحة كما ذكرنا هو التركيز على سياسات التكييف ،التي فرضتها المؤسسات النقدية الدولية على البلدان المدينة، و ذلك بقصد معرفة آثار هذه السياسات على حجم المديونية، و تطورها، مع تبيان كذلك آثار هذه السياسة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي.

منهج البحث: لقد اقتضت طبيعة الأطروحة أن ننطلق أساسا من استقراء الواقع إلى تحليله تحليلا مفصلا، ثم استنباط بعض القواعد العامة المتعلقة بالإشكالية الأساسية، هذا و إن كانت الأطروحة لا تخلوا من البعد التاريخي و ذلك عند تسليط الضوء على تطور أزمة المديونية، سواء على مستوى بلدان العالم الثالث أو في حالة الإشارة إلى حالة الجزائر .

خطة الأطروحة و تقسيماتها : من منطلق المنهج السابق، فقد شملت الأطروحة خمسة فصول :

تناول الفصل الأول الإطار النظري لأزمة الديون الخارجية الذي حاولنا من خلاله إبراز مبررات التمويل الخارجي في دول العالم الثالث بسبب ضعف المدخرات المحلية و كذا فجوة التجارة الخارجية، مع التركيز على الأعباء المترتبة عن اللجوء لمثل هذا التمويل المؤدي إلى أزمة المديونية.

بينما في الفصل الثاني حاولنا من خلاله تحليل نشأة و تطور المديونية في بلدان العالم الثالث، مع التركيز على التطور التاريخي لهذه الظاهرة، و في نفس الوقت تم إبراز أهم العوامل المسؤولة على هذه الأزمة سواء كانت داخلية أم خارجية.

وقمنا بتحليل المديونية كظاهرة اقتصادية ارتبطت بالاقتصاديات النامية مما استدعت الضرورة إلى بحث البعد التاريخي للظاهرة للوقوف على الخصائص المميزة لها و تحديد آثارها و انعكاساتها على تلك الاقتصاديات.

و يبدو أن هناك عدة رؤى للظاهرة مما تطلب الأمر تخصيص الفصل الثالث لاستعراض بعض الرؤى بشأن تحليل هذه الظاهرة خاصة ما تعلق منها برؤية كل من مؤسستي صندوق النقد الدولي و البنك العالمي فضلا عن تلك الرؤى المتعلقة بالدائنين و المدينين.

الفصل الرابع تناول، بالدراسة و التحليل، أزمة المديونية الخارجية للجزائر، الذي حاولنا من خلاله بحث الظاهرة و استعراض أهم مؤشراتها و تحليل أهم أسبابها، و آثارها على الاقتصاد الجزائري.

أما الفصل الخامس تعرضنا من خلاله لأهم العلاجات المقترحة للخروج من أزمة المديونية، مركزين على إستراتيجية صندوق النقد الدولي، و ما تعلق منها ببرامج التكييف الهيكلي المدعمة من قبله.

الفصل الأول: الإطار النظري لمشكلة الديون الخارجية

المبحث الأول : التمويل الخارجي و مبرراته.
المبحث الثاني : فجوة المدخرات المحلية و فجوة التجارة الخارجية.
المبحث الثالث : الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي.
خلاصة :

المقدمـــــــــة:

إن ظاهرة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث ليست بظاهرة حديثة النشأة، كما أنها ليست هي المرة الأولى في العصر الحالي التي تقوم فيها بلدان العالم الثالث بالاقتراض من البلدان المتقدمة ،فالمراجع المتخصصة في هذا المجال تذكرنا بأن هناك عددا كبيرا من البلدان المستقلة في أمريكا اللاتينية ، قد لجأت مع بداية العشرينيات من القرن التاسع عشر إلى الاقتراض الخارجي، ثم تلتها بلدان أخرى في النصف الثاني من ذلك القرن، كالإمبراطورية العثمانية، ومصر، وتونس، حيث أفرطت هذه البلدان في الاستدانة الخارجية، ووجدت نفسها في النهاية عاجزة عن سداد ديونها الخارجية، مما أدى إلى احتلال بعضها عسكريا.

كما أن ظاهرة المديونية الخارجية ليست مقتصرة على بلدان العالم الثالث فقط ، فتاريخ المديونية يذكرنا بأن هناك بعض البلدان التي تنعت الآن بالبلدان المتقدمة: اليابان ، أستراليا ، الولايات المتحدة الأمريكية. قد لجأت إلى الاقتراض الخارجي ، واستطاعت هذه البلدان أن تتحول إلى بلدان دائنة مصدرة لفوائض مدخراتها .

إن المرحلة الهامة في تاريخ المديونية المعاصرة بالنسبة لبلدان العالم الثالث يمكن تحديدها من بداية سنة **1955**، وهذه السنة التي بدأ فيها عدد كبير من البلدان المستقلة يتزايد كما أن ذلك التاريخ يشكل بداية تنامي الإقراض الدولي لبلدان العالم الثالث بعد الانتهاء من مشروع مارشال القاضي بإعمار أوروبا الغربية.

وهكذا فقد شهدت فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، تزايد إقبال بلدان العالم الثالث على القروض الخارجية لتمويل الاستثمارات التي تضمنتها إستراتيجية التنمية التي رسمتها، وذلك بقصد الخروج من حالة التخلف ، وقد تم ذلك تحت تأثير نظريات التنمية التي ظهرت آنذاك، والتي كانت تنظر إلى مشكلة التخلف على أنها، بالدرجة الأولى، مشكلة نقص الموارد المالية الداخلية اللازمة لتمويل التنمية، وأن التغلب على مشكلة التخلف إنما يبقى مرهونا بارتفاع معدل تراكم رأس المال، إنه كلما كان معدل التراكم مرتفعا، كلما أمكن تحقيق معدلات نمو أعلى. وقد وجدت بلدان العالم الثالث آنذاك في الاقتراض الخارجي الوسيلة السهلة لسد الفجوة القائمة، مابين المدخرات المحلية والاستثمارات المطلوب تنفيذها، خاصة وأن ظروف الإقراض الدولي التي سادت في فترة السبعينات من القرض الماضي، كانت ملائمة بالنسبة لبلدان العالم الثالث، لذلك فهي تعتبر فترة تزايد الديون الخارجية لهذه الأخيرة.

وبذلك يمكننا القول أن أول حلقة في أزمة المديونية التي تعيشها بلدان العالم الثالث كانت قد تشكلت في السبعينيات ، عندما أفرطت هذه البلدان في الإقراض الخارجي واعتبرته مصدرا بديلا للادخار المحلي وليس مصدرا مكملا له، وبالتالي يمكن القول أن مشكلة المديونية تتعرض لها كل من بلدان العالم الثالث والبلدان المتقدمة، إلا أن حدتها تختلف من مجموعة إلى أخرى إلى أن هذه الأخيرة لها القدرة أن تتكيف مع الوضع عكس المجموعة الأولى التي لا تستطيع أن تتكيف مع الوضع ، وبالتالي تبرز لها أزمة المديونية.

وما إن حل عقد الثمانينات من القرن الماضي حتى وجدت كثير من بلدان العالم الثالث نفسها تحت أعباء مديونية ثقيلة، أدت إلى إنفجار أزمة المديونية في الكثير منها كان أولها أزمة **1982** عندما رفع كبار المدينين في أمريكا اللاتينية راية العصيان، فيما يتعلق بتسديد القروض الدولية التي حل أجلها وانقضت أكثر من عشرين سنة منذ ذلك التاريخ و القضية تشغل بال الجميع، دائنين يريدون إنقاذ ما يمكن إنقاذه و يسعون إلى تفادي الوقوع مرة أخرى في نفس الأزمة، ومدينون يريدون التخلص من الشلل الذي أصاب اقتصادهم نتيجة وقوعهم في مأزق المديونية المتسارعة أملين في الوصول إلى مصادر تمويل أفضل، فهم قد أدمنوا الاستدانة ولا تسمح لهم التطورات الدولية بالتخلي عنها حيث لم تفلح التنمية التي حاولوا تحقيقها في عقود أربعة من الزمن في إيصال اقتصادا تهم إلى الاعتماد على مواردهم الذاتية التي تسلبها أعباء تراكم الديون، مما شكل موضوع مديونية بلدان العالم الثالث مجالا خصبا للبحث، و الدراسة من قبـــل الكثير من الاقتصاديين و الواقع أن أزمة المديونية تعتبر كإحدى الآليات التي فرضتها الدول الرأسمالية العالمية في أزمتها المعاصرة على بلدان العالم الثالث. فقد تأزمت تلك القضية على نحو واضح في الربع الأخير من القرن العشرين، أي منذ ظهور أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي إبان فترة السبعينيات من القرن الماضي ، على نحو ما ذكرناه سابقا ، والواقع أن موضوع المديونية خلال فترة الاستعمار فلم يكن لهذه المشكلة وجود، رغم التبعية الشديدة التي وقعت فيها بلدان العالم الثالث تجاه الدول الاستعمارية.

و السبب في ذلك هو أن الميزان التجاري لهذه البلدان كان يحقق في الظروف العادية إبان عصر الاستعمار فائضا. هذا الفائض، الذي كان ينجم عن وجود قطاع كبير للصادرات و قدر محدود للواردات، كان يستخدم في تسوية تحويلات أرباح و فوائد رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في قطاع المواد الخام و في دفع ما عسى أن تكون الدولة قد اقترضته من الخارج.

لهذا لم تكن تسوية الالتزامات و الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث التابعة تثير آنذاك أية مشاكل، و بعد حصول بلدان العالم الثالث على استقلالها السياسي و سعيها نحو التصنيع و التنمية سرعان ما ظهرت فيها مشكلة الفجوة التمويلية، أي فجوة الموارد المحلية.

بدلا من سد هذه الفجوة عن طريق تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن و مواجهة تحديات هذه التعبئة (اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا) اتجهت معظم بلدان العالم الثالث الحديثة الاستقلال لسد هذه الفجوة عن طريق الاقتراض الخارجي، و قد كانت خلال تلك الفترة أي فترة الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي شروط الاقتراض مواتية، عكس ما بدت عليه هذه الشروط بداية من السبعينيات من القرن الماضي مجحفة و معقدة، و السبب في ذلك هو بروز أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي و نتج عن ذلك حدوث تراخ شديد في الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها مجموعة بلدان العالم الثالث، و ضاعف من حرج الموقف، تزايد نزعة الحماية في التجارة الدولية، الأمر الذي أدى إلى وضع عقبة جديدة أمام صادرات بلدان العالم الثالث.

و كان من نتيجة ذلك كله حدوث نقص شديد في حصيلة النقد الأجنبي لقطاع الصادرات.

و من ناحية أخرى، اتجهت أسعار الواردات التي تستوردها هذه البلدان نحو الارتفاع الشديد.

و قد أدى ذلك إلى زيادة عجز موازين مدفوعات هذه البلدان الأمر الذي قاد هذه الدول إلى طلب المزيد من القروض، التي أدت إلى تزايد حجم مديونية هذه البلدان.

وبعد مراجعة الأدبيات الإقتصادية في هذا المجال، نجد اتجاهين على قدر كبير من الأهمية يعطيان تفسيرات مختلفة لظاهرة المديونية هما:

الاتجاه الأول: و كانت تمثله مجموعة الدول الرأسمالية الدائنة و المؤسسات النقدية الدولية التي تسيطر عليها، و هو اتجاه يحاول أن يلقي بمسئولية تزايد هذه الأزمة على عاتق الدول المدينة، على أساس أن تلك الأزمة تعود إلى الاستخدام غير الرشيد للموارد الأجنبية المقترضة، و إلى سوء الإدارة و ضعف مستوى الأداء الاقتصادي، و إلى أخطاء السياسات الاقتصادية المطبقة فيها، و إلى وجود طموحات زائدة في التنمية و التصنيع تتجاوز الطاقة الاستيعابية لهذه البلدان .

و تجدر الإشارة بأن هذا الاتجاه مازال هو الاتجاه الطاغي السائد في البحوث المعاصرة عن أزمة الديون العالمية و بخاصة تلك البحوث التي تصدر عن المؤسسات النقدية الدولية.

الاتجاه الثاني: و كان يمثله بعض قادة بلدان العالم الثالث ، فكان يرى أن المسؤولية الأساسية لتزايد مشكلة الديون ، إنما تقع على عاتق الدول الرأسمالية الدائنة التي لم تقم بأداء و اجبها في

مساعدة بلدان العالم الثالث بالمعونات و القروض الميسرة التي تحتاج إليها في عملية التنمية و حل مشكلاتها الاقتصادية و الاجتماعية.

و أن القروض و المساعدات الميسرة التي أنسابت إلى تلك البلدان كانت ضئيلة ،و اتسمت بسيطرة الاستقطاب الدولي عليها و غلبة العلاقات الخاصة في توزيعها .

مـن هنـا فقـد اضطـرت دول بلـدان العالـم لثالـث إلـى اللجـوء إلى أشكال التمويل الخارجي ذات الكلفة العالية، و إلى الوقوع من ثم في فخ استغلال المؤسسات النقدية و المالية في سوق الإقراض الدولي.

بعد عرض هذين الاتجاهين تجدر بنا الإشارة إلى تحديد طبيعة الأزمة، والتي نرى أنها تتمثل فيما يلي:

الأزمة هي أزمة سيولة : لقد أرجع عدد من الاقتصاديين الذين تناولوا طبيعة أزمة الديون العالمية هذه الأزمة إلى مشكلات نقص السيولة، و أن الجزء الأكبر من تلك المشكلات ينبع من سلوك مجموعة من المتغيرات التي لا يستطيع البلد المدين أن يتحكم فيها، مثل سعر الفائدة على القروض الخارجية، و أسعار الصادرات و أسعار الواردات (و من ثم معدل التبادل الدولي) و حجم الأموال التي يستطيع البلد أن يقترضها من الخارج. وعلى هذا الأساس، فإن سلوك هذه المتغيرات في اتجاه مضاد لمصالح البلدان المدينة هو المسؤول بشكل رئيسي عن هذا الوضع المتأزم الذي آلت إليه مشكلة السيولة فيها، و من ثم صعوبات خدمة ديونها الخارجية .

الأزمة هي أزمة إفلاس: في هذا الإطار، هناك مجموعة أخرى من الاقتصاديين، الذين اعتمدوا على النماذج القياسية التحليلية، و الذين رأوا أن طبيعة أزمة الديون العالمية و بالذات لبلدان العالم الثالث، هي مشكلة إفلاس هذه الدول و عدم قدرتها على الوفاء بهذه الديون و ليست مشكلة سيولة مؤقتة .

و النماذج القياسية التي تمت في هذا الخصوص، حاولت أن تبحث عن ،الشروط والأوضاع التي تمكن البلد المدين أن يستفيد من رأس المال الأجنبي، و تجعله قادرا على مواصلة النمو، و تسوية أعباء ديونه الخارجية دون حدوث مشكلات عويصة.

أزمة المديونية هي انعكاس لأزمة هيمنة رأس المال الدولي: يرى بعض الاقتصاديين أن هناك علاقة وثيقة بين أزمة المديونية العالمية، و رأس المال الدولي، و ذلك بالنظر لما أصبح يلعبه هذا الأخير في فترة السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي، و أصبحت له السيطرة الفعلية على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بمراكزه المتقدمة و المتخلفة .

ذلك أنه استنادا إلى الخبرة التاريخية لتلك الفترة، و في ضوء ظاهرة التدويل التي حدثت في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، أصبحت مهمة رأس المال المالي هي : نقل رأس المال المصرفي إلى النطاق العالمي، و ذلك من أجل التمهيد لتطوير و توسيع المؤسسات الصناعية المتعددة الجنسية، بغية دخول هذه المؤسسات إلى بعض بلدان العالم الثالث، الذي يكون فيها معدل الربح أعلى من المتوسط السائد. و تبدو في الواقع هذه الوظيفة على درجة كبيرة من الأهمية في تفسير أزمة المديونية العالمية .

ذلك أن سعي رأس المال الدولي لتحقيق هذه الوظيفة قد أدى إلى خلق مشكلة المديونية العالمية، بالإضافة إلى ذلك هناك إستراتيجية مارسها رأس المال الدولي، و ذلك من أجل حل أزمة المدفوعات الدولية الناجمة عن تلك العجوزات في فترة السبعينات من القرن الماضي، من خلال ابتكاره لآليات جديدة من الوساطة المالية التي نجحت في تدبير الموارد اللازمة لمواجهة هذه العجوزات.

و كانت الوسيلة الجوهرية لذلك هي إعادة تدوير الفوائض النفطية، الإفراط في خلق السيولة الدولية من خلال سوق الدولارات الأوروبية. و آنذاك لعبت البنوك التجارية دورا استراتيجيا- انطلاقا مما كانت تملكه من بيترو دولار و يورو دولار— في إقراض بلدان العالم الثالث بسخاء شديد، و دون ضوابط أو مراعاة لقواعد الاحتراس و الضمانات المصرفية التقليدية، و كان ما يهم البنوك هو الإقراض بسعر فائدة مرتفع سعيا و راء أرباح، ودون أن تراعي القدرة الفعلية لهذه البلدان على الدفع مستقبلا. ومن جهة أخرى، فإن بلدان العالم الثالث استهلت الإقراض الخارجي كمخرج رئيسي لمواجهة عجز الحساب الجاري.

أما في فترة الثمانينات من القرن الماضي، فقد أصبحت الفوائض تتكون في الدول الرأسمالية و بالتالي فإن دول الفوائض الحالية، أي الدول المتقدمة أصبحت تسعى إلى نوع جديد لتشغيل هذه الفوائض

و تفضيلها الاستثمارات، إلا أنها لا تستطيع أن تؤمن لاستثماراتها في ظل المديونية العالمية لبلدان العالم الثالث.

إذن أين تستثمر هذه الفوائض؟ هل تستثمر هذه الفوائض في بلدان العالم الثالث، و هل يمكن توجيهها إلى هذه البلدان و بسعر فائدة مرتفع في ظل المديونية المرتفعة لها؟ من أجل ذلك دأب رأس المال الدولي و بالتنسيق مع المؤسسات النقدية الدولية أن يتخذا أسلوبا لحل أزمة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث .

وفيما يخص الحلول المقترحة، و خاصة من طرف أصحاب الاتجاه الأول، الذي تتزعمه الدول الرأسمالية، و بالتنسيق مع المؤسسات النقدية الدولية، فإن هذه الأخيرة تقترح برامج للتكييف الاقتصـــادي، و هي سياسات حديثة التطبيق حيث ارتبطت نشأتها بأزمة المديونية الخارجية التي اجتاحت بلدان العالم الثالث و بالرغم من حداثة عهدها أثارت هذه السياسات اهتماما كبيرا على أكثر من مستوى، سواء على المستوى الأكاديمي البحثي، ومن خلال العدد المتزايد من الدراسات التي استأثرت بها هذه السياسات، أو على مستوى الحكومات و المنظمات الدولية ذات الاهتمام الاجتماعي .

و يعكس هذا الاهتمام الواسع بسياسات التكييف الهيكلي من حيث هي مجموعة الإجراءات الاقتصادية الموصى بها من قبل المؤسسات النقدية الدولية، و التي تهدف إلى الوصول بالاقتصاد إلى حالة الاستقرار، من خلال معالجة بعض الاختلالات المالية و النقدية التي يعاني منها.

و كذلك تحقيق نمو مستمر، من خلال إجراء تعديل على هيكل هذا الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة ثقة الدائنين بها و يمكنها من إعادة جدولة ديونها و كذا الحصول على تمويل جديد كل تلك القضايا تطلبت اللجوء إلى المؤسسات النقدية الدولية للحصول على شهادة سلامة أوضاعها الاقتصادية بعد التزام هذه الدول بما يسمى بـــ (المشروطية)، و التي هي عبارة عن اتفاق بين المؤسسات النقدية الدولية من جهة و الدولة المدينة من جهة أخرى، يتم بموجبه ربط استمرار التدفقات المالية الخارجية، من منح و قروض، بإجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية للدولة المدينة.

و يعبر هذا الاتفاق عن النوايا الصادر عن حكومة الدولة المعنية، بشكل سنوي، متضمنا تحديدا لسياسات التكييف و احتياجات الدولة من التمويل الخارجي و التمويل المتاح من المؤسسات النقدية الدولية، و على الرغم من أن خطاب النوايا يصدر في النهاية عن حكومة الدولة التي تود الالتزام بسياسات التكييف، إلا أن هذا الخطاب في الواقع ما هو إلا حصيلة مفاوضات بين هذه الحكومة و المؤسسات النقدية الدولية، تتخذ في النهاية شكل تعهدات ملزمة للحكومة المعنية، تستدعي العقاب المتمثل في و قف التمويل الخارجي.

بالإضافة إلى سياسة التكييف، هناك بعض الحلول المقترحة لحل معضلة المديونية، و التي هي في الواقع مكملة لسياسات التكييف، أو بعبارة أخرى تصب في خانة أصحاب الاتجاه الأول، و منها نذكر:

مخطط جيمس بيكـــر: تم و ضعه سنة 1985، و كان يهدف هذا المخطط إلى مساعدة بلدان العالم الثالث التي تتخبط في مشكلة المديونية، و ذلك من أجل تحقيق نمو اقتصادي كافـــي لمواجهـــة مشكلـــة المديونيـــة، و يتضمن هذا المشروع منح قروض جديدة من طرف المؤسسات النقدية الدولية، و بشرط أن تلتزم هذه البلدان لسياسات إعادة التكييف، والتي تتضمن العناصر التالية :

التخفيض الإرادي للمديونية: و ذلك من طر ف البنوك التجارية عن طريق مختلف الوسائل بما في ذلك تحويل المديونية إلى مساهمة أو إعادة شراء للمديونية من قبل الدولة بأسعار السوق مع الأخذ بعين الاعتبار للقيمة الحقيقية لمديونية دول العالم الثالث الذي يتم تبادله بشكل عام في السوق الثانوية التي تمتاز بتحفيض هام، فهذه الأدوات تمكن الدائنين من استعادة جزء هام من الديون المعتبرة، و من بين الأدوات التقنية لتحويل المديونية هي : التحويل إلى استثمارات، وإعادة شراء أقساط الديون.

تحديد سقف الأقساط لخدمة الدين: إن الهدف من هذه التقنية هو الحد مباشرة من القيمة الإجمالية للمدفوعات السنوية المستحقة لخدمة الدين، و ليس هدفها تخفيض المديونية، و هناك عدة أساليب تلجأ لها هذه التقنية نذكر منها : تخفيض معدلات الفائدة، و تحديد سقف للأقساط الخاصة لخدمة الدين.

مشاركة الدول أو المؤسسات الدائنة: في ملكية الأصول الإنتاجية في الدول المدينة، و بمقتضى هذا النموذج، فإن الدولة المدينة تستطيع أن تخفض أعباء ديونها الخارجية، من خلال السماح للدائنين بالمشاركة في ملكية ما تملكه من مشروعات.

لقد تباينت الآراء في تشخيص مشكلة المديونية الخارجية للبلدان المدينة من حيث تحمل مسؤولية الاستدانة، وحول طبيعة المديونية وأسبابها، والحلول المقترحة لمعالجتها.

مما سبق يمكن طرح إشكالية الموضوع من خلال التساؤل التالي:

على من تقع مسؤولية الديون الخارجية للبلدان المدينة ؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي. يستوجب البحث في بعض التساؤلات الفرعية التالية:

ما هـــي طبيعتـــه المديونيـــة الخارجيـــة ؟ ما هي أسبابها ؟ وكيف يمكن التخلص منها أو الحد من آثارها على الأقل؟

أهمية البحث : لاشك أن موضوع الأطروحة المتعلق بدراسة و تحليل مديونية بلدان العالم الثالث، مع الإشارة لحالة الجزائر، موضوع واسع النطاق، متشابك، و لذا فإن محور الأطروحة كما ذكرنا هو التركيز على سياسات التكييف ،التي فرضتها المؤسسات النقدية الدولية على البلدان المدينة، و ذلك بقصد معرفة آثار هذه السياسات على حجم المديونية، و تطورها، مع تبيان كذلك آثار هذه السياسة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي.

منهج البحث: لقد اقتضت طبيعة الأطروحة أن ننطلق أساسا من استقراء الواقع إلى تحليله تحليلا مفصلا، ثم استنباط بعض القواعد العامة المتعلقة بالإشكالية الأساسية، هذا و إن كانت الأطروحة لا تخلوا من البعد التاريخي و ذلك عند تسليط الضوء على تطور أزمة المديونية، سواء على مستوى بلدان العالم الثالث أو في حالة الإشارة إلى حالة الجزائر .

خطة الأطروحة و تقسيماتها : من منطلق المنهج السابق، فقد شملت الأطروحة خمسة فصول :

تناول الفصل الأول الإطار النظري لأزمة الديون الخارجية الذي حاولنا من خلاله إبراز مبررات التمويل الخارجي في دول العالم الثالث بسبب ضعف المدخرات المحلية و كذا فجوة التجارة الخارجية، مع التركيز على الأعباء المترتبة عن اللجوء لمثل هذا التمويل المؤدي إلى أزمة المديونية.

بينما في الفصل الثاني حاولنا من خلاله تحليل نشأة و تطور المديونية في بلدان العالم الثالث، مع التركيز على التطور التاريخي لهذه الظاهرة، و في نفس الوقت تم إبراز أهم العوامل المسؤولة على هذه الأزمة سواء كانت داخلية أم خارجية.

وقمنا بتحليل المديونية كظاهرة اقتصادية ارتبطت بالاقتصاديات النامية مما استدعت الضرورة إلى بحث البعد التاريخي للظاهرة للوقوف على الخصائص المميزة لها و تحديد آثارها و انعكاساتها على تلك الاقتصاديات.

و يبدو أن هناك عدة رؤى للظاهرة مما تطلب الأمر تخصيص الفصل الثالث لاستعراض بعض الرؤى بشأن تحليل هذه الظاهرة خاصة ما تعلق منها برؤية كل من مؤسستي صندوق النقد الدولي و البنك العالمي فضلا عن تلك الرؤى المتعلقة بالدائنين و المدينين.

الفصل الرابع تناول، بالدراسة و التحليل، أزمة المديونية الخارجية للجزائر، الذي حاولنا من خلاله بحث الظاهرة و استعراض أهم مؤشراتها و تحليل أهم أسبابها، و آثارها على الاقتصاد الجزائري.

أما الفصل الخامس تعرضنا من خلاله لأهم العلاجات المقترحة للخروج من أزمة المديونية، مركزين على إستراتيجية صندوق النقد الدولي، و ما تعلق منها ببرامج التكييف الهيكلي المدعمة من قبله.

الفصل الأول:الإطار النظري لمشكلة الديون الخارجية

المبحـــث الأول: التمويل الخارجي و مبرراته.

المبحث الثاني: فجوة المدخرات المحلية و فجوة التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي.

خلاصــــة:

برزت مشكلة الديون الخارجية المستحقة على مجموعة بلدان العالم الثالث في الربع الأخير من القرن العشرين، و وصلت إلى مرحلة بالغة التعقيد مع الزيادة الشديدة التي حدثت في هذه الديون و ما تبع ذلك من زيادة متعاظمة في أعبائها، وجد عدد كبير من بلدان العالم الثالث نفسها في أزمة، و شكل هذه الأزمة يظهر في صعوبة الموافقة بين الاستمرار في دفع مبالغ خدمة هذه الديون، و بين الاستمرار في تمويل الواردات التي تتطلبها عملية الاستهلاك و الإنتاج و الاستثمار، ولهذا أصبح الكثير من بلدان العالم الثالث يتعثرون في سداد أعباء هذه الديون و يطالبون الدائنون بتجميدها و بإعادة جدولتها، و بالحصول على المزيد من القروض.

وتشير تقارير المؤسسات النقدية الدولية إلى تزايد عدد الدول المدينة التي تتأخر عن الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية سنة بعد أخرى، و تصبح عاجزة على جلب قروض جديدة بسبب ضعف الثقة الدولية فيها،الأمر الذي دفع الكثير من مؤسسات الإقراض الدولية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، التي منحت قروض بأسعار فائدة مرتفعة، وبشروط مجحفة، مع عدم مراعاة قدرة هذه الدول على سداد تلك الديون مستقبلا.

و الحقيقة إن بلدان العالم الثالث التي سارت على طريق الاستدانة في فترة السبعينات، كانت تعتقد أنه بالإمكان زيادة مستوى المعيشة، و تمويل عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال الاعتماد المتزايد على الموارد المقترضة دون أن تحدث مشاكل في السداد في الأجل المتوسط و الطويل.

و أصبحت هذه الدول تستهلك و تستثمر و تستورد بشكل أكثر، مما تنتج و تدخر و تصدر، ومن هنا اتجه عجز موازين مدفوعاتها نحو التزايد باستمرار، الأمر الذي دفعها للاقتراض لتمويل هذا العجز، الذي يعني أن تلك الدول أصبحت تعيش على موارد أكثر مما تملك.

و يستهدف هذا الفصل إلى تبيان التوجهات الأساسية الفكرية التي تساعدنا في فهم أزمة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث، و ذلك من خلال التعرض للقضايا النظرية التاليـــة:

- التمويل الخارجي ومبرراته، وفجوة المدخرات المحلية ، وفجوة التجارة الخارجية والأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي.

المبحث الأول : التمويل الخارجي و مبرراته:

يهدف هذا المبحث إلى التعريف بالتمويل الخارجي ، وماهي المراحل التي مر بها التمويل الخارجي من فترة الاستعمار إلى الوقت الحاضر في مرحلة أولى ، وفي مرحلة ثانية مبررات التمويل الخارجي التي تجد مبررها في فجوة الموارد المحلية ، وماهي الأشكال التي بواسطتها نستطيع من خلالها حل التعارض القائم بين الموارد المحلية المتاحة ومعدل الاستثمار المطلوب.

1- التمويل الخارجي : إن جلب موارد خارجية يفترض فيها أن تعوض بصورة مؤقتة عن قصور المدخرات المحلية التي يجب أن تنمو مع نمو الدخل وبسرعة تفوق سرعته حتى تصل في وقت معقول إلى سداد الالتزامات الخارجية إضافة إلى تمويل الاستثمارات، غير أن الموارد الخارجية أثرت في كل من السلوك الادخاري و السلوك الاستثماري، مما يتطلب مناقشتها في البداية و يمكن القول إن صيغة الموارد الخارجية مرت في الأجل الطويل بثلاث مراحل([1]).

1-1 مرحلة الاستثمار المباشر :

كانت مرحلة الاستثمار المباشر، التي ميزت عصر الاستعمار المباشر، إذ قامت الدول الاستعمارية باستلاب موارد المستعمرات وباستخدام جزء من الحصيلة المستلبة في اقتناء

أصول رأسمالية في المستعمرات يملكها أفراد أجانب أو شركات امتد نشاطها عبر الحدود كمقدمة لعابرات القوميات، و استطاعوا عن طريقها مواصلة عملية الاستغلال، خصوصا و أن الشروط التي تم بها الاستثمار و المجالات التي اختيرت له كانت مجحفة بالمستعمرات، ولم تساهم إلا في تباين توزيع الدخل و في ربط المستعمرات بالمركز.

2-1 مرحلة الإستغلال :

واكبت موجة الاستغلال التي خلصت البلدان التي ظلت ترزح تحت نير الاستعمار حتى الحرب العالمية الثانية، و قد شهدت هذه المرحلة حركة تأميم واسعة النطاق و تعديل التعاقدات مع الشركات المستغلة للنفط، سواء بمناصفة الأرباح أو بالتأميم الكامل مع التعويض.

3-1 :مرحلة التخلي عن الإستثمار المباشر :

لقد فضلت الدول الرأسمالية التخلي عن أسلوب الاستثمار المباشر حتى لا يتعرض للمصادرة و التأميم و الاكتفاء بتقديم قروض بشروط تكفل لها تقديم المعدات الرأسمالية و تحميل

---

[1] - محمود محمد الإمام. محددات الأداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام و الخاص في الوطن العربي، من كتاب القطاع العام و الخاص في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية/ ديسمبر 1990 ص 117 – 119.

الدول المقترضة أعباءها، مطمئنة إلى أن التقنيات المستخدمة سوف تضمن لها سوق مستمرة لقطع الغيار ،و متطلبات الإحلال، و التجديد، بل و لكثير من مستلزمات الإنتاج المتخصصة.

و استغلت في هذا ما أبدته الدول المقترضة من حماسة للدخول في أنشطة متطورة تحتاج إلى اعتماد متزايد على المعارف التقنية للدول الرأسمالية المتقدمة.

وقد ساعد على انتشار منهج الإقراض ثلاثة صور[1]:

- تكمن الأولى في أنه المنهج الذي تقبل الدول الاشتراكية سابقا التعامل بموجبه، بعد أن دخلت ساحة التعامل الدولي في مجال تقديم المعونات الرأسمالية لبلدان العالم الثالث.

- تكمن الثانية في تنامي الأسواق المالية العالمية في العالم الرأسمالي، لاسيما خلال فترة السبعينات التي شهدت تعاظم أسواق الأموال المغتربة التي سيطرت عليها عابرات قوميات مالية.

و قد دفعت الدول الرأسمالية باتجاه مزيد من الاعتماد على هذه الأسواق سعيا منها إلى تشديد شروط الإقراض و تحقيق مزيد من تحويل موارد دول العالم الثالث إليها، و هو ما يشهد به تفجر قضية المديونية خلال الثمانينات من القرن الماضي.

- وتكمن الثالثة و هي المرحلة التي يعيشها العالم اليوم، و تشهد عودة إلى أسلوب الاستثمار المباشر ولكن في إطار ظاهرة تدويل الإنتاج التي اتخذت أبعاد متزايدة في ظل الثورة التقنية الثالثة التي تعيشها البلدان الرأسمالية المتقدمة، بحيث أصبحت جهود البحث و التطوير التي تشكل ظاهرة جديدة من حيث حجم الاستثمارات و القوى البشرية العالية و المهارة و الخبرة و التي تستخدم فيها، بالإضافة إلى كونها قد وضعت العلم في خدمة الإنتاج بشكل لم يسبق له مثيل ، فقد حققت نتائج كبيرة في ميادين البحث التطبيقي و نجم عن هذه الجهود بروز صناعات رائدة في ميادين الطاقة الذرية، و الحاسبات الآلية و الأجهزة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات.

وبروز هذه الصناعات هو انتقال جوهري إلى صناعات لا تحتاج إلى استخدام مكثف للعمل أو الطاقة و إنما الاستخدام النظيف و الكفء الجامع لتكنولوجيا المعلومات، و طرق تستخدمها في شتى النشاطات الاقتصادية و الثقافية و الصحية ، و من أهم سمات الثورة التقنية نذكر لسمات الثلاثة التالية[2]:

---

[1] عبد الله هدية وأخرون حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم العمل الدولي والشركات متعددة الجنسية الحلقة النقاشية الثامنة: ديسمبر 1984/أفريل 1985

المعهد العربي للتخطيط بالكويت دار الشباب للنشر 1986 ص 83/81

[2] : عبد الله هدية و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 85 .

- تحتاج إلى استثمارات ضخمة سواء لإنتاجها أو لاستمرار تطويرها، مما يولد مخارج جديدة لرأس المال في البلدان الرأسمالية المتقدمة، عوضا عن الاستثمار في الصناعات التقليدية .

- و تحتاج إلى كفاءات و مهارات عالية جدا تتوافر بشكل أساسي في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

- يمكن تجزئة العمليات الإنتاجية و توزيعها على مناطق جغرافية متباعدة، مع بقاء إمكانية السيطرة و التوجيه في محطات القيادة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، بفضل التطور الهائل في أساليب ووسائل الاتصالات و

النقل و غير ذلك[1].هذه الثورة العلمية التقنية التي ترعاها الشركات المتعددة الجنسية و يجري حشد كل القوى من أجل فرض أسلوب الاستثمار المباشر، بما في ذلك سياسات التكييف التي تفرضها المنظمات النقدية الدولية، و التي يستخدم فيها سلاح المديونية و حاجة بلدان العالم الثالث إلى إيجاد حلول لها سعيا إلى مزيد من الاستدانة لتمويل الاحتياجات الجارية، إضافة إلى توفير متطلبات التنمية، و في هذا السياق يتردد الهجوم على القطاع العام و ترد الدعوة إلى الخوصصة.

و حقيقة ما تستهدفه هذه الحملة هو التمهيد لتغلغل الشركات المتعددة الجنسية ، سواء ببيع أصول وطنية مباشرة إليها بدعوى تدبير موارد تساهم في سداد جانب من المديونية، أو ببيع هذه الأصول إلى القطاع الخاص الوطني الذي يتولى دعوة الشركات المتعددة الجنسية إلى مشاركته ،ولو بمجرد الخدمات التقنية التي لا يملكها.[2] و من خلال تزايد دور الشركات المتعددة الجنسية يترجم تدويل الإنتاج إلى إحدى عملتين:

-ا لأولى تستغل التوجه نحو الإحلال محل الواردات من السلع النهائية لكي تفرض تقنيات تعتمد على استيراد مستلزمات تحتكر تلك الشركات المتعددة الجنسية إنتاجها في فروع أخرى لها.

- لثانية تستغل السعي إلى إقامة طاقات تصديرية تصحح الميزان الخارجي أو تحل محل الصادرات التقليدية التي تتناقض وأسعارها النسبية، و تحتاج بالتالي إلى تقنيات متطورة تكسبها قدرة تنافسية، لكي توجه الإنتاج وفقا لطلب الدول الصناعية التي لا تتورع عن فرض حماية في وجهها إذا قضت مصلحتها بذلك.

2- مبررات التمويل الخارجي:

---

[1] - المرجع السابق،ص67.

[2] - : د. رمزي زكي : الاعتماد على الذات بين النظرية و ظروف الواقع و الشروط الموضوعية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،

إن الحاجة للتمويل الخارجي تجد مبررها في فجوة الموارد المحلي[2]،اي الفجوة القائمة بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف ،و بين معدل الادخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية و اجتماعية و سياسية معينة.

فعندما يحدد المجتمع معدلا معينا للنمو، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب الوصول بمعدل الاستثمار إلى حد معين، فإذا عجزت موارد المجتمع المتاحة داخليا لتمويل الاستثمارات المطلوبة فإن الاقتصاد الوطني يصبح عاجزا عن الوصول إلى معدل النمو المطلوب.

و حينما تكون ا لموارد المتاحة المحلية أقل من أن تفي بتحقيق معدل الاستثمار المطلوب، و هو ما يعرف بتواجد فجوة الموارد ا لمحلية، فإن الدولة تواجه ثلاثة حالات[1]لحل هدا التعارض.

2- 1 الحالة الأولى:

هو تقبل الدولة معدلا أقل للنمو في حدود ما تسمح به مواردها ا لمحلية، إن القبول بهذا الشكل إنما يعني إبطاء عملية التنمية بل توقفها في كثير من ا لأحيان، خصوصا إذا ما علمنا أن معدل الادخار ا لمحلي غالبا ما يكـــون منخفضـــا بسبب كثير من العوامل ا لتي تسهم في تخفيضه من ناحية و بسبب عظم تكلفة التنمية في

الوقت الراهن، كما أن قبول معدل منخفض للنمو يتعارض مع طموحات شعوب هذه البلاد من رفع حقيقي لمستوى معيشتها و علاج مشاكلها الاقتصادية و ا لاجتماعية، و من هنا فإن مواجهة التناقض بين انخفاض معدل الادخار المتحقق ،و ارتفاع معدل الاستثمار ا لمطلوب عن طريق تخفيض معدل النمو لا يصبح حلا مقبولا من وجهة نظر الدول و واضعي السياسة الاقتصادية و خصوصا إذا كانت هذه ا لدول تحرص على التجاوب مع طموحات شعوبها.

2-2 الحالة الثانية :

هو أن تعمل الدولة على تعبئة فائضها الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، و الذي تستحوذ عليه الطبقات و الفئات الاجتماعية الثرية و ذلك لكي تتمكن الدولة من رفع معدل ادخارها المحلي، و هو محاولة مواجهة التناقض الكامن في فجوة الموارد المحلية باللجوء إلى التعبئة الرشيدة للفائض الاقتصادي الممكن، و الذي يتواجد في عديد من قطاعات الاقتصاد الوطني، وتستحوذ عليه من خلال علاقات الملكية والتوزيع، الطبقات الفئات الاجتماعية الثرية، فإنه يستند هنا على التفرقة بين مفهومي الادخار المتحقق و الكامن، فالادخار المتحقق، الذي

(1) : د. رمزي زكي : الديون و التنمية و القروض الخارجية و آثارها على البلاد العربية، جامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، دار المستقبل العربي.

يعادل الفرق بين حجم الناتج القومي الإجمالي وحجم الاستهلاك القومي الجاري. أما الادخار الكامن و الذي يتمثل في الفرق بين الناتج القومي الإجمالي الذي يمكن إنتاجه في ظل ظروف اقتصادية و فنية معينة باستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن و بين ما يعد استهلاكا ضروريا و يمكن تحويل الادخار الكامن إلى ادخار متحقق فعلي ، بواسطة دعامتين أساسيتين هما:

- الأولى هي الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، المتاحة و الممكنة، للوصول بمستويات الاستثمار و التشغيل و الإنتاج إلى حدودها القصوى.

- والثانية هي الاستهلاك الرشيد بقسميه العام والخاص، بهدف حماية الموارد المحلية من التبديد و الضياع و تنميتها باستمرار عبر الزمن.

3-2 الحالة الثالثة:

هو أن تلجأ الدولة إلى مصادر التمويل الخارجي مثل القروض و المساعدات الخارجية و الاستثمارات الأجنبية لكي تسد بها فجوة الموارد المحلية، مع ما يتتبعه ذلك من متطلبات وما ينتج عنه من أعباء، وهو محاولة حل التناقض الكامن في فجوة الموارد المحلية بالاعتماد أساسا على التمويل الخارجي، و قد يبدو أسهل أنواع الحلول لأنه يسمح برفع معدل الاستثمار إلى المستوى المطلوب دون الحاجة إلى ضغط مستوى الاستهلاك المحلي، ودون أن يتطلب ذلك إجراءات اجتماعية و سياسية لتعبئة الموارد الاقتصادية الموجودة.

و تحت تأثير هذا الاعتقاد، لجأت كثير من دول العالم الثالث إلى الاعتماد بشكل رئيسي على الموارد الأجنبية، و أفرطت في استقدامها كوسيلة لحل مشكلة تمويل التنمية، و هذا ما أكدته نظريات التنمية التقليدية[1] التي أسهبت في شرح ضرورة و أهمية الدور الذي يلعبه التمويل الخارجي بالإسراع بعملية التنمية الاقتصادية، باعتباره إضافة يمكن أن تكون حقيقية لتعويض النقص الموجود في الموارد المحلية، إلا أن تلك النظريات لم تشرح لنا كيف يمكن لهذه البلدان التي تستعين بالموارد الأجنبية في المراحل الأولى من التنمية، أن تصل إلى مرحلة النمو الذاتي و التي تعتمد فيها – بعد الوصول إلى هذه المرحلة – على مواردها الوطنية في الاستمرار على طريق التطور، و بالرغم من تزايد اعتماد بلدان العالم الثالث على رأس المال الأجنبي خلال عقد

---

[1] : للمزيد من الاطلاع أنظر على سبيل المثال :

أجناسي ساكس ، تيارات رئيسية في علم الاقتصاد ، ترجمة فاضل عباس مهدي ، دار الطليعة بيروت ، لبنان ، 1979 .- ز ف سوكولينيسكي ، نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي ، ترجمة عارف دليلة دار الطليعة بيروت لبنان ، 1980 .

ـــــ عارف دليلة بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف و التقدم و النظام الاقتصادي العالمي ، دار الطليعة بيروت لبنان ، 1982 .

الستينات و السبعينات من القرن الماضي إلا أنها لم تصل إلى مرحلة الانطلاق، وهذا بسبب عدم اختفاء فجوة الموارد المحلية، و يعود سبب عدم اختفائها إلى طبيعة التشكيلات الاجتماعية المهيمنة في بلدان العالم الثالث، و التي عجزت عن خلق نموذج للتراكم، مؤهل لتمويل نفسه بنفسه عبر الزمن و هذا يعود إلى طبيعة أوجه التصرف في الفائض الاقتصادي بالداخل بين الاستهلاك و التراكم و إلى تسرب جانب هام من هذا الفائض نحو الخارج في ضوء علاقة هذه التشكيلات مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، و يعطي لنا الجدول التالي رقم (1) صورة عن تزايد فجوة الموارد المحلية في بلدان العالم الثالث غير النفطية.

الجدول رقم (1) الادخار و الاستثمار لبلدان العالم الثالث غير النفطية

نسبة من الناتج المحلي الإجمالي %

السنوات	معدل الادخار	معدل الاستثمار	فجوة الموارد
1975	21.0	25.6	4.6-
1976	22.4	24.5	2.1-
1977	22.7	25.0	2.3-
1978	22.6	25.3	2.7-
1979	22.8	26.0	3.2-
1980	22.2	26.0	3.8-
1981	21.6	25.8	4.2-
1982	21.2	23.3	2.1-
1983	21.6	21.8	0.2-
1984	22.7	21.8	0.9+
1985	23.2	21.6	1.6+
1986	21.5	23.0	2.4-
1987	23.9	24.7	0.8-
1988	24.1	24.8	0.7-
1989	22.5	24.4	1.9-
1990	غ م	25.2	غ م

المصدر : مقتبس من كتاب

Philippe Auverny –Bennetot ; La dette du tiers monde mécanisme et enjeux ; les études de la documentation français ; Paris 1991 ; P20

و من خلال الجدول رقم (1) يتبين لنا أن الرصيد (فجوة الموارد) كانت سالبة في أغلب السنوات ما عدا سنتي 1984 و 1985.و هذا العجز يرجع في الواقع إلى نمو الاستهلاك المحلي بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الناتج المحلي، و بسبب زيادة السكان و الدخول النقدية و شيوع أنماط استهلاكية طفيلية، الإسراف في الإنفاق العام في أوجه غير إنتاجية و ضرورية، بالإضافة إلى غياب التخطيط السليم للاستهلاك و الإنتاج و التجارة الخارجية و أنماط الاستثمار و هذا ما يبينه الجدول رقم 2، و المتعلق بهيكل الطلب و فجوة الموارد في بعض دول العالم الثالث في سنة 1983 .

الجدول رقم (2) هيكل الطلب و فجوة الموارد في بعض دول العالم الثالث في سنة 1983

الدولة	توزيع الناتج المحلي الإجمالي %					فجوة الموارد
	الاستهلاك العام	الاستهلاك الخاص	الاستثمار المحلي الإجمالي	الادخار المحلي الإجمالي	صادرات السلع و الخدمات غير المرتبط بعناصر الإنتاج	
بنغلاداش	8	91	17	2	8	15 -
مالي	27	75	17	2 -	23	19 -
زائير	19	55	24	26	3	2 +
النيجر	10	79	25	11	22	14 -
الصومال	24	78	20	2 -	10	22 -
السودان	13	88	15	1 -	11	16 -
موريتانيا	23	88	18	11 -	47	29 -
تونس	17	63	29	20	25	9 -
الأردن	26	91	42	16 -	43	58 -
سوريا	21	66	23	13	12	10-
سيري لانكا	8	78	29	14	26	15 -

المصدر: World brank, world développement report 1985, oxford university press 1985 p. 182/ 183

أن نظرة سريعة على بيانات الجدول السابق تبين أن فجوة الموارد شكلت نسب سالبة في معظم البلدان الواردة في الجدول ماعدا الزائير، وهذا يعود إلى انخفاض نسبة الاستهلاك العام

والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي والادخار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي .

وخلاصة هذا المبحث الذي تعرفنا من خلاله على المقصود بالتمويل الخارجي، وما هي أشكاله، كما تعرضنا من خلال هذا المبحث إلى معدل الادخار، والاستثمار لبلدان العالم الثالث غير النفطية محاولين من خلال ذلك إبراز فجوة الموارد المحلية لهذه البلدان، والتي بلغت نسب مرتفعة ، كما تعرضنا كذلك إلى هيكل الطلب وفجوة الموارد في بعض بلدان العالم الثالث، والتي تبين أن هذه الفجوة في تزايد مستمر. ولعل السؤال المطروح في هذا المقام كيف يتم تقدير فجوة الموارد، وهذا ما سنجيب عليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: فجوة ا لمدخرات المحلية و فجوة التجارة الخارجية.(1)

مع تزايد الاهتمام بقضايا تمويل التنمية ببلدان العالم الثالث و ما تبعه من زيادة في الديون الخارجية المستحقة عليها، ظهرت في ساحة الفكر الاقتصادي بعض ا لنماذج الرياضية التي حاولت أن تربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية في هذه البلدان و بين العجز الحادث في موازينها التجارية، وهذا ما سنبينه من خلال العناصر التالية :

و لعل النموذج ا لمسمى بنموذج الفجوتين هو أبسط هذه النماذج و أكثرها دلالة في تبيان العلاقة بين هاتين المشكلتين أي بين مشكلة نقص ا لموارد المحلية في هذه البلدان و بين العجز الحادث في موازينها التجارية.

1-: فجوة المدخرات المحلية.

1ـ1 تعريف فجوة الموارد ا لمحلية :

تعرف فجوة الموارد ا لمحلية (المدخرات) بأنها عبارة عن مقدار العجز الحاصل في المدخرات المحلية اللازمة لتغطية حجم معين من الاستثمارات المطلوب تنفيذها، حيث يكون حجم الاستثمارات (I) أكبر من حجم المدخرات المحلية (S) و من ثم يكون العجز $I-S=F$ حيث $F>O$، و من ثم تتم تغطية هذا العجز عن طريق الاستعانة بتمويل خارجي.

و يتفاوت اتساع حجم هذه الفجوة من بلد لآخر، و ذلك بتفاوت ا لظروف الاقتصادية ا لسائدة في كل بلد، و ذلك من حيث درجة نمو الدخل القومي، و حجم الواردات و الصادرات و عدد ا لسكـــان، و النمو ا لديموغرافي، و حجم الادخار المحلي.

2-1 - تقدير فجوة ا لمدخرات المحلية (I-S).

يمكن تقدير فجوة المدخرات المحلية، و بالتالي التمويل الخارجي اللازم (F_i) من خلال تقدير متغيرين هما : معدل الاستثمار و معدل الادخار و ذلك باعتبار أن هذين العاملين هما اللذان يحكمان معدل نمو ا لدخل ا لوطني، و توجد عدة طرق تتبع في تقدير كل من ا لاستثمار و الادخار سنتطرق إلى أهمها :

أ ــ طريقة دالة الإنتاج في تقدير حجم ا لاستثمارات المطلوبة:

---

(1) : تم الاعتماد في كتابه هذا المبحث على المصدر التالي :

د. رمزي زكي : أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 4978. ص 68/51.

يعتمد كثير من ا لاقتصاديين، في تقديرهم لحجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف، على دالة الإنتاج لكوب ــ دوغلا س التي هي من الشكل ا لتالي :

$$P = bL^{k} . C^{j} ....(1)$$

حيث :

P : حجم الإنتاج.

L : عنصر العمل.

C : عنصر رأس ا لمال.

K : مرونة التغير في الإنتاج بالنسبة للتغير في عنصر العمل، و هي عبارة عن :

$$K= \frac{\partial P}{\partial L} ، \frac{L}{P}$$

J : مرونة ا لتغير في الإنتاج بالنسبة للتغيير في عنصر رأس المال، و هي من الشكل :

$$J= \frac{\partial P}{\partial L} . \frac{C}{L}$$

و من ثم فان دالة ا لإنتاج هذه، تقوم على فرضية أن الإنتاج إنما هو تابع لمتغيرين فقط، و هما عنصر رأس ا لمال و العمل، و إن هناك إمكانية لإحلال أحدهما محل ا لآخر لتحقيق حجم معين من الإنتاج، في ظل فن إنتاجي معين يسمح بتحقيق عملية الإحلال و تعني دالة الإنتاج المذكورة، أنه إذا ما زاد عنصر العمل بنسبة 1 % فإن الإنتاج سوف يزداد بنسبة K %،و إذا زاد عنصر رأس المال بنسبة 1% فإن الإنتاج سوف يزداد بنسبة J % و إذا ما اقترضنا أن العمل و رأس المال سيتزايدان معا بنسبة 1 % فأن حجم الإنتاج سوف يزداد بنسبة (K+J)

و انطلاقا من ذلك نستنتج أنه إذا كانت (K+J) تساوي 1، فإن ذلك يعني أن حجم الإنتاج الكلي سوف يتزايد بنفس تزايد كل من عنصر العمل و رأس المال. و هي الحالة التي يطلق عليها: حالة ثبات الغلة.

أما إذا كانت (K+J) أكبر من 1 فإن ذلك يعني أن ا لناتج سوف يتزايد بنسبة أكبر من نسبة تزايد عنصر العمل و رأس المال، و تلك هي ا لحالة التي يطلق عليها"حالة تزايد الغلة ". أما إذا كانت (K+J) أقل من الواحد، فإن ذلك يعني أن الناتج الكلي سوف يتزايد بنسبة أقل من نسبة تزايد عنصر العمل و رأس المال،وتلك هي الحالة ا لتي تعرف باسم حالة " تناقص ا لغلة ".

و يمكن تقدير معدل الزيادة ا لمطلوبة في الاستثمار اللازمة لتحقيق معدل ا لنمو المستهدف، و ذلك من خلال وضع فروض تتعلق بالمتغيرات الموجودة في الدالة.

و بافتراض أن المعاملين (K.J) يبقيان ثابتين خلال الفترة، و أن عنصر العمل L سيتزايد خلا ل الفترة بمعدل معين و ليكن (r_i)، أي أن :

$$\overline{L} = (1+r1) . L \quad ....(2)$$

و أن الإنتاج سوف ينمو بمعدل معين، و ليكن (r_2)، أي أن :

$$\overline{P} = (1+r2) . P \quad ....(3)$$

كما أن رأس المال C سيزداد بمعدل معين و ليكن g، و ذلك لضمان تحقيق معدل ا لنمو المستهدف أي أن :

$$\overline{C} = (1+g) . C \quad ....(4)$$

$$\overline{P} = b\overline{L}^{k} . \overline{C}^{j} \quad ....(5)$$

بالتعويض يقيم كل من $\overline{L}$ و $\overline{C}$ من المعادلتين (2) و (4) نحصل على :

$$\overline{P} = b\ [(1+ri)L]^{k} . [(1+g)C]^{j} \qquad \frac{\overline{P}}{P} = \frac{b[(1+ri)L]k.[(1+g)j]}{b.Lk.C}$$

$$\frac{\overline{P}}{P} = (1+r1)^{k} . (1+j)^{j} \quad ....(6)$$

لدينا المعادلة (3) $\overline{P} = (1+r2) . P$

$\frac{\overline{P}}{P}$ $= (1+r2)$

بالتعويض بقيمة $\frac{\overline{P}}{P}$ في المعادلة (6) نحصل على :

إذن : $(1+r2) = (1+r1)^{k} (1+g)j$

$$(1+g)^{j} = \frac{1+r2}{(1+r1)k}$$

بحل المعادلة الأخيرة هذه، نحصل على قيمة g التي تبين لنا معدل الزيادة المطلوبة في الاستثمار لتحقيق معدل النمو المستهدف في الدخل الوطني.

ب ــ طريقة معامل رأس المال في تقدير حجم الاستثمارات المطلوبة:

ــ نموذج هارود ــ دومار

تعتبر طريقة معامل رأس المال في تقدير حجم الاستثمارات اللازمة، من بين الطرق الأكثر استخداما في كثير من بلدان العالم الثالث، و يعتمد هذا التقدير على العلاقة ا لنسبية بين حجم

رأس المال و حجم الناتج المحلي أو الدخل، التي تحدد ما يسمى بمعامل رأس المال و تتخذ هذه العلاقة الفنية الصورة التالية:

حيث: $K = \frac{C}{P}$

K : المعامل ا لمتوسط لرأس المال.

C : رأس المال الوطني.

P : حجم الناتج الوطني.

و بذلك فان K تشير إلى عدد وحدات رأس المال اللازمة لإحداث الزيادة في الناتج الوطني بمقدار وحدة واحدة و عند تقدير حجم الاستثمارات المطلوبة، يجب الاعتماد على ما يسمى بمعامل رأس المال الحدي، و الذي يوضح العلاقة القائمة بين الزيادة التي تحدث في رأس المـــال ا لوطنـــي (الاستثمار) و الزيادة التي تحدث في الناتج الوطني، و تتخذ هذه العلاقة الشكل التالي: $\overline{K} = \frac{\Delta C}{\Delta P} = \frac{I}{\Delta P}$

و واضح أن هذه العلاقة تبين لنا مقدار الزيادة في رأس المال (الاستثمار) لإحداث زيادة في الناتج بمقدار وحدة واحدة و يعتمد التقدير هنا على المعادلة الأساسية في نموذج هارود ــ دومار التي تقرر أن معدل نمو الناتج الوطني (R) هو عبارة عن حاصل قسمة معدل الاستثمار (I) على معامل رأس المال الحدي ($\overline{K}$)، أ ي أن : $R = \frac{I}{\overline{K}}$

و منه يمكن حساب معدل الاستثمار المطلوب، حيث : $I = R.\overline{K}$

فإذا كانت قيمة كل من R ، $\overline{K}$ معلومتان يمكن حساب معدل الاستثمار المطلوب.

فمثلا إذا كان معدل ا لنمو المستهدف هو 7 % و معامل رأس المال الحدي يساوي 3 فإن معدل الاستثمار المطلوب يساوي 21% من الدخل الوطني.

إن هذه الطريقة في تقدير حجم الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف تعاني من بعض ا لقصور نذكر منه:

أ ــ أن المعادلة الأساسية في نموذج هارود ــ دومار تقوم على فرضية أساسية تتمثل في وجود علاقة آلية بين معدل الاستثمار و معدل النمو في الدخل الوطني، بمعنى أن ا لدخل هو دالة في الاستثمار فقط، فالدخل يزداد بزيادة الاستثمار و ينخفض بانخفاضه.

والواقع أن هذه الفرضية ليست صحيحة، فهناك عوامل أخرى تؤثر بدوها على الدخل الوطني، فالزيادة التي تحدث في الدخل الوطني قد لا يكون مصدرها الزيادة في الاستثمار، و إنما

الزيادة في إنتاجية العمل، أو نتيجة رفع كفاءة التنظيم و الإدارة في العمليات الإنتاجية، أو نتيجة للاستخدام العقلاني للموارد و توزيعها بصورة عقلانية على فروع الإنتاج المختلفة، كما يمكن أن تكون تلك الزيادة في الدخل الوطني راجعة إلى عوامل خارجية، مثل تحسن الظروف الطبيعية و المناجية و غيرها.

و بذلك يمكن القول بأنه ليس شرطا أن يزيد معدل الاستثمار لإحداث زيادة في الدخل الوطني، فهناك عوامل أخرى يمكن أن تساهم بدورها في إحداث تلك الزيادة دون زيادة في الاستثمارات.

ب ــ تفترض هذه الطريقة ثبات معامل رأس المال الحدي خلال مر احل ا لتنمية، و هذا غير صحيح، إذ أن هذا المعامل يتغير من مرحلة لأخرى تبعا للتغيرات الهيكلية التي تطرأ على الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، و كذلك تبعا للتغيرات التي تحدث في طرق و أساليب الإنتاج و فنونه، و من ثم فإن الاعتماد على هذه الطريقة في تقدير الاستثمارات اللازمة قد يؤدي إلى تقدير غيرسليم لها.

ج ــ صعوبة إجراء حساب دقيق لمعامل رأس المال الحدي، وفق هذه الطريقة، بسبب ما يتسم به ذلك المعامل من درجة عالية من التجميع و التجريد، فحسابه يتم بالنسبة للاقتصاد ا لوطني في مجموعة، و هو أمر ليس سهلا.

و بالرغم من هذه النقائص تنطوي عليها هذه الطريقة في تقديرها لحجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف، فإن هناك الكثير من الخبراء و الباحثين قد اعتمدوا عند قيامهم بدراسات و بحوث تتعلق بتقدير ا لاحتياجات ا لاستثمارية الضرورية لعملية ا لتنمية في بلدان العالم الثالث.

1ــ3 ــ تقدير حجم المدخرات (S) :

يمكن تقدير حجم المدخرات المحلية **(S)** بالاعتماد على دالة الادخار المحلي ا لتي هي من الشكل التالي: $s = ay$

حيث:

s : المدخرات المحلية

a : الميل المتوسط للادخار ($a = \frac{s}{y}$)

y : الدخل المتاح

و لأجل تقدير حجم المدخرات المحلية يجب أيضا حساب الميل الحدي للادخار ا لذي هو عبارة عن:

$$\bar{s} = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

و من ثم يمكن أن نكتب:

$$\bar{s}\,\Delta S = (Yt - Y0)$$

حيث:

ΔS : الزيادة في الادخار المحلي

$\bar{s}$: الميل الحدي للادخار

Yt : مستوى الدخل في الفترة t

Y0 : مستوى الدخل في الفترة الابتدائية

و عليه يمكن تقدير مستوى الادخار المحلي خلال فترة قادمة و لتكن عند السنة t بإضافة مقدار الادخار المحلي في بداية الفترة (S0) إلى مقدار الزيادة التي تحدث في الادخار نتيجة لزيادة الدخل خلال هذه الفترة، أي أن:

$$St = S0 + \Delta S$$

$$St = S0 + \bar{s}\,(Yt – Y0)$$

من خلال ما سبق يمكننا تقدير فجوة المدخرات المحلية، و ذلك بطرح الحجم المقدر للاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف في الخطة، من الحجم ا لمقدر للمدخرات المحلية في الفترة t، و ذلك كمايلي:

$$Fi = S0 + \bar{s}\,(Yt – Y0) - It$$

فهذه الفجوة يمكن سدها من خلال حصول البلد على قروض خارجية قدرها Fi

2- فجوة التجارة الخارجية (1)

2-1 ــ تعريف فجوة التجارة الخارجية.

---

(1) : لمزيد من الإطلاع أنظر:

ــ عبد الفتاح العموص : النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي و البنك العالمي : الأسس النظرية و الحالات التطبيقية إشارة للتجربة التونسية، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 19 خريف 1197. ص 22 و ما بعدها.

ــ علي لطيف : التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية و تطبيقية، مكتبة عين شمس القاهرة 1977. ص 267...

تعرف فجوة التجارة الخارجية بأنها مقدار العجز الحاصل في حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية ا للازمة لتغطية قيمة الواردات من السلع و الخدمات، و ذلك خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة).

2-2ـــ تقدير فجوة التجارة الخارجية (M – X)

لتقدير هذه الفجوة لابد من تقدير الواردات و حصيلة الصادرات.

- تقدير قيمة الواردات خلال فترة مقبلة:

يتوقف حجم الواردات من السلع و الخدمات التي يستوردها بلد ما خلال فترة زمنية معينة على مستوى الدخل ا لوطني لذلك البلد، فهذه العلاقة التي تحكم الواردات من السلع و الخدمات و مستوى الدخل، هو ما يعبر عنها بمعامل الواردات، هذه العلاقة يمكن التعبير عنها رياضيا كمايلي:

$$M = m(y)$$

حيث:

M : الواردات

m : معامل الواردات ($m = \frac{M}{Y}$)

Y : مستوى الدخل

من الطبيعي عند إجراء تقدير الواردات في فترة مقبلة، لابد من حساب المعامل الحدي للاستيراد هذا المعامل يعبر عن مقدار الزيادة التي ستحدث في الواردات نتيجة زيادة مستوى الدخل الوطني بوحدة نقدية واحدة و هو يساوي إلى: $\bar{m} = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$

$$\Delta M = \bar{m}\,(Yt - Y0)$$

و عليه فإن الواردات في الفترة t ستكون عبارة عن مستوى الواردات في بداية الفترة (M0) مضاف إليها الزيادة (DM) التي حصلت في ا لواردات خلال تلك الفترة نتيجة للزيادة الحاصلة في الدخل الوطني أي أن:

$$Mt = M0 + \Delta M$$
$$Mt = M0 + \bar{m}\,(Yt - Y0)$$

مع تسجيل ملاحظة هنا هو أنه عند إجراء تقدير للواردات من السلع و الخدمات لفترة زمنية مقبلة، لابد من الأخذ بعين الاعتبار بأن الطلب على الواردات من السلع و الخدمات هو دالة في عملية التنمية الاقتصادية، بمعنى أن الحركة ا لتنموية التي يشهدها البلد سوف ينجر عنها

تغيرات في الواردات من السلع و الخدمات، ففي المراحل الأولى لعملية ا لتنمية عادة ما يشهد فيها الطلب على الواردات تزايد سواء بالنسبة للسلع الإنتاجية و الوسيطة، أو بالنسبة للسلع الاستهلاكية، أما في الآجل الطويل فقد يتمخض عن عملية التنمية الاقتصادية، تغيرات هيكلية خاصة تلك المتعلقة بهيكل الإنتاج الوطني و الطلب الاستهلاكي، من شأنها أن تؤدي إلى إحداث تغيرات في هيكل الواردات من السلع الإنتاجية و السلع الاستهلاكية، و هو ما يتطلب أخذها بعين الاعتبار عند إجراء تقديرات للواردات لفترة طويلة.

ـــ تقدير حصيلة الصادرات

من ا لواضح أن حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية لبلدان العالم الثالث تتحكم فيها عوامل كثيرة نذكر منها:

ـــ مستوى الطلب العالمي على صادرات بلدان العالم الثالث: حيث يتوقف مستوى هذا الطلب بدوره على الحالة التي يعيشها اقتصاد الدول المتقدمة، حيث تزداد صادرات بلدان العالم الثالث في فترات ا لانتعاش الاقتصادي التي تشهدها اقتصاديات الدول المتقدمة، و تنخفض في فترات الركود الاقتصادي بها.

ـــ مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في بلدان العالم الثالث: و يعني ذلك مدى حساسية أو استجابة الجهاز الإنتاجي ببلدان العالم الثالث للتغيرات التي تحدث في الطلب العالمي على منتجاتها.

فالجهاز الإنتاجي لبلدان العالم الثالث يتصف بعدم المرونة، مما يجعله غير قادر على مواجهة الزيادة المفاجئة التي تحدث في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة و مثال على ذلك منتجات الطاقة التي زاد الطلب عليها في سنة 2004، و لم تستطيع البلدان المنتجة مواجهة الطلب ا لمتزايد، لأن الجهاز الإنتاجي في بلدان العالم الثالث المنتجة للطاقة يتصف بعدم المرونة، مما يجعله غير قادر على مواجهة الزيادة المفاجئة التي تحدث في الطلب العالمي.

ـــ مدى وجود سلع بديلة منافسة لصادرات بلدان العالم الثالث: فظهور سلع بديلة بأسعار تنافسية يمكن إحلالها محل السلع التي تصدرها بلدان العالم الثالث، من شأنه أن يؤثر سلبا على حصيلة صادرات هذه الأخيرة، و العكس صحيح.

و يمكن تقدير حصيلة الصادرات المتوقعة لفترة زمنية مقبلة بالاعتماد على الصيغة الرياضية التالية:

$$X = X0\ (1+r)^n$$

حيث:

X : حجم الصادرات المتوقعة في نهاية الفترة

X0 : حجم الصادرات في بداية الفترة

r : معدل نمو الصادرات المتوقع

n : عدد السنوات

و على ذلك يمكن تقدير فجوة الصادرات و الواردات أو ما تسمى بفجوة التجارة الخارجية و ذلك كمايلي:

$$\bar{m}\ Fi = M0 + (Yt + Y0) – X0\ (1 + r)^n$$

3- تطابق الفجوتين (1)

انطلاقا من المفاهيم التي تمدنا بها المحاسبة الوطنية، فإن فجوة المدخرات المحلية (I – S) تتطابق مع فجوة التجارة الخارجية (M – X) و ذلك خلال فترة زمنية سابقة، و عليه يمكن القول أن فجوة المدخرات المحلية ما هي إلا انعكاسا لفجوة التجارة الخارجية، و يمكن توضيح هذا التطابق كمايلي:

لننطلق من توازن العمليات المتعلقة بالسلع و الخدمات.

فإذا رمزنا بـــ :

Y : الناتج الداخلي الخام

M : الواردات

X : الصادرات

C : الاستهلاك

I : الاستثمار

فالتوازن يتحقق بين كمية السلع و الخدمات المنتجة من قبل البلد خلال فترة زمنية معينة سابقة، و التي يمثلها الناتج الداخلي الخام (Y) و الواردات من السلع و الخدمات (M)، و بين أوجه استخداماتها الثلاثة : الاستهلاك الجاري، الاستثمار الجاري (I) و الصادرات (X)، أي أن :

$$Y + M = C + I + X \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ 1$$

و يمكن إعادة كتابة هذه المعادلة على الشكل التالي :

$$M - X = I - (Y - C) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ 2$$

(1) : رمزي زكي : الديون و التنمية. الطبعة الأولى دار المستقبل العربي 1985 . ص 23 ــ 25.

حيث: (Y - C) يمثل ما تبقى من الناتج بعد الاستهلاك، و هو ما يمثل الادخار (S) ، و بذلك فالمعادلة رقم (2) يمكن إعادة كتابتها على الصورة التالية:

$$I - S = M - X = F \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots - 3$$

وهنا F > O مما يعني أن هناك عجزا، حيث (I - S) يمثل العجز الادخاري للبلد المعني أي فجوة المدخرات المحلية أو فجوة الموارد المحلية.

و (M - X) يمثل العجز في الميزان التجاري للبلد المعني، أي فجوة التجارة الخارجية أو ما تسمى بفجوة الصادرات و الواردات.

و ضمن هذه الشروط فأننا نلاحظ بأن الفجوتين أو العجزين (I-S) و (M-X) متطابقين و كل منها يساوي F، و يعني ذلك التطابق أن حجم الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة بشكل يزيد عن مدخراته المحلية، لابد و أن يمول من خلال انسياب صافي لرأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة.

و من هنا تتضح أن حتمية الاقتراض الخارجي، إنما تنشأ بسبب قصور حجم المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها، و قصور حصيلة الصادرات من العملات الصعبة عن تغطية قيمة الواردات من السلع و الخدمات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، و من ثم لابد من تغطية هذه الفجوة عن طريق الاستعانة بموارد مالية أجنبية إضافية، غير أن مدى الأعباء التي تزاولها على ميزان مدفوعات البلد المدين و من ثم على قدرته على التسديد، إنما تتفاوت بأشكال التمويل الخارجي، و أنواع القروض التي يعقدها و كيفية استخدام المدين لتلك القروض، والملاحظ أن زيادة الطلب على القروض تنشأ عنه أعباء تتحمله الدولة المدينة.

المبحث الثالث: الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي :

قبل التطرق إلى أعباء الناشئة يجب التذكير بشكل مختصر حول أهمية التمويل الخارجي وأشكاله ، وضوابطه ، ومن ثم التعرض إلى أثر استخدام القروض الخارجية على الميزان التجاري ، و أنواع الإستثمارات الممولة عن طريق القروض ، مع طرح في الأخير سياسة التخفيض في قيمة العملة ، ومدى مساهمتها في تخفيض أعباء الديون الخارجية .

1-: أهمية التمويل الخارجي و أشكاله و ضوابطه.

مع التأكيد على ضرورة التمويل الخارجي، أي عملية المزج بين التمويل الداخلي و الخارجي فإن المشكلة الرئيسية التي تواجهها بلدان العالم الثالث تتمثل في نسب هذا المزج، و مدى تأثير ذلك على اتجاهات و مستقبل التنمية و إمكانات الوصول بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة النمو الذاتي([1]).

لذلك يجب على كل دولة من بلدان العالم الثالث أن تسهر على تعبئة مواردها المحلية، وتقوم بتنفيذ مجموعة هامة من الإجراءات و السياسات الاقتصادية و الاجتماعية التي تمكنها من رفع معدل ادخارها المحلي، ثم تكمل هذه الدول فجوة مواردها المحلية باللجوء إلى أشكال التمويل الخارجي، و يجب أن ينظر إلى عملية التمويل الخارجي على أنه عنصر مكمل و ثانوي فقط بالنسبة للاقتصاد الوطني و ليس بديلا عنه.

و في ظل هذه النظرة الواعية، يجب على بلدان العالم الثالث أن تخص دائما على رفع معدل ادخارها المحلي المتوسط عن طريق المتوسط عن طريق زيادة ادخارها الحدي، لتواجه بذلك مستحقات التمويل الخارجي.

لكن الحقيقة الظاهرة للعيان و من خلال الإحصاءات التي تنشرها المنظمات المالية الدولية، تبين أن الكثير من بلدان العالم الثالث قد أفرطت في تمويل تنميتها عن طريق الموارد الخارجية، وقد ساعدها على هذا التوجه مجموعة من العوامل نذكر منها :

ـــ السخاء الإقراضي الذي مارسته البنوك بتأييد حكومات البلدان الرأسمالية و المنظمات المالية الدولية، نظرا لارتباطه الوثيق بزيادة الصادرات من الدول المانحة التي تتبعها هذه البنوك.حيث كانت القروض الممنوحة لبلدان العالم الثالث قروضا مقيدة، أي مرتبطة بتمويل واردات سلعية و خدمية، وهو أمر قد خفف من حدة أزمة الكساد الاقتصادي بالدول الرأسمالية الصناعية.

---

(1) : د. رمزي زكي الديون و التنمية مرجع سبق ذكره ص 31/30.

ـــ تبعية بلدان العالم الثالث ماليا ونقديا و تجاريا، لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي من جهة، و إلى علاقات التبادل اللامتكافئ التي ترتبط بها بلدان العالم الثالث مع مراكز المنظومة الرأسمالية من جهة ثانية.

ـــ علاقات الاستغلال التي وقعت فيها بلدان العالم مع الشركات العابرات القارات، ذلك أن جزء كبيرا من هذا العجز يرجع إلى ما تباشره تلك الشركات من استنزاف لموارد بلدان العالم الثالث و بعبارة أخرى، لا يمكننا أن نفهم طبيعة هذا العجز واتجاهات نموه، إلا في ضوء التحويلات المالية الضخمة التي تدفعها بلدان العالم الثالث المدينة لصالح هذه الشركات على اختلاف أنواعها وتعدد نشاطها، وتأكيدا لما سبق تبرز لنا خبرة دول أمريكا اللاتينية كمثال على ذلك.

فلو أخذنا حركة العجز الحادث في الحساب الجاري لمجموعة هذه الدول (فيما عدا كوبا) خلال الفترة ما بين1981 – 1986 (لوجدنا أن 85% من هذا العجز – في المتوسط- يعود إلى تلك المدفوعات التي تتحملها هذه البلدان، و انسابت إلى الخارج في شكل مدفوعات لصالح شركات النقل والشحن والتأمين و تحويلات الأرباح، و الدخول للاستثمارات الأجنبية العاملة داخل هذه البلدان، وفي شكل مدفوعات للفوائد للبنوك و المؤسسات المالية و النقدية الدائنة لها([1]).

وقد نظرت إلى تلك الموارد على أنها بديل للموارد المحلية و تقاعست، ومن ثم عن تعبئة مواردها المحلية، لأن سهولة الحصول على الموارد الأجنبية كان يحفز المسؤولين المشرفين على الاقتصاد الوطني بالتراخي في تعبئة المدخرات المحلية و الانزلاق إلى وهم إمكان التمتع بمستويات استهلاكية عالية من الأجل القصير و المتوسط مع إمكان الاستمرار في التنمية دون حدوث مشاكل في الأجل الطويل. إلا أن أغلب هذه الدول التي سارت على هذا الدرب وجدت نفسها في نهاية السبعينات و بداية الثمانينات من القرن الماضي في منطقة حصار شديد لتنميتها بعد انخفاض أسعار النفط، وانفجار مشكلة المديونية وقد أهمل الفكر التنموي العلاقة بين التكلفة و العائد للتمويل الخارجي، و لعله من المفيد طرح الأسئلة التالية المتعلقة بذات الموضوع :

---

(1): د. رمزي زكي، نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي من كتاب السياسات التصحيحية و التنمية في الوطن العربي، بحوث و مناقشات، ندوة عقدت بالكويت، فيفري 1988، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، دار الرازي للنشر، بيروت، 1989 ، ص 55 .

ـــ ما هي ضوابط الاستفادة من هذا التمويل؟

ـــ و متى يكون التمويل الخارجي مفيدا و متى لا يكون كذلك؟

إن الإجابة على هذين السؤالين تجعلنا نعتقد أن كل تمويل أجنبي يأتي إلى الاقتصاد الوطني لابد وأن يحصل على سعر لقاء ما يضعه من موارد اقتصادية تحت تصرف الدولة.

و من هنا فإن سياسة التمويل المثلى يجب أن تهدف إلى تعظيم الفرق بين رأس المال الأجنبي و عائده على المستوى الوطني، الذي يجب إدراك أن سياسة التمويل الأجنبي يجب أن تهد ف إلى تعظيم الفرق بين تكلفة رأس المال الأجنبي وعائده على المستوى الوطني ولا يقتصر تعظيم العائد هنا على العائد المباشر للمورد الأجنبي، و إنما يجب أن يمتد نطاق التعظيم إلى الأخذ بعين الاعتبار المورد، حتى تأتي قائمة الأرباح و الخسائر، أي نتيجة دراسة الجدوى الاقتصادية([1]) دقيقة و معبرة عن المصالح الوطنية للبلد المعين.

وفي هذا الإطار نؤكد على وجود نوعين رئيسين للتمويل الأجنبي النوع الأول، هو استقدام رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للاستثمار بشكل مباشر في مشروعات يقيمها الأجانب، أصحاب هذه الأموال، داخل الاقتصاد الوطني.

وفي هذه الحالة يمتلك الأجانب الأصول الإنتاجية لهذه المشروعات، و تترتب لهم حقوق ملكية معينة على هذه الأصول.

هذا النوع من التمويل يحدث ضغوطا على موازين مدفوعات البلاد المستخفية لها، و تتمثل هذه الأعباء فيما تخوله هذه الاستثمارات إلى البلاد التابعة لها من دخول وعوائد مختلفة منها:([2])

* الأرباح المحولة للخارج.
* الفائدة على رأس مال المستثمر.
*. نفقات استعادة رأس المال.
* تحويل جانب من مرتبات الأجانب الذين يعملون في هذه المشروعات إلى بلادهم الأصلية
* مدفوعات خدمات نقل التكنولوجية، التي تأتي في ركاب هذه الاستثمارات مثل رسوم براءات الاختراع و العلاقات التجارية و التراخيص وتكاليف الإدارة و الخبرات الفنية الأجنبية.

---

(1) : د.رمزي زكي أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث " القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1978. ص 245.

(2) : د. رمزي زكي الديون و التنمية مرجع سبق ذكره. ص 32.

أما النوع الثاني فيتمثل في القروض الخارجية على اختلاف أنواعها، ويختلف هذا النوع عن النوع الأول فيما يلي، و هي أن ملكية الأصول الإنتاجية التي مول إنشاؤها بهذه القروض تصبح ملكية وطنية وليست أجنبية.

و من ثم لا يترتب على هذا النوع من التمويل الأجنبي تكوين حقوق ملكية مباشرة للأجانب.

غير أنه يترتب على عقد هذه القروض أعباء معينة يتحملها البلد المدين، و هي عبارة عن مدفوعات دورية محددة مسبقا، يحصل عليها الدائنون و هي : مدفوعات الفائدة على القرض.

ـــ مدفوعات أقساط القرض.

و تتفاوت القروض الخارجية في مدى عبئ هذه المدفوعات طبقا لنوعية القروض المتعاقد عليها، فالقروض الصعبة التي تتميز بارتفاع سعر فائدتها و قصر مدتها، يكون عبئ خدمة مدفوعاتها أعلى من عبئ خدمة مدفوعات القروض السهلة التي تتميز بانخفاض سعر فائدتها و بطول مدتها ومهما كانت الوضعية المتعلقة بالتمويل الأجنبي، فإن وفاء الدولة بالتزاماتها اتجاه هذا التمويل تتطلب وجود فائض في الميزان التجاري، وهذا يعني وجود رصيد كاف ومتجدد من النقد الأجنبي يسمح للدولة بتسديد ما يستحق عليها من التزامات تجاه أصحاب الموارد الأجنبية ولهذا يجب أن تلعب سياسة التمويل الأجنبي بتخطيط ظهور هذا الفائض، مثل توجيه هذا التمويل نحو تشجيع الاستثمارات المنتجة، مع تنمية قطاع الصادرات الذي يضمن من خلال ما يدره من نقد أجنبي تسديد الديون التي اقترضها البلد([1]) و إذا لم تكن هناك إستراتيجية مسبقة تلتزم بها الدولة المدينة، سوف تواجه صعوبات شديدة في ميزان المدفوعات مثل عملية المواءمة بين دفع خدمات الموارد الأجنبية المقترضة وتمويل الواردات الضرورية للاقتصاد الوطني بل أن القروض الأجنبية ستشكل عبئ على ميزان المدفوعات حينما لا تساهم بشكل مباشر في تحقيق فائض بالميزان التجاري، وهذا ما يحدث في الحالات التي يتمخض عنها زيادة في الواردات في الوقت الذي لا تسهم فيه بأي زيادة في الصادرات.

2- : أثر نمط استخدام القروض الخارجية على الميزان التجاري :

([1]) : اجناسي زاكس التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية ترجمة محمد صبحي الأتربي دار المعارف مصر 1969 ص 122 – 123.

قبل التعرض لأثر استخدام القروض الخارجية على الميزان التجاري أي تأثيرها على حركة الصادرات و الواردات و تقسيمها بحسب درجة مساهمتها في تحقيق الفائض في هذا الميزان، يجب التفرقة بين القروض الخارجية المنتجة و القروض الخارجية الغير منتجة.

2-1 التفرقة بين القروض المنتجة و الغير منتجة:

و يقصد بالقروض الخارجية المنتجة تلك القروض التي تستخدم في شراء و بناء وسائل الإنتاج، و ينجم عن استخدامها حدوث زيادة في الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني للبلد المدين.

و هذا النوع من القروض الخارجية هو وحده الذي يمكن أن يسهم في خلق الفائض بالميزان التجاري عن طريق ما تدره الطاقات الإنتاجية الجديدة من موارد أجنبية من جراء ما تسهم به في زيادة الصادرات أو التقليل من الواردات.

و هذا النوع من القروض يخلق إذن موارد إضافية لخدمة أعبائه الخارجية.

أما القروض الخارجية الغير منتجة فهي تلك القروض التي تستخدم في أغراض أخرى و لا تسهم في زيادة أو توسيع الطاقات الإنتاجية للبلد المدين، ومثالها القروض التي تستخدم لتمويل شراء السلع الاستهلاكية، و هذا النوع من القروض لا يسهم إطلاقا في خلق الفائض في الميزان التجاري.

بعد هذه التفرقة الهامة من القروض الخارجية المنتجة و القروض الخارجية الغير منتجة، نحاول الآن أن نفرق بين سبعة أنواع من الاستثمارات الممولة عن طريق القروض الخارجية بحسب مدى مساهمتها في خلق أو زيادة الفائض بالميزان التجاري، وسوف نركز فيما يلي على أنواع القروض الخارجية المنتجة.

2-2 أنواع الاستثمارات الممولة عن طريق القروض :

النوع الأول : يتمثل في تلك الاستثمارات التي تنفذها الدولة عن طريق القروض الخارجية لبناء و تقوية المشروعات القاعدية للاقتصاد الوطني، و الملاحظ أن هذه القروض و ما ينجر عنها من طاقات إنتاجية لا تخلق بشكل مباشر موارد ذاتية لخدمة أعبائها، لأنها لا تسهم مباشرة في زيادة حصيلة الصادرات أو في تقليل الواردات، إلا أن ما ينتج عنها من وفورات خارجية يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية في سائر قطاعات الاقتصاد الوطني، و من ثم فإن مساهمتها في خلق الفائض بالميزان التجاري تكون بطريقة غير مباشرة.

النوع الثاني : فيتمثل في القروض الخارجية التي تستخدم في خلق طاقات إنتاجية تنتج سلعا و خدمات قابلة للتصدير، و لا تستخدم في الاستهلاك المحلي و لا يستلزم تشغيلها أية واردات من مستلزمات الإنتاج من الخارج وإذا كانت السوق العالمية تسمح بتعريف إنتاج هذه الصناعات و لا توجد عوائق أما تصديرها، فإن القروض الخارجية المستخدمة في خلق هذه الصناعات سوف ينتج عنها فائض في الصادرات يساوي قيمة إنتاج و تصدير هذه الصناعات.

النوع الثالث: يتمثل في القروض التي تستخدم في خلق طاقات إنتاجية تنتج سلعا و خدمات مخصصة للتصدير و لا تستهلك محليا و لكنها تستورد جانبا من مستلزمات الإنتاج من العالم الخارجي لتشغيلها.

و إذا افترضنا أيضا أن إمكانات السوق العالمي تسمح بتصريف منتجات هذه الصناعة، فإن القروض الأجنبية المستخدمة في هذا الإطار سوف تسهم بشكل مباشر في خلق فائض في الميزان التجاري.

النوع الرابع : يتمثل في تلك القروض التي تستخدم في خلق طاقات إنتاجية تنتج سلعا و خدمات بديلة عن الواردات فقط ولا يستلزم تشغيلها استيراد أية مستلزمات من الخارج، و هذا النوع سوف يتولد عنه فائض في الميزان التجاري.

النوع الخامس : يتمثل في القروض الخارجية التي تستخدم في خلق طاقات إنتاجية تنتـــــج سلعا و خدمات تحل محل الواردات، و لكن تشغيلها يستلزم استيراد بـــعض مستلزمات الإنتاج من الخارج و هذا النوع من الاستثمارات يحدث أثر إيجابي في تحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة طالما أن قيمة مستلزمات الإنتاج المستوردة لهذه الصناعات، تقل عن مقدار الوفر الذي حدث في العملات الأجنبية نتيجة لانخـــــــــفاض الواردات من هذه السلع بعد نشأة هذه الصناعة.

النوع السادس : فيتمثل في تلك القروض التي تستخدم في خلق طاقات إنتاجية تنتج سلعا و خدمات جديدة تماما على السوق المحلي و تستخدم فقط في الاستهلاك الداخلي، بمعنى أنها غير قابلة للتصدير و لا تحل محل أي نوع من الواردات و لا يستلزم تشغيلها استيراد أية مستلزمات سلعية من الخارج، وهنا نجد أن الأثر الصافي المباشر الذي ستحدثه هذه الصناعات على الميزان التجاري سوف يكون صفرا، لأنها لن تؤدي إلا إحداث زيادة في الصادرات أو وفر في العملات

الأجنبية المخصصة للواردات و لكن تنبغي الإشارة هنا إلى أن إنتاج هذه السلع سوف يولد قوى استهلاكية إضافية بالداخل، حيث أنها تخلق حاجات جديدة لم تكن موجودة من قبل.

النوع السابع : يتمثل في القروض الخارجية التي تخصص إنشاء طاقات إنتاجية تنتج سلعا و خدمات محلية فقط، بمعنى أنها غير قابلة للتصدير و لا تحل محل أي نوع من الواردات، و يستلزم تشغيلها استيراد بعض المستلزمات السلعية من الخارج، وواضح لنا أن مثل هذا النوع من الاستثمارات سوف يكون ذا تأثير سلبي على الميزان التجاري للدولة، حيث لن يتمخض تشغيل هذه الطاقات الجديدة على أية زيادة في الصادرات، في حين يترتب عليها زيادة في الواردات.

تلك هي الأشكال المختلفة لاستخدام القروض الخارجية المنتجة من حيث مدى تأثيرها على الميزان التجاري للدولة. ومنها يتبين لنا أن المشكلة الرئيسية في الاقتراض الخارجي لا تكمن في عبئ الخدمات الناتجة عن هذه القروض، و إنما في الطريقة و الكيفية التي يستخدم بها البلد المدين تلك القروض و تأثير هذا الاستخدام على حالة الميزان التجاري، و في هذا الإطار سوف نطرح طريقة تخفيض قيمة العملة، ومدى مساهمتها في تخفيض أعباء الديون الخارجية([1]).

2-3 تخفيض قيمة العملة:

تخفيض قيمة العملة يهدف إلى تحقيق زيادة في حجم الصادرات وإنقاص في حجم الواردات، على الشكل الذي يدفع بالعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات للاختفاء تدريجيا([2]).

فحينما تنخفض قيمة العملة الوطنية، بعد اتخاذ السلطات الاقتصادية قرار بذلك، تصبح قيمة الوحدة النقدية من العملة الوطنية مساوية لعدد أقل من وحدات النقد الأجنبي.

فتنخفض أسعار السلع الوطنية القابلة للتصدير (مقومة بالنقد الأجنبي) فتصبح بذلك رخيصة بالنسبة إلى الأجانب، فيزداد طلبهم عليها كما أن خفض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة

(1) : عبد الفتاح غربال و آخرون ، السياسات التصحيحية في الاقتصاد التونسي من كتاب السياسات التصحيحية و التنمية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 124 - 138.

(2) : عبد الفتاح غربال ة آخرون ، السياسات التصحيحية في الاقتصاد التونسي من كتاب السياسات التصحيحية و التنمية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 124 - 138.

دخول منتجي السلع المصدرة (مقومة بالنقد المحلي)، الأمر الذي يشجعهم على زيادة انتاجتهم و إنتاجهم.

فتزيد بذلك صادرات البلد من الناحية الكمية و القيمية، على النحو الذي يحسن من وضع السيولة النقدية له في مواجهة التزامات الخارجية. و من جهة أخرى، فإنه عندما تنخفض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، فإن ذلك يعني أن ثمن العملات الأجنبية، مقومة بالنقد المحلي، يصبح مرتفعا، و هذا يؤدي بالتالي، إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية المستوردة، (مقومة بالأسعار المحلية). فينخفض الطلب المحلي عليها.

و باختصار نجد أن الصادرات تزيد و الواردات تقل، فيتحسن وضع الحساب الجاري بصورة خاصة و ميزان المدفوعات بشكل عام.

- التخفيض و مدى فاعليته في إصلاح عجز الحساب الجاري إن نجاح سياسة التخفيض في زيادة الصادرات و تقليل الواردات إنما يتوقف على مجموعة من الشروط يمكن ذكرها فيـــما يلي([1]):

أ- أن الطلب العالمي على صادرات الدولة يجب أن يتمتع بقدر كاف من المرونة، بحيث أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية بنسبة معينة، يجب أن ترافقه زيادة في الطلب العالمي على سلع التصدير بنسبة أكبر من نسبة التخفيض.

أما إذا كان الطلب العالمي عديم المرونة، فلن ينتج عن تلك السياسة أية زيادة في حجم الصادرات وقيمتها و ستكون النتيجة تقليل حصيلة الصادرات مقومة بالنقد الأجنبي.

ب- يتطلب نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في زيادة الصادرات، فضلا عن توافر شرط مرونة الطلب العالمي، ضرورة تمتع العرض المحلي لسلع التصدير بدرجة عالية من المرونة، و محتوى هذا الشرط هو ضرورة قابلية الإنتاج المحلي لسلع التصدير للزيادة – خلال فترة التخفيض- لكي يواجه النمو المتوقع في حجم الصادرات.

ج ـــ يضاف إلى ما تقدم، أن سياسة التخفيض، لكي تنجح في إحداث أثر جيد على زيادة صادرات الدولة (إذا ما توافر الشرطان السابقان) تتطلب استقرار واضحا في الأسعار المحلية و عدم ارتفاع هذه الأسعار خلال فترة حدوث التخفيض ذلك أنه إذا قام البلد بتخفيض قيمة

---

(1) : د. رمزي زكي مشكلة التضخم في مصر: أسبابها و نتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980 ص 409 – 420.

عملته بنسبة معينة، ثم ارتفعت الأسعار المحلية بعد ذلك بالنسبة نفسها، فإن ذلك يعني أن السعر الذي يشتري به المستورد الأجنبي لم يتغير، و بذلك يختفي أثر السعر، في زيادة صادرات البلد.

و نعتقد أن هذا الشرط غائب تماما في حالة بلدان العالم الثالث المدينة كما أن هذه البلدان تتعرض منذ فترة طويلة لموجات من التضخم، إضافة إلى ذلك أن لسياسة التخفيض أثارا تضخمية لا يمكن تجنبها في ضوء أحوال بلدان العالم الثالث كما أن ارتفاع أسعار الواردات للسلع الوسيطة الضرورية للقطاع المنتج للتصدير و الذي سيحدث عقب حدوث التخفيض، سيدفع بتكاليف الإنتاج المحلية في هذا القطاع نحو الارتفاع، يتبع ذلك الارتفاع الأجور المحلية بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة. و لهذا لم يتحسن المركز التنافسي لصادرات البلد فيما يتعلق بتكاليف الإنتاج.

د- الشرط الرابع الواجب توفره لإنجاح سياسة التخفيض في زيادة الصادرات يتمثل في ألا تقابل سياسة التخفيض بتدابير مماثلة من البلدان الأخرى التي تنتج سلع تصديرية متشابهة. ذلك أنه إذا خفضت البلدان الأخرى قيم عملاتها، فقد تتمكن من سحب جزء من السوق العالمية إليها، وبخاصة إذا كانت التخفيضات التي قامت بها أكبر من ذلك التخفيض الذي قام به البلد المعين.

و يزداد الوضع تأزما إذا كانت تكاليف الإنتاج لتلك البلدان أقل من نظيراتها في ذلك البلد، و تفقد سياسة التخفيض فاعليتها في زيادة صادرات البلد.

و قد يضطر المسؤولون إلى إحداث مزيد من التخفيضات لمواجهة هذا الموقف، وتدخل إذ ذلك بلدان العالم الثالث التي تلجأ إلى هذه السياسة حرب التخفيضات مع البلدان الأخرى، و هو أمر يضر في النهاية بمصالح هذه البلدان.

فيما يتعلق بإمكانية إنقاص الواردات من هذا الجانب، إن سياسة التخفيض يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات (مقومة بالنقد المحلي) على الأقل بنسبة التخفيض نفسه، إذا ما افترضنا ثبات أسعارها عالميا، و هو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، و من ثم تقليل الواردات منها. و الحق أن تحقيق هذا الهدف يتطلب توفر شروط معينة. نذكر منها[1]:

---

(1) : لمزيد من الإطلاع أنظر:

- رمزي زكي تقييم الأداء الاقتصادي لبرنامج التثبيت الاقتصاد ي لذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي(1977- 1981) حصاد التجربة و احتمالات المستقبل.

- رمزي زكي أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث مرجع سبق ذكره. ص 577 – 578.

أ ــ ينبغي أن يتمتع الطلب المحلي على الواردات بقدر كاف من المرونة، بمعنى أن ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة بنسبة معينة (هي نسبة التخفيض) يجب أن يجر معه انخفاضا بنسبة أكبر في طلب المقيمين على هذه السلع، مما يحد بالتالي من استيرادها.

و من الممكن أن يحدث لو توافرت شروط معينة. و من أهم هذه الشروط أن يكون جهاز الإنتاج المحلي منتجا لسلع بديلة، أو أقرب إلى الإبدال، للسلع الأجنبية المستوردة، بحيث يمكن للمقيمين في البلد أن يتحولوا إلى شراء الإنتاج المحلي البديل الذي يتمتع بأسعار أرخص.

كما أن ذلك يكون ممكنا لو أن في مقدور الاقتصاد الوطني أن يعيد توزيع موارده الاقتصادية على نحو سريع، لكي تزداد الموارد المخصصة لإنتاج السلع المحلية البديلة للواردات، و يمكن تصور انخفاض الواردات في حالة السلع المستوردة التي يستطيع المقيمين تخفيف استهلاكهم منها بسهولة دون أن تتأثر مستويات معيشتهم.

ب ــ أما الشرط الثاني الذي ينبغي توافره لكي تنجح سياسة التخفيض في الحد من حجم الواردات، فيتمثل في ضرورة كون مرونة عرض الواردات كبيرة، ومحتوى هذا الشرط هو ألا يلجأ المصدرون الأجانب إلى تخفيض أسعار سلعهم التي يصدرونها إلى البلد الذي قام بتخفيض قيمة عملته. ذلك أنه لو خفض المصدرون أسعار سلعهم (مقومة بالعملة الأجنبية) بالنسبة نفسها التي خفض بها البلد قيمة عملته، فإن ذلك يؤدي إلى أن تظل الأسعار المحلية للواردات كما هي، و بالتالي لن يقل الطلب الذي خفض قيمة عملته يمثل وزنا نسبيا مهما في استعاب إجمالي صادرات المصدرين (المنتجين) الأجانب تلك هي باختصار الشروط العامة[1] التي ينبغي توافرها لكي تنجح سياسة التخفيض في إصلاح الخلل الموجود في ميزان المدفوعات وذلك بمساعدة استخدام القروض الخارجية، و تصبح لهذه الأخيرة جدوى و مرد ودية اقتصادية تساهم إلى حد كبير في تخفيف حدة المديونية.

3- طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية :

نعني بطاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية مدى مقدرة الاقتصاد الوطني على توفير الأموال الكافية لمواجهة التزامات الدفع الخارجي التي نشأت عن اعتماده على القروض الخارجية، ومدى تأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية بالداخل.

---

(1) : للمزيد من التفصيل حول شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في تحقيق الأهداف المرجوة منها بشأن معالجة الاختلال الخارجي ،راجع : عبد الحق بوعتروس ، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 12 سنة 1998 مصر. ص 67 –98 .

هذا وتجدر الإشارة أن مبالغ خدمة الدين الخارجي تمثل جزء من الناتج الوطني، الذي كان من الممكن أن يوجه إلى زيادة الاستهلاك أو لزيادة معدل الاستثمار، و بالتالي لرفع معدل النمو.

إذن يمكن النظر إلى مدفوعات خدمة الدين الخارجي على أنه اقتطاع من الموارد الموجهة لاستهلاك أو الاستثمار. وكلما استطاع الاقتصاد الوطني أن يوفر الموارد اللازمة لخدمة أعباء ديونه الخارجية بسهولة و دون أن تتأثر مستويات الاستهلاك و الاستثمار، كلما دل ذلك على قوة الاقتصاد الوطني على خدمة ديونـــه الخارجية و العكس بالعكس.

لكن عند تحديد طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية، يجب أن نفرق بين هذه الطاقة في الأجل القصير و بين تلك الطاقة في الأجل الطويل، حيث أن العوامل التي تحدد هذه الطاقة تختلف باختلاف المدى الزمني الذي ينصب عليه التحليل.

1-3 محددات طاقة الدولة في الأجل القصير:

إن مشكلة خدمة أعباء الديون الخارجية في الأجل القصير ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة السيولة أي بعبارة أخرى مدى كفاية و ملاءمة وسائل الدفع و الاحتياطات الدولية التي تمتلكها الدولة المدينة لمواجهة الالتزامات الخارجية في الأجل القصير، وبصفة عامة يمكن تقسيم و دراسة العوامل المحددة للسيولة الدولية لبلد ما، و من ثم قدرة هذا البلد على خدمة ديونه الخارجية في الأجل القصير إلى عوامل ذات طبيعة متقلبة و عوامل ذات طبيعة تعويضية، و عوامل ذات طبيعة جامدة.

1-1-3 ـــ عوامل ذات طبيعة متقلبة:

و تشمل تلك العوامل المتغيرات التي تؤثر في قدرة الاقتصاد الوطني على الوفاء بالتزاماته الخارجية عن طريق ما تدره من عملات أجنبية، و لكنها تتسم بأن حصيلة النقد الأجنبي المتأتي منها يتصف بعدم الثبات و الاستقرار، و لهذا يصعب في كثير من الأحيان التوقع بحجمها نظرا لخضوعها لعوامل و تأثيرات خارجية يصعب التحكم فيها، و أهم هذه العوامل هي حصيلة الصادرات، فهي و إن كانت تمثل المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية ببلدان العالم الثالث، بحكم تعاظم قطاع التجارة الخارجية القائم على تصديـــــــــر المـــواد الخـــام (النفط)، إلا أن هذه

الحصيلة تتعرض دائما للتقلبات فهناك أولا التقلبات القصيرة الأجل و هناك ثانيا التقلبات ذات المدى المتوسط، و هناك ثالثا التقلبات طويلة المدى في مدى عنفها و طبيعة العوامل المسببة لها([1]).

و نعتقد أن هذه التقلبات تمس كل من السلع الزراعية و الصناعية، فبالنسبة للسلع الزراعية القابلة للتصدير، التي تحتاج زراعتها إلى فترات قصيرة (مواسم) خلال السنة فإن محدودية الرقعة الزراعية، بالإضافة إلى الإهمال الذي لاقاه القطاع الزراعي عموما في معظم بلدان العالم الثالث. و إذا زاد الإنتاج من تلك السلع فسوف يكون ذلك، في معظم الحالات على حساب نقص المحاصيل الأخرى التي قد تكون ضرورية لتغطية حاجات الاستهلاك الحالي المحلي.

كما أنه ليس من المتوقع في حالة السلع الزراعية التي تحتاج إلى وقت طويل لتؤتي ثمارها أن يستجيب عرضها الكلي للزيادة في الأجل القصير.

إن زيادة الإنتاج الزراعي الموجه للتصدير سوف يرتبط أساسا، بإحداث دفعة قوية للتنمية الزراعية بشكل عام.

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية القابلة للتصدير(منتجات الصناعات التحويلية)، فإن الأثر الإيجابي في زيادة تصدير هذا النوع من السلع إنما يتوقف على مدى مرونة عرض هذه السلع، أي مدى استجابتها للزيادة عقب حدوث التخفيض لمواجهة الطلب العالمي المتزايد عليها، إن الطاقات العاطلة الموجودة في معظم فروع الصناعات التحويلية في بلدان العالم الثالث المدينة قد تشكل إمكانات معينة لزيادة حجم الإنتاج مواجهة احتياجات التصدير.

و مع ذلك يمكن القول، إن التأمل في واقع هذه الصناعات يدل على أن تلك الطاقات لن تستجيب مباشرة للزيادة التي تحدث في الطلب العالمي.

ذلك أن تحقيق هذه النتيجة يتطلب، أساسا معالجة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى وجود عطل في هذه الطاقات، و هي متعددة. و ربما لا يمثل قصور الطلب السبب الرئيسي في جملة هذه الأسباب.

و في هذا الإطار تختلف طبيعة مشكلة الطاقات العاطلة في الصناعات التحويلية في بلدان العالم الثالث عن طبيعة مشكلة الطاقات العاطلة لتلك الصناعات في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

([1]) : د.رمزي زكي الديون و التنمية مرجع سبق ذكره. ص 39 – 40.

ذلك أنه إذا كان قصور الطلب يمثل السبب الأساسي في عطل تلك الطاقات، في تلك البلدان بحيث تستجيب تلك الطاقات للانتظام في دواليب الإنتاج القومي حالما يتوافر لها الطلب الكافي.

إلا أن الواقع مخالف تماما بالنسبة للطاقات العاطلة في الصناعات التحويلية في بلدان العالم الثالث المدينة – بوضعها الحالي – ليست مؤهلة للاستخدام السريع و المباشر، حتى لو توافر الطلب الكافي.

إذ تحتاج هذه الطاقات إلى تجديد مادي و تقني إنها تحتاج إلى موارد حقيقية لكي تدعمها و تكملها وتؤهلها للانتظام في التشغيل بحيث يسمح لها في رفع مستوى الإنتاجية و في إحداث دفعة تنموية شاملة للقطاع المنتج للتصدير.

و نود التأكيد على أن تعرض حصيلة الصادرات للتقلب يؤدي إلى اهتزاز و تقلب مقدرة هذه الدول على الاستيراد، و هذا ما ينجم عنه تعريض مستويات الاستثمار و العمالة و الإنتاج و الاستهلاك للتقلبات الأمر الذي ينعكس في النهاية في مدى حاجاتها للاقتراض. ومهما يكن من أمر، فإن هذا المتغير سوف يظل هو العنصر الحاسم في قدرة هذه الدول على مواجهة أعباء ديونها الخارجية معرضة دائما للاهتزاز ريثما تتمكن هذه الدول من إيجاد علاج جذري للمشكلة عن طريق تغيير هيكل الإنتاج الوطني من خلال الخروج من الإطار الراهن لنمط تقسيم العمل الدولي في الاقتصاد الرأسمال العالمي.

ومن العوامل التي تتحكم في تحديد مقدرة الدولة على مواجهة ديونها الخارجية في الآجال القصير هو انسياب رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها.

مثل القروض التي تحصل عليها دول العالم الثالث من مختلف المصادر، كقروض رسمية، ومتعددة الأطراف، وقرض خاصة، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

ذلك أن انسياب هذه الأموال إلى بلدان العالم الثالث مرتبط ارتباط وثيق بحالة الدورة الاقتصادية[1] بالبلاد الرأسمالية المتقدمة، ولهذا لا تستطيع بلدان العالم الثالث المدينة أن تتنبـــأ بصفة دقيقة بحجم الموارد الأجنبية المتوقع الحصول عليها من خلال المصادر المذكورة أعلاه. كما لا تستطيع أن تتنبأ بمدى التقلبات المنتظرة في هذا الانسياب، وعلى هذا الأساس يتعين علينا أن ننظر إلى انسياب رؤوس الأموال الأجنبية كعامل محدد لطاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية، على أنه من المتغيرات غير اليقينية في الأجل القصير أو المتوسط. و ثمة عامل آخر يمكن إدراجه ضمن

العوامل الطبيعية المتقلبة، و في تحديد مقدرة الدولة على مواجهة أعباء ديونها الخارجية في الأجل القصير و هو الزيادة الطارئة في الواردات.

فقد يتعرض الناتج المحلي لبلدان العالم الثالث لحدوث تقلبات عنيفة ناتجة لعوامل طبيعية لا يمكن التكهن بها مسبقا، و من أمثلة ذلك تعرض الإنتاج الزراعي لنقص نتيجة لحدوث كوارث طبيعية، الأمر الذي ينجم عنه حدوث نقص في بعض المحاصيل الزراعية، فيزيد الطلب على الواردات لتعويض النقص المفاجئ الذي حدث في الإنتاج الزراعي وهنا نجد أن الزيادة المفاجئة في الواردات الخاصة بهذه السلع تؤدي إلى حدوث ضغط شديد على حصيلة البلاد من العملات الصعبة مما يضع الاقتصاد الوطني في وضعية حرجة يصدر قدرته على مواجهة أعباء ديونه الخارجية.

3-1-2 ــ عوامل ذات طبيعة تعويضية : هي تلك المصادر المختلفة من النقد الأجنبي التي يمكن للاقتصاد الوطني، اللجوء إليها في الأجل القصير و ذلك بقصد تعزيز و دعم قدرته على الوفاء بالتزاماته الخارجية، حينما يحدث عجز في حصيلة الدولة من العملات الأجنبية، و بشرط أن ترد الدولة ما حصلت عليه من نقد أجنبي من تلك المصادر حالما تقضي على العجز.

و العوامل ذات الطبيعة التعويضية، تشمل استخدام الدولة لاحتياطاتها الخارجية، و استخدام حقوق السحب المختلفة من صندوق النقد الدولي.

و يضاف إلى ذلك الواردات القابلة للضغط. فالاحتياطات الخارجية للدولة تمثل الذهب الذي تحتفظ به السلطات النقدية زائد العملات الأجنبية الموجودة في حوزة هذه السلطات فضلا عن قيمة الشريحة الذهبية لحصة الدولة لدى صندوق النقد الدولي.

هذه الاحتياطات في الحقيقة تمثل سيولة غير مشروطة، و هذا معناه يمكن للدولة أن تستخدمها بحرية دون أن تفرض عليها شروط و تقاس به السيولة الدولية غير المشروطة من خلال نسبة مجموع عناصرها. أي الذهب (الذهب + العملات الأجنبية + الشريحة الذهبية بصندوق النقد الدولي) إلى إجمالي واردات الدولة.

و يجمع الخبراء أن هذه الاحتياطات يجب أن تكون كافية لتغطية تمويل الواردات لمدة تتراوح ما بين ثلاثة و خمسة شهور.

ومن الواضح أنه كلما ارتفعت هذه النسبة فوق ذلك و كلما غطت مدة زمنية تزيد على تلك الشهور، كلما دل ذلك على قوة السيولة الدولية للاقتصاد الوطني و قدرته على مواجهة أعباء ديونه الخارجية في الفترات الحرجة التي يحدث فيها عجز في حصيلة الصادرات.

لهذا يجب على الدولة أن تهتم بتكوين هذه الاحتياطات و تنميتها في حدود مستويات الآمان المعروفة (30% إلى 50%) و أن تحرص على تعويض ما عسى أن ينقص منها كلما دعت الظروف للسحب منها.

أما عن إمكانات السحب من الصندوق خارج حدود الشريحة الذهبية، تعد من قبيل السيولة المشروطة، و معنى ذلك قبل حصول البلد على هذه السيولة، يجب أن يوافق على الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي. و السيولة المشروطة تشمل حقوق السحب الخاصة و التمويل التعويضي و التسهيلات البترولية، و التسهيلات الموسعة للصندوق و تسهيلات صندوق الائتمان([1]).

و هناك شروط قاسية عادة ما ترافق اتفاقيات السحب من هذه التسهيلات، فإن مقدار العملات الأجنبية التي تسحبها الدولة العضو يخضع إلى مقدار حجم حصتها بالصندوق، و نظرا لأن حجم حصص بلدان العالم الثالث بالصندوق هي ضعيفة بحكم فقرها وحرص الصندوق على عدم زيادة هذه الحصص حتى لا يمكن تلك الدول من تعزيز قوتها التصويتية داخل مجلس إدارته، و عموما فإن إمكانات السحب لا تتناسب مع حاجة هذه الدول، من ثم لا تساعد بقدر يعتمد به في تسوية العجز الهادف موازين مدفوعاتها، و فيما يتعلق بالواردات القادرة للضغط فيمكن اعتبارها ضمن العوامل الممكنة التعويضية التي يمكن للدولة المدينة أن تلجأ إليها كمصدر إضافي للعملات الأجنبية في فترات الأزمات النقدية التي تواجهها في تعاملها الخارجي.

وهذه الواردات تشمل تلك الفئة من السلع و الخدمات التي تستوردها الدولة من العالم الخارجي و تتسم بأنها كمالية، وهي سلع يمكن الاستغناء عنها دون أن تتأثر قدرة الاقتصاد الوطني على النمو، ويلجأ بعض الخبراء([2]) عند تحديدهم للواردات القابلة لضغط معيار معينا، هو نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية في إجمال الواردات.

فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على أن هناك إمكانيات واسعة للضغط على هذا النوع من الواردات، وبالتالي توفير العملات الأجنبية التي كانت تستترف في هذا الإطار.

جـــ . عوامل ذات طبيعة متقلبة : هي مجموعة من البنود في الحساب الجاري لميزان المدفوعات للدولة و التي يصعب الضغط عليها لتقليل مقدار ما تستترفه من عملات أجنبية.

---

(1): د. رمزي زكي أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث مرجع سبق ذكره ص 107 – 126.

(2) : د. رمزي زكي الديون و التنمية مرجع سبق ذكره ص 43.

وتشمل هذه البنود الواردات الضرورية الغير قابلة للضغط و مدفوعات خدمة عوائد رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها.

فيما يتعلق بالواردات الضرورية للضغط و نعني بها تلك الفئة من الواردات التي من الصعوبة بمكان إحداث وفر فيها دون أن يترتب على ذلك الإخلال بقدر الاقتصاد الوطني على الحركة و النمو.

فهناك حد أدنى ضروري من الواردات يتعين على الاقتصاد الوطني أن يخصص لها قدر معين من النقد الأجنبي لتمويلها حتى لا تتأثر برامج الاستهلاك و الإنتاج و الاستثمار.

و يمكن أن نتعرف على هذا النوع من الواردات بدراسة هيكل الواردات السلعية للاقتصاد الوطني وأهداف خطط التنمية التي يضعها المجتمع.

و بصورة عامة يمكن تحديد أهم بنود الواردات التي تتسم بالجمود، تتمثل فيما يلي:

* الموارد الاستهلاكية الغذائية.
* قطع الغيار اللازمة لعمليات الإحلال و التجديد للطاقات الإنتاجية القائمة.
* السلع الوسيطية.
* المعدات الإنتاجية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار.

و نعتقد أن هذا الجمود هو جمود نسبي، انطلاقا من مفهوم الحاجة كمقولة تاريخية، لذا يجب على الساهرين على التنمية في بلدان العالم الثالث أن يحطموا هذا الجمود عن طريق ما تحققه عملية التنمية عبر الزمن

أما عن المبالغ التي تخصصها الدولة لسداد أعباء ديونها، فهي تشكل أيضا أحد البنود الغير قابلة لضغط، و هي في ذات الوقت تشكل مصدر قلق للاقتصاد الوطني، خاصة إذا تعرضت حصيلة الصادرات لعدم الاستقرار.

و السبب في ذلك هو أن الجزء الأكبر من هذه المدفوعات محدد بشكل تعاقدي بمعنى ليس من السهولة تغير شروط التعاقد في الأجل القصير.

و نتصور أنه تتوقف عبئ هذه المدفوعات على ثلاثة صور هامة : (1)

ـــ هو حجم الدين الخارجي فكلما كانت ديون الدولة كبيرة تؤدي لا محالة أن يكون حجم مدفوعات خدماتها سيكون كبيرا بالمقارنة مع دول أخرى يكون فيها حجم الدين أقل.

---

(1) : د. رمزي زكي الديون و التنمية مرجع سبق ذكره ص 45.

ـــ هو طبيعة التركيب الهيكلي للديون الخارجية أي معنى توزيع هذه الديون فيما بين القروض الرسمية الميسرة و بين القروض الصعبة المعقودة مع جهات خاصة، فكلما كان الجزء الأكبر من ديون الدولة ممثلا من ديون صعبة أي ديون قصيرة الأجل، كلما كانت أعباء الديون أفدح بالمقارنة مع الوضع التي تكون فيه غالبية ديون الدولة في شكل ديون مسيرة.

ـــ تتمثل في مدى قوة و تطور قطاع الصادرات فكلما كان هذا القطاع قويا و متناميا عبر الزمن فإنه من الممكن مواجهة أعباء الديون الخارجية بسهولة و العكس صحيح.

و نعتقد أنه في الربع الأخير من القرن الماضي ومن خلال الإحصائيات التي تنشرها المنظمات المالية الدولية، نسجل أن غالبية بلدان العالم الثالث المدينة، أصبحت تخصص مبالغ ضخمة لتمويل مدفوعات خدمة ديونها الخارجية، و هي مبالغ أصبحت من أكثر البنود المسببة للاضطرابات في موازين مدفوعات هذه الدول و قد واجهت الكثير من بلدان العالم الثالث مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي أزمة شديدة متعلقة بالقدرة على سداد مبالغ أقساط الديون و فوائدها، و ذلك راجع لشح السيولة الدولية، بالإضافة إلى تعقد شروط الاقتراض.

و مما زاد في تعقيد المشكلة هو تباطؤ نمو الصادرات بسبب أزمة الكساد التضخمي، و هو ظاهرة بدأت تتجلى مظاهرها في بداية سبعينات القرن الماضي، بعد انهيار العلاقة الكينــــزية بين معدل التضخم و معدل البطالة، الذي تربطها علاقة عكسية([1])، و أصبحت تربطهما علاقة طردية وقد أثارت مثل هذه العلاقة الأخيرة جدل نظري في مختلف الاتجاهات في أعقاب ظهور هذه الظاهرة الاقتصادية غير المألوفة في دراسة علم الاقتصاد، و هي الظاهرة التي أطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية، الكساد التضخمي إضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية لواردات الدول المدينة ويزداد الموقف حرجا إذا رفضت الدول و الهيئات الدائمة تأجيل الســـــــداد و إعادة جدولة الديون بشروط ميسرة.

هناك تنفتح أمام الاقتصاد المدين حلقه مفرغة تزيد الموقف انفجار عام بعد عام ذلك أن الاقتصاد المدين يلجأ في هذه الحالة على طلب القروض الخارجية القصيرة المدى ذات التكلفة العالية حتى يمكن تسديد المبالغ الواجبة السداد.

([1]) : لمزيد من الإطلاع أنظر:

- حسين عمر التطور الاقتصادي دار الفكر العربي القاهرة 1988 ص 162 – 166

ـــ رمزي زكي الأزمنة الاقتصادية العالمية الراهنة المعهد العربي للتخطيط بالكويت الحلقة النقاشية الثامنة ديسمبر 1984– أفريل 1985. ص 56.

و حينئذ يزداد هيكل الديون تعقيدا، حيث ترتفع نسبة الديون الخارجية المستحقة السداد في أجال زمنية قصيرة ومن ثم تضعف قدرة الدولة على السداد عام بعد آخر مما يدفعها إلى عقد المزيد من القروض القصيرة المدى، و قد تلجأ الدولة إلى إحداث تخفيض في وارداتها إذا ما وصل إلى حد معين فإنه يؤدي إلى اضطراب برامج الاستثمار و الإنتاج و يعطل تنفيذ خطط التنمية و خاصة إذا لجأت الدولة إلى تخفيض وارداتها من السلع الوسيطة.

تلك هي العوامل التي تحكم طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير، و هي نفس العوامل التي تحكم أيضا مشكلة السيولة الدولية لبلدان العالم الثالث.

انطلاقا من التحليل السابق يمكن صياغة الشروط الأساسية التي يجب أن تتوفر حتى يحقق البلد المدين القدرة على خدمة ديونه الخارجية في الأجل القصير و ذلك على ضوء المتراجحة التالية:

$$X + F > M$$

أو

$$(X + F) - M = D$$

حيث

X حصيلة النقد الأجنبي من صادرات الدولة في سنة معينة.

F الموارد الأجنبية التي تتحصل عليها الدولة.

M المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات في نفس السنة.

D مدفوعات خدمة الدين الخارجي طيلة السنة.

و هذه العلاقة السابقة تقرر أن حصيلة النقد الأجنبي الذي تأتي به الصادرات (سلع منظورة و غير منظورة) مضاف إليها إجمالي الموارد الأجنبية التي جعلت عليها الدول مثل (القروض و المساعدات الاستثمارية الأجنبية يجب أن تزيد عن المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات، بذلك القدر الذي تتطلبه مبالغ خدمة الديون الخارجية.

3-1-3 محددات طاقة الدولة في الآجل الطويل :

إن محددات طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل الطويل إذا كانت طاقة الدولة في خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير ترتبط بمشكلة السيولة الدولية فإنها طاقتها في الأجل الطويل ترتبط بمرحلة النمو الاقتصادي التي تصل إليها الدولة المدينة، وبطبيعته وبمسار

عملية التنمية، و بشكل عام تتوقف على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤثر في مدى نجاح أو تعثر عملية التنمية، التي يعتمد تمويلها في جزء منه على القروض الخارجية.

وبناءا عليه فإن الاهتمام يجب أن ينصب على دراسة العلاقة القائمة بين التمويل الخارجي و بين سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في مسار عملية التنمية مثل معدل الادخار المحلي، و معدل الاستثمار و معدل نمو الدخل الوطني و معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الواردات ونسبة العجز في ميزان مدفوعات إلى الناتج المحلي.

ذلك أن التغيير الذي سيطرأ على هذه المتغيرات عبر الزمن سيحدد في النهاية مدى قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة عبأ ديونه الخارجية التي اقترضها.و رغم أن نظرية التنمية التقليدية([1]) التي خرج بها الفكر الاقتصادي الرأسمالي في عقد الخمسينات و الستينات قد أسهمت في شرح ضرورة و أهمية الدور الذي يلعبه التمويل الخارجي في الإسراع بعجلة التنمية، إلا أنها لم تشرح لنا ما هي ضابط الاستفادة من هذا التمويل، ومتى يكون نافعا، ومتى يكون ضارا ؟ كما أنها لم تشرح لنا كيف يمكن لهذه البلاد التي تستعين بالقروض الأجنبية في المراحل الأولى من التنمية أن تصل إلى مرحلة النمو الذاتي.

و على الصعيد العملي لم يكن لدى بلدان العالم الثالث خلال العقدين الماضيين رؤية واضحة حول حدود المدى الزمني الذي يعتمد فيه الاقتصاد الوطني على التمويل الخارجي بحيث يمكن بعد انقضاء فترة زمنية معينة، التخلص من الديون الخارجية و التمويل الأجنبي و الدخول في مرحلة الاعتماد على الذات.

و في ظل غياب رؤية سليمة تورطت هذه البلدان في عقد الكثير من القروض الأجنبية بشكل متزايد ومستمر بينما كان من واجبها أن تهدف إلى رسم خطة تعمل على تخفيض المطرد لوسائل التمويل الأجنبي عبر الزمن و في هذا الإطار نعتقد أنه لكي يتمكن الاقتصاد المدين من مواجهة عبئ ديونه الخارجية المتراكمة في الماضي دون أن يواجه في ذلك مشاكل مستعصية مع التمكن من تقليل العجز بميزان المدفوعات عبر الزمن، في حالة البلدان التي استقدمت رؤوس أموال كبيرة، فإن الأمر يتطلب حسب تعبير سمير أمين([2])، نموا سريعا في صادرات تلك الدولة

(1) : رمزي زكي الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية و ضراوة الواقع و الشروط الموضوعية. ص 104 – 105.

([2]) : سمير أمين ، التراكم على الصعيد العالمي ، نقد نظرية التخلف ، ترجمة حسن قبيسي ، دار ابن خلدون ،بيروت ، لبنان ، ط ، 1978 ص 400 إلى 404 .

ليس فقط أسرع من نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فحسب و إنما أيضا أعلى من معدل نمو الواردات.

فإذا لم يسهم رأس المال الأجنبي و سياسات التنمية المطبقة في تحقيق هذا الشرط فليس بالإمكان أن يتغلب الاقتصاد الوطني البديل على ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات.

والخلاصة لقد بينا في هذا المبحث أهمية التمويل الخارجي وبينا على أن هذا النوع من التمويل يجب أن يكون مكملا للتمويل المحلي ، وليس العكس كما تعرضنا إلى إشكاله والضوابط التي تحكمه ، كما تعرضنا كذلك إلى أثر نمط إستخدام القروض الخارجية على الميزان التجاري مبينين أنواع هذه القروض كما تعرضنا من خلال هذا المبحث إلى طاقة الدولة على خدمة ديونها وقسمناها إلى نوعين في الأجل القصير والأجل الطويل .

خلاصـــة:

لقد تعرضنا من خلال هذا الفصل إلى ظاهرة بروز مشكلة المديونية في بلدان العالم الثالث والتي وصلت إلى مرحلة بالغة التعقيد في الربع الأخير من القرن العشرين، و ما ترتب على ذلك من زيادة متسارعة في أعبائها، و قد ظهرت هذه المشكلة بالنسبة لبلدان العالم الثالث في عدم الموائمة بين الاستمرار في دفع مبالغ خدم هذه الديون، و بين الاستمرار في تمويل الواردات التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لهذه البلدان، الأمر الذي دفعها إلى طلب تمويل خارجي، اعتقادا منها أنه سوف يعوض بصورة مؤقتة عن قصور المدخرات المحلية التي يجب أن تنمو مع نمو الدخل و بسرعة تفوق سرعته حتى تصل في وقت معقول إلى سداد الالتزامات الخارجية إضافة إلى تمويل الاستثمارات و قد مرت صيغة الموارد الخارجية بثلاث مراحل هي :

ـــ مرحلة الاستثمار المباشر التي ميزت عصر الاستعمار.

ـــ مرحلة ما بعد الاستعمار و التي تميزت بحركة واسعة للتأميم.

ـــ مرحلة تقديم القروض بشروط بحيث تسمح لبلدان العالم الثالث الحصول على معدات و تجهيزات و تحميلها أعباء القروض التي تمنحها لها، و قد ساعد على انتشار منهج الإقراض، ثلاثة أمور هي:

أولا: قبول الدول الاشتراكية سابقا التعامل بموجبه.

ثانيا: تنامي الأسواق المالية خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي التي شهدت تعاظم أسواق الأموال المغتربة.

ثالثا: و هي المرحلة التي نعيشها اليوم و التي تشهد عودة إلى أسلوب الاستثمار المباشر و لكن في إطار ظاهرة تدويل الإنتاج التي اتخذت أبعاد متزايدة في ظل الثورة التقنية الثالثة التي نعيشها اليوم و التي تشهد عودة إلى أسلوب الاستثمار المباشر و لكن في إطار ظاهرة تدويل الإنتاج التي اتخذت أبعاد متزايدة في ظل الثورة التقنية الثالثة التي تعيشها البلدان الرأسمالية المتقدمة.

أما فيما يتعلق بمبررات التمويل الخارجي، فتظهر حينما تكون الموارد المتاحة المحلية غير كافية، فتلجأ الدولة إلى ثلاثة خيارات هي :

أولا : أن تقبل الدولة معدلا أقل للنمو في حدود ما تسمح بها مواردها المحلية، و قبولها بهذا يعني إبطاء عملية التنمية الاقتصادية.

ثانيا : أن تعمل الدولة على تعبئة فائضها الاقتصادي الكامن.

ثالثا : اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي مثل القروض و المساعدات الخارجية و الاستثمارات الأجنبية و قد لجأت كثير من بلدان العالم الثالث إلى الخيار الثالث إلا أنها لم تصل إلى مرحلة الانطلاق و الإقلاع و يعود سبب ذلك إلى نوع التشكيلات الاجتماعية المهيمنة و التي لم تستطع خلق نموذج للتراكم مؤهل لتمويل نفسه بنفسه.

و مع تزايد الاهتمام بقضايا تمويل التنمية ببلدان العالم الثالث، و ما تبعه من زيادة في الديون الخارجية المستحقة عليها، ظهرت في ساحة الفكر الاقتصادي بعض النماذج الرياضية التي حاولت أن تربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية و بين العجز الحادث في موازينها التجارية، و لعل من أبسط النماذج هو نموذج الفجوتين و ضمن شروط معينة يصبح حجم الاستثمارات التي ينفقها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عن مدخراته المحلية، لابد و أن يمول من خلال انسياب صافي رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني خلال تلك الفترة، من هنا تبرز أهمية الاقتراض الخارجي غير أن الأعباء التي يحملها الاقتراض الخارجي على ميزان المدفوعات لبلدان العالم الثالث إنما تتفاوت بأشكال التمويل الخارجي و أنواع القروض التي يعقدها و كيفية استخدام المدين لتلك القروض، و تستخدم الكثير من بلدان العالم الثالث آلية تخفيض قيمة العملة و ذلك بهدف التقليل من العجز في ميزان المدفوعات.

و ذلك بمساعدة استخدام القروض الخارجية، و تصبح لهذه الأخيرة جدوى و مردودية اقتصادية تساهم إلى حد كبير في تخفيف حدة المديونية.

أما فيما يتعلق بطاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية فالواقع توجد محددات طاقة الدولة في الآجل القصير نذكر منها عوامل ذات طبيعة متقلبة، و العوامل ذات الطبيعة التعويضية، أما محددات طاقة الدولة في الأجل الطويل مرتبطة بمرحلة النمو الاقتصادي التي تصل إليها الدولة المدينة و بطبيعته و بمسار عملية التنمية.

الفصل الثاني: نشأة و تطور المديونية في بلدان العالم الثالث

المبحث الأول : السياق التاريخي لنشأة الديون الخارجية.
المبحث الثاني : أهم العوامل المسؤولة على النطاق العالمي في تأزم الديون العالمية.
المبحث الثالث : أهم العوامل الداخلية التي أدت إلى أزمة المديونية الخارجية.
المبحث الرابع : الخصائص الأساسية لمديونية بلدان العالم الثالث.
المبحث الخامس : آثار المديونية الخارجية و انعكاساتها على بلدان العالم الثالث.
المبحث السادس : نمو عبء الديون و تدهور الطاقة الاستيرادية.
خلاصـــــــــــة :

بعد ان عرضنا في الفصل الأول الإطار النظري لمشكلة المديونية الخارجية، وذلك بقصد فهم قضيتها، والتي نعرفها بأنها المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات. ويكون الدفع إما عن طريق السلطات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد أو المؤسسات الخاصة طالما أن السلطات الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد وهذه المؤسسات الخاصة.

في ضوء هذا التعريف للدين الخارجي، نجد أن الأرقام التي تنشرها المؤسسات المالية الدولية عن الديون الخارجية المستحقة على بلدان العالم الثالث لا تتضمن العناصر التالية[1]:

ـ الديون الخارجية التي تقل مدتها عن سنة

ـ الالتزامات الناشئة عن المعاملات (السحب من صندوق النقد الدولي)

- الديون المستحقة على الأفراد والهيئات الخاصة، إذا كانت ديون غير مضمون من جانب الحكومات أو الهيئات العامة الرسمية

ـ الارتباطات الخارجية التي لم يوافق عليها بعد من حيث حجمها وشروطها

ـ أرقام الديون الخارجية للقروض العسكرية

ـ الديون المستحقة الأداء بالعملة المحلية للبلد المدين، مثل: ديون فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لبعض بلدان العالم الثالث وتدفع بعملة البلد المدين

- الأرقام المنشورة عن الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث الالتزامات الناشئة عن تواجد الاستثمارات الأجنبية الخاصة في هذه الدول.

وانطلاقا من التحليل السابق فإنه لئن كانت البيانات التي تنشرها المؤسسات المالية الدولية، تشير إلى مدى الانفجار الهائل الذي حدث في الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث وخصوصا في الربع الأخير من القرن العشرين، فأن هذه البيانات لا تعكس بصدق حجم هذه الديون نظرا لأنها تستبعد بعض المكونات الهامة لتلك الديون التي ذكرناها سابقا.

---

[1] - رمزي زكي الديون والتنمية مرجع سبق ذكره ص40.

وعلى أية حال لو نظرنا إلى بلدان العالم الثالث، فأننا نلاحظ أن عدد ا كبيرا من هذه البلدان قد وقع في فخ المديونية الخارجية، خصوصا بعد أن بلغت هذه الديون مستويات حرجة، ونتجت عنها أعباء ضخمة وضغوط كثيرة أثرت تـــأثيرا كـــبيرا علـــى الواقـــع الاقتصـــادي والاجتماعي والسياسي لهذه البلدان. وبناء على ما سبق فأن المحاور الرئيسية لهذا الفصل تتضمن العناصر التالية:

- السياق التاريخي لنشأة الديون الخارجية، وأهم العوامل الخارجية والداخلية التي تفسر الموقف الحرج الذي وصلت إليه المديونية الخارجية، والخصائص الأساسية لمديونية بلدان العـــالم الثالث، وكذا آثار المديونية الخارجية وانعكاساتها على بلدان العالم الثالث، ومدى نمو عـــبء الديون وتدهور الطاقة الاستيرادية.

المبحث الأول: السياق التاريخي لنشأة الديون الخارجية

يهدف هذا المبحث إلى تبيان التطور التاريخي لظاهرة المديونية الخارجية خلال الفترتين 1914/1820 و1970/1914، وذلك بهدف توضيح أن ظاهرة المديونية الخارجية ليست أزمة حديثة، وإنما هي أزمة قديمة، ولكن الجديد في أزمة المديونية هو أن طرق معالجتها تختلف في الفترة القديمة عن الفترة الحديثة، وأن هذا المبحث يوضح هذا الأمر بشيء من التفصيل.

1. الديون الخارجية للفترة 1820 - 1914

لا تعتبر في الواقع ظاهرة الديون الخارجية ظاهرة حديثة، بل هي ظاهرة قديمة يرجع تاريخها إلى بداية النصف الأول من القرن التاسع عشر، كما أنه ليست هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها بلدان العالم الثالث بالاقتراض من الدول المتقدمة، وتتسبب هذه الديون في أزمات مالية، كما أن ظاهرة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لم تقتصر على بلدان العالم الثالث فقط، فتاريخ المديونية، يبين لنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وغيرهم، قد لجئوا بدورهم إلى الاقتراض الخارجي في القرن التاسع عشر[1].

وقد شهدت الفترة 1820 - 1914 حركة تصدير واسعة لرؤوس الأموال من قبل بعض دول أوربا الغربية ومن الأمثلة على هذه الدول نذكر بريطانيا التي قدرت رساميلها المصدرة خلال الفترة 1816 - 1913 ما قيمته 878 مليون جنيه إسترليني[2]. وقد أتجه جزء كبير من هذه الرساميل نحو الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وجزء آخر من تلك الرساميل اتجه نحو البلدان التي تدعي اليوم ببلدان العالم الثالث، والتي كان معظمها تحت السيطرة الاستعمارية.

وقد اخدت الرساميل البريطانية المصدرة للعالم الخارجي، صبغة شكل الاكتتاب في شكل أوراق مالية 60 ٪ في شكل أسهم و20 ٪ في شكل سندات ترجع للدول المحلية أو لشركات السكك الحديدية التي قامت بإنشائها البنوك الأوربية الكبرى.

وقد كانت بريطانيا تصدر لوحدها 40٪ من إجمالي تدفقات الاستثمارات الخارجية لأوربا الغربية، التي بلغت نسبتها 57٪ من دخلها سنة 1870 وأكثر من 100٪ سنة 1900،

---

1 - **GEORGE CORM: L'endettement des pays ou voie de développement: origine et mécanisme dette et développement OPU 1982 P 58.**

2 - **MARC RAFFINOT: Dette extérieure et ajustement structural, ed C.E.F 1991 P 25.**

وهي تعتبر نسبة قياسية في تاريخ تصدير رؤوس الأموال الدولية[1]. والواقع أن ظهـــور أزمـــة المديونية في كثير من بلدان العالم الثالث لم تظهر في فترات متقاربة زمنيا، وإنما بفترات متباعدة، وقد أدت الأزمة ببعض الدول إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية وبعضها الأخـــر تم إحتلالـــه، وهذا ما سنكشف عنه فيما يلي:

1.1. الديون الخارجية للإمبراطورية العثمانية

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شهدت الـــديون الخارجيـــة للإمبراطوريـــة العثمانية، تطورا ملحوظا بسبب النفقات العسكرية الضخمة التي قامت بها لأجل الحفاظ علـــى حدودها الشاسعة، وكذلك رغبتها في التحديث على الطريقة الأوربية، فقامت بإنشاء مشاريع في مجالات عدة، كالسكك الحديدية، ومشاريع الري والطرق. وقد تطلبت عملية إقامة هـــذه المشاريع أموالا ضخمة، تم الحصول عليها من خلال الاستدانة الخارجيـــة وبمعـــدلات فائـــدة تراوحت ما بين 6 ٪ إلى 9 ٪ وقد تم تنفيذ هذه المشاريع من قبل شركات أجنبية[2].

وما أن حلت سنة 1875 حتى وجدت الإمبراطورية العثمانية نفسها غير قادرة على سداد ديونها الخارجية، التي تراكمت بسرعة؛ إذ انتقلت من 5.5 مليون ليرة تركيـــة ســـنة 1858 إلى 218 مليون ليرة تركية سنة1875[3]. وفي سنة 1880، أنشئ مجلس إدارة الدين العام العثماني، وأصبح جهاز وصاية اقتصادية ومالية بيد السلطة الأوربية، وهو ما أفقد الإمبراطورية العثمانية استقلالها الاقتصادي.

1- **J.C BERTHELMY : Dette du tiers-monde Presses Universitaires de France، Paris 1995 P 10.**

2 - **جورج قرم: التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، دار الطليعة بيروت ط2 1982. ص 49.**

3 - **J.DUCRUET Les capitaux européens au Proche-Orient P.U.F. Paris 1964 P 94**

1. 2. الديون الخارجية لبلدان أمريكا اللاتينية

لقد ظهرت الصورة الأولى من الديون الدولية لبلدان العالم الثالث، مع بداية القـــرن التاسع عشر، حيث لجأت معظم الدول المستقلة حديثا في أمريكـــا اللاتينيـــة إلى الاقتـــراض الخارجي، لتمويل استثماراتها في الهياكـــل القاعديـــة، وتنميـــة النشـــاطات في القطاعـــات التصديريـــــة. (المناجم، قطاع الزراعة)، وفي سنة 1825، بلغت الديون الخارجيـــة لـــدول أمريكا اللاتينيـــة 21 مليون جنيه إسترليني وكان معدل الفائدة الحقيقي عليها يتراوح ما بـــين 5.9 ٪ و10 ٪ [1] وعلى الرغم من حالات العجز عن الدفع التي عرفتها دول أمريكا اللاتينيـــة خلال تلك الفترة، إلا أن ذلك لم يمنع من حصولها على قروض جديدة، وكان ذلك يعـــود إلى أن أمريكا اللاتينية كانت في وضع مدلل من قبل دائنيها مقارنة ببقية الدول الأخرى في العالم.

لقد بلغت الاستثمارات البريطانية في أمريكا اللاتينية سنة 1880 ما يقـــارب 179.5 مليون جنيه إسترليني، منها 123 مليون جنيه إسترليني في شكل اكتتاب في سندات الدولة، أما في سنة 1913 فقد ارتفع مبلغ الاستثمارات البريطانية في أمريكا اللاتينية إلى 395.3 مليون جنيه إسترليني، منها 314.3 مليون جنيه إسترليني كان في شكل اكتتاب في سندات الدولـــة، أمـــا الاستثمارات الفرنسية فقد بلغت سنة 1913 مايقارب 8.4 مليار فرنك فرنسي، منها 2.6 مليار فرنك فرنسي موظفة في شكل اكتتاب في سندات الدولة.[2]

أما الاستثمارات الأمريكية فقد بلغت سنة 1914 مايقارب 1.6 مليار دولار كان منها فقـــط 368 مليون دولار موظفة في شكل أسهم و سندات.[3]

1. 3. الديون الخارجية لمصر

بدأت مصر من جهتها سلسلة استدانات خارجية، نتيجة لسياسة التحديث على النمط الأوروبي، وبفعل سياسة التحديث، وما ترتب عنها من إقامة مشاريع هامة في مجالات عديدة، حيث كان يتم تمويل هذه المشاريع من خلال اللجوء المفرط إلى الاســـتدانة الخارجيـــة، وقـــد دخلت مصر في سلسلة الاستدانات تجاوزت بكثير قدرة الاقتصاد خلال تلـــك الفتـــرة علـــى مواجهة أعبائها، وفي سنة 1876 وجدت مصر نفسها عاجزة عن تسديد ديونها الخارجية حيث

1- R. ROSA - RODRIGUEZ: Les problèmes structurels des relations économiques de l’Amérique latine، JENEV 1963 P 33/34. DROSS Internationales.
2.3- R. ROSA - RODRIGUEZ: OP Cit P 33/34.

أزداد الدين الخارجي المصري من 3.2 مليون جنيه إسترليني سنة 1862 إلى 68.5 مليون جنيه إسترليني سنة 1874، وتراوحت نسبة الفائدة على هذه الديون من 9 ٪ إلى 11٪ بينما كانت نسبة الفوائد المعتمدة في سوق رؤوس الأموال الأوروبية لا تتجاوز 6 ٪.

وفي سنة 1876 توقفت مصر عن تسديد ديونها الخارجية، فقد تم إجراء عمليات لإعادة جدولة ديونها، وأنشأت لجنة الدين العمومي لمراقبة مالية مصر كمرحلة أولى لاستلاب السيادة المصرية[1].

1. 4. الديون الخارجية لتونس

كانت التجربة التونسية تعتبر في مجال الاستدانة الخارجية في بداية القرن التاسع عشر من الأمثلة البارزة التي خاضتها معظم بلدان العالم الثالث. فالاستدانة التونسية يعود تاريخها إلى بداية سنة 1830، وقد كانت السوق المالية الفرنسية المصدر الرئيسي لحصولها على رؤوس الأموال، وظلت ديونها الخارجية حتى سنة 1859 ضمن الحدود المقبولة إذ لم تتجاوز 12 مليون فرنك فرنسي، وكانت خدمة الدين تمثل نسبة 10٪ من دخلها الوطني خلال تلك الفترة[2]، إلا أنه بعد سنة 1859 شهدت المديونية التونسية تزايد كبيرا، بسبب رغبتها في التحديث وتقليد النمط الاستهلاكي الأوروبي. ومع حلول سنة 1867 وجدت تونس نفسها غير قادرة على مواجهة أعباء ديونها الخارجية التي تزايدت بقوة بسب عامل التحديث، حيث بلغت مستوى 160 مليون فرنك فرنسي، الأمر الذي اضطرها إلى التوقف عن السداد، وهو ما أدى إلى تكوين لجنة تضم مندوبين فرنسيين وإيطاليين وإنجليز، مهمتها مراقبة مالية الدولة التونسية التي فقدت استقلالها الاقتصادي، وانتهى الحال إلى احتلالها عسكريا من قبل فرنسا سنة 1881[3].

1 - جورج قرم: التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدانة في العالم الثالث. مرجع سبق ذكره. ص **48**.

2 - **GEORGE CORM**. **L'endettement du pays en voie de développement. OP-Cit P 46.**

3 - جورج قرم: التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدانة في العالم الثالث. مرجع سبق ذكره. ص **46**.

1. 5. الديون الخارجية للمغرب

أن التجربة المغربية في الاستدانة الخارجية قد جاءت متأخرة مقارنة بالتجربة التونسية، فالنظام المغربي لم ينحرف إلى تيار التحديث الاقتصادي على النمط الأوروبي وبقى محافظا على الموقف العدائي تجاهه، وقد استمر هذا الموقف حتى وصول السلطان عبد العزيز إلى العرش سنة 1894 عندها بدأت الاستدانة المغربية تعرف بعض التزايد.

1. 6. الديون الخارجية للصين

وقد شكلت بلدان العالم الثالث في آسيا تجربة في مجال الاستدانة الخارجية في القرن التاسع عشر، لا تقل أهمية عن التجارب التي عرضناها سابقا، ففيما يتعلق بالتجربة الصينية في مجال الاستدانة الخارجية، فقد جاءت متأخرة، حيث كانت النخبة الصينية الحاكمة في مطلع القرن التاسع عشر، قليلة الاهتمام بالتقدم التكنولوجي والتطور الذي حدث في أوروبا، و لم تكن لها الرغبة في التحديث، و لم يتغير هذا الوضع إلا مع ظهور برجوازية محلية كانت نتيجة لتوسع المصالح الغربية في الصين، فارتبطت مصالح هذه البرجوازية مع مبادلات الرأسمالية الغربية، عندها ظهرت عقائد داعية إلى التحديث على النمط الأوروبي، فلجأت الصين إلى الاستدانة الخارجية لتمويل مشاريع إقامة خطوط السكك الحديدية وغيرها كما استخدم جزء من الديون التي عقدتها الصين لتسديد مبالغ التعويضات المفروضة نتيجة هزائمها الحربية التي منيت بها، وقد حصلت الصين على قسم كبير من ديونها من الحكومة الروسية التي كانت بدورها تحصل عليها من السوق المالية الأوروبية لا سيما السوق المالية الفرنسية[1] ولقد شهدت الاستدانة الخارجية للصين تزايدا ملحوظا حيث بلغت279.7 مليون دولار سنة 1902 وارتفعت إلى 496.2 مليون دولار سنة 1914، وقد واجهت الصين صعوبات كبيرة في تسديد ديونها الخارجية، مما اضطرها إلى رهن مداخلها الجمركية والضريبية لخدمة ديونها الخارجية[2].

---

1. 2 - GEORGE CORM: L'endettement des pays en voie de développement. Op-Cit P 56

1. 7. الديون الخارجية للهند

ترجع بداية الاسندات الخارخية في الهند إلى إنشاء شبكة الخطوط الحديدية في منتصف القرن التاسع عشـــر، وذلك بتشجيع من طرف القوة الاستعمارية لأجل تســـهيل ســـيطرتها العسكرية على شبه الجزيرة الهندية، وكذلك لأهمية هذه الشبكة في نقل الأغذية والمســـاعدات إلى المناطق المتضررة من المجاعة، وهكذا فقد تم استثمار رؤوس أموال في مشاريع مد خطـــوط السكك الحديدية بفائدة مضمونة من الحكومة الإنجليزية بلغت 5 ٪ سنويا. وفي خلال 12 سنة أي ما بين سنتي 1858 و 1869 تم إنفاق 70 مليون جنيه استرليني على الخطـــوط الحديديـــة وحدها، وحسب بعض التقديرات فقد كانت كلفة أشغال الخطوط الحديدية تفـــوق قيمتـــها المتوقعة بكثير إذ بلغت 18000 جنيه إسترليني للميل الواحد بدلا من 8000 جنيه إســـترليني[1]. وعلى الرغم من أن الفحم والحديد متوفرين في الهند، إلا أن الشركات الأجنبية ومنها الإنجليزية بالخصوص فضلت استيراده من إنجلترا، و لم تعمل على تطوير هذه الصناعات الاســـتخراجية في الهند، مما أدى إلى إنفاق ما يزيد عن ثلث رأس المال المستثمر في الخطوط الحديدية الهندية حـــتى الثمانينات من القرن التاسع عشر على الحديد المستورد من إنجلترا[2]، وهو مـــا أدى إلى زيـــادة المديونية الخارجية الهندية وأعبائها.

إن استدانة بلدان العالم الثالث في القرن التاسع عشر قد عرفت استدانة مفرطة، وذلك حسب تعبير بعض الكتاب بحيث أعتبر أن ذلك لم يكن ناتجا عن قصور في الادخـــار المحلـــي ببلدان العالم الثالث، بل كان ناتجا عن فشل الاستدانة المحلية بسبب تخلف الجهاز المصرفي وعدم مواكبته التطورات التي حصلت في البلدان المتقدمة، أو ناتجا من الاعتقاد السائد في تلك الفترة، بأن رأس المال يجب أن يحصل عليه من الخارج[3].

ومن الأمثلة البارزة على ذلك حول حركة رؤوس الأموال بين بريطانيا والأرجنـــتين لخير دليل على حجم الاستدانة المفرطة، إذ أن ثلث المبالغ التي اقترضتها الأرجنتين من بريطانيا في ثمانينات القرن التاسع عشر كانت لتغطية العجز الحاصل في ميزان المـــدفوعات الأرجنتـــيني

1.2 -GEORGE CORM Op-Cit P 57.

3 - جورج قرم: التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدانة في العالم الثالث، مرجع سبق ذكره. ص 82.

آنذاك، واستنادا إلى بعض التقديرات، فإنه خلال الفترة ما بين 1881 - 1885 و1910- 1914 تضاعفت الصادرات الأرجنتينية بـــست مرات، وتضاعفت الواردات بـــخمس مـــرات، في حين أن خدمة الدين الخارجي تضاعفت ثماني مرات.

وقد ادى هذا الوضع في بلدان العالم الثالث الى هجرة رأس المال النقدي المتراكم محليا نحو البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث يجد هناك مناخا ملائما لتوظيفه، وثم يرجـــع في صـــورة قروض لبلدان العالم الثالث نفسها، لذلك فإن بنوك البلدان المتقدمة نجدها تؤدي دورا متميزا، فهي تعمل على مساعدة الادخار المحلي ببلدان العالم الثالث على الهجرة نحو الأســـواق الماليـــة الخارجية لتوظيفه هناك.

2. الديون الخارجية للفترة 1914 - 1970

لقد شهدت هذه الفترة تراجعا كبيرا في حركة القروض الدولية، فبعض الكتابات تبين أنه في سنة 1929 تراجعت تدفقات رؤوس الأموال نحو بلدان العالم الثالث بنسبة 38٪، أما في سنة 1930 فقد تراجعت بنسبة 72٪[1] ويعود سبب ذلك إلى الظروف والأزمات التي عاشـــها الاقتصاد العالمي، خلال هذه الفترة، و التي كان من أهم نتائجها حدوث تغيير كبير في علاقات القوى على مستوى العالم، وبروز الكتلتين، الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي والغربية بزعامـــة الولايات المتحدة الأمريكية.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكيـــة تلعـــب دورا أساسيا في مجال الإقراض الدولي بسبب قوتها المالية والاقتصادية والعسكرية، وبســـبب فـــرض رؤيتها على مؤسســـات بريتون وودز وسيطرتها عليها، بعد أن تمكنت من فـــرض الـــدولار الأمريكي لكي يلعب دور العملة العالمية باعتباره عملة الاحتياط الأساسية القابلة للتحويل ذهبا، حيث تحولت بذلك من مدين إلى دائن بالنسبة لكثير من دول العالم، خاصـــة كنـــدا، ودول أمريكا اللاتينية، حيث حصلت الدول الأولى على ما نسبته 40٪ من إجمالي القروض الأمريكية والثانية على ما نسبته 30 ٪ [2]. وبالعودة إلى تاريخ المديونية الخارجية، نجد أن بلـــدان العـــالم الثالث التي كانت مقترضة في الأسواق المالية الدولية لرؤوس الأموال بعد الحرب العالمية الأولى هي الهند ودول أمريكا اللاتينية، كما نجد بعض الدول التي تصنف الآن من بين الدول المتقدمة

1 - جورج قرم: التبعية الاقتصادية. مرجع سبق ذكره. ص 82.

2 - **MARC RAFFINOT Dette extérieure Op-Cit P 27.**

وهي كندا وألمانيا وأستراليا. وبحلول بداية الثلاثينات من القرن العشرين، وبسبب أزمة الكساد الكبرى1929- 1933 التي كانت من نتائجها تراجع مداخل صادرات بلدان العالم الثالث المدينة بنسبة تزيد عن 60٪ جراء الركود الاقتصادي الذي أصاب اقتصاديات الدول المتقدمة، وتزايد نزعة الحماية من قبل الدول المتقدمة، وانهيار أسعار المواد الأولية التي تصدرها بلدان العالم الثالث، فقد وجدت بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان شرق أوربا وتركيا والصين نفسها خلال تلك الفترة في أزمة ديون أدت بها إلى توقفها عن السداد. وكان من الاقتراحات المقدمة آنذاك لمعالجة أزمة المديونية [1]:

- اقتراح خطة حاكم بنك إنجلترا الذي يهدف إلى إنشاء وكالة متخصصة متعددة الأطراف، مهمتها تقديم قروض ميسرة للبلدان التي تواجه صعوبات كبيرة في تسديد ديونها الخارجية.
- اقتراح "هيو برت"، الذي يهدف إلى تدخل بنك التسويات الدولية الذي أنشأ سنة 1930، في إطار خطة "يانغ" لتسوية مسألة التعويضات الألمانية، وكان هذا البنك، قد أصدر قروض ميسرة لمساعدة البلدان المدينة على التغلب على الصعوبات المالية التي تواجهها. وقد ساهمت السوق الثانوية للسندات المصدرة من قبل البلدان المدينة خلال تلك الفترة، بشكل اساسي في التخفيف من أزمة المديونية، حيث استطاعت بعض البلدان المدينة خلال أزمة 1929 شراء جزء من ديونها الخارجية بسعر أقل من قيمتها الأصلية، ومن الأمثلة على ذلك يمكن ذكر أن دولة البيرو أشترت ما نسبته 31٪ من ديونها بسعر يعادل 21٪ من قيمتها الأصلية، وكولومبيا اشترت ما نسبة 22 ٪ من ديونها بسعر يعادل 21 ٪ من قيمتها الأصلية.

إن عملية توظيف الرساميل خلال فترة الحربين العالميتين كانت تتم أساسا على شكل سندات خزينة أمريكية وبريطانية وفرنسية، صادرة عن حكومات بلدان العالم الثالث، وكان مردود هذه السندات جد مرتفع ويتوقف على نوع العملة التي حررت بها، والجهة التي تنسب إليها، فقد كانت السندات الأجنبية المحررة بالجنيه الإسترليني، أعلى من مردودية التوظيفات في سندات بريطانية عامة، في حين نجد العكس بالنسبة للسندات المحررة بالدولار الأمريكي.

والواقع أن تجربة أزمة الثلاثينات من القرن العشرين، قد أدت إلى تعديل هام في شكل التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تراجع التمويل من خلال إصدار السندات، لصالح التمويل من خلال الاستثمار المباشر والقروض.

1- **MARC RAFFINOT Dette Extérieure Op-Cit P 19.**

2 .1. وضعية ديون بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية وإلى غاية 1970

بعد الحرب العالمية الثانية، استعادت الأسواق المالية الدولية لرؤوس الأموال نشاطها، وذلك بعد التراجع الكبير الذي سجلته خلال فترة الحربين العالميتين، إلا أن هذا النشاط وإلى غاية سنة 1955 كان محصورا في صورة تدفقات لرؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية نحو أوربا الغربية، وذلك لأجل إعادة إعمار ما دمرته الحرب هناك، وكان ذلك على حساب تراجع تدفقات رؤوس الأموال نحو بلدان العالم الثالث، وكانت القروض والمساعدات التي استفادت منها بلدان العالم الثالث من الهيئات الدولية، محدودة مقارنة بتلك التي استفادت منها أوربا، وهو ما جعل تدفقات المديونية الخارجية لبلدان العالم محدودة خلال تلك الفترة، إلا أنه ابتداء من سنة 1955، حدثت تحولات هامة في مجال تدفقات رؤوس الأموال الدولية وعرفت الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث تزايدا كبيرا حيث انتقلت من 8 مليار دولار سنة 1955 إلى 63.5 مليار دولار سنة 1970[1] أي أنها تضاعفت بما يقارب 8 مرات خلال نفس الفترة، ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها:

أ. تحرير الإستثمارات بقصد تحقيق إنتلاقة إقتصادية قوية، من جانب كل من بريطانيا وفرنسا، وزيادة قروضها لبلدان العالم الثالث، وذلك رغبة منهما في مكانتهما المفقودة على الساحة المالية الدولية.

ب. تزايد عدد بلدان العالم الثالث التي حصلت على استقلالها السياسي، والتي تزايدت حاجتها إلى القروض والمساعدات الدولية لتمويل جهود التنمية التي تقوم بها في جميع المجالات، حيث تعجز مدخراتها المحلية لوحدها على تمويلها.

ج. التنافس القائم خلال تلك الفترة ما بين المعسكرين الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل كل معسكر على كسب عدد أكبر من دول العالم الثالث من خلال منح قروض ومساعدات مغرية.

---

1 - لمزيد من الإطلاع أنظر:

ـ فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، عدد **147** الكويت **1990**. ص **294**

ـ رمزي زكي: الاقتصاد العربي تحت الحصار، دراسة في الأزمة الاقتصادية العالمية و تأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنة والمديونية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية **1989**. ص **621**.

د. تزايد اهتمام المؤسسات المالية الدولية بظروف بلدان العالم الثالث، فزادت من مساعدتها الإنمائية لها.

وبالرغم من أن مديونية بلدان العالم الثالث التي تشكلت خلال هذه الفترة، تتكون من قروض ومساعدات عامة للتنمية، منحت بشروط ميسرة، حيث كان معدل الفائدة لا يتجاوز 2.75٪، مع مدة استحقاق لا تقل عن 20 سنة[1].

يتبين من التطور التاريخي لظاهرة المديونية الخارجية أن الرساميل المصدرة وخاصة من بريطانيا قد أخذت شكل الإكتتاب - أوراق مالية ، سندات، أسهم - ويتبين كذلك بروز أول أزمة مديونية في بلدان أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من عجز هذه البلدان عن سداد ديونها الخارجية، إلا أن ذلك لم يمنع حصولها على قروض جديدة وكان يعود ذلك الى أن أمريكا اللاتينية كانت في وضع مدلل من قبل دائنيها، عكس بقية بلدان العالم الأخرى التي تعرضت لنفس الأزمة، وكانت من نتيجة ذلك على سبيل المثال ان مصر في سنة 1876 توقفت عن التسديد، مما ادى الى خضوعها لعمليات إعادة جدولة ديونها، ونفس الامر حدث مع تونس في سنة 1876، والمغرب 1894.

والخلاصة من عرض التطور التاريخي لظاهرة المديونية هو أنها قد أدت إلى نتيجة هامة وهي تعديل في شكل التمويل، حيث تراجع التمويل من خلال إصدار السندات لصالح التمويل من خلال الإستثمار المباشر والقروض. إلا أن خدمات المديونية قد عرفت تزايدا ملحوظا، حيث انتقلت من 0.77 مليار دولار سنة 1959 إلى 6.1 مليار دولار مع بداية سنة 1970[2]. وظهرت حالات العجز عن السداد في بعض بلدان العالم الثالث المدينة، وأنشئ "نادي باريس" سنة 1956 لإعادة جدولة الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث، وكانت الأرجنتين أول بلد يقوم بإعادة جدولة ديونه الخارجية عدة مرات مع هذا النادي، تم تلته البرازيل ولشيلي والبيرو.

---

1 - **MARC RAFFINOT Op-Cit P 36.**

2 - **WORLD BANK: Developing countries 1970 - 1980 and BEYOND WASHINGTON. D.L 1981 P 8.**

المبحث الثاني: أهم العوامل المسؤولة على النطاق العالمي في تأزم الديون العالمية

حدثت تغيرات هامة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وباشرت تأثيرهـــا بشـــكل فعـــال ومباشر على تشكيل معالم الوضع الحرج الذي وصلت إليه الديون العالمية وأهم هذه الـــتغيرات تمثلت في إرتفاع أسعار الفائدة، وتدهور شروط التبادل التجاري والتغيرات في أسعار النفط العالمية صعودا، وهبوطا وآثار الركود الإقتصادي، وفي مايلي شرح مختصر لهذه العوامل.

1. ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية

ان الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة التي اقترضت بها مجموعة بلدان العـــالم الثالـــث تسبب في تزايد مشكلة ديونها الخارجية، وذلك خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي ونتيجة هذا الارتفاع أدت إلى زيادة المبالغ التي أصبحت تضطر هذه الدول لتخصيصها لـــدفع أعبـــاء الديون، في الوقت الذي تعرضت فيه موارد النقد الأجنبي لتلك الدول للتدهور.

1.1. التطور التاريخي لسعر الفائدة وطرق حسابه

بالرغم من التطورات التي حدثت على أسعار الفائدة، والمرتبطة أساسا بقوى السوق، إلا أن الكثير من الإقتصاديين يعتبرون أن هناك أسلوبان لحســـاب ســـعر الفائـــدة الحقيقـــي، الأسلوب الأول هو الأسلوب الذي يزيل اثر التضخم من سعر الفائدة، على أساس اســـتخدام معدل التضخم السائد في الولايات المتحدة الأمريكية. والأسلوب الثاني يعتمد علـــى متوســـط التغيير في أسعار الصادرات التي تصدرها البلدان المدينة، وفيما يلي شرح مختصر للأسلوبيين.

أ. من الممكن رصد المعالم الأساسية لتطور سعر الفائدة على القروض التي اقترضـــتها البلـــدان المختلفة كما يلي[1]:

- خلال الفترة 1971 – 1978 وهي الفترة التي شهدت ذلك التسارع في نمو الديون العالميـــة، فإن متوسط سعر الفائدة الحقيقي للقروض التي اقترضتها بلدان العالم الثالث كان سالبا، ويصل في المتوسط إلى – 8 % حيث كان متوسط سعر الفائدة الأسمى على القروض أقل من متوســـط معدل التضخم بالولايات المتحدة الأمريكية الذي ساد خلال هذا العقد، وهو الأمر الذي شجع كثيرا من بلدان العالم الثالث على الإفراط في الاستدانة.

---

1 - د. رمزي زكي – أزمة القروض الدولية – مرجع سيق ذكره ص 87.

- خلال الفترة 1979 – 1980 أتجه سعر الفائدة الأسمى على القروض نحو الارتفاع الشـــديد، حيث وصل سعر الليبور في المتوسط إلى حوالي 13.2% وكان معدل التضخم بالولايات المتحدة الأمريكية مساويا - تقريبا - لهذا السعر، وقد سبب هذا الارتفاع الأسمى في ســـعر الفائـــدة متاعب شديدة للبلدان المدينة، رغم أن السعر الحقيقي كان مساويا للصفر.

- أما بعد 1981 فإن الصورة تتقلب، حيث أدى الانخفاض الذي طرأ على معدلات التضـــخم بالولايات المتحدة إلى زيادة مستوى سعر الفائدة الحقيقي، حيث ارتفع هذا المستوى إلى 7.5% في سنة 1981 وإلى 10 % في سنة 1982.

ب. إن حساب أسعار الفائدة الحقيقية تقوم على أساس إزالة أثر التضخم من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير الذي حدث في أسعار صادرات السلع التي تصدرها البلاد المدينة (فوب) عـــدا الطاقة.

وقد استخدمت المعادلتين التاليتين اللتين تشيران إلى معدل خدمة الدين (أي مدفوعات الفوائد والإقساط) منسوبا لصادرات الدولة[1]:

$$DS = IN + AM$$
$$IN = (I - P)D + PD$$

حيث:

DS = خدمة الدين.

IN = مدفوعات الفائدة.

AM = استهلاك الدين.

I = سعر الفائدة الأسمى محسوبا على أنه معدل مدفوعات الفائدة في الفترة الجاريـــة (**IN**) إلى الدين القائم والمنصرف في الفترة السابقة.

p = معدل التضخم السنوي المستند إلى معامل إزالة أثر التضخم في السلع المصـــدرة (فوب) عدا الطاقة.

وبناء عليه نستطيع أن نكتب:

$$DS = (I - P)D + PD + AM$$

حيث يكون المقدار **(I – P) D** معادلا لمدفوعات الفائدة حسب التضخم، ويعـــادل المقدار **PD + AM** استهلاك الدين معادلا حسب التضخم.

1- رمزي زكي – أزمة القروض الدولية - مرجع سبق ذكره ص88.

وبناءا على هذه الصيغ في حساب معدل خدمة الدين مع مراعاة معدل التضخم فإن تطور سعر الفائدة الحقيقي الذي دفعته مجموعة بلدان العالم الثالث المدينة على ديونها الخارجية تعكسه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (03): الآثار التضخمية على خدمة الدين

السنة	مدفوعات الفائدة المعدلة حسب التضخم/الصادرات
1970	1.2
1971	8.6
1972	1.6 -
1973	28.1 -
1974	15.1 -
1975	13.5
1976	3.5 -
1977	5 -
1978	0.1
1979	6.8 -
1980	5.6 -
1981	15
1982	17.5
1983	9.3
1984	11.9

المصدر: رمزي زكي- أزمة القروض الدولية - مرجع سبق ذكره ص 90.

ومن الجدول يتبين ما يلي:

أ. أنه خلال الفترة 1970 – 1971 كان سعر الفائدة الذي تحملته مجموعة بلدان العالم الثالث المدينة موجبا وتراوح هذا السعر فيما بين 1.2 % و 8.6 %.

ب. أما في فترة 1972 – 1980 فقد كان سعر الفائدة الحقيقي سالبا (باستثناء عام 1975) بسبب التحسن الذي حدث في أسعار صادرات بلدان العالم الثالث المدينة، نتيجة الصدمات النفطية التي ذكرناها سابقا.

ج. أما في الفترة ما بين 1981 – 1984 فإن سعر الفائدة الحقيقي ينقلب لكي يصبح موجبـــا، وبشكل مرتفع حيث يصل إلى 15% في سنة 1981، وإلى 17.5 % في سنة 1982 ثم ينخفض إلى 9.3 % سنة 1983، ويعود إلى الارتفاع في سنة 1984 ليصبح 11.9 %. وذلك بســـبب تدهور أسعار صادرات بلدان العالم الثالث المدينة جراء موجة الركود الاقتصادي الذي حدث في الاقتصاد الرأسمالي العالمي خلال هذه الفترة. والواقع ليس فقط ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية هو الذي أدى إلى تزايد المديونية، وإنما اتجاه كثير من مؤسسات الإقراض الدولي إلى تعويم سعر الفائدة الذي تقرض به مجموعة البلدان، وبالذات خلال الفترة 1979 – 1984.
هذا التعويم الذي كان مرتبط في الواقع بالوضعية الإقتصادية الدولية التي تميزت من الإنتقال من حالة سعر الصرف الثابت إلى المعوم، وقد كان ذلك تأثير قوي على بلدان العالم الثالث وخاصة في مجال المديونية الخارجية.

وكان من جراء ذلك أن ارتفعت حصة الدين بالسعر المعوم في إجمالي الدين العام القائم والمنصرف. ويوضح لنا الجدول رقم (04) تفاصيل نصيب الدين بسعر الفائدة المعوم بالنســـبة لمجموعة الدول متوسطة الدخل، وخاصة في دول أمريكا اللاتينية التي أفرطت في الاستدانة مـــن المصادر الخاصة، وتواجه بداية من ثمانينات القرن الماضي إلى اليوم صعوبات شديدة في مواجهة أعباء هذه الديون.

الجدول رقم (04): قروض منحت بسعر فائدة معوم كنسبة مئوية من الدين العـــام في سنوات مختارة خلال الفترة 1974-1983 الوحدة%

مجموعة البلدان	1974	1976	1978	1979	1980	1981	1982	1983
آسيا منخفضة الدخل	صفر	صفر	0.4	0.6	1.8	2.9	3.7	3.9
إفريقيـــا منخفضـــة الدخل	8.5	8.1	6.7	6.8	7	9.4	9.1	7.6
بلدان الشرق الأوسط مستوردة للنفط	18.5	26.6	30.3	35.6	36.5	40.2	41.4	43.7
بلدان مصدرة للنفط	23.9	30.4	34.9	40.1	41.7	45.2	48.3	54.6
كافة البلدان النامية	16.2	23	27.3	31.8	33.2	36.7	38.7	42.7
المقترضون الأساسيون	18.4	26.8	32.5	39	40.5	45	46.7	51.2

المصدر: رمزي زكي–أزمة القروض الدولية – مرجع سبق ذكره ص 91.

إن المتتبع لنسبة هذه الفوائد المبين أعلاه يتبين بأن مجموعة بلدان العالم الثالث المدينة قد تكبدت خسائر كبيرة في بند خدمات مدفوعات فوائد الدين الخارجية. وقد بلغت هذه المبـــالغ في حدود 1.7 مليار دولار في سنة 1970. وقفزت إلى 40.8 مليار دولار في سنة 1984 [1]، أي أنها تضاعفت أربع وعشرين مرة، وبمتوسط معدل نمو سنوي مركب بحوالي 25% خلال هـــذه الفترة. وهذه الأموال التي دفعتها بلدان العالم الثالث المدينة، والتي سببت لها متاعب اقتصادية، يجب النظر إليها على أنها خصم مباشر على ممكنات التراكم وإمكانات زيادة مستوى التنميـــة والمعيشة فيها.

1 - د. رمزي زكي – أزمة القروض الدولية – مرجع سبق ذكره ص **91 – 93**.

2. تدهور شروط التبادل التجاري

إن التدهور في شروط التبادل التجاري الدولي بين السلع التي تصدرها بلدان العالم الثالث المدينة والمنتجات الصناعية وغير الصناعية التي تستوردها من البلدان المتقدمة، يعتبر أحد العوامل الأساسية التي أسهمت بشكل واضح في تأزم قضية المديونية الخارجية لمجموعة بلدان العالم الثالث.

إن هذا التدهوريتمثل في نسبة صادرات مجموعة بلدان العالم الثالث إلى أسعار السلع التي تستوردها من البلدان المتقدمة، ويؤدي بشكل مباشر إلى التأثير على حالة ميزان المدفوعات لبلدان العالم الثالث المدينة، حيث يزيد عجز هذا الميزان، ومن ثم يزيد هذا الميل للاستدانة من ناحية أخرى ويؤدي أيضا إلى إضعاف قدرة هذه البلدان عن الوفاء بأعباء ديونها الخارجية.

والواقع أن التدهور في هذه الشروط التي تشكل أحد القوانين الموضوعية العلمية في علاقات التبادل اللامتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين بلدان العالم الثالث والبلدان الرأسمالية المتقدمة كان من أهم الآليات التي اعتمدت عليها البلدان الرأسمالية المتقدمة في نهب ونزف الفائض الاقتصادي من بلدان العالم الثالث، قبل وبعد أن حصلت على استقلالها السياسي[1]، والذي كان سبب في تزايد حدة المديونية. وأسهم التدهور في شروط التبادل التجاري بالنسبة لمجموعة بلدان العالم الثالث المدينة على صورة مديونيتها الخارجية.

في هذا الإطار يقول تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة 1983 أن الآثار المعاكسة والضارة لهذا الانخفاض في الأسعار على بلدان العالم الثالث المصدرة لهذه السلع قد أمكن التخفيف منه من خلال العاملين الآتيين[2].

أ. إن جزءا من التبادل التجاري للسلع والمواد الأولية لبلدان العالم الثالث تحكمه اتفاقيات ثنائية طويلة الأجل، وهي اتفاقيات لا تتأثر كثيرا بالتغيرات التي تحدث في الأسعار العالمية في الأجل القصير.

1 - لمزيد من الإطلاع أنظر :

سمير أمين : التراكم على الصعيد العالمي. نقد نظرية التخلف. ترجمة حسن قبيسي. دار ابن خلدون بيروت، لبنان. ط2، 1978. ص 93/88.

2 - د. رمزي زكي : الاعتماد على الذات بين الأحلام، النظرية و ضراوة الواقع والشروط الموضوعية.

2 - البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم 1983. الطبعة العربية، ص 23.

ب. إن الانخفاض الذي طرأ على أسعار المواد الغذائية قد عوض إلى حد ما التـــدهور الـــذي حدث في القوة الشرائية لصادراتها من السلع الأخرى. ويبين لنا الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور قيمة وحدة الصادرات ووحدة الواردات ومعدل التبادل الدولي لكل من البلدان الرأسمالية المتقدمة وبلدان العالم الثالث خلال الفترة 1982 – 1985

(التغير النسبي بالمقارنة مع السنة السابقة)

	1982	1983	1984	1985
قيمة وحدة الصادرات				
- بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة	4.2 -	4.1 -	2.8 -	6.3
- بالنسبة لبلدان العالم الثالث	4.3 -	7.9 -	0.3 -	4.2 -
قيمة وحدة الواردات				
- بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة	6.1 -	5.1 -	2.6 -	6.9 -
- بالنسبة لبلدان العالم الثالث	3.3 -	4.1 -	1.0 -	2.2 -
معدل التبادل الدولي				
- بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة	2.0	1.3	0.5 -	0.3
- بالنسبة لبلدان العالم الثالث	1.0 -	4.1 -	0.7	2.0 -

المصدر: Economic Bulletin for Europe, United Nations, Vol 37. 1985 p14.

وتشير بعض التقديرات في بلدان أمريكا اللاتينية، ان صادراتها بلغت في ســـنة 1982 حـــوالي 94790 مليون دولار، لكن 12% من هذه المبالغ كانت تمثل النقص الذي حدث في قـــدرتها الشرائية، الأمر الذي يعني خسارة تقدر بحوالي 20 مليار دولار[1].

وقد ذكر "إيما نوال" أن الزيادة المستمرة في قوة نقابات العمال بالبلـــدان الرأسماليـــة الصناعية لحماية معدلات الأجور الحقيقية من التدهور تجاه الارتفاع الشديد الذي يحـــدث في أسعار المنتجات الصناعية هو شرط أساسي من شروط تدهور معدلات التبادل الدولي في غـــير صالح بلدان العالم الثالث، حيث لا تلعب هذه النقابات أي دور محسوس في زيادة الأجـــور[2].

1 - د. رمزي زكي – أزمة القروض الدولية مرجع سبق ذكره ص **109**.

2 - سمير أمين – التراكم على الصعيد العالمي – مرجع سبق ذكره ص **95**.

عليه فإنه طبقا لمنظوره في تفسير ظاهرة التبادل اللامتكافئ نجد أن العامل الجوهري في هذه الظاهرة هو تفاوت معدل استغلال قوة العمل (فالتبادل غير المتكافئ يقوم إذن على مقايضة كمية صغيرة من العمل العالي الأجر بكمية كبيرة من عمل ضعيف الأجر.

وبصفة عامة فإن الجدل الذي دار حول ظاهرة التبادل اللامتكافئ قد أزاح كثيرا من الغموض الذي كان يحوم حولها، وبالتالي فإن الخسارة التي تلحق ببلدان العالم الثالث من جراء تلك الظاهرة هي خسارة كبيرة ولهذا فان ظاهرة التبادل اللامتكافئ تمثل أحد الآليات الهامة لنقل ونهب الفائض الاقتصادي من بلدان العالم الثالث إلى العواصم الرأسمالية المسيطرة (على النحو الذي ذكرناه سابقا)، وثمة تقديرات كثيرة تمت لقياس هذه الخسارة خلال فترات تاريخية مختلفة بعد حصول هذه البلدان على استقلالها. ولقد لجأ عدد من الاقتصاديين إلى استخدام هذه التقديرات لصياغة مؤشرات هامة للدلالة على خطورة هذه الآلية مثل[1]:

أ. مدى ما تمثله هذه الخسارة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان.

ب. نسبة هذه الخسارة إلى الادخار المحلي.- مدى ما تمثله هذه الخسارة من واردات ممكنة ضائعة، كان من الممكن أن تستخدم في زيادة الاستهلاك الجاري ورفع مستوى المعيشة، أو لزيادة الإنتاج الجاري والاستثمار المحلي.

ج. نسبة هذه الخسارة إلى إجمالي القروض الخارجية، إذ تبين أنها نسبة مرتفعة، وتعني أنه كان من الممكن لحجم المديونية الخارجية لتلك الدول أن تقل بمقدار هذه الخسارة.

د. نظرا لعظم حجم هذه الخسارة فإنها كانت بالتأكيد مسؤولة إلى حد بعيد عن اتجاه العجز بالحساب الجاري لموازين مدفوعات هذه الدول نحو التزايد وما نجم عن ذلك من مشكلات.

ومن هنا يمكن القول أن تدهور شروط التجارة ما هو إلا مزيج من انخفاض أسعار الصادرات، وارتفاع أسعار الواردات وبما أن انخفاض أسعار الصادرات كان في معظمه ناجما عن التطورات في سوق النفط، فقد انصبت كل آثاره على بلدان العالم الثالث المنتجة للنفط كما وقعت معظم آثار ارتفاع أسعار الواردات على تلك البلدان نفسها، لأنها تشغل الجانب الأكبر من الواردات لبلدان العالم الثالث.

---

[1] - **رمزي زكي – أزمة الديون الخارجية – رؤيا من العالم الثالث – مرجع سبق ذكره ص 443 - 452**

إن تدهور شروط التبادل التجاري على شكل انخفاض في أسعار وحجم الصـــادرات وارتفاع أسعار الواردات بالإضافة إلى انخفاض القوة الشرائية للصادرات قد أدى أولا إلى لجوء معظم بلدان العالم الثالث إلى الاقتراض المحلي والخارجي، مما أدى إلى تزايد حجم الديون وأعباء خدمتها، وثانيا إلى انخفاض التحويلات الرسمية والخاصة مما أدى إلى اتجاههـــا إلى الاقتـــراض الخارجي التمويل العجز في الموازنة العامة وفي ميزان مدفوعاهما، مما أدى إلى تفاقم أزمة الـــديون الخارجية وزيادة أعبائها من خلال ارتفاع إجمالي الفوائد المدفوعة، والذي يفوق معدل نموهـــا معدل نمو إجمالي ا عباء خدمة الديون.

3. أثر التغيرات في أسعار النفط العالمية

إن ارتفاع أسعار النفط خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القـــرن الماضـــي تسببت في تأثيرات هامة لا يجوز إهمالها عند تحليل مسار المديونية العالمية، وسنحاول فيما يلـــي أن نبحث في هذه التأثيرات ومدى مسؤولياتها في تشكيل معالم هذا المسار وذلـــك في ضـــوء الارتفاع الذي حدث في أسعار النفط في السبعينات من القرن الماضي والانخفاض الذي طـــرأ على أسعار النفط في الثمانينات من القرن الماضي، وفيما يلي سوف نقـــوم بشـــرح هـــذين العنصرين بشيء من التفصيل:

3. 1. أثر ارتفاع أسعار النفط

لقد اتخذت الدول المصدرة للنفط "**OPEC**" قرار رفع أسعار النفط في الصدمة النفطيـــة الأولى 1973 – 1974 وفي الصدمة النفطية الثانية 1979 – 1980، مما ادى إلى تصحيح علاقات التبادل اللامتكافئ التي كانت تعاني منها الدول المصدرة للنفط في السوق العالمي لفترات طويلة من الزمن[1]. وقد أسهمت هذه الخطوة في زيادة حجم الدخول القومية في هذه الدول بعـــد أن استطاعت أن تستثمر عناصر القوة الكامنة في تكتلها عند تحديد أحجام الإنتاج والأسعار لهذه المادة الإستراتيجية. وإذا أردنا أن نبحث في أثر الارتفاع الذي حدث في أسعار الـــنفط عالميـــا خلال فترة السبعينات على مديونية بلدان العالم الثالث، فإننا نرى أن الارتفاع الذي طرأ على أسعار هذه المادة الإستراتيجية قد أدى إلى ارتفاع حاد ومباشر في كلفة اســـتيرادها بالنســـبة لبلدان العالم الثالث غير النفطية، ويكفي للدلالة على قوة هذا الأثر الذي يبينه الجدول التالي:

[1] - **ابن الطاهر حسين – عملية نقل القيمة في قسمة العمل الدولية – مرجع سبق ذكره ص 114 – 158.**

الجدول رقم (06): تطور نسبة قيمة الواردات النفطية من إجمالي واردات الدول غير النفطيـــة للفترة 1973 – 1982

السنوات	النسبة
1973	5.9
1974	12.6
1975	13.3
1976	15.6
1977	15.1
1978	13.9
1979	16.2
1980	20.4
1981	20.0
1982	19.9

المصدر: رمزي زكي – أزمة القروض الدولية – مرجع سبق ذكره ص 95.

ويبين لنا الجدول السابق أن هذه النسبة قد ارتفعت من 5.9 % في سنة 1973 إلى 20% في سنة 1982، مما يعني أن خمس فاتورة واردات هذه الدول أصبحت تلتهمها تكاليف استيراد الوقود ومشتقاته. مع الإشارة أن هذا التزايد لا يعود في الأساس إلى زيادة الكمية المستوردة من النفط، بل إلى الارتفاع الحاد الذي حدث في الأسعار العالمية لهذه المادة. وقد أدى هذا الارتفاع إلى إحداث عجز واضح في الموازين التجارية وفي الحسابات المستوردة للنفط، ومن ثم كان سببا جوهريا في زيادة المديونية لهذه الدول، و الجدول الاتي يبين أثر ارتفاع أســعار الــنفط علــى مديونية بلدان العالم الثالث غير النفطية.

الجدول رقم (07): تأثير ارتفاع أسعار النفط على مديونية بلدان العالم الثالث غير النفطية خلال الفترة 1973 – 1982

الوحدة: مليار دولار

السنة	قيمة الواردات النفطية		التكلفة الإضافية
	القيمة الفعلية (أ)	القيمة المفترضة بدون ارتفاع أسعار النفط (ب)	س = أ - ب
1973	4.8	4.8	صفر
1974	16.1	5.3	10.8
1975	17.3	5.7	11.6
1976	21.3	6.8	14.5
1977	23.8	7.5	16.3
1978	26	8.6	17.4
1979	39	10.9	28.1
1980	63.2	11.9	51.3
1981	66.7	12.1	54.6
1980	66.7	11.9	54.8
الإجمالي 73 - 82	**344.9**	**85.5**	**259.4**

المصدر: د. رمزي زكي – أزمة القروض الدولية – مرجع سبق ذكره ص 97.

ونسجل هنا أن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط خلال فترة السبعينات من القرن الماضي، وإن كان قد أسهم في زيادة مديونية بلدان العالم الثالث غير النفطية، إلا أن ذلك لا يعني أنه قد أدى إلى تحسين موقف المديونية الخارجية للبلدان النفطية المدينة، فمن بين البلدان المدينة تبرز أمامنا بعض الدول النفطية المدينة نذكر منها المكسيك ذات المديونية الخارجية الثقيلة. حيث بلغت مديونيتها في سنة 1988 ما يعادل 101 مليار دولار[1] وتحولت هذه الدولة إبان السبعينات من القرن الماضي إلى دولة نفطية واستفادت من ارتفاع أسعار النفط.

لكن من المعلوم أن المديونية الخارجية للمكسيك قد نمت على نحو شديد إبان فترة ثورة أسعار النفط، حيث اقترضت المكسيك مبالغ كبيرة لتطوير وتنمية الإنتاج النفطي فيها.

1- **Philippe Auverny – Bennetot – La Dette Du Tiers Monde – Mecanisme et enjeux – Les Etudes de La Documentation Française – Paris 1991 – P 54.**

وكانت توقعات الاحتياطي النفطي فيها، وقدرتها على الإنتاج هما الأساس الذي استند إليه الدائنون في إقراض المكسيك هذه القروض الكبيرة. ومع أنه من المؤكد أن ارتفاع أسعار النفط عالميا قد أدى إلى زيادة مديونية دول العالم الثالث المدينة المستوردة للنفط، إلا أننا في هذا الإطار نسجل هناك مجموعة من الإجراءات قامت بها دول الأوبك كان القصد منها التخفيف ولو جزئيا من حدة ارتفاع الأسعار على بلدان العالم الثالث المستوردة للنفط. وذلك من خلال المعونات والقروض الميسرة التي قدمتها إليها. وقد اتخذ ذلك ثلاث قنوات أساسية هي[1]:

أ. المساهمة في تمويل التسهيلات النفطية التي ابتكرها صندوق النقد الدولي عقب ارتفاع أسعار النفط في سنة 1973 لمساعدة الدول الأعضاء لسد ذلك الجزء من عجز الحساب الجاري الناجم أساسا عن ارتفاع كلفة استيراد النفط.

ب. تقديم المعونات والقروض الميسرة لدول بلدان العالم الثالث غير النفطية سواء كان ذلك من خلال صناديق التنمية العديدة التي نشأت داخل منظمة الأوبك نفسها أو من الصناديق القطرية التي أنشأتها كثير من دول الاوبك.

ج. زيادة مساهمة دول الأوبك في المنظمات الدولية التي تساعد بدورها مجموعة بلدان العالم الثالث .والحق أن هذه المساهمات قد تبدو لأول وهلة قد خففت إلى حد ما من صدمات ارتفاع أسعار النفط عالميا على هذه الدول، ولكن الحقيقة هي غير ذلك، بحيث قدر مجموع مبالغ هذه المعونات بحوالي 74 مليار دولار، وهذا حتى نهاية عام 1984، وإذا قارننا هذا الرقم برقم التكلفة الإضافية 259.4 مليار دولار (أنظر الجدول رقم (08))، لتبين أن تلك المعونات والقروض الميسرة لم تقدم في ضوء تصور واضح، من قبل دول الأوبك لتعويض تلك البلدان عن ارتفاع كلفة استيراد النفط ومشتقاته بل كانت تصدر في الواقع من الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية والسياسية.

وفي هذه النقطة يرى كل من"إبراهيم شحاتة" و"نعيم الشربيني" (لو كانت مسألة تعويض تكاليف استيراد النفط هي العامل المؤثر لمعونات الأوبك، لكانت بلدان العالم الثالث التي تستورد النفط بكميات كبيرة هي أول المستفيدين من معونات الأوبك، ولكن الواقع هو غير ذلك، فباستثناء عمليات إقراض الصندوق السعودي للتنمية إلى البرازيل قرض واحد

1 - د. رمزي زكي – أزمة الديون الخارجية – رؤية من العالم الثالث – مرجع سبق ذكره ص **121/120**.

وتايوان قرضين، فإن بلدان العالم الثالث ذات النشاط الصناعي الواسع والدخل الأعلى نسبيا لم تحصل على معونات تذكر من مصادر الأوبك، على أن هذا لا يعني أن دول الأوبك كانت غافلة عن الصعوبات المالية التي واجهت العالم الثالث نتيجة لارتفاع أسعار النفط، فقد ساهمت دول الأوبك بما يعادل 42% في تمويل تسهيلات النفط التي قام بها صندوق النقد الدولي بترتيبها، كما قامت الدول العربية سنة 1974 بإنشاء اثنين من التسهيلات النفطية واحد للبلدان العربية والآخر للبلدان الإفريقية، كذلك قامت فنزويلا بالاشتراك مع المكسيك سنة 1981 بإنشاء برنامج لتوفير النفط بأسعار مخفضة لبلادان أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي على أن هذه المساعدات كانت تمثل نسبا بسيطة من مجموع معونات الأوبك، والتي تدفق معظمها إلى بلدان كانت تكاليف استيراد النفط فيها ضئيلة[1].

3. 2 . تأثير انخفاض أسعار النفط

لقد حدثت تطورات هامة في بداية الثمانيات من القرن الماضي، تجلت هذه التطورات في إنخفاض أسعار النفط بحيث وصلت سنة 1986 إلى 10 دولار، بعدما كانت في حدود 25 دولار.

إن هذا الانخفاض قاد إلى تغيير علاقات القوى الاقتصادية الدولية وسيكون لها آثارا هامة مثل تقليل الفوائض النفطية وانخفاض انسيابها إلى أسواق النقد الدولية. وتخفيض كلفة الطاقة بالدول الرأسمالية الصناعية. ويهمنا في هذا الإطار أن نبحث في اثر هذا الانخفاض على أزمة المديونية العالمية، وهوما يتطلب منا البحث في ذلك الأثر على الدول المدينة النفطية. ومن الواضح أن انخفاض أسعار النفط سوف يعصف بقدرة هذه البلدان على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية خاصة وأن تصدير النفط يمثل المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي فيها. مثلا نيجيريا التي بلغت ديونها في سنة 1988 ما يقارب 32 مليار دولار، وبلغت نسبة خدمات الديون إلى إجمالي الصادرات ما يعادل 21 %، كما بلغت نسبة خدمة الديون إلى إجمالي الإنتاج الوطني الخام ما يعادل 7 %، وفنزويلا التي تصل ديونها الخارجية إلى حوالي 34 مليار دولار، كما بلغت نسبة

---

[1] - إبراهيم شحاتة ونعيم الشربيني – استعراض لمعونات الاوبك – خمسة وعشرون عاما من المعونات الثنائية والجماعية للدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط - مجلة التمويل والتنمية – العدد رقم 1 مارس 1986 ص 19.

خدمات ديونها إلى إجمالي الصادرات ما يعادل 25 % وبلغت نسبة خدمة ديونها إلى إجمالي الإنتاج الوطني الخام ما يعادل 8.2 %[1].

ونفس الوضع يمكن ملاحظته أيضا بالنسبة للدول الأخرى النفطية المدينة، اين أخذت ظلال الأزمة تتراكم على نحو سريع في الأفق لتسقط في النهاية آثارها الوخيمة والمتمثلة فيمايلي:

أ. التناقص السريع لقدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتيا.

ب. إن إضعاف القدرة الذاتية على الاستيراد قد دفع بعدد كبير من الدول المدينة إلى استتراف الجزء الأكبر من احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية، وقد عرضها ذلك لأخطار وخيمة باعتبار أن تلك الاحتياطات بمثابة صمام أمن للطوارئ.

ج. مع استفحال أزمات النقد الأجنبي تفاقمت مشكلة الديون الخارجية، جأت عدد من الدول المدينة إلى الضغط على وارداتها لكي تواجه مشاكل السيولة الخارجية. بيد أنه لما كانت هناك علاقة وثيقة بين مستوى الواردات وبين مستويات الاستهلاك الجاري والإنتاج والتوظف والاستثمار، فإن هذه الدول وجدت نفسها مترلقة على طريق انكماش خطير، أدى إلى تدهور مستوى المعيشة، وتزايد التضخم وتعطل الطاقات الإنتاجية وتزايد البطالة وتدهور معدلات النمو الاقتصادي.

د. إن عددا من هذه الدول بدأ يتعثر في سداد ديونه في مواعيدها المستحقة، ومن هنا اهتزت الثقة الدولية فيها داخل أسواق الإقراض الدولي ولهذا بدأ الدائنون يشددون في شروط الإقراض الجديد وفي رفع أسعار الفائدة.

هـ. مع استمرار تفاقم عجز الحساب الجاري وتزايد صعوبات الإقراض الجديد، بدأ عدد من هذه الدول يلجأ إلى الدائنين يطلبون مساعدهم وذلك فيما يتعلق بطلب إعادة جدولة الديون وتأجيل السداد، وبذلك تعرضت هذه الدول لضغوط صندوق النقد الدولي الذي عادة ما يتضامن مع الدائنين ويطلب الدول المدينة التي تلجأ إليه للإقراض منه خارج حدود التسهيلات غير المشروطة، ضرورة وضع وتنفيذ برنامج صارم للاستقرار الاقتصادي.

[1] **- Philippe AuVerny – Bennetot La Dette de Tiers Monde Opcit – P54 ، 64.**

و. من الإذعان لمطالب الدائنين وصندوق النقد الدولي تعرضت بلدان العالم الثالث المدينة ذات المديونية الثقيلة لاضطرابات داخلية مختلفة، بسبب محاولات الحكومات إلقاء تكاليف مواجهة هذا المأزق على عاتق الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود والمنخفض.

ز. وأخيرا فأن تفاقم أعباء الديون الخارجية قد اصبح أحد الأسباب الجوهرية في استمرار عجز موازين مدفوعات هذه الدول من خلال تزايد مدفوعات الفوائد (في الحساب الجاري لميزان المدفوعات) وتزايد أعباء الأقساط (ميزان العمليات الرأسمالية)، أنظر الجدول رقم (08). وهكذا انفتحت حلقة تراكمية أمام هذه الدول، عجز موازين مدفوعات هذه الدول أصبح يتطلب باستمرار الإقراض...كما أن الإقراض من خلال نمو أعباء خدمته أصبح يزيد من العجز.

الجدول رقم (08): موازين مدفوعات بلدان العالم الثالث

الوحدة : مليار دولار

البيـــــان	1970	1978	1979	1980	1981	1982
الحساب الجاري						
ميزان الموارد	7.2-	28.8-	22.2-	42.3-	91.6-	85.7-
تحويلات العاملين	1.4	14.2	18.1	19.7	20.8	22.6
مدفوعات الفائدة	2.7-	16.8-	24.3-	32.9-	41.8-	49.5-
معاملات جارية أخرى	3.5-	4.4-	2.9-	3.4-	6-	5.6-
ميزان الحساب الجاري	12	35.9-	3.3	58.9	117.6-	118.2-
التمويل من التدفقات رأس المال الصافية	12	65.1-	81.1-	81.6-	96.6-	85.2-
مساعدات القيمة الرسمية	12.7	16.1	19.6	24.4	23.2	23.9
قروض غير ميسرة رسمية	4.7	5.3	7.3	9.8	10.1	11
القروض الخاصة	1.1	35.1	42.6	35.3	47.7	35
الاستثمار الخاص المباشر	4.7	8.4	11.6	12.1	15.6	15.3
استخدام الاحتياطات وغيرها من رأس المال	2.2	29.3-	49.7-	22.8-	22.0	33

المصدر: رمزي زكي– الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية. المعهد العربي للتخطيط – الكويت 1987ص 72.

4. آثار الركود الاقتصادي العالمي

نظرا لاندماج بلدان العالم المدينة في الاقتصاد العالمي وتبعيتها له، اقتصاديا وعسكريا فإنها تتأثر بسرعة بحركة الدورة الاقتصادية وبالأزمات الهيكلية التي تطرأ على هذا الاقتصاد. ونتيجة لهذه التبعية فإن النمو الذي يحدث في بلدان العالم الثالث المدينة لا يتحقق ذاتيا، وإنما يكون مرتبط بالنمو الذي يحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة. ولهذا فقد اقترن النمو الاقتصادي السريع الذي حدث في فترة العصر الكينزي 1945 – 1970 بسبب الآليات التي ابتكرتها الدول الرأسمالية مثل (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة الجات)، وكذلك بسبب جو الازدهار العام الذي شهدته الدول الرأسمالية، سواء على صعيدها المحلي مثل معدلات النمو المرتفعة اوالدرجة العالية من الاستقرار النقدي والسعري. وكان ذلك بفضل تطبيق سياسة سعر صرف ثابتة، وانخفاض شديد في معدلات البطالة.كل ذلك أدى إلى تزايد واضح في الطلب على معظم صادرات بلدان العالم الثالث[1].

وتشير بعض التقديرات أنه في الفترة ما بين 1950 و1973، زاد الناتج القومي العالمي بحوالي 6 % في المتوسط سنويا، بينما زادت التجارة في السلع والخدمات على النطاق العالمي، بمعدل يزيد عن 8.5 % سنويا، ومن هنا فقد استفادت بلدان العالم الثالث إلى حد كبير من هذا النمو[2]. بيد أنه بعد بداية السبعينات من القرن الماضي وبسبب انهيار نظام بريتون وودز، وبعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في أوت من سنة 1971، حيث يتم نزع الصفة النقدية عن الذهب وتعويم أسعار الصرف بخضوعه لقانون العرض والطلب. كل هدا أثر بشكل مباشر على البلدان الرأسمالية الصناعية، وهذا التأثير يظهر من خلال النمو البطيء في حركة التجارة الدولية، فقد هبط متوسط المعدل السنوي في حجم الصادرات العالمية إلى نحو 5 % وذلك في الفترة ما بين 1973 و1980، لكن معدل هبوط صادرات بلدان العالم الثالث كان أحد من هبوط صادرات البلدان الرأسمالية الصناعية.

وحينما دخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي مشارف الثمانينات من القرن الماضي، كانت آثار السياسات الانكماشية التي طبقتها الدول الرأسمالية الصناعية، بعد تبني سياسة النقديين[3] التي

---

[1] - إبن الطاهر حسين وأخر – الوجيز في الوقائع الاقتصادية – منشورات جامعة منتوري ــ قسنطينة 2002/2001 ص 73.

[2] - د. رمزي زكي: أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره. ص 112.

[3] - د.رمزي زكي: الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مساهمة نحو فهم أفضل، مرجع سبق ذكره. ص 86/79.

تركز على جانب العرض والتي طبقت في كثير من بلدان العالم الثالث، وقد كان من نتائجها زيادة معدلات البطالة، وتخفيض النمو. وقد صاحب هذا الركود الاقتصادي ركودا في حركة التجارة الدولية، ففي سنة 1980 ونمت هذه الحركة بنسبة 1.5 % فقط، ثم ركدت في سنة 1981 وانخفضت بنسبة 2 % في سنة 1982[1]. وتاثرت من ذلك بلدان العالم الثالث المدينة، حيث نجم عن الركود الاقتصادي بالدول الرأسمالية الصناعية حدوث تراخ شديد في الطلب العالمي على المواد والمنتجات الأولية التي تصدرها هذه المجموعة من البلدان، الأمر الذي ترتب عليه تناقص واضح في الحصة النسبية لصادرات بلدان العالم الثالث من إجمالي الصادرات العالمية، وهو ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (09): تطور أنصبة المجموعات الدولية المختلفة في الصادرات العالمية

خلال الفترة 1980 – 1984

المجموعة الدولية	1980	1982	1984
دول السوق المتقدمة	64.4	64.5	65.7
دول بلدان العالم الثالث	26.8	25.2	23.8
الدول الاشتراكية	8.8	10.3	10.5
الإجمالي	**100**	**100**	**100**

المصدر: رمزي زكي – أزمة القروض الدولية – مرجع سبق ذكره ص 70.

إن معطيات الجدول السابق تبين ما يلي:

- هبوط نصيب دول العالم الثالث في الصادرات الدولية من 26.8 % في سنة 1980 إلى 25.2% و23.8 لسنتي 1982 و1984، وتأثرت نتيجة لذلك مجموعة هامة من صادرات هذه البلدان، وذلك بفعل الركود الاقتصادي الذي مس غالبية البلدان الرأسمالية، والذي أدى في النهاية إلى تناقص في الموارد الخارجية المتأتية من التجارة الخارجية، ومن ثم قد أسهم هذا العامل إلى حد بعيد في تشكيل معالم الصورة الداكنة التي آلت إليها ديون بلدان العالم الثالث في بداية الثمانينات من القرن الماضي.

1 - د.رمزي زكي: أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره. ص 112.

والخلاصة التي نصل اليها من خلال عرضنا للعوامل الخارجية التي ساهمت بشكل كبير في ظهور أزمة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث؛ أن هذه العوامل ليست وحدها التي سببت أزمـــة المديونية، بل أن هناك عوامل داخلية لا تقل أهمية عن العوامل الخارجية، وهذا ما سوف نقـــوم بعرضه في المبحث الاتي.

المبحث الثالث: أهم العوامل الداخلية التي أدت إلى أزمة المديونية الخارجية

من بين العوامل التي ساهمت في تفجير أزمة المديونية، والمتمثلة في تزايد عجز الموازنة العامة والعجز في ميزان المدفوعات أدت إلى سياسات نقدية توسعية لتمويل هذا العجز، مما كان له في نهاية المطاف أثر على ارتفاع الأسعار وفشل التنمية والتصنيع و تهريب الأموال للخارج، والتضخم، وغياب السياسة الملائمة للاقتراض الخارجي، السياسات اللبيرالية في قطاع التجارة الخارجية. وسوف نقوم فيما يلي بشرح هذه العناصر بشيء من التفصيل.

1. العجز في الموازين العامة

من العوامل التي أدت إلى تزايد أزمة الديون الخارجية العجز المستمر في الموازنة العامة نتيجة للاختلالات الهيكلية التي أدت إلى توسع نقدي ومن ثم إلى ارتفاع الأسعار في هذه الدول. ويعرف العجز بأنه الفرق السالب بين الإيرادات والنفقات العامة، وقد واجهت معظم بلدان العالم الثالث عجزا ماليا نتيجة لتزايد الإنفاق الحكومي مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وأرتفع هذا العجز قدر بـ: 20% سنة 1987[1]، ويرجع ذلك بالأساس إلى التوسع الكبير في النفقات الحكومية من جهة، وإلى ضعف الإيرادات بالإضافة إلى انخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى. وقد أدت هذه العوامل إلى عجز مستمر في ميزانية معظم بلدان العالم الثالث.

وتعتبر سياسة التمويل بالعجز من السياسات المزمنة التي اتبعتها معظم بلدان العالم الثالث منذ فترة طويلة. إلا أن هذه السياسة لم تبدأ في الانتشار في معظم الدول إلا منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، ومن أسباب اللجوء إلى هذا النوع من التمويل تزايد توسع الدين العام الداخلي، وقد لعبت الأجهزة المصرفية دورا بارزا في هذا النوع من التمويل ،مما أدى في نهاية المطاف إلى زيادة السيولة المحلية، ومن ثم الارتفاع الحاد في الأسعار. وقد أدت هذه السياسة التوسعية إلى تدهور الأوضاع الخارجية لتلك الدول، وإلى تناقص في صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي.

---

1 - د. رمزي زكي، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية و التصور الموضوعي للأرصدة والمديونية العربية، منتدى الفكر العربي، عمان الأردن **1987**، ص **100**.

كما أدت السياسات النقدية التوسعية نتيجة للعجز في الميزانيات العامـة إلى تفـاقم معدلات التضخم في كثير من بلدان العالم الثالث المدينة بشكل عام، ولهذا نجد أن العجـز في الميزانية العامة والذي حدث نتيجة لاختلالات هيكلية داخلية قد أدى إلى زيادة الـدين العـام الداخلي لتمويل جزء من هذا العجز وإلى ارتفاع معدلات الديون الخارجيـة لتمويـل الجـزء الآخر، مما أدى في النهاية إلى تزايد في نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي، وإلى تزايد أعباء خدمة الديون.

2. العجز في ميزان المدفوعات

أحد العوامل الداخلية الأخرى التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية هو العجـز المستمر في ميزان مدفوعات بلدان العالم الثالث. ولا شك أن ميزان المدفوعات بما يعكسه مـن بنود وأعباء وموارد يمثل صورة صادقة للاقتصاد الوطني وخاصة درجة انفتاحه علـى العـالم الخارجي. ولقد عانت الكثير من بلدان العالم الثالث عجز في الحساب الجاري والتجـاري في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث أن النمو الذي حدث في المديونية الخارجية لهذه الدول كان مواكبا للعجز في الحساب الجاري لموازين المدفوعات.

وما تزال هذه العجوزات مستمرة لكثير من بلدان العالم الثالث، الأمر الذي يتطلـب البحث عن مصدر للتمويل، وإلى الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الإختلالات التي تقف وراء هذا العجز.

وتلعب التحويلات الخاصة والرسمية إلى بلدان العالم الثالث دورا هاما في تغطية جـزء من العجز، في موازين السلع والخدمات، ويجري تغطية الجزء الأخير بواسـطة الاسـتثمارات الأجنبية والاقتراض من الخارج، مما قاد إلى تزايد المديونية الخارجية في هذه البلـدان، وتعـاظم عبء خدماتها، فأدى في العديد منها إلى ظهور المتأخرات، وبالتالي زيادة الضغوط على موازين المدفوعات.

3. فشل نمط التنمية والتصنيع

يبدو أن هناك علاقة طردية بين المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث والتنمية، لأن هذه الأخيرة منيت بفشل، وذلك يعود إلى الأخطاء في تطبيق إستراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في كثير من بلدان العالم الثالث، فبعد خمسة عقود من محاولات التنمية ببلدان العالم الثالث التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية، مازالت تلك البلدان تروح في أغلال التخلف والتبعية والاعتماد على الغير. فما يتمخض عن تلك المحاولات بروز شروط موضوعية تؤهلها للانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم المعتمد على ذاته.

ولا يتسع المجال هنا لتحليل المأزق التنموي الذي وصلت إليه هذه البلدان وأسباب ذلك، فهناك كم كبير من الدراسات والمراجع التي اهتمت بهذه القضية[1]، سواء على المستوى النظري أو على المستوى الواقعي. وما نريد طرحه في هذا الإطار هو العلاقة التي قامت بين الفشل الذي منيت به تجارب التنمية في هذه البلدان، وتزايد أزمة مديونيتها الخارجية، وهنا نجد العديد من المؤشرات نذكر منها:

أ. أن معظم تجارب التنمية في هذه البلدان قد نظرت أساسا وبحكم التأثير القوي الذي باشره عليها الفكر التنموي التقليدي، وتحت سيطرة المصالح الاجتماعية التي حددت توجهاتها، إلى التنمية على أنها تهدف للوصول إلى مستويات المعيشة المرتفعة التي ينعم بها سكان البلدان الرأسمالية الصناعية، ومن ثم فإن النجاح في عملية التنمية يقاس بمدى الاقتراب من هذه المستويات.

وقد ترتب على تلك النظرية إتباع أنماط معينة من الاستثمار والتصنيع، اتجهت في مرحلة معينة منها إلى توفير تلك السلع الاستهلاكية والترقية التي يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة.

ثم ما لبثت هذه الأنماط أن وصلت إلى طريق مسدود ، فأصبح لزاما على هذه البلدان فتح الأبواب على مصراعيها للاستراد من الخارج، وهو المآل الطبيعي لاستمرار تلك النظرية السطحية للتنمية، وخاصة بعد إتباع كثيرمن الدول سياسة الإصلاح الاقتصادي

---

1 - أنظر على سبيل المثال:- د. رمزي زكي – أزمة القروض الدولية - الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية - الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية - جامعة الدول العربية – دار المستقبل العربي القاهرة 1987. ص 128/122.

- جورج قرم – التنمية المفقودة : مرجع سبق ذكره ص 141./158.

التي تبنتها المؤسسات المالية الدولية. وكان من جراء ذلك تزايد العجز لموازين المدفوعات وتزايد المديونية الخارجية.

ب. أنه قد ترتب على تركيز جهود التنمية في تلك الأنماط التي عرفت بالقطاع الحديث إهمال شديد لباقي قطاعات الاقتصاد الوطني المنتجة لسلع الاحتياجات الأساسية للسكان. ويبدو هذا بشكل واضح في حالة التدهور والإهمال اللذين آلا لهما حال القطاع الزراعي ببلدان العالم الثالث. إذ قامت معظم تجارب التنمية في هذه البلدان على اعتصار القطاع الزراعي، وذلك بسحب الفائض الاقتصادي منه ووضعه في خدمة القطاعات الأخرى. وكان من جراء ذلك حرمان القطاع الزراعي من الاستثمارات الضرورية اللازمة لتطوير قوى الإنتاج فيه، وتدهورت مستويات المعيشة بالريف وتزايدت الهجرة إلى المدن وتدني مستوى إنتاجية المحاصيل الزراعية. ومع تطور الزمن تتطور الأمور في القطاع الزراعي إلى ما يشبه الأزمة.

فمع تزايد السكان وتزايد حاجاتهم للمواد الغذائية تزداد الحاجات لاستيراد هذه المواد، ضعفت مساهمة الزراعة في إمداد الصناعات المحلية بالمواد الخام، وأدى انخفاض مستوى الإنتاجية (فضلا عن تزايد السكان) إلى تناقص حجم الفائض الزراعي المخصص للتصدير[1]، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على حالة موازين مدفوعات هذه الدول.

ج. إن نماذج التصنيع التي اختارتها معظم هذه البلدان تدور حول ما يسمى بإستراتيجية إحلال الواردات، ثم التحيز إلى إقامة صناعات مكثفة لعنصر رأس المال، وإلى عقد كثير من القروض الخارجية لتمويل الاستثمارات الضخمة لهذه الصناعات. ورغم أن هذه الإستراتيجية قد بررت على أساس أن هذه الصناعات سوف تقلل من الواردات من هذه السلع من ناحية، وإلى زيادة التصدير فيها مستقبلا من ناحية أخرى، مما يعني تحسين العجز بموازين المدفوعات، الا أن التنفيذ العملي لهذا النمط الصناعي جاء على عكس ما ذهب إليه هذا التبرير. فبدلا من أن تصبح هذه الصناعات عاملا في تحسين ميزان المدفوعات، أصبحت عبئا عليه، حيث ارتبط تشغيل هذه الصناعات بتدفق الواردات من

1- شمام عبد الوهاب – الوجيز في الوقائع الاقتصادية – مصدر سبق ذكره ص **52/47**.

السلع الوسيطة وقطع الغيار وبدفع تكاليف براءات وحقوق الاختراع ورسم استخدام العلاقات التجارية.

كما أن نظرا لسرعة التقدم الفني لهذه الصناعات عالميا، فإنها لم تثبت أية كفاءة في المنافسة بالأسواق العالمية، وأصبح تصديرها يعتمد على إعانات التصدير بالإضافة الى أن هذه الصناعات قد أشاعت نمطا استهلاكيا مترفا، وبالتالي دفعت بالمدخرات المحلية إلى الانخفاض.

د. إن كثيرا من الصناعات التي أقيمت في هذه البلدان باستثمارات وتمويل خارجي قد افتقدت عوامل النجاح، وأصيبت بخسائر كبيرة نتيجة سوء لاختيار هذه الصناعات لعدم توافر الحماية الكافية لها، أو بسبب الإدارة فيها.ولعل نموذج المكسيك هنا – باعتبارها من كبريات الدول المدينة - ينهض مثالا صارخا على ذلك، فالجزء الأكبر من ديون المكسيك قد استخدم في تمويل الاستثمارات التي خصصت لقطاع النفط والمشروعات المرتبطة به. وقد نفذ الجانب الأكبر من تلك الاستثمارات في الوقت الذي كانت فيه أسعار النفط تسجل قفزات عالية واضحة، وآنذاك (في السبعينات) كان الخبراء المكسيكيون يعتقدون أن سعر برميل النفط سوف يصل إلى ما بين 80 و100 دولار في نهاية الثمانينات، ثم جاء انهيار أسعار النفط سنة 1986 ليدمر القيمة الحقيقية لهذه الاستثمارات الممولة بالديون، وليضع الاقتصاد المكسيكي برمته في مأزق لا يحسد عليه.

هـ. الصناعات التي أقيمت على أساس إستراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير، وهي الإستراتيجية التي وجدت خير تعبير عنها في تجارب الدول المصنعة حديثا في جنوب شرق آسيا. وهذه الصناعات أقيمت أساسا بحافز خارجي من خلال الشركات المتعددة الجنسية، وتعتمد على العمالة الرخيصة في هذه الدول، وتهدف أساسا للتصدير، وتعتمد في ذلك على التخفيضات الجمركية التي وفرتها منظمة الجات لمصنوعات بلدان العالم الثالث في دورة كيندي ودورة طوكيو. إذا بالرغم من النجاح الجزئي الذي حققته هذه الصناعات، وبالذات خلال حقبة السبعينات، ورغم ما حضيت به من دعاية عالمية ضخمة من خلال المؤسسات المالية الدولية إلا أن هذه الصناعات قد انطوت على أحداث مديونية خارجية كبيرة لهذه الدول[1].فجزء منها قد اعتمد على القروض الخارجية

---

1 - د. رمزي زكي – ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي – مرجع سبق ذكره. ص 43.

كما أنه على الرغم من نمو معدلات الاستثمار والتصنيع والتصدير فيهـــا، إلا أن حالـــة علاقاتها الاقتصادية الخارجية قد تدهورت على نحو ملحوظ، إذ من الثابت إحصائيا أنـــه على الرغم من الفائض الذي كانت تحققه هذه الدول في ميزانها التجاري، إلا أن ميـــزان حسابها الجاري كان يحقق عجزا مستمرا بسبب ضخامة حجم تحويلات خدمة أربـــاح وعوائد رؤوس الأموال المستثمرة فيها. وإذا أخذنا على سبيل المثـــال مديونيـــة كوريـــا الجنوبية وهي أحد النمور الأربعة البارزة في هذه الدول، نجد أنها قد وصلت إلى 47 مليار دولار في سنة 1985[1] وتلك المفارقة تحتاج إلى تأمل وتفكير، ناهيك عما تعانيـــه هـــذه الدول من تفاقم نزعة الحماية التي تطبقها الدول الرأسمالية الصناعية ضد صادرات تلـــك الدول لحماية صناعتها المحلية المثيلة.

وأخيرا يمكن القول أن الفشل الذي منيت به تجارب التنمية في بلدان العـــالم الثالـــث كانت له آثار على تفاقم مشكلات ديونها الخارجية، حيث أدت هـــذه التجـــارب إلى تزايـــد الاعتماد على العالم الخارجي.

4. خروج رؤوس الأموال

إن خروج رؤوس الأموال والتي نقصد بها مجموع التدفقات الإستخدامية (التوظيـــف) التي يقدمها سكان بلد ما إلى الخارج، وهي حركات عادة ما تكون بالتوافق مـــع تشـــريعات الدول إلى أنه في بعض الحالات تكون بطريقة غير شرعية وبأساليب ملتوية، وهنا يجري الحديث عن تهريب رؤوس الأموال، ويرتبط هذا الأخير بوجود فساد إداري لأجهزة الدولة في بلـــدان العالم الثالث، وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية الـــتي عقـــدتها بلدان العالم الثالث مع المؤسسات المالية الدولية، ومن بين الطرق المستخدمة في ذلك هو وضع قيم أعلى لفواتير المشتريات، وبـــهذه الطريقة تتم عملية زيادة أرصـــدة بعـــض الأشـــخاص أصحاب النفوذ في حساباتهم في الخارج. وقد أدى هذا التهرب إلى إحداث ضغوط شديدة على موازين مدفوعات بلدان العالم الثالث كما أثر على قدرتها في الوفاء بأعباء ديونهـــا الخارجيـــة، ونظرا لتزايد هذه الظاهرة فقد بدأت كثير من الحقائق في الظهور، واهتمت المؤسسات الماليـــة الدولية المعنية بمشكلة الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث (مثل البنك الدولي وبنك التسويات

1 - د. رمزي زكي : ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي. مرجع سبق ذكره. ص 45.

الدولية) بنشر بعض الحقائق عنها، وأرجعت أسبابها إلى ارتفاع سعر صرف العملة وإلى وجود تضخم وإلى سلبية سعر الفائدة الحقيقي في بنوكها بالإضافة إلى عوامل المخـاطرة والحـوافز الخارجية[1].

ويمكن أن نضيف إلى هذه الأسباب أسبابا أخرى مثل أزمة الثقة في الوضعية السياسية والاقتصادية للبلاد، وكذا تفشي الرشوة والفساد الإداري وضعف أجهزة الدولة وعدم هيبتها، واستغلال النفوذ والسلطة في تحقيق الثروات الهائلة غير المشروعة.

ويبين الجدولان التاليان رقمي 10 و11 حجم الودائع في بنوك الدول المتقدمة المتدفقة من بلدان العالم الثالث غير النفطية، وكذا حجم الودائع في بنوك الدول المتقدمة مـن طـرف البلـدان الأصلية[2].

الجدول (10):مبلغ الودائع في بنوك الدول المتقدمة المتدفقة من بلدان العالم الثالث غيرالنفطية

الوحدة: مليار دولار

السنة	المبلغ	السنة	المبلغ
1977	60.7	1984	168.9
1978	76.7	1985	179.6
1979	88.6	1986	196.7
1980	91.4	1987	229.0
1981	98.0	1988	238
1982	101	1989	262
1983	110.7	1990	321

المصدر : **Philippe Auverny Bennetot ، op.cit ، p 24**

[1] - نعيم ابراهيم عبود. مشاكل وأزمات اقتصادية تقلق العالم. دمشق/ سوريا **2006**. ص **136.137**.

[2] - البلدان الأصلية هي البلدان التي خرجة منها رؤوس الأموال وفي نفس الوقت لها أزمة المديونية.

الجدول رقم (11): الودائع في بنوك الدول المتقدمة المتدفقة من البلدان الأصلية في جوان 1990

طايوان	43.6	أندونيسيا	6.4
المكسيك	25	كولومبيا	6.5
الصين	31.9	إيران	5.9
البرازيل	15.9	ماليزيا	7.1
فنزيويلا	17.3	الهند	4.8
الأرجنتين	15.7	الفلبين	5.0
مصر	11.8	الأوروغواي	5.2
إسرائيل	10.8	الشيلي	5.8
كوريا الجنوبية	10.6	_	-

المصدر: Philippe Auverny Bennetot ، op.cit ، p 24

ان الارقام الواردة في الجدول السابق تدخل في اطار ظاهرة هروب وتهريب رؤوس الاموال من بلدان العالم الثالث، التي تزايدت بشكل لافت للانتباه في بداية التسعينات من القرن الماضي. الامر الذي دفع الكثير من الاقتصاديين بالقول ان ظاهرة تهريب الاموال من بلدان العالم الثالث الى الخارج تكثر عادة في حالة الدول التي تطبق نظام الرقابة على الصرف، وهي تعود غالبا الى تفشي الرشوة والفساد الاداري في هذه الدول، وتالى انتشار عمليات السمسرة غير النظامية والى خراب الذمم في تحقيق ثروات بشكل غير مشروع، كما اكدوا على وجود علاقة وثيقة بين تازم مشكلة المديونية الخارجية وبين ظاهرة هروب وتهريب رؤوس الاموال من بلدان العالم الثالث المدينة، وبينوا لو ان هذه الاموال قد عادت الى بلادها، فسوف تكون مساعدة على التخلص من ازمة المديونية، فضلا عن مشاركتها في حل معضلة تمويل المشاريع الاستثمارية التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].فمثلا في سنة 2001 وضع اثرياء الارجنتين 120 مليار دولار في الخارج بعيدا عن بلادهم الغارقة في ديونها الخارجية والتي بلغت 150 مليار دولار، وتلك مفارقة عجيبة ، وحتى تتضح الصورة اكثر لظاهرة تهريب

[1] - **نعيم ابراهيم عبود، مشاكل وازمات اقتصادية تقلق العالم . مرجع سبق ذكره . ص 134-135**

وهروب رؤوس الاموال، سوف نجري مقارنة بين حجم الديون وايداعات اثرياء بلدان العالم الثالث في مصارف البلدان الراسمالية .

الجدول رقم (12) حجم الديون الخارجية وايداعات اثرياء بلدان العالم الثالث في مصارف البلدان الراسمالية في بداية الالفية الثالثة

الوحدة: مليار دولار

المناطق	حجم الديون	ايداعات الاثرياء	نسبة الايداعات الى حجم المديونية
الكتلة السوفياتية السابقة	**100**	**370**	**%370**
كتلة امريكا اللاتينية	**290**	**790**	**% 272**
افريقيا جنوب الصحراء	**50**	**210**	**% 420**
الشرق الاوسط	**310**	**320**	**% 103**
جنوب اسيا	**50**	**160**	**% 320**
شرق اسيا	**340**	**600**	**% 176**

المصدر: اريك توسان وداميان مييه، خدعة الديون ترجمة مختار بن حفصة – دار الطليعة الجديدة- دمشق سوريا 2005 ص 214

ان نظرة على البيانات الواردة في الجدول السابق تبين ان حجم المديونية الخارجية بات مبلغ ضئيل، اذا ما تمت مقارنته بايداعات اثرياء بلدان العالم الثالث، وعليه يتطلب من حكومات بلدان العالم الثالث، التي تعاني من ازمة المديونية الخارجية ان تسن قوانين تشجع على عودة رؤوس الاموال الهاربة والمهربة، وذلك حتى يتسنى لهذه الحكومات ايجاد تمويل بديل للتنمية في هذه البلدان، وهذا يسمح بدون شك انهاء العمل بخطط التكييف الهيكلي.

5. التضخم المحلي

توجد علاقة بين التضخم المحلي وتزايد الديون في بلدان العالم الثالث، إن ظاهرة التضخم تؤثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق إضعاف الموقف التنافسي لصادرات الدولة في السوق العالمي، وذلك حينما تتزايد تكاليف الإنتاج المحلي مع موجة ارتفاع الأسعار[1]، وفي نفس الوقت يشجع على زيادة الاستيراد حينما تكون أسعار السلع المستوردة منخفضة عن أسعار السلع المحلية. فهكذا تقل الصادرات وتتزايد الواردات في ظل التضخم ويتزايد بالتالي عجز الميزان التجاري. إضافة إلى أن التضخم المحلي يضغط على صرف العملة المحلية، فيتدهور هذا السعر مما يشجع على هروب المال إلى الخارج ويضع العراقيل أمام انسياب الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وقد يترك هذا كله تأثيرات سلبية على حالة ميزان المدفوعات فيتزايد عجز الحساب الجاري، وتضطر الدولة للاستدانة الخارجية.

والواقع أن هذه الآثار تكون شديدة التأثير في حالة البلدان التي تتبع سياسة ليبرالية في تجارتها الخارجية ولا تطبق نظام الرقابة على الصرف. ولست هنا في إطار البحث المفصل في طبيعة العوامل المحددة لقوى التضخم ببلدان العالم الثالث، لكنني أكتفي بالإشارة إلى وجود[2] مدرستين على قدر كبير من الأهمية في تحليل قوى التضخم:

5 .1. المدرسة النقدية

وهي المدرسة التي يعتنقها الكثير من الاقتصاديين، والتي ترى بأن التضخم ببلدان العالم الثالث شأنه في ذلك شأن التضخم بالبلدان الرأسمالية هو ظاهرة نقدية بحتة، ترجع إلى إفراط السلطات النقدية في عرض النقود وهو الأمر الذي يخلق في النهاية طلبا نقديا فائضا يزيد عن المقدرة الفعلية للعرض الحقيقي للسلع والخدمات عند مستويات الأسعار السائدة مما يؤدى إلى

---

1 - لمزيد من الإطلاع أنظر

د. رمزي زكي : التضخم المستورد (دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

د. رمزي زكي : دار المستقبل العربي، القاهرة **1986**. ص **235/232**.

د. رمزي زكي : أزمة القروض الدولية. مرجع سبق ذكره. ص **133/129**.

. رمزي زكي : قضايا مزعجة -مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة- مكتبة مدبولي مصر **1993**

2 - لمزيد من الإطلاع أنظر:

د. رمزي زكي: مشكلة التضخم في مصر، أسبابها و نتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء. الهيئة المصرية العامة للكتاب **1980**.

" " : الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (مساهمة نحو فهم أفضل) المعهد العربي للتخطيط بالكويت، كاظمة للنشر و الترجمة والتوزيع، الكويت **1985**. ص **90/67**.

دفع الأسعار نحو الارتفاع. وعليه يرى النقديين أن سبب التضخم في النهاية يرجع إلى أخطـــاء السياسة النقدية والمالية وغياب دور سعر الفائدة وإلى تشويه نظام الأسعار وتعويق قوى السوق من خلال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

5 .2. المدرسة الهيكلية

فهي تنظر للتضخم على اعتبار أنه ظاهرة تنطوي على وجود إخــتلالات هيكليـــة اقتصادية اجتماعية نابعة من طبيعة النظام الاقتصادي المتخلف، ومن تبعيته للاقتصاد. الرأسمـــالي العالمي ومن طبيعة التغيرات البيانية المصاحبة لعملية التنمية، أما العوامل النقدية عندهم فهـــي لا تلعب إلا دورا ثانويا وهي في النهاية ليست إلا نتيجة لهذه الإختلالات. والنتيجة المستخلصة من ظاهرة التضخم المحلي انها تقود إلى ظهور المديونية بحيث يؤدي إلى زيـــادة العجـــز بمـــوازين المدفوعات مما يدفعها للاستدانة الخارجية وبأعبائهاالتي تصل الى مستوى حـــرج، فإلاســـتدانة الخارجية تصبح سببا من أسباب التضخم المحلي، وكأننا في هذه الحالـــة إزاء حلقـــة دائريـــة فالتضخم يؤدي إلى الاستدانة الخارجية والاستدانة الخارجية تزيد من التضخم المحلي.

6. غياب السياسة الملائمة للاقتراض

لم تكن سياسة بلدان العالم الثالث في فترة السبعينات وإلى غاية نهاية القرن العشـــرين واضحة حول حدود وطبيعة ومجالات الاستخدام الرشيد للقروض الخارجية، و لم يكـــن لهـــذه البلدان تصور واضح عن كيفية إدارة الدين الخارجي ،وغابت عنها المعايير التي تحدد طاقة الدولة على سداد ديونها الخارجية. إضافة إلى ذلك لم يكن لديها أي فكرة عن الحدود القصوى الـــتي يتعين أن لا يتجاوزها الدين الخارجي، حتى لا تحدث مشكلة في السيولة والســـداد، وغيـــاب الإستراتيجية السليمة للاقتراض الخارجي هو الأمر الذي أدى إلى حدوث كثير من المشكلات الاقتصادية الناتجة عن تضخم الدين الخارجي وتفجر أعباء خدمته.

والسؤال المطروح هو الأتي: لماذا لم تلجأ هذه البلدان إلى وضع إستراتيجية لمعالجة هذه المشكلة؟ في هذا الإطار سوف نعرض بعض الحقائق المؤثرة في ذلك:

أ. لقد استطاعت المنظومة الرأسمالية أن تدير أزمة المدفوعات الدولية في عقد الســـبعينات من خلال نقل الموارد من بلاد الفائض (الأوبك) إلى بلاد العجز، وعلى النحو الذي أدى إلى التحكم في هذه الفوائض دون أن تحصل دول الأوبك على مزايا وضمانات حقيقيـــة

لفوائضها. وبالتالي فإن بلدان العالم الثالث لم تشعر بهذه المشكلة حيث أفرطت جهات الإقراض المختلفة الخارجية في إعطاء القروض، حيث كانت هناك تخمة في السيولة الدولية من جراء تدوير الفوائض النفطية ونمو حجم سوق الدولارات الأوربية، ومن هنا لم تحرص هذه الجهات على مراعاة قدرة المدين على السداد مستقبلا[1].

ب. أما أزمة المدفوعات الدولية في عقد الثمانينات من القرن الماضي فهي ذات طابع مختلف بعد شح الفوائض النفطية ففي الوقت الذي يتزايد فيه العجز لموازين المدفوعات بلدان العالم الثالث فإن الدول التي تملك الفوائض ومنها اليابان لن تسمح بحل المشكلة على غرار ما تم في السبعينات من خلال عمليات إعادة التدوير التي تمت من خلال صندوق النقد الدولي والبنوك التجارية دولية النشاط[2]، هذه المؤسسات المالية الدولية أصبحت تميل إلى تغليب تشجيع الاستثمار المباشر أي الاستثمار الحقيقي في اقتصاد بلدان العالم الثالث على الاقتراض النقدي.

إن مشكلة بلدان العالم الثالث ليست في الإقراض وإنما في الإستثمار، وهذه الطريقة الجديدة مرتبطة بالشكل الجديد للفوائض، وهي فوائض الدول الرأسمالية المتقدمة بينما الفوائض السابقة كانت فوائض دول الأوبك. وما يهمنا في هذا الإطار هو تشخيص العوامل المسببة للمديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث والتي يمكن حصرها فيما يلي[3]:

- عدم وجود رؤية حول حدود المدى الزمني الذي يعتمد فيه الاقتصاد الوطني على التمويل الخارجي لينطلق بعد ذلك للدخول في مرحلة النمو الذاتي حيث لم تضع بلدان العالم الثالث إستراتيجية بشأن تقوية قدراتها الذاتية على النمو أي تنمية ورفع حجم مدخراتها المحلية بحيث تجعل التمويل الخارجي ذا أهمية متناقصة عبر الزمن.

---

1 - لسياسات التصحيحية و التنمية في الوطن العربي، بحوث و مناقشات ندوة عقدت بالكويت في الفترة 20 ـــ 22 فبراير 1988، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ـــ دار الرازي. ص 62.

2 - نفس المرجع. ص63

3 - لمزيد من الإطلاع أنظر

د. رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية، رؤيا من العالم الثالث، الهيئة العامة المثرية للكتاب، القاهرة 1978. ص 470/469.

" " " : أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره. ص 143/137.

ولا شك أن غياب هذه الرؤيا يرجع إلى القصور في إستراتيجية التنمية التي لم تختر هدفا إستراتيجيا يعكس جوهر عملية بناء وتطوير الاقتصاد الوطني بشكل مستقل في هذه البلدان، وكان من شأن غياب هذه الرؤية وبالتالي غياب السياسة الاقتصادية الملائمة التي تهدف إلى الوصول بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة النمو الذاتي أن أفرطت بلدان العالم الثالث في الاستدانة وفي استخدام رؤوس الأموال الأجنبية مما يجعلها تتدخل في المرحلة الانفجارية للديون الخارجية.

- لجوء عدد من دول العالم الثالث ومنها الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي لعقد قروض أجنبية لتمويل الواردات من السلع الاستهلاكية، وفداحة الأمر تبتدئ من هنا في أن استخدام هذه القروض لا يتمخض عنه حدوث زيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ،وبالتالي لا تخلق موارد مباشرة أو غير مباشرة لتسديد أعباء هذه القروض.

- استخدمت بعض بلدان العالم الثالث القروض الخارجية القصيرة الأجل ذات التكلفة العالية مثل التسهيلات المصرفية وقروض الصادرات في تمويل مشروعات استثمارية طويلة الأجل، بينما القاعدة العامة في وجوب الالتجاء إلى هذه الموارد الخارجية تقتضي استخدامها بشكل مؤقت وفي أضيق الحدود لمقابلة العجز الموسمي في حصيلة النقد الأجنبي ولتمويل السلع خلال انتقالها من دولة إلى أخرى. وكان من نتيجة ذلك أن تأثر معدل الشكل الزمني للديون الخارجية لكثير من هذه الدول وذلك بحلول آجال سداد هذه القروض في أوقات غير ملائمة.

- عدم مراعاة قاعدة وجوب التزامن بين بدء تسديد أعباء القروض الإنتاجية وبدء فترة تشغيل الطاقات الإنتاجية الجديدة التي مولت بهذه القروض. حيث تقتضي قواعد الاستدانة السليمة ضرورة تساوي فترة السماح مع فترة التفريغ، وإهمال هذه القاعدة أدى إلى وجود عثرات حقيقية في تدبير الفائض المطلوب لخدمة أعباء هذه القروض، حيث حلت مواعيد السداد في ظروف لم تكن الطاقات الإنتاجية الجديدة قد أسهمت في تدبير هذا الفائض المطلوب.

- حدوث أخطاء في تقييم المشروعات الممولة برأس المال الأجنبي، حيث لم تجر لهذه المشروعات قبل تنفيذها حسابات دقيقة للعائد والتكلفة على المستوى الوطني. وقد أدى ذلك إلى اختيار وتنفيذ عدد من المشروعات التي تفوق تكلفتها على المستوى الوطني مقدار العائد منها. والخطأ الذي وقعت فيه بلدان العالم الثالث تمثل في تطبيق أساليب التقييم المعتمدة على تجارب وخبرات الدول المتقدمة اقتصاديا. وهي أساليب لا تتلاءم في غالب الأحوال مع أوضاع بلدان العالم الثالث، وكان من نتيجة ذلك أن حدثت هناك مغالاة في تقدير قيمة العائد من هذه المشروعات.

- ومن الأخطاء التي ارتكبتها بلدان العالم الثالث المدينة في صدد استعانتها بالموارد الأجنبية، استخدام جانب من هذه الموارد في تنفيذ أنواع معينة من المشروعات التي لم تهدف إلى الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير، و لم تؤدي إلى الاستخدام الأمثل لموارد هذه الدول. ويضاف إلى ذلك أن تنفيذ هذه المشروعات رافقه نقل أنواع معينة من التكنولوجيا العالية ذات التكلفة المرتفعة و لم تستطع بلدان العالم الثالث لأسباب عديدة أن تصل بإنتاج هذه المشروعات إلى الحد الأمثل، وقد ترتب على ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج في هذه المشروعات في الوقت الذي وضعت فيه سياسات تسعير خاطئة لمنتجاتها، مما أدى إلى تقليل حجم الفائض المتحقق فيها، أو إلى حدوث خسارة فادحة في نتائج نشاطها، كما أن هذه المشروعات خلقت حالة تبعية تكنولوجيا للخارج، وبالتالي مزيدا من الاعتماد على العالم الخارجي.

- ان الاقتراض الخارجي يفترض تخصيص مبالغ لخدمة أعباء هذا الاقتراض، وهو ما يتطلب العمل على تنمية مصادر العملات الأجنبية، وعلى الأخص الصادرات حتى لا تواجه الدولة المقترضة حرجا في السداد وتضطر للضغط على وارداتها بشكل غير مرغوب، فإن السياسات الاقتصادية بمعظم دول العالم الثالث لم تعط الأهمية المطلوبة لتنمية قطاع الصادرات.

- عدم وجود جهاز مركزي على مستوى الاقتصاد الوطني يمكن الرجوع إليه قبل إبرام عقد القرض لمراجعة شروط الاقتراض والأعباء الناتجة عنه وتقييم ذلك

في ضوء الظروف الحالية والمتوقعة للاقتصاد الوطني، وحتى لا تتعدى المديونية الخارجية الحد لملائم لها.

ومن المؤكد فأنه عادة ما تقوم وحدات القطاع العام وكذلك القطاع الخاص (الذي يقترض بضمان الحكومة) بتقدير احتياجاتها للقروض ولأشكال التمويل الخارجي الأخرى بشكل منفرد، كما أنهم يقومون بالاتصال بمعرفتهم بجهات الاقتراض الخارجي للاتفاق معها على شروط التمويل، وقد أدت هذه السياسة المنفردة للاقتراض إلى عقد كثير من القروض الخارجية ذات التكاليف الخيالية.

وأخيرا فإن كثرة الإجراءات الداخلية القانونية والتنظيمية والإدارية التي يتطلبها عقد القرض الخارجي، كثيرا ما تعطل استخدام القروض الخارجية في الوقت الذي يتحمل فيه الاقتصاد الوطني دفع بعض أعباء هذه القروض، حتى ولو لم تستخدم طالما تم الاتفاق والتعاقد عليها.

- كذلك لوحظ أنه لم يكن هناك أي تناسب بين تركيبة العملات الأجنبية المكون منها الدين الخارجي وبين نمط التجارة الخارجية للبلد، فالمفروض أن تقترض البلدان بالعملات التي تحصل عليها من التصدير، وأن تحتفظ باحتياطاتها بالعملات التي تمول بها وارداتها وبإسترجاع الأحداث، يتبين أن تلك الإستراتيجية خير من إستراتيجية الاقتراض بالدولار الذي تبعها معظم المقرضين في السنوات الأخيرة والتي استندت إلى الاعتقاد بأن الدولار ستهبط قيمته.

- ومن الملاحظ أيضا، أنه لم يكن هناك توازن بين المصادر الرسمية والتجارية للاقتراض الخارجي، حيث أفرطت تلك الدول في اللجوء إلى مصادر الاقتراض الخارجي الخاصة ذات الطابع التجاري (مثل التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين) وهي مصادر تتسم بارتفاع تكلفتها سواء من حيث سعر الفائدة، أو مدة القرض وبعدم وجود فترة السماح فيها أو ضآلتها، ولهذا فقد ارتفعت نسبة الديون من هذه المصادر في إجمالي ديون العالم الثالث. وهو الأمر الذي انعكس في تسارع أعباء خدمة الدين.

7. السياسات الليبرالية في قطاع التجارة والنقد الأجنبي

تميزت الاستدانة التي حدثت في عدد كبير من بلدان العالم الثالث في نهاية القرن الماضي بتسيب واضح في قطاع التجارة الخارجية وفي سياسات الصرف الأجنبي. ويمكن القول أن جانبا كبيرا من الإفراط الذي حدث في هذه الاستدانة يعود إلى نتائج هذه السياسات. وبالرغم من أن أزمات النقد الأجنبي والعجز المتواصل في موازين مدفوعات هذه الدول، والتي بدأت تتزايد على نحو واضح منذ بداية السبعينات، كانت تتطلب وجود قواعد لضبط إيقاع الحركة في قطاع التجارة الخارجية، حتى يمكن مواجهة تلك الأزمات وتقليل العجز وترشيد استخدامات النقد الأجنبي، إلا أنه على العكس من ذلك حدثت ليبرالية مفرطة في هذه الدول تجاه هذا القطاع، وفي الأساليب والسياسات التي كانت قد لجأت إليها هذه الدول في أعقاب حصولها على استقلالها السياسي لمواجهة أخطار الصدمات الخارجية، كمحاولات التخطيط الجزئي للتجارة الخارجية وترشيد الواردات والرقابة عليها وتشجيع ودعم الصادرات، وتنظيم الرقابة على الصرف الأجنبي، كل هذه السياسات تم التخلي عنها في الوقت الذي زادت الحاجة لمواجهة تلك الأزمات. وهنا نحاول رصد أهم معالم التسيب والأخطاء التي حدثت في قطاع التجارة الخارجية وفي سياسات النقد الأجنبي التي لها علاقة وثيقة ومباشرة بأزمة المديونية في بلدان العالم الثالث[1]:

أ. تحرير تجارة الواردات بعد تخفيف أو إلغاء القيود على المدفوعات الجارية وإلغاء احتكار الدولة لها والسماح للقطاع الخاص بالدخول في هذا المجال، وبالذات في مجال استيراد سلع الاستهلاك الكمالي التي لا يستهلكها إلا أصحاب الدخول المرتفعة. وكان لذلك تأثير بليغ على استخدامات النقد الأجنبي وتبديد جانب كبير منه في وجوه أقل نفعا وضرورة للاقتصاد الوطني، فضلا عن تأثيره الخطير على زيادة العجز بالميزان التجاري.

ب. إلغاء الرقابة على الصرف كلية أو إلغاء الجانب الأكبر منها والسماح للأشخاص الطبيعيين ولمؤسسات القطاع الخاص بالاحتفاظ بالنقد الأجنبي وبحرية التصرف فيه، بعد أن كان ذلك ممنوعا في غالبية هذه الدول.وقد نجم عن ذلك

1- د. رمزي زكي: أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره. ص 142/140.

فقدان سيطرة الدول عن كتلة النقد الأجنبي المتاح للاقتصاد الوطني، والإساءة إلى استخداماتها سواء في مجال الاستيراد غير الضروري أو تهريبها إلى الخارج.

ج. إلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية التي كانت تستوعب نسبا هامة من تجارة الاستيراد والتصدير لهذه الدول، وهي اتفاقيات كانت تنظم عمليات الاستيراد للبضائع والخدمات المختلفة مقابل تسويتها بالصادرات إلى تلك الدول، وهو أمر كانت له نتائج حسنة في مواجهة أزمات النقد الأجنبي والتغلب على صعوبة التصدير.وكان لإلغاء هذه الاتفاقيات تأثيره على إبطاء معدلات نمو الصادرات وفقدان كثير من أسواق التصدير التي لم يكن لها بدائل أخرى في البلدان التي تتعامل بالعملات الحرة.

د. صدور قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبيي الخاص التي منحت للمستثمرين الأجانب كما هائلا من الامتيازات والحقوق والإعفاءات الجمركية والضريبية التي لا يتمتع بها المستثمرون أصلا في بلادهم الأم وقد نجم عن تلك القوانين تسهيل عمليات نهب الموارد والفائض الاقتصادي من هذه الدول ونقله إلى الخارج، والذي يتبع بند تحويلات الأرباح والفوائد والعوائد التي تغلها هذه الاستثمارات من تلك البلاد، سوف يدرك إلى أي مدى تفترس هذه الاستثمارات موارد هذه البلاد وتشكل ضغوطا لا يستهان بها على موازين مدفوعاتها.

هـ. الإهمال شبه الكامل الذي حدث في قطاع الصادرات، وهذا الأمر الذي انعكس في تدهور نسبة تغطية حصيلة الصادرات للواردات، وضعف موارد النقد الأجنبي، وكان ذلك راجعا لسهولة الحصول على القروض الخارجية، والتخلي عن سياسات دعم وتشجيع الصادرات وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية والتضخم المحلي والمشكلات الكثيرة، الإدارية والإنتاجية المختلفة التي يواجهها القطاع المنتج لسلع التصدير.

والخلاصة التي نصل إليها من خلال تعرضنا لنشأة وتطور المديونية في بلدان العالم الثالث يمكن حصرها فيما يلي :

الأزمة قد أسهمت بما لا يدع مجالا للشك في تأزم مشكلة الديون الخارجية وأعبائها في بلدان العالم الثالث، كانت نتاجا لسياسة الباب المفتوح التي انحازت إليها التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المهيمنة في تلك البلدان، إما اختيارا وإما تحت ضغوط الدائنين والمؤسسات المالية الدولية الذين نظروا إلى تلك السياسات والممارسات على أنها عمليات تكييف ضرورية لتصحيح أوضاع ميزان المدفوعات وضمان تسديد الديون بينما أن الحصار الفعلي لنتائج تلك السياسات كان مدمرا لتلك الدول.

المبحث الرابع: الخصائص الأساسية لمديونية بلدان العالم الثالث

هناك مجموعة من الأسئلة يتعين الإجابة عنها في صدد إبراز لأهم الخصائص الأساسية التي يتسم بها وضع المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث أو التي تتجلى من خلال ردنا على التساؤلات التالية:

- ما هو التطور الذي طرأ على الرصيد الإجمالي للديون الخارجية المستحقة على بلدان العالم الثالث، وكيف تتوزع هذه الديون ؟
- ما هو التغير الذي طرأ على هيكل هذه الديون وما دلالة هذا التغير؟
- وما هو حجم الأعباء التي نجمت عن هذا التطور؟

1. تطور حجم الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث

من المؤكد أن إرتفاع حجم المديونية يعبر عن مدى تزايد إعتماد بلدان العلم الثالث على التمويل الخارجي في علاج مشاكلها الإقتصادية من جانب، ويلزمها بضرورة تحويل بصورة منتظمة أجزاء كبيرة من ناتجها الوطني للدول الدائنة من جانب آخر، وذلك وفاء للإتزاماتها الخارجية. ولقد سهامت أسباب كثيرة في إيجاد هذه المشكلة وإستمرارها، بعضها محلية تتعلق بالدول المدينة وبعضها خارجية تتمثل بالإختلال الحاصل في الإقتصاد العلمي.

ويمكن إدراك ذلك التطور الهائل في حجم المديونية الخارجية المرتفعة من خلال البيانات الإحصائية التي يعكسها الجدول رقم (13).

الجدول رقم (13): تطور حجم الديون المستحقة على بلدان العالم الثالث خلال الفترة (1970- 2000)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	حجم المديونية
1970	63.5
1971	76.2
1972	92.0
1973	114.8
1974	143.3
1975	173.9
1976	112.9
1977	261.0
1978	325.5
1979	378.8
1980	423.3
1981	731.5
1982	839.0
1983	905.0
1984	936.0

الوحدة : مليار دولار

السنوات	حجم المديونية
1985	1041.0
1986	1146.0
1987	1292.0
1988	1256.0
1989	1261.0
1990	1311.0
1991	1490.0
1992	1600.0
1993	1520.1
1994	1661.1
1995	1795.0
1996	1798.0
1997	1877.6
1998	2006.7
1999	2038.2
2000	2066

المصدر:

1. السنوات 1970-1981، صالح ياسر، ملاحظات حول المديونية الخارجية وإشكالية الأمن الغذائي في الـــوطن العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية، الندوة العربية حول المديونية بالجزائر من 01/26 إلى 1991/10/30.
2. السنوات 1982-1990

Philippe Auverny-Bennetot, la Dette du tiers monde, Op.cit. p52

3. السنوات 1991 – 1999، مؤسسة النقد القطري، دائرة البحوث والإحصاء، العدد 24، 1999.
4. سنة 2000. مأخوذة من:

Lahscen Abdelmalki، Faut-il annuler la dette du tiers monde cité in :
ttp //www.usenghor-francophonie.org/textintegral/conferences/conf

إن نظرة على الأرقام الواردة بالجدول السابق تبين لنا بأن حجم الدين الخارجي لبلدان العالم الثالث ومن خلال نظرتنا له قد عرف نوعا من التطور نحو التزايد، فمن 63.5 مليار دولار سنة 1970 قفز إلى 423.3 مليار دولار في سنة 1980 ثم ارتفع مرة أخرى و لكن بمعدل أقل من العشرية السابقة بمبلغ 1311 مليار دولار وسنة 1990 ثم ارتفع إلى 2068 مليار دولار عند بداية الألفية الثالثة وبالذات سنة 2000.

لقد تزايدت مديونية بلدان العالم الثالث وخلال الفترة المدروسة بشكل مدهش وسريع، ولكي تكتمل صورة هذا التطور يتطلب تحديد توزيعها الجغرافي، وهذا ماسنبينه في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): مديونية بلدان العالم الثالث حسب المناطق لسنتي 1980 و 2000

الوحدة : مليار دولار

المناطق	مبلغ المديونية		نسبة مديونية المنطقة إلى إجمالي المناطق	
	1980	2000	1980	2000
أمريكا اللاتينية	257	792	48.30	38.33
آسيا الجنوبية	38	170	7.14	8.22
آسيا الشرقية	94	659	17.66	31.89
إفريقيا المتاخمة للصحراء	60	231	11.27	11.18
إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط	83	214	15.60	10.35
المجموع	**532**	**2066**	**100**	**100**

المصدر: محتسبة من طرف الباحث على أساس البيانات الواردة في المقال التالي:

Lahscen Abdelmalki، Faut-il annuler la dette du tiers monde cité in : ttp //www.usenghor-francophonie.org/textintegral/conferences/conf

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

أن الجزء الأكبر من الديون العالمية يتركز في أمريكا اللاتينية بنسبة 48.30 بالمائة في سنة 1980 و38.33 في سنة 2000، تليها في ذلك آسيا الشرقية بنسبة 17.66 و31.89 لسنتي 1980 و2000 على الترتيب، وتأتي في المرتبة الثالثة منطقة إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط

بنسبة 60.15 و35.10 لسنتي 1980 و2000، والمنطقة الرابعة هي منطقة آسيا الجنوبية بنسبة 14.7 و22.8 لسنتي 1980 و2000.

كما نسجل أن نسبة مديونية المنطقة إلى إجمالية المناطق متقاربة في معظمها وهذا ما يبين أن الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها هذه البلدان وبالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية لم تكن ذات أثر طيب على هذه المناطق. ويتضح من التحليل السابق المتعلق بتطور حجم المديونية وتوزيعها الجغرافي هو تحليل عام، يضع كل البلدان على مستوى واحد، ومن ثم فهو لا يعكس الصورة الحقيقية لكل بلد، وعليه فحتى يكون تحليلنا واقعيا يجب علينا أن نقف على تطورات خدماته الدين الخارجي ، وكذا بعض مؤشراته وذلك في بعض بلدان العالم الثالث.

1.1 تطور الدين الخارجي للبلدان المثقلة بالديون

يبين الجدول (15) ان التطور الذي حصل في حجم المديونية الخارجية لعشرة بلدان من العالم الثالث خلال الفترة 1984 - 2000، حيث يلاحظ أن حجم الدين الخارجي لكل بلد قد عرف تزايدا واضحا خلال الفترة المذكورة، فعلى سبيل المثال ارتفع حجم الدين الخارجي للبرازيل من 104.33 مليار دولار سنة 1984 إلى 121.46 مليار دولار سنة 1990، ليبلغ 191.72 مليار دولار سنة 2000 وبذلك يكون قد تضاعف بمرتين.

إن الدين الخارجي للمغرب عرف خلال الفترة 1988 – 2000 نوع من الإستقرار أو التذبذب الخفيف حيث يرتفع أو ينخفض من سنة إلى اخرى بأقل من مليار دولار.

الجدول رقم (15): تطور الديون الخارجية لعشرة دول مثقلة بالديون للفترة 1984-2000

الوحدة : مليار دولار

السنة / البلد	1984	1986	1988	1990	1994	1996	1998	2000
البرازيـــــل	104.33	112.04	119.34	121.46	151.1	169.34	178.65	191.72
الأرجنتيـــن	48.85	52.37	58.45	62.23	77.38	94.41	108.53	116.48
البيـــــــرو	13.05	15.98	18.24	20.07	22.62	24.73	26.72	27.63
الشيـــــلي	19.73	21.14	19.58	19.22	22.93	24.32	25.18	27.64
المغـــــرب	13.97	17.83	21.64	23.53	22.51	21.31	22.63	23.73
نجيـــــــريا	18.43	23.16	29.62	33.44	33.48	32.62	33.45	34.78
ساحل العاج	7.68	9.42	12.50	16.45	18.45	19.71	20.32	2187
الجـــــزائر	16.16	22.77	24.66	28.37	29.48	33.65	30.47	25.26
فنزويـــــلا	36.79	34.55	34.73	33.17	36.85	38.73	40.08	42.68
كولـــومبيا	12.04	15.36	16.99	17.23	19.41	21.46	22.13	23.26

المصدر : تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في :

- The World Bank, World debt tables, External Finance for developing countries 1991 – 1996 – 2000.

- MEDIA BANK: Le journal interne de la Banque de l’Algérie n° 40 Année 2000, N°44 Année 2003.

- Ammar BELHIMER: La dette extérieure de l’Algérie, Op.cit P 44.

1 .2. تطور خدمات الدين الخارجي للبلدان المثقلة بالديون

يبين الجدول (16) التطور الحاصل في خدمات الدين الخارجي في بعض بلدان العالم الثالث المثقلة بالديون و ذلك خلال الفترة 1984- 2000، حيث نلاحظ أن خدمات الدين الخارجي لمعظم الدول التي يشملها الجدول قد عرفت بعض الانخفاض في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أنها عادت إلى الارتفاع في سنوات التسعينيات. فعلى سبيل المثال، انخفضت خدمات ديون البرازيل من 13.57 مليار دولار سنة 1984 إلى 8.13 مليار دولار سنة 1990، ليرتفع إلى 16.11 مليار دولار سنة 1994 وإلى 20.03 مليار دولار سنة 2000، ويرجع سبب انخفاض خدمة الدين الخارجي خلال فترة الثمانينات إلى عمليات إعادة الجدولة التي قامت بها معظم هذه البلدان، وإلى التسهيلات المالية التي حصلت عليها من المؤسسات المالية الدولية، وكذلك إلى تراجع فرص الإقراض من المصادر الخاصة الدولية التي تتميز بارتفاع تكاليفها، وإلغاء جزء من مديونيتها في إطار المحاولات التي قامت بها هذه الدول من أجل التخفيف من أعباء مديونيتها.

إن إرتفاع خدمة الديون الخارجية أدى إلى نقصان حصيلة هذه الدول من النقد الأجنبي، مما ألحق الضرر ببرامج التنمية لهذه الدول، وقد أدى هذا إلى إرتفاع نسبة الديون ومعدل خدماتها إلى الناتج المحلي الأجمالي من جهة، وإلى الصادرات من جهة أخرى.

الجدول رقم (16): تطور خدمات الدين الخارجي لعشرة بلدان من دول العالم الثالث المثقلة بالديون

للفترة 1984- 2000

الوحدة : مليار دولار

البلدان / السنة	1984	1986	1988	1990	1992	1994	1996	1998	2000
البرازيل	13.57	11.68	16.31	8.13	8.48	16.11	17.22	19.18	20.03
الأرجنتين	5.19	8.77	5.02	6.16	5.00	6.69	6.81	7.04	7.38
البيرو	9.28	0.79	0.34	0.47	1.00	1.06	1.21	1.36	1.85
الشيلي	2.77	2.22	2.14	2.77	2.69	2.90	3.21	3.82	3.86
المغرب	1.03	2.06	1.95	1.76	2.11	2.92	2.98	2.97	3.04
نجيريا	4.16	2.04	2.26	3.33	3.75	1.91	2.04	2.47	2.78
ساحل العاج	/	/	1.04	1.21	1.10	1.27	1.31	1.37	1.72
الجزائر	/	/	/	/	9.27	4.52	4.28	5.18	4.50
فنزويلا	4.72	5.08	5.51	4.99	3.33	3.69	3.74	3.91	4.25
كولومبيا	1.61	3.77	3.10	3.65	3.76	3.68	3.78	3.92	3.88

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في

- The World Bank, World dept tables, external Finance for developing countries 1990 – 1996 – 2001.
- MEDIA BANK : Le journal interne de la Banque de l'Algérie N° 40, pour l'Année 2000. N° 44 pour l'Année 2003.

2. تطور هيكل الديون الخارجية

نتعرض بالوضع الخاص لطبيعة التطور الذي طرأ على هيكل الديون الخارجية المستحقة على مجموعة بلدان العالم الثالث المدينة، أي توزيعها النسبي فيما بين ديون مستحقة لمصادر رسمية وديون مستحقة لمصادر خاصة، فمن الملاحظ أن النمو المتزايد الذي طرأ على حجم هذه الديون كان يرافقه تشويه واضح في هيكلها وذلك على نحو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (17): التوزيع النسبي لديون بلدان العالم الثالث للفترة 1982-1990

الوحدة : مليار دولار

	1982	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**
ديون بلدان العالم الثالث	753	819	855	952	1047	1176	1137	1147	1196
ديون طويلة الأجل	561	644	684	780	882	999	960	959	1015
منها: **مصادر عمومية**	199	221	234	296	360	440	437	454	521
مصادر خاصة	362	423	450	484	522	559	523	505	494
ديون قصيرة الأجل	168	141	134	132	122	135	141	156	150
استعمال قروض ص.ن.د	24	34	36	40	43	43	35	32	31
ديون لدول أخرى	86	86	81	89	99	116	128	114	115
مجموع الديون	839	905	936	1041	1146	1292	1265	1261	1311

المصدر:

Philippe Auverny - Bennetot, la Dette du tiers monde mécanisme et enjeux, op. cit. p52

إن التوزيع النسبي يتميز بإرتفاع النصيب النسبي للديون المستحقة لمصادر خاصة على حساب انخفاض النصيب النسبي للديون المستحقة لمصادر عمومية، وبسبب عزوف المصارف العمومية على منح قروض، وهوما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(18): نسبة المصادر العمومية والخاصة إلى إجمالي ديون طويلة الأجل للفترة 1982-1990

البيان	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
مصادر عمومية	35.47	34.31	34.21	37.94	40.81	44.4	45.52	47.34	51.33
مصادر خاصة	64.52	68.65	65.78	62.5	59.68	55.95	54.47	52.65	48.66
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجدول مركب بالاعتماد على الأرقام الواردة في الجدول رقم (16).

إن شروط القروض من المصادر الخاصة الأجنبية بصفة عامة، أكثر تعقيدا وكلفة من القروض من المصادر العمومية لأنها أقصر في مدتها الزمنية وأعلى في سعر فائدتها وتتميز بانخفاض عنصر المنحة[1] فيها، ومن هنا كان تشويه هذا الهيكل علاقة وثيقة بارتفاع خدمة الديون الخارجية كما سنبين ذلك لاحقا.

3. تطور مدفوعات خدمة الدين

لقد كان من الطبيعي أن تؤدي الاستدانة كسياسة وحيدة لمواجهة فجوة الموارد الأجنبية المتزايدة عن أعباء فادحة، وهذا يدفعنا للإجابة عن السؤال الثالث المتعلق بحجم الأعباء التي نجمت عن الاقتراض الخارجي وتتحملها بلدان العالم الثالث المدينة، وتتوقف خدمة الدين في بلدان العالم الثالث على عنصرين هما:

[1] - نقصد بعنصر المنحة في القرض إلى الفرق بين القيمة الاسمية لمبلغ القرض وبين مجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض (الأقساط+ الفوائد) التي تدفع منذ بدء عقد القرض حتى انتهاء آجال السداد مخصومة على أساس سعر خصم معبن. وحين ينسب هذا الفرق إلى القيمة الاسمية لمبلغ القرض نحصل على ما يسمى نسبة عنصر المنحة. ونسبة عنصر المنحة تكون موجبة إذا كان سعر الخصم المختار أكبر من سعر الفائدة. وتكون سالبة إذا كان سعر الخصم أقل من سعر الفائدة و تكون صفرا إذا تساوى المعدلان. ولهذا تحرص الجهات الدائنة أن يكون سعر الخصم المختار أعلى بكثير من سعر الفائدة الأصلي للقرض.

لمزيد من الاطلاع أنظر صقر احمد صقر، الديون الخارجية ة مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر، من كتاب المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية ، بحوث و مناقشات المؤتمر العشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الكويت ، 6-8 فيفري 1988، الجزء الثاني، ص.264.

3. 1. طاقة الدولة على خدمة الدين الخارجي

أي بمدى قدرة الاقتصاد الوطني على تدبير الموارد اللازمة لمقابلة الالتزامات المترتبة على الديون، ومدى تأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية في الدولة، وتعتمد هذه الطاقة في الأجل القصير على حصيلة النقد الأجنبي التي تتوفر للدولة التي تتحدد بالفرق بين الصادرات والواردات، وبدرجة انسياب رؤوس الأموال الأجنبية وبتوافر الاحتياطات الدولية. وفي الأجل الطويل تتحد طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية على أساس معدلات النمو الخاصة بالادخار والاستثمار والصادرات والواردات، ونسبة العجز في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي وعائد القروض الخارجية بالنسبة لتكلفتها.

3. 2. الطاقة الاستيعابية

ونقصد بذلك القدرة على استخدام راس المال بكفاءة ، وهو الأمر الذي يعني أن توفر فرص استثمار الجيدة و استخدام رؤوس الأموال في المجالات التي تحقق عائدا مناسبا لا يقل أهمية عن وفرة رؤوس الأموال في حد ذاتها. وواضح أن هناك علاقة تبادلية بين الطاقة الاستيعابية وحجم الاستثمارات، إذ انه كلما زاد حجم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، زادت فرص الاستثمارات المنتجة وزادت فاعليتها، وارتفع معدل نمو الدخل الوطني وانخفضت أعباء خدمة رؤوس الأموال. ونظرا لضعف طاقة دول بلدان العالم الثالث، وكذا طاقتها الاستيعابية، فانه قد حدث تطور مذهل في أعباء الفوائد التي تتمثل في المبالغ التي أصبحت هذه الأقطار ملزمة على تخصيصها لدفع فوائد ديونها الخارجية، ويبين لنا الجدولان التاليان هذه الحقيقة:

الجدول رقم (19): تطور خدمة المديونية لبلدان العالم الثالث خلال الفترة (1980- 1999)
(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	حجم المديونية
1980	102.4
1981	123
1982	133.6
1983	119.6
1984	136.4
1985	138.4
1986	143.5
1987	145.8
1988	160.9
1989	158.8

السنوات	حجم المديونية
1990	164
1991	162
1992	167
1993	175
1994	199
1995	240
1996	277
1997	312
1998	316
1999	349

المعطيات بالنسبة للسنوات من 1980 – 1989 من:

Arezki Ighemat ، op.cit ، p.25

المعطيات بالنسبة للسنوات 1990 – 1999 من:

Lahscen Abdelmalki؛ Faut-il annuler la dette du tiers monde cité in http://www.usenghor-francophonie.org/textintegral/conferences/conf.

الجدول رقم (20): نسبة خدمة المديونية إلى إجمالي المديونية لبلدان العالم الثالث للفترة 1999/1980

السنوات	نسبة خ المديونية إلى إجمالي المديونية	السنوات	نسبة خ المديونية إلى إجمالي المديونية
1980	24.19	1990	12.5
1981	16.8	1991	10.8
1982	15.9	1992	10.4
1983	13.2	1993	11.5
1984	14.5	1994	11.9
1985	13.2	1995	13.3
1986	12.5	1996	15.4
1987	11.2	1997	16.6
1988	12.7	1998	15.7
1989	12.5	1999	17.1

المصدر : تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على معطيات الجدول (13)، والجدول 19)

يتبين من مطيات الجدول (20) أن نسبة خدمة المديونية إلى إجمالي المديونية، تسببت كثيرا من الصعوبات في مجال السيولة الدولية، وسعى عدد كبير من بلدان العالم الثالث لإعادة جدولة ديونه بفعل ضغط المؤسسات المالية الدولية.

وقد بلغت أعباء هذه المديونية ما قيمته 102.4 مليار دولار في سنة 1980، وهذا ما يمثل نسبة 24.19 من إ جمالي المديونية ثم ارتفعت هذه الأعباء في سنة 1990 لتصل إلى 164 مليـــار دولار بينما انخفضت هذه الأعباء مقارنة بإجمالي المديونية إذ لم تبلغ سوى 12.5 بالمائة، وبالتالي خلال العشرية عرفت هذه النسبة تراجع بمقدار النصف، في حين نلاحظ تزايد في حجم الديون المستحقة وبلا شك فإن الأثر السلبي المتجلي في الخدمة سيبرز وبصورة جلية في المدى البعيـــد. بالفعل هذا ما نلاحظه في نهاية الألفية الثانية و بالذات في سنة 1999 حيث ارتفعـــت خدمـــة

المديونية إلي 349 مليار دولار، وهي اكثر من ضعف ما كانت عليه في سنة 1990 بينما ارتفعت نسبة خدمة المديونية إلى 17.1 بالمائة.

وهذا النمو المتزايد سوف يدفع كثير من موازين مدفوعات بلدان العالم الثالث نحو مزيد من العجز، إذا استمرت موجة ارتفاع أسعار وارداتها، وظلت معدلات نمو صادراتها تعاني الجمود. كما أن هذا العجز سوف يغذيه من دون شك تزايد أعباء خدمة الديون المتراكمة في الماضي، إضافة إلى ذلك فإن مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية داخل أقطار بلدان العالم الثالث سيفرض عليها تبني طموحات معينة نحو تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو، مع ما يرافق ذلك من وجود فجوة في الموارد المحلية، الآمر الذي سيؤدي إلى تزايد حاجة هذه البلدان إلى التمويل الخارجي. والواقع أن محدودية التمويل الخارجي بأنواعه المختلفة، والذي يتوقع آن يكون متاحا لبلدان العالم الثالث في نهاية الألفية الثانية، إنما يرجع إلى عدة اعتبارات هامة يجب أن تأخذها هذه البلدان بعين الاعتبار حتى لا تقع في وهم إمكان الاستدانة المفرطة في بداية الألفية الثالثة.وفيما يلي نذكرالبعض منها:

أ. أنه مع احتمال استمرار الأزمة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتقدمة وتزايد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها، فإنه من المتوقع أن تنخفض نسبة ما تخصصه حكومات تلك البلدان من دخلها الوطني في شكل قروض وموارد ميسرة لبلدان العالم الثالث. إذ سوف تجد هذه البلدان انه من غير المناسب ان تتوسع في تقديم القروض الرسمية الميسرة لبلدان العالم الثالث في الوقت الذي تتجه فيه إلى تقييد نمو الإنفاق المحلي لمحاربة التضخم و استعادة أوضاعها التوازنية.

ب. لقد لجأت البنوك التجارية إلى تقييد إقراضها لبلدان العالم الثالث (حالة الأرجنتين في سنة 1982) بسبب كثرة الديون المستحقة على هذه البلدان، وبسبب ارتفاع نسبة ديون البنوك إلى أصولها، وقلق وتذمر المؤسسات المصرفية من التمادي في هذا الإطار، وبسبب موجة التضخم العالمي سادت حيطة وحذر في السيطرة على أسواق السندات الدولية وضعف المكان النسبي لعدد كبير من بلدان العالم الثالث المدينة في هذه الأسواق، نظرا لصعوبات السداد التي تواجهها.

لقد استمر انسياب قروض المؤسسات المالية العالمية في حدود مواردها التي تسهم فيها الدول الغنية وفي إطار السياسات التعسفية التي تفرضها على الدول المقترضة. وهذا في تصورنا

أهم معالم الصورة الحالية لوضع المديونية الخارجية كما تبينت من خلال الجداول الإحصـــائية المذكورة سابقا ومنها يتبين لنا أن ثمة نموا انفجارا قد حدث في حجم هذه الديون، وتشويها قد طرأ على هيكلها ونموا متسارعا قد أصاب أعبائها. وإذا وضعنا جانبا هذه الصورة، لننظـــر إلى الواقع الحي الذي انبثقت منه، فسوف نلاحظ صورة أخرى أكثر ظلاميـــة لآثـــار المديونيـــة الخارجية وذات أبعاد حادة وخاصة في ما يتعلق بآثـــــار نمـــــو المديونيـــــة الخارجيـــــة وانعكاساتها على بلدان العالم الثالث.

المبحث الخامس: أثار المديونية الخارجية وانعكاساقما على بلدان العالم الثالث

لقد سجلنا سابقا، أن التزايد الذي رافق حجم الديون الخارجية لبلدان العالم الثالـــث في الربع الأخير من الألفية الثانية، رافقها نمو حاد في حجم الأعباء التي أصبحت تتحملها بلدان العالم الثالث لخدمة هذه المديونية، ممثلة في مبالغ الأقساط والفوائـــد الســـنوي. ويســـتخدم الخـــبراء والاقتصاديون العديد من المؤشرات، وذلك بقصد الوقوف على مدى ثقل الأعباء التي يمارســـها الدين الخارجي على اقتصاديات بلدان العالم الثالث المدينة، بحيث يتم على أساسها تصنيف هـــذه البلدان إلى بلدان مثقلة بالدين وإلى بلدان متوسطة المديونية وبلدان ضعيفة المديونية أو غير مثقلـــة بالدين، ومن أهم تلك المؤشرات المستعملة في قياس عبء الديون الخارجية هناك مؤشرات عديدة غالبا ما يستخدمها خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وندرس البعض منها فيما يلي:

1. تطور نسبة خدمات الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات

توضح هذه النسبة العلاقة بين خدمات الدين الخارجي والصادرات، وتعكس ما تمتصه خدمات الدين من حصيلة الصادرات، كما يعكسها الجدول التالي.

الجدول رقم(21): تطور نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات في بلدان العالم الثالث المثقلة بالديون للفترة 1982- 2000

نسبة المئوية

	1982	1986	1988	1990	1994	1996	1998	2000
البرازيل	81.3	46.5	50.1	22.4	31.7	30.4	30.3	29.5
الأرجنتين	50.0	99.2	43.6	41.1	31.8	32.2	33.1	33.2
البيرو	55.3	30.1	19.6	11.5	20.2	20.8	18.7	19.6
الشيلي	71.3	41.5	25.3	26.4	19.2	20.3	21.6	20.8
المغرب	43.2	41.6	29.4	22.8	32.1	31.6	30.7	29.4
نجيريا	16.2	38.6	29.3	22.6	19.6	18.6	19.2	20.2
ساحل العاج	36.4	41.3	38.1	33.6	40.1	34.2	32.6	33.3
الجزائر	/	/	87.1	66.4	47.1	30.9	47.5	19.8
فنزويلا	29.5	42.8	43	23.2	19.9	20.4	19.8	20.1
كولومبيا	29.6	53.8	43.8	38.4	29.8	30.7	31.4	30.3

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في :

- **The World Bank، World Dept tables، Eternal Finance For Développing countries 1990 – 1996 – 2001.**
- **media bank N° 40 – 44.**
- **Ammar belhimer… Op-Cit P 68.**

إن البيانات الواردة في الجدول التالي تسمح لنا بتسجيل ملاحظتين:

الملاحظة الأولى: أن نسبة خدمات الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات في معظم البلدان المذكورة في الجدول، كانت وإلى غاية بداية 2000 تشكل نسبة هامة فاقت 30 ٪، وهي النسبة التي ينصح خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بعدم تجاوزها حتى لا يدخل البلد المدين مرحلة خطر المديونية، ويصبح يعاني من أعباء مديونية ثقيلة.بل إن هذه النسبة قد بلغت في بعض الدول مستويات حرجة جدا، كما حصل في الأرجنتين سنتي 1982 و1986، أين بلغت تلك النسبة 99.2 ٪ و71.3 ٪ على الترتيب. وهو ما يعني أن خدمات الدين الخارجي في هذه البلدان تلتهم نسبة عالية من حصيلة صادراتها من العملات الصعبة. وأن المتبقي منها قد لا يكفي حتى لاستيراد بعض السلع الغذائية الأساسية لإطعام سكانها، وذلك يعد بوضوح عن مدى عمق أزمة المديونية وأثارها، التي عاشتها تلك البلدان خلال فترة الثمانينات.

الملاحظة الثانية: أن نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات من العملات الصعبة، قد عرفت انخفاضا محسوسا منذ أواخر الثمانينات وذلك تقريبا في كل البلدان التي يشملها الجدول. ويعود سبب هذا الانخفاض في الجهود التي قامت بها الدول للتغلب على أزمة المديونية، وذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية وعمليات إعادة الجدولة. ويمكن تسجيل ملاحظة أساسية متعلقة بهذا المؤشر (معدل خدمة الدين)،كمؤشر يقيس ضغط عبء الديون الخارجية، يتمثل في أن هذا المعدل يربط بين متغيرين يتميزان بأنهما من طبيعتين مختلفتين.

فالمتغير الأول، وهو مبالغ خدمة الدين، هو متغير معلوم محدد مسبقا (وفقا لشروط عقد القرض) كما أنه من الممكن معرفة حجم هذا المبلغ في فترة لاحقة.

أما المتغير الثاني، وهو حصيلة الصادرات، فهو متغير غير معروف بدقة، إذ تخضع حصيلة صادرات بلدان العالم الثالث لعوامل خارجية يصعب تفاديها أو السيطرة عليها. كما أن تلك الحصيلة عرضة للتقلبات المتنوعة (القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل). ومن هنا يجب أن نبين أن دلالة معدل خدمة الدين لقياس العلاقة بين هذين المتغيرين، هي دلالة تاريخية أما حساب هذه العلاقة لفترات مقبلة فأنها محدودة وتتوقف على مدى دقة التنبؤ الإحصائي بحصيلة الصادرات لسنوات مقبلة.

2. تطور نسبة مخزون الدين إلى الناتج الوطني الخام

إن البيانات الواردة في الجدول التالي تبين لنا بعض الحقائق :

الجدول رقم(22): تطور نسبة مخزون الدين إلى الناتج الوطني الخام في بلدان العالم الثالث المثقلة بالديون للفترة 1982- 2000

نسبة المئوية

السنة البلد	1982	1986	1988	1990	1994	1996	1998	2000
البرازيل	35.8	41.7	30.7	32.6	27.9	26.6	27.8	26.2
الأرجنتين	83.8	70.4	60.5	46.0	27	27.2	26.1	25.7
الشيلي	76.7	141.6	96.6	67.4	45.5	37.8	38.9	35.5
الفلبين	62.3	94.0	72.9	68.8	59.5	48.2	37.3	38.1
نجيريا	14	50.5	107.1	114.8	102.5	86.5	81.6	78.2
فنزويلا	41.3	58.0	57.7	70.3	64.0	63.2	58.4	42.3
المغرب	86.8	126.9	105.9	94.7	76.3	80.3	77.4	68.7
كوستاريكا	67.1	59.0	58.7	68.1	47.8	36.8	29.4	30.7
ساحل العاج	145.2	148.6	157.3	186.6	238.9	206.6	151.2	141.7
جمايكا	87.6	117.0	103.4	125.1	110.1	100.4	98.2	77.8
الإكوادور	98.3	129.3	107.2	122.7	94.6	78.2	65.7	54.9

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في:

- **The World Bank, World Debt table, external For developing Countries 1990 – 1996 2000**

يلاحظ من الجدول السابق أن هذه النسبة قد تجاوزت 50 ٪ في كل البلدان التي يشملها الجدول ماعدا البرازيل في سنة 1986، وبذلك اعتبرت هذه البلدان بحسب تصنيف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من البلدان ذات المديونية الثقيلة. إلا أن ما يلاحظ هو أن هذه النسبة قد مالت إلى الانخفاض بصورة واضحة بعد سنة 1986، حيث يلاحظ أنه في سنة 2000 كانت هناك خمسة بلدان فقط شكلت فيها نسبة مخزون الدين إلى الناتج الوطني نسبة أكثر من 50٪ وهي نيجيريا 78.2٪، المغرب 68.7٪، ساحل العاج 141.7٪، الإكوادور 54.9٪، وجمايكا 77.8٪.

ويرجع سبب تراجع هذه النسبة في البلدان التي يشملها الجدول إلى المعاملة الخاصة التي حضيت بها من قبل المؤسسات المالية الدولية والبلدان الدائنة، خاصة ما يتعلق بالتسهيلات المالية التي منحتها، وعمليات إعادة الجدولة وإلغاء جزء من ديونها، بالإضافة إلى برامج التكييف التي طبقتها تلك البلدان خلال فترة الثمانينات بالخصوص، والتي أدت إلى تحسن مؤشرات المديونية فيها بشكل واضح.

3. نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات

يقيس هذا المؤشر مدى ثقل حجم الديون الخارجية منسوبا إلى إجمالي صادرات البلد من السلع والخدمات باعتبار أن حصيلة صادرات البلد هي المصدر الرئيسي عبر المدى المتوسط والطويل لدفع هذه الديون.

وقد بينت بعض الدراسات أنه لكي لا يصل البلد إلى مرحلة الخطـــر في الاســـتدانة الخارجية، فإن حجم الديون يجب ألا يتجاوز نصف حصيلة صادرات البلد، كما أن معدل نمو الدين لا يجوز أن يتجاوز معدل نمو حصيلة الصادرات. والجدول التالي كفيل بإبراز ذلك

الجدول رقم (23): نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي صادرات بلدان العالم الثالث خلال الفترة 1970ـ 2000

الوحدة : مليار دولار

	1970	1980	1990	2000
إجمالي المديونية	63.5	423.5	1311	2068
إجمالي الصادرات	-	682	666	2154
نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات	-	62.09	196.85	96.01

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالإعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (13) وكذا

Lahcene Abdelmalki http://www.usenghor- Faut-il annuler la dette .du tiers monde cité in -francophonie.org/textintegral/conferences/conf

يبن لنا الجدول أن سنة 1990 تعكس وضعية غير مريحة إطلاقا، إذ صارت المديونيـــة ضعف إجمالي الصادرات، وهذا يعني أن الصادرات لوحدها تغطي حوالي نصف المديونية، وهي وضعية غير مريحة إطلاقا، وكما رأينا سابقا كانت فترة الثمانينات فترة انفجار المديونية، الأمر الذي دفع معظم دول العالم الثالث إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية والاستدانة أكثـــر. وإن كانت هذه الوضعية، وعلى مشارف سنة 2000 قد عرفت نوعا مـــن التراجـــع بحـــوالي

النصف، وصارت المديونية تساوي تقريبا إجمالي الصادرات ويعود سبب هذا التراجع إلى عمليات التكييف التي باشرتها معظم بلدان العالم الثالث في بداية الثمانينيات.

4. نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون

يحاول عدد من الاقتصاديين معرفة مدى عبء الديون الخارجية من خلال حساب نسبتها إلى حجم الاحتياطات الدولية للبلد المدين، أي نسبتها إلى مجموع ما يملكه من ذهب وعملات أجنبية، فضلا عن قيمة احتياطها لدى صندوق النقد الدولي. وحسب هذا المؤشر، يمكن القول أنه كلما ارتفعت هذه النسبة، دل ذلك على قوة وضعية السيولة الخارجية، ومن ثم ازدياد طاقة البلد على مواجهة أعباء الديون في الأوقات الحرجة. ولهذا يهتم الدائنون بحساب هذه النسبة عند تقدير طاقة البلد على سداد ديونه الخارجية. ومن المعلوم أن البلد يقوم بتكوين هذه الاحتياطات باعتبارها صمام أمان، يلجأ إليه للمحافظة على سعر الصرف. وعلى سياساته الاقتصادية وأهدافه الاجتماعية، حينما يبرز عجز طارئ أو مؤقت في ميزان مدفوعا ته. فالبلد يمكن أن يلجأ إلى هذه الاحتياطات لكي يستخدمها لمواجهة الظروف الطارئة أو الصعبة كبديل لإجراءات المواءمة القاسية التي ربما يتطلبها علاج العجز في ميزان المدفوعات، والتي تتمثل في تخفيض سعر الصرف، وتتشكل الاحتياطات الرسمية أو احتياطات الصرف الممتلكة من طرف السلطات النقدية لكل بلد من: الذهب الموجود لدى البنك المركزي للدولة واحتياطات من العملة الصعبة على شكل حسابات لدى البنوك المركزية الأجنبية، أو شراء أسهم قصيرة المدى في السوق النقدي وواجبات من طرف دولة أجنبية.

ونظرا لأن حجم هذه الاحتياطات الدولية هو عادة دالة في مستوى دخله الوطني وتقدمه الاقتصادي، ونظرا، لأن الاحتفاظ بتلك الاحتياطات ينطوي على كلفة (كلفة الاحتفاظ بالسيولة)، فان الأمر الغالب هو أن حجم ما تمتلكه بلدان العالم الثالث غير النفطية من الاحتياطات الدولية عادة ما يكون ضئيلا، وهذا ما يبينه الجدول الاتي:

الجدول رقم (24): الاحتياطات الرسمية لبلدان العالم الثالث غير النفطية

الوحدة : مليار دولار

البيان / السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
ذهب	52	35	28	31	37	46	41	35	39
عملة صعبة	83	94	114	108	136	173	197	204	236
أخرى	4	4	3	3	4	4	4	4	4
المجموع	**139**	**98**	**145**	**142**	**177**	**223**	**242**	**243**	**279**
مجمـــوع الأشــــهر للاستيراد	**3.7**	**2.9**	**4.5**	**4.2**	**5.1**	**5.3**	**4.9**	**4.6**	5.2

Source : La dette du tiers monde Philippe Auverny – Benneto Op-Cit p.41

نلاحظ من الجدول السابق الأهمية التي توليها دول العالم الثالث غير النفطية للاحتياطات الرسمية لما تلعبه من دور اقتصادي على عدة جبهات. فبالإضافة إلى إمكانية استخدامها في مساندة عملتها المحلية في حالة تعرضها لانهيار، فإن الاحتياطات ينظر إليها من زاوية قدرتها على الاستجابة لتحقيق استيرادا في حال توقف كل المتغيرات الأخرى.و يعكس السطر الأخير من هذا الجدول هذه الأهمية، إذ تتراوح قدرة هذه الدول على تغطية وارداتها بين 2.9 شهر إلى 5.3 شهر خلال فترة الثمنينات من القرن الماضي، وعلى العموم فهي تقدر بحوالي 4.48 في المتوسط. تلك هي أهم المؤشرات الإحصائية الشائعة التي يستند إليها غالبية الخبراء والاقتصاديين لقياس عبء المديونية الخارجية. وهنا نسارع إلى التنبيه بأن تلك المؤشرات في رأينا مقصرة تماما في كشف النقاب عن حقيقة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمخضت عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث. فمن ناحية أتضح لنا أن تلك المؤشرات غالبا ما تحصر عبء الديون الخارجية في مشكلة السيولة الدولية لبلدان العالم الثالث، أي مدى ملائمة وكفاية وسائل الدفع والاحتياطات الدولية التي يملكها البلد في مواجهة أعباء الالتزامات الخارجية في الأجل القصير. في حين أن مشكلة عبء الديون الخارجية وأثارها أكبر من ان تكون مجرد مشكلة سيولة دولية، أنها مشكلة ذات علاقة وثيقة بصميم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي السائد في تلك البلدان.

ومن ناحية أخرى يبدو من الجلي أن تلك المؤشرات، إنما تعكس اهتمامات الدائنين في قياس القدر المباشر للبلدان المدينة على سداد أعباء ديونها الخارجية، دون أن تتعرض إلى الطبيعة وحجم الأعباء الحقيقية الناجمة عن تفاقم أعباء الديون بالنسبة للبلدان المدينــة. إلا اذا أمكــن تطويرها على نحو يعكس مدى فاعلية أو إنتاجية القروض بالنسبة للبلد المدين. فالمطلوب هنــا، هو تطوير مؤشرات ومعايير تعكس وجهة نظر ومصالح الاقتصاد المدين. ويتعين علــى هــذه المؤشرات أن تقارن بين النتائج الإيجابية التي تتحقق مــن استثمــار الديــون الخارجية،
و النتائج السلبية لهذه الديون لا تقتصر على النتائج المالية والاقتصادية، مثل مدفوعات خدمــة الديون، و إنما تتجاوزها إلى نتائج اجتماعية وسياسية، قد تكون أخطر من نتائجها الاقتصادية ولكنها لا تؤخذ في الحسبان[1]. ومهما يكن من أمر، فأنه يتعين لمعرفة الأثر الحقيقــي لعــبء الديون، الإحاطة بمسألة نمط استخدام القروض والشروط المصاحبة لعقدها، وهنا لا بد مــن التعرض لسؤالين:

السؤال الأول: هل تستخدم القروض الخارجية في تمويل الاستهلاك الجاري أم في الاســتثمار، في حالة الاقتراض الخارجي بغرض استيراد الأغذية وغيرها من الســلع الاســتهلاكية، فــإن القروض لا تعتبر قروضا إنتاجية، وتظل عبئا على ميزان المدفوعات. أما إذا كان الاقتراض يتم بغرض الاستثمار، فإن القروض تنتج عنها آثار مباشرة أوغير مباشر تخــدم في النهايــة أعبــاء سدادها. وإذا كانت تمول مشروعات تنتج منتجات بديلة للإستيراد.

السؤال الثاني: ويتلخص في ماهية الشروط المصاحبة للقروض، ولا نقصد بذلك سعر الفائدة ومدة القروض وقيمتها الرسمية ونسبة عنصر المنحة، وإنما الشروط الأخرى التي تنطوي علــى قيود سياسة تؤدي إلى تعميق التبعية والاستقطاب الدولي.

1 - تعليق عارف دليله على هذه الدراسة في المعهد العربي للتخطيط في الكويت، الحلقة النقاشة السادسة حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي: الواقع والممكن.

المبحث السادس: نمو عبء الديون وتدهور الطاقة الاستيرادية

إن الكثير من الدراسات والبحوث التي تناولت آثار أزمة الديون الخارجية على بلدان العالم الثالث تجاهلت آثار تلك الأعباء على طاقة الدولة المدينة على الاستيراد، وأثر ذلك على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث. فالمديونية الخارجية بدلا أن تكون عاملا مساعدا على النمو في تلك البلدان، فقد شكلت عامل ضغط عليه، وسنقوم في هذا المبحث بعرض أهم الجوانب التي تأثرت سلبا بفعل تزايد المديونية الخارجية وخدماتها في بلدان العالم الثالث.

1. الأثر على الطاقة الاستيرادية

قبل التعرف على الآثار السلبية لأزمة المديونية الخارجية على الطاقة الاستيرادية لبلدان العالم الثالث، يجدر بنا أولا أن نعرف الطاقة الاستيرادية لبلد اذ يمكن تحديد طاقة الدولة الكلية على الاستيراد من خلال المعادلة التالية:

$$\mathbf{C_m} = \frac{(X+F)-(D+P)}{B} \quad \mathbf{(1)}$$

حيث:

$\mathbf{C_m}$: الطاقة الكلية على الاستيراد

X: حصيلة الصادرات من السلع والخدمات

F: مقدار انسياب رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها (قروض، مساعدات، هبات، استثمارات أجنبية)

D: مدفوعات خدمة الديون (الأقساط + الفوائد)

P: تحويلات أرباح ودخول الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة للخارج

B: سعر الوحدة من الواردات

وتشير هذه المعادلة الى أن طاقة البلد المدين على الاستيراد تتحدد بحجم العملات الأجنبية المتاحة (كما هو واضح من البسط)، وبمستوى أسعار الواردات (كما هو واضح من المقام). ومن الجلي، أنه بمقدار ما يتعاظم البسط بالنسبة للمقام تتعاظم هذه الطاقة، كما أن المعادلة تشير إلى أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي تمثل انتقاصا من طاقة البلد على الاستيراد.

والطاقة الاستيرادية الكلية للبلد (C_m) يمكن النظر إليها على أنها تتكون من جـــزئين، جزء أول ممول ذاتيا (Ms) والجزء الآخر مقترض (MF). أي أن:

$$Cm = Ms + MF \quad (2)$$

وينصرف المقصود بالجزء الممول ذاتيا إلى معدل تغطية حصيلة الصادرات من النقـــد الأجنبي بعد دفع أعباء الديون الخارجية لإجمالي الواردات، و يمكن قياسها كالتالي:

$$c_m = \frac{X - D}{M} \quad (3)$$

أما الطاقة الاستيرادية المقترضة فيقصد بها نسبة ما تمولـــه القـــــروض الأجنبيـــــة والمعونـــات والهبـــات والاستثمارات الأجنبية الخاصة من إجمالي الواردات. ويمكـــن قياســـها كالتالي:

$$Ms - MF = Cm$$

ولقد استخدمنا المفهومين السالفي الذكر عن الطاقة الاستيرادية الذاتية والمقترضة المبينة في الجدول التالي بالنسبة لبعض بلدان العالم الثالث المدينة لسنوات مختلفة.

الجدول رقم (25): الطاقة الاستيرادية لبعض بلدان العالم الثالث المدينة لسنوات مختلفة

	1	2	3	4	5	6
البلد والسنة	حصيلة الصادرات	مدفوعات خدمة الدين	المتبقي من حصيلة الصادرات = 1 ـ 2	قيمة الواردات	الطاقة الاستيرادية الذاتية 3 ÷ 4 (نسبة مئوية)	الطاقة الاستيرادية المقترضة 100 ـ 5 (نسبة مئوية)
الأردن						
1986	1.883	0.540.3	1.342.7	3.538	38	62
1988	3.36	1.04	2.32	4.11	56	44
1994	4.15	0.505	3.64	4.78	76	24
2000	5.24	0.836	4.40	6.12	71	29
تونس						
1986	2.739	0.793.2	1.945.8	3.756	52	48
1994	7.73	1.42	6.31	8.15	77	23
2000	9.32	1.92	7.40	11.23	65	35
الجزائر						
1972	1.622	0.189.1	1.432.9	0.784	80	20
1980	14.906	3.710.4	11.195.6	14.718	76	24
1986	10.019	5.155.0	4.864.0	11.830	41	59
فنزويلا						
1988	12.82	5.51	7.31	17.35	42	58
1994	18.53	3.39	14.7	19.19	76	24
2000	23.62	4.25	19.37	28.37	68	32
البرازيل						
1988	36.56	18.31	18.25	32.12	56	44
1994	50.67	16.11	34.56	54.47	63	37
2000	63.74	20.03	43.71	69.22	63	37
نيجيريا						
1985	13.50	5.24	8.26	10.76	76	24
1994	9.79	1.91	7.88	11.94	65	35
2000	11.55	2.78	8.77	13.52	64	36

الوحدة: مليار دولار

تابع الجدول رقم (25)

المكسيك						
1989	37.91	15.56	22.35	44.58	50	50
1994	50.04	19.05	30.99	86.4	35	65
2000	68.43	22.21	46.22	99.53	46	54
مصر						
1983	9.11	2.06	7.05	11.30	62	38
1988	8.16	1.73	6.43	17.17	37	63
1994	15.58	2.28	13.30	16.12	82	18
2000	19.33	3.421	15.91	26.83	59	41
المغرب						
1982	3.79	1.64	2.15	5.82	36	64
1988	3.53	1.44	2.08	4.94	42	58
1994	9.09	2.92	6.17	9.90	62	38
2000	10.84	3.04	7.80	13.47	57	43

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على الأرقام الواردة في:

- د. رمزي زكي : الاقتصاد العربي تحت الحصار. مرجع سبق ذكره. ص 147/146.

- **World Bank، World Debet tables، External of developing countries 1988, 1990, 1998, 2000, 2001** .

إن البيانات الواردة في الجدول السابق تبين أن مدفوعات خدمة الدين قد شكلت أحد العوامل البارزة التي ساهمت في إضعاف الطاقة الاستيرادية الذاتية لبلدان العالم الثالث المدينة التي شملها الجدول، و يلاحظ من الأرقام الواردة في الجدول مايلي :

أ. إن العبء المتزايد لمدفوعات خدمة الديون الخارجية قد أدى إلى إضعاف الطاقة الاستيرادية الذاتية، ومن ثم أدى إلى ارتفاع نسبة الطاقة الاستيرادية المقترضة في كل من الجزائر ونيجيريا والمكسيك.

ب. أنه بالرغم من نمو خدمة الدين الناتجة عن تزايد حجم المديونية في كل من مصر والمغرب والأردن والبرازيل خلال الفترة إلا أن البيانات تشير إلى أن الطاقة الاستيرادية الذاتية قد تحسنت إلى حد كبير في هذه البلدان. بيد أن هذا التحسن يعود في الواقع إلى الظروف الخاصة، الاقتصادية والسياسية التي سارت في هذه البلدان خلال الفترة. ففي حالة مصر نلاحظ تزايد مدفوعات خدمة الدين رافقها في ذلك تدهور شديد في قدرتها الذاتية على الاستيراد 37 ٪ في

سنة 1988 بعد ما كانت 62٪ في سنة 1983، وهو تدهور بالغ الشدة، وعادت قدرتها الذاتية إلى الارتفاع في سنة 1994 بحيث بلغت 82 ٪ وهذا يرجع إلى الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها مصر في تلك الفترة. أما في حالة الأردن فيرجع التحسن الذي طرأ على طاقتها الذاتية على الاستيراد إلى كثرة ما تدفق إليها من قروض، متوسطة وطويلة الأجل، ذات فترات سماح لم تنته بعد، ومن ثم لم تظهر أعباؤها في هذه الفترة.

2. أثر تدهور الطاقة الذاتية للاستيراد على عملية التخطيط الاقتصادي

2. 1. إرتفاع خدمة الدين مقارنة مع القروض الجديدة

لقد كان للنمو المتسارع الذي طرأ على مبالغ الديون الخارجية في بلدان العالم الثالث، وما ترتب عن ذلك من إضعاف القدرة الذاتية على الاستيراد تأثير بالغ على عمليات تخطيط الاستثمار في بلدان العالم الثالث. والواقع أن تخطيط الاستثمار باعتباره جزءا من مجمل عملية التخطيط، إنما ينطوي على تخطيط معدلات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو التي يتطلع إليها الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تخطيط نمو التوزيع القطاعي للاستثمارات، وتحديد المشروعات التي تخصص لها تلك الاستثمارات في ضوء معايير التفضيل إلى تحقيق أفضل النتائج الممكنة.

إن التأثير الذي أحدثه النمو المتفاقم للديون الخارجية في بلدان العالم الثالث على تخطيط الاستثمار في تلك البلدان يمكن النظر إليه من خلال إضعاف فاعلية الانتقال الصافي للموارد الأجنبية المناسبة إليها، الأمر الذي أثر أيضا على إمكانات تخطيط معدلات الاستثمار الإجمالي في بلدان العالم الثالث. والمقصود بذلك، إن المبالغ التي تخصصها هذه البلدان لخدمة أعباء ديونها الخارجية أصبحت تبتلع النسبة العظمى من قيمة القروض الجديدة التي تحصل عليها، وهو أمر يحد من أن تكون تلك القروض بمثابة إضافات كاملة لعمليات الاستثمار في بلدان العالم الثالث، وهذا ما يوضحه الجدول الاتي:

الجدول رقم (26): ضعف الانسياب الصافي للقروض الجديدة من خلال تزايد أعباء الديون الخارجية في بعض بلدان العالم الثالث لسنوات 1980، 1990، 2000

الوحدة : مليار دولار

	1	2	3	4
	خدمة الدين	إجمال تدفقات القروض	التحويل الصافي للقروض 2ـ1	نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى القروض الجديدة ٪
المكسيك				
1980	10.962	11.581	0.618	94.6
1990	11.316	21.649	10.333	52.2
2000	22.21	20.050	ـ 2.160	110.7
الأرجنتين				
1980	4.182	4.708	0.526	89
1990	6.161	1.587	4.574 —	400
2000	7.38	7.14	0.240 —	103
البرازيل				
1980	14.773	11.418	3.335 —	129.4
1990	8.134	4.136	3.998 —	196.6
2000	20.03	18.67	1.36 —	107.3

	1	2	3	4
	خدمة الدين	أجمالي تدفقات القروض	التحويل الصافي للقروض 2ـ1	نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى القروض الجديدة ٪
الفلبيين				
1980	2.183	2.300	0.117	95
1990	3.592	2.941	0.651—	122
2000	5.40	4.730	0.670—	114
نيجيريا				
1980	1.151	1.753	0.602	66
1990	3.336	1.146	2.190 —	291
2000	2.780	0.426	2.354 —	652.5
فنزويلا				
1980	3.029	1.753	1.276 —	172.8
1990	2.351	1.146	1.206 —	205.2
2000	4.25	0.632	3.62 —	672.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام الواردة في:

- World Bank, World debt tables, External Finance for developing Countries, 1988, 1990, 1988, 2001.

يتبين من الجدول السابق أن معظم البلدان المختارة في الجدول تتميز بإرتفاع خدمة الدين بشكل عـــام وضعف الإنسياب الصافي للقروض الجديدة، وذلك من خلال تزايد أعباء الديون الخارجية إضافة إلى ذلك هناك سياسة مالية متبعة من طرف المؤسسات المالية الدولية، والمتعلقة بالضغط على هذه البلدان حتى تنصاع لتوجهاتها.

2.2. الأثر على تخطيط الإنتاج

تستهدف عملية تخطيط الإنتاج ضمان تشغيل الجهاز الإنتاجي بأعلى درجة ممكنة من الكفاية وعلى النحو الذي يضمن الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية القائمة، للوفاء بحاجات السوق المحلي والسوق الخارجي. وتمثل هذه العملية أهم الجوانب في التخطيط العيني، وتنطوي في جوهرها على ضرورة توفير علاقات التوازن بين قطاعات الإنتاج، المادي والخدمي، والتي ترتبط في ما بينها بعلاقات تشابك إنتاجي (خلفية أو أمامية). وأهم ما في ذلك كله هو ضمان مقابلة الطلب الوسيط الذي لا يتناسب مع حجم الإنتاج المخطط بما يتفق مع الطلب النهائي في الاقتصاد الوطني. فعند تخطيط الإنتاج في حالة بلدان العالم الثالث، يواجه المخطط مشكلة قيد النقد الأجنبي اللازم لتوفير الواردات الوسيطة، بسبب اعتماد دورات الإنتاج في كثير من قطاعات الاقتصاد الوطني على موارد الطاقة، والمواد الخام، والسلع نصف المصنعة التي تدخل كمستلزمات إنتاج في المنتج النهائي لتلك القطاعات. ومن هنا فإن الإنتاج مهدد بالتوقف والتعرض للخسارة، وإذا ما ارتفعت الأسعار العالمية للمواد الوسيطة وعجزت الدول عن تدبير النقد الأجنبي اللازم للاستيراد.

وتزداد عملية تخطيط الإنتاج لبلدان العالم الثالث تعقيدا، إذا ما اعتمد الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي في تدبير حاجته من مواد الطاقة، وبخاصة بعد تلك الثورة السعرية التي حدثت بداية من سبعينات القرن الماضي، التي شهدها السوق العالمي للبترول. فمع الارتفاع الهائل الذي حدث في سعر برميل النفط، وجد عدد كبير من بلدان العالم الثالث نفسه في وضع حرج، بسبب ارتفاع كلفة واردات مواد الطاقة. ولما كان استيراد هذا النوع من الواردات يمثل استيرادا ضروريا ،فإن الحرص على تدبير التمويل الكافي لاستيراد ما يحتاجه الاقتصاد الوطني من مواد الطاقة، قد جار بشكل مفترس على سائر مخصصات النقد الأجنبي اللازمة لتدبير تمويل الواردات، وانعكس ذلك كله على تخطيط الإنتاج في بلدان العالم الثالث.

بسبب ارتفاع مبالغ خدمة الديون الخارجية فتأثرت بذلك قدرتها على تدبير كثير من مستلزمات الإنتاج الأخرى المستوردة من الخارج، وتأثرت بالتالي إمكانات تخطيط الإنتاج فيها. والحقيقة أن هذا المأزق الاستيرادي للمواد الوسيطة الذي وقع فيه معظم بلدان العالم الثالث المدينة يعود إلى أسباب التالية:

أ. تخلف قطاع المنتجات الوسيطة وعدم إعطائه الأهمية التي يستحقها في جهود التنمية وتنويع هيكل الإنتاج الوطني. إذ من الثابت أن معظم بلدان العالم الثالث لم تهتم بتنمية هذا القطاع خلال عقود التنمية السابقة، و من ثم تركت لحركة انتظام عجلات الإنتاج في كثير من قطاعات الإنتاج المادي أن ترتبط آليا بمدى انتظام ورود السلع الوسيط من الخارج.

ب. ففي القطاع الزراعي مازال عدد كبير من أقطار بلدان العالم الثالث يعتمد على العالم الخارجي في تدبير كثير من مستلزمات الإنتاج الزراعي، مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور المنتقاة وقطع الغيار الضرورية لأدوات الإنتاج.

ج. أما القطاع الصناعي، وبسبب سيادة نمط التصنيع الإحلالي للواردات، فقد أقيم عدد كبير من المؤسسات الصناعية على أساس معيار الاستعاضة بمنتجاتها النهائية من الواردات المماثلة، وأملا في أن تتحول تلك الصناعة مع مرور الزمن إلى صناعات تصديرية. والمثل الواضح هنا الصناعات التجميعية للسلع الاستهلاكية المعمرة (كالسيارات والثلاجات والغسالات...). وهذا النوع من التصنيع قد أدى في الواقع إلى نتيجة مأساوية فعوضا عن أن تكون هذه الصناعات بديلا عن الواردات، أصبح الاثنان متكاملين لا متنافسين. فالسيارة التي كنا نستوردها كاملة في الماضي، أصبحنا نستوردها في شكل مفكك لنقوم بإعادة تجميعها. وأصبحت الزيادة في الإنتاج تتطلب زيادة في الاستيراد، دون أن تصحب ذلك زيادة في التصدير، ناهيك عن استخدام الخبرات الأجنبية ودفع براءات وحقوق الاختراع و رسوم استخدام العلامات التجارية. وقد تعرضت مثل هذه الصناعات لحالة تقرب من التوقف شبه الكامل خلال فترات أزمات النقد الأجنبي التي واجهتها بعض بلدان العالم الثالث المدينة في عقد الثمانينات من القرن الماضي. لا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة إلى فروع والصناعات التحويلية الأخرى، إذ تعرضت مستويات الإنتاج فيها للتقلب الشديد في مستوى الواردات الوسيطة.

وخلاصة القول إذا، إن الصعوبات التي واجهة بلدان العالم الثالث المدينة في تدبير النقد الأجنبي اللازم لتمويل الواردات الوسيطة قد خلق اضطرابا و ضحا في عمليات تخطيط الإنتاج، وأصبح من الصعب على أجهزة التخطيط ضمان توفير المنتجات لأغراض السوق المحلي أو

لأغراض التصدير، ما لم تكن هناك وفرة كافية لتمويل الواردات الوسيطة، وكان للعبء المتزايد لخدمة الديون الخارجية باع طويل في هذا الإطار.

2. 3. زيادة الاندماج في السوق العالمي وارتفاع درجة عدم اليقين في عمليات التخطيط

من البديهي أن التخطيط الاقتصادي هو بمثابة رؤية محسوبة للمستقبل، وهـو ينطوي على عملية وضع القرارات التي تنظم عمليات توزيع وتخصيص واستخدام المـواد المتاحـة والممكنة، بأعلى درجة من الكفاية في ضوء معايير الأولويات التي يسترشد بها جهـاز التخطيط المركزي، وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها[1].

إذا كان توقعنا، وتحركنا محسوبا في الزمن الآتي في ضوء درجة معينة من اليقين. فمن الثابت أنه كلما ارتفعت درجة اليقين في هذا الحساب أمكن لأجهزة التخطيط أن تخطط علـى نطاق زمني عميق ومتوسط أو طويل الأجل، وأن يكون هناك ضمان للسير الحثيث بمختلـف قطاعات الاقتصاد الوطني نحو تحقيق الأهداف المنشودة. والواقع إن عملية التخطيط الاقتصادي مهما بلغت دقتها وكفاءة نماذجها المحسوبة وأدواتها الإحصائية إلا أنها في النهاية غالبا ما تنطوي على هامش ما من عدم اليقين الذي ربما يعر ض الخطة لاحتمالات التغيير لمواكبة الأحداث غير المتوقعة.

ولهذا فأنه يشترط لسلامة عملية التخطيط، ضرورة توافر عنصر المرونة في الخطـة وتتطلـب دواعي الأمان و الاحتياط عادة ضرورة وضع بدائل للخطة يمكن اللجوء اليها في حالـة تغـير الظروف.

والواقع أن قطاع التجارة الخارجية، بما يمثله من علاقات سلعية، ومن علاقات نقدية، يمثل دوما في حالة بلدان العالم الثالث، القطاع المتلقي للصدمات نظرا إلى ارتفاع درجة عـدم اليقين في تلك العلاقات، والسبب في ذلك يعود إلى ما ينتاب صادرات البلـد مـن تقلبـات متنوعة، قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وما يرافق ذلك من تقلبات في قدرة البلد الذاتية على الاستيراد[2].

[1] - محمد دويدار، في اقتصاديات التحقيق الاشتراكي: دراسة للمشكلات الرئيسية لتخطيط التطور القتصادي في مصر، المكتبة المصرية الحديثة للطباعة و النشر، الاسكندرية – مصر، 1967 .ص 32/27

[2] - د. رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث، مرجع سبق ذكره. ص 81 /101.

ولما كان المكون الاستيرادي في برامج الاستهلاك والإنتاج والتشغيل والاستثمار مرتفعا في معظم بلدان العالم الثالث، نظرا إلى جمود بنيان الإنتاج الو طني واعتماده على الخارج إلى درجة كبيرة، فإن تقلب، القدرة على تدبير هذا المكون يعرض الخطة الاقتصادية وأهدافها لمؤثرات خارجية معاكسة. وبناء عليه، فلا يمكن ضمان تنفيذ الخطة على ما لم يتم تخطيط قطاع التجارة الخارجية بشكل دقيق ومحكم، مع ضرورة تطبيق ما يتطلبه ذلك من سياسات تجارية وجمركية ونقدية وتنظيمية مناسبة.

أما إذ ترك قطاع التجارة الخارجية لرياح المؤشرات الخارجية، تعبث به كلما هبت، أو إذا لم توضع له الخطة السليمة والسياسات المناسبة، لمنع تأثير تلك المؤشرات، فإنه لا أمل في أن يتمكن الاقتصاد الوطني من تنفيذ خطته الاقتصادية العامة على نحو ما أرتاه سابقا.

ومن أهم المشاكل التي تعترض قطاع التجارة الخارجية وهو ان يتعرض المخطط الاقتصادي لأخطار مختلفة، متصلة بطبيعة الأحوال الاقتصادية للسوق العالمي الذي تتعامل معه بلدان العالم الثالث، وما تتسم به تلك السوق من تقلبات وهزات مختلفة، دورية وعارضة وهيكلية. والسؤال الواجب طرحه هو ما الذي أحدثته مشكلة الديون الخارجية في صورة التجارة الخارجية لبلدان العالم الثالث المدينة وما مدى تأثير ذلك على إمكانات تخطيطها؟

في ما يتعلق بالشق الأول من السؤال السابق،فانه من الجلي أن هناك تغيرات هامة، يعتد بها طرأت على أحوال التجارة الخارجية في بلدان العالم الثالث، وبالذات في تلك البلدان التي تورطت في مديونية خارجية ثقيلة.

أول هذه التغيرات وأهمها، هو النمو الذي حدث في حجم الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث المدينة، والذي رافقته زيادة تعامل هذه الدول مع الاقتصاديات الرأسمالية. وتفسير ذلك أنه لما كانت معظم الديون الخارجية، التي حصلت عليها تلك الدول، ديونا مقيدة أي يرتبط إعطاؤها لتلك الدولة المقترضة بتنفيذ مشروعات محددة أو لتمويل واردات سلعية معينة، ولما كانت معظم هذه الديون التي حصلت عليها بلدان العالم الثالث المدينة جاءت أساسا من تلك الاقتصاديات، فقد واكب ذلك بالضرورة زيادة واضحة في واردات بلدان العالم الثالث المدينة من هذه الاقتصاديات. وهو ما يعني بالمقابل زيادة صادرات البلدان الدائنة.

والحقيقة إن بلدان العالم الرأسمالي في فترة السبعينات من القرن الماضي قد رحبت بإعطاء المزيد من القروض لتلك البلدان لكي توجد مخرجا لأزمات فيض رؤوس الأموال فيها

الناجمة عن أحوال الكساد في تلك الفترة، لإيجاد منافذ لتصريف فائض السلع الزراعية والصناعية التي تعثر إيجاد تصريف لها في الداخل أو في البلدان المتقدمة الأخرى.لقد كان السخاء في إعطاء القروض إذا مرتبطا بأهداف البلدان الدائنة في كسب أسواق إضافية لصادراتها من الرؤوس الأموال والسلع.

وثاني هذه التغيرات، أنه في الوقت الذي نمت فيه واردات بلدان العالم الثالث المدينةمن البلدان الرأسمالية الدائنة لها ،إلا أن صادراتها إلى تلك الدول لم تتم بالمعدلات التي نمت بها الواردات منها . ونسجل هنا أن المعوقات الخارجية التي تقابل نمو صادرات بلدان العالم الثالث ونفاذها إلى البلدان الرأسمالية، إنما يعود أساسا إلى سياسات الحماية التي تنتجها الاقتصاديات الرأسمالية، وإلى حالة الكساد التضخمي التي تمسك بخناق هذه الاقتصاديات منذ فترة السبعينات وحتى الآن، ومن ثم تسبب تراخيا في طلبها على المواد الخام والسلع المختلفة التي تصدرها بلدان العالم الثالث[1].

وثالث هذه التغيرات التي شهدها قطاع التجارة الخارجية في بلدان العالم الثالث المدينة، هو أنه مع استفحال أزمات النقد الأجنبي التي حدثت في بداية الثمانينات من القرن الماضي، اضطر عدد من الحكومات بلدان العالم، تحت عبء الضغوط الخارجية والداخلية - أن يحدث عدة تغيرات جوهرية في الأسس التنظيمية والنقدية والجمركية التي كانت تحكم هذا القطاع . وقد تمثلت أهم هذه التغيرات في ما يلي:

أ. السماح للقطاع الخاص بالدخول في مجال الاستيراد، والإلغاء شبه الكامل لتأميم الاستيراد الذي كان موجودا في بعض بلدان العالم الثالث، وذلك من خلال التيسيرات التنظيمية والإدارية والجمركية.

ب. إقرار حق الأفراد من القطاع الخاص في تمثيل الشركات والوكالات الأجنبية، بعد أن كان القيام بأعمال الوكالة التجارية مقتصرا على القطاع العام.

ج. تعديل نظم وقوانين حيازة واستخدام النقد الأجنبي من أي مصدر، في ما عدا صادارت بعض السلع التقليدية والسياحية، وهو الأمر الذي أدى إلى إحداث ما يشبه الفوضى في مجال التدويل واستخدام النقد الأجنبي .

---

1 - د. رمزي زكي: الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (نحو فعم أفضل)، مرجع سبق دكره، ص 41 /46.

د. تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار داخل هذه البلدان، ووضع الضمانات والحوافز له فضلا عن إنشاء عدة مناطق حرة للتجارة الخارجية.

هـ. تغيير سياسة سعر الصرف الأجنبي، والتخلي تدريجيا عن نظم الرقابة على النقد الأجنبي، مع إحداث تخفيضات في القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

و. الإلغاء شبه الكامل لاتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية، والتحول تدريجيا إلى التجارة متعددة الأطراف. تلك هي التغيرات التي حدثت في قطاع التجارة الخارجية في بلدان العالم الثالث المدينة، والتي كانت مدعمة من طرف صندوق النقد الدولي في بداية الثمانينات من القرن الماضي. وينبغي أن نذكر هنا ان تلك التغيرات قد حدثت تحت جملة من القوى والصراعات الداخلية والخارجية والاجتماعية والاقتصادية.

وإذا أردنا أن نجيب على الشق الثاني من سؤالنا المطروح سابقا، حول أثر هذه التغيرات على إمكانات تخطيط التجارة الخارجية في بلدان العالم الثالث فإنه يبدو من الواضح أن تلك التغيرات قد زادت من عنف الصدمات التي يتلقها هذا القطاع وعرضته من ثم لتأثير العوامل الخارجية بشكل قوي . وكان من نتيجة ذلك تعريض جوانب عملية التخطيط الاقتصادي لقوى معاكسة لها.فمن ناحية أدت زيادة اندماج هذه البلدان في السوق الرأسمالية العالمية إلى رفع درجة عدم اليقين في عمليات تخطيط الواردات والصادرات، بسبب التقلبات التي شهدتها وما تزال تشهدها تلك السوق بفعل تأثير أزمة الكساد التضخمي[1].

و لم يعد من الممكن لأجهزة التخطيط في بلدان العالم الثالث المدينة أن تضع تقديرات أو تنبؤات سليمة لميزانيات النقد الأجنبي، بسبب تقلب حصيلة موارد النقد الأجنبي (الصادرات، التحويلات، القروض) من ناحية وبسبب عدم إمكان التنبؤ بشكل صحيح بحجم الالتزامات الخارجية (ارتفاع أسعار الواردات وتغير كلفة الاقتراض الخارجي بين حين وآخر) .

كما أن دخول القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية، و بالذات في مجال الاستيراد بعد التسهيلات النقدية والجمركية والإدارية التي وضعت له، كان من شأنه أن أنسلخ جانب مهم من التجارة الخارجية ليخرج بعيدا عن مجال التخطيط أو التوجيه، ليندمج في آليات السوق. وبذلك أصبح جزء يعتد به من مواد النقد الأجنبي خارج سيطرة أجهزة التخطيط. أضف إلى

[1] - د. رمزي زكي : الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة. مرجع سبق ذكره. ص 44 /46 .

ذلك أن النفوذ الكبير الذي أصبح يتمتع به المستوردون في مجال سلع معينة قد أدى إلى إلحاق الضرر بالصناعات الوطنية، ومن ثم بإمكانات تخطيط الإنتاج وتخطيط الاستثمارات في تلـــك الصناعات.

ويمكن أن نضيف أن دخول الاستثمارات الأجنبية إلى بلدان العالم الثالث، قد أدى إلى خلق قطاع كامل يصعب توجيهه أو إدماجه في الخطة الاقتصادية للبلد و لم تتمكن بلدان العالم الثالث المدينة التي رحبت بالاستثمارات الأجنبية حتى الآن من أن تحدث تنسيقا بـــين طبعـــة الأهداف التي تسعى إليها الخطة، وكان من نتيجة ذلك أن أعيد زرع جسم غريـــب داخـــل اقتصاديات هذه البلدان تحت وهم إمكان الإفادة منه في مجال نقل التكنولوجيا الحديثة ورؤوس الأموال. ولقد دلت التجارب التاريخية على مدى زيف هذا الوهم على مدى القرن الماضـــي[1]، وحاليا في ضوء الأطر والأساليب الملتوية التي يتم فيها إستثمار رؤوس الأمـــوال الأجنبيـــة في تلـــك البلـــدان.

وخلاصة القول إن التطورات التي حدثت في قطاع التجارة الخارجية من جـــراء تفـــاقم أزمات النقد الأجنبي المصاحبة لتأزم مشكلة الديون الخارجية، قد خلق بيئة غير مناسبة لتخطيط هذا القطاع، وعرض من ثم كل جوانب عملية التخطيط، نظرا لعلاقات التشابك والارتبـــاط العميقة التي تربط هذا القطاع بغيره من الاقتصاد الوطني.

2. 4. تزايد أعباء الديون الخارجية وفقدان حرية القرار الاقتصادي

لقد تعرضنا سابقا إلى بعض الآثار السلبية التي نجمت عن تزايـــد مشـــكلة الـــديون الخارجية ومدى انعكاسها على الخطط الإنمائية التي تضعها بلدان العالم الثالث المدينة، و هو ما أدى بنا إلى استخلاص نتيجة هامة، مفادها أن تزايد أعباء الديون الخارجية وما جاء في رحابها من أزمات خانقة في النقد الأجنبي قد أدت إلى خلق عدة تغيرات، مثلت في النهاية بنيـــة غـــير مواتية للتخطيط، إلا أن خطورة الأمر لم تقف عند ذلك فحسب، بل أن تفاقم مشكلة الـــديون الخارجية في كثير من بلدان العالم الثالث قد أدى إلى تعريض حرية صانع السياسة الاقتصادية و متخذ القرارات الهامة للخطر الشديد. ذلك أن تزايد الاستدانة نجم عنه ضغوط خارجية قويـــة، ظلت تلاحق باستمرار صانع السياسة الاقتصادية في تلك البلدان.

---

[1] - جورج قرم، التنمية المفقودة، دراسة في الأزمة الحضارية والتنموية العربية، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، **1981**. ص**113 /133**.

والسؤال الذي يمكن طرحه في هذا الإطار يتعلق بنوعية وحجم الضغوط الخارجية التي نجمت عن مشكلة الديون الخارجية؟ وكيف أدت إلى تعريض حرية صانع القرار الاقتصادي للخطر؟

وللإجابة على السؤال السابق يمكن الاستعانة بالتحويلات المالية الصافية لبلدان العالم الثالث وذلك على نحو ما يبينه الجدول الاتي.

الجدول رقم(27): التحويلات المالية الصافية لبلدان العالم الثالث خلال الفترة 1978- 1984

الوحدة: مليار دولار

	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
عجز ميزان المدفوعات	49.1	50.1	59.9	92.9	97.2	58.5	39
مدفوعات الفوائد و تحويلات الأرباح للخارج	-20.7	-28.3	-37.1	- 48.5	- 62.1	- 58.3	- 62
التحويل الصافي للموارد المالية	28.4	21.7	22.8	44.4	35.1	0.2	23
التحويلات الصافية للقروض :							
قروض خاصة	32	31.7	31.1	32.7	16	13.2	12.5
قروض رسمية	16.3	19.5	28.8	29.6	31.8	31.5	25
إجمالي القروض	48.3	51.2	59.9	62.3	47.8	44.7	37.5
المدفوعات الصافية للفوائد	- 11.6	- 17.4	-23.8	- 35.3	- 49.5	- 47.7	- 50.5
التحويل الصافي للقروض	36.7	33.8	36.1	27	- 1.7	- 3	- 13
التحويلات الصافية للاستثمارات الخاصة المباشرة	7.3	9.9	9.9	14.6	11.8	8.7	8
الانسياب الصافي للاستثمارات المباشرة	- 9.1	- 10.9	- 13.3	- 14.2	- 12.6	- 10.6	- 10.5
التحويلات الصافية للأرباح للخارج	- 1.8	- 1	- 3.4	1.4	- 0.8	- 1.9	-3.5

المصدر: السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره. ص 63.

ملاحظة: البيانات تتعلق بثمان وثمانين دولة ولا تضم الدول المصدرة للبترول ولا دول الفائض.

من الجدول السابق نسجل الملاحظات التالية:

أ. أن هناك عجزا مستمرا لموازين مدفوعات بلدان العالم الثالث، والتي تحولت في خضم أزمة الاقتصاد الرأسمالية العالمية إلى ما يشابه الكوارث المستعصية. ذلك أن هذه البلدان أصبحت منذ فترة، تستهلك وتستثمر و تستورد بشكل يزيد كثيرا عما تنتج وتدخر وتصدر وهو ما يترجم في نهاية المطاف عجزا في موازين مدفوعاتها. و لم تنتبه هذه البلدان إلى خطورة الاستمرار في هذا الوضع. فالعجز هنا إنما يعني ببساطة شديدة، أن الاقتصاد الوطني يعيش بأكثر من موارده الحقيقية. وهنا يكمن لب الداء وجوهره، والشر الرابض وراء ورطة الديون الخارجية، فهناك فجوة الموارد المحلية، يقابلها بالدقة فجوة في الموارد الأجنبية[1]، وتغطية هذه الفجوة (ونظيراتها) لابد أن تتم من خلال تمويل خارجي، مثل استقدام رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة (الاستثمار المباشر) أو من خلال الاقتراض الأجنبي .

ب. أن قيمة العجز في ميزان المدفوعات تعادل مدفوعات الفوائد وتحويلات الأرباح للخارج والتحويل الصافي للموارد المالية ومهما يكن من أمر، فإن مشكلة البلاد المدينة في العالم الثالث تتمثل حسب ما يوضحه الجدول السابق في أنها أصبحت مصدرة لرؤوس الأموال وليست مستوردة لها.

ج. التحويلات الصافية للقروض أصبحت سالبة (أي القروض الجديدة مطروحا منها مدفوعات الفوائد) والانسياب الصافي للاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة أصبح أيضا سالبا وهذا ما بيناه سابقا. وإذا أضفنا إلى ذلك حجم الأموال الهاربة والمهربة من تلك الدول، فإن الصورة تزداد أمامنا بشاعة، ومع ذلك تظل فرص الاستثمار المربح في هذه الدول واسعة أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وبخاصة في ضوء التدويل، الذي جعل من الممكن نقل صناعات بكاملها، وأنشطة اقتصادية متنوعة من المراكز الرأسمالية الصناعية إليها. ومن هنا تأتي أهمية إعادة تكييف هذه البلدان، وخلق الشروط المناسبة أمام الاستثمارات الأجنبية للانتقال إليها، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إعادة تشكيل علاقات الإنتاج في هذه الدول، وتصفية كافة أشكال القيود التي تعوق هذا الانتقال الذي يمثل إحدى أهم مشكلات رأسمالية الاحتكارات الدولية التي تبحث عن حل ناجع لها. والواقع أن عددا لا بأس به من بلدان العالم الثالث فضلت عقب حصولها

---

1 - أنظر الفصل الأول من الأطروحة.

على استقلالها السياسي وتصديها لقضايا التحرر الاقتصادي وبناء التنمية، أن تواجه مشكلة تغطية فجوة الموارد المحلية ليس من خلال استقدام المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وإنما من خلال الاقتراض الخارجي.

فقد رسخ في الذهن، إبان معارك التحرر الوطني الدور اللعين الذي لعبه نمط هذه الاستثمارات الأجنبية في نهب موارد هذه البلدان وفرض نوع متخلف من تقسيم العمل الدولي عليها، لكي تصبح جزءا تابعا وملحقا بالسوق الرأسمالية العالمية. بل إنه في ظل تنامي الروح الوطنية التي سادت في هذه الدول عقب تحررها الاقتصادي تعرضت هذه الاستثمارات لرياح التأميم والمشاركة في ملكيتها والحد من حريتها في نهب الفائض الاقتصادي في تلك البلدان. وكان ذلك يمثل إضافة صافية وقومية لرصيد التراكم اللازم للتنمية. وهكذا في ظل موجة العداء للاستمارات الخارجية، استحسن حكام هذه البلدان أسلوب القروض الخارجية لتغطية فجوة الموارد المحلية.

بيد أنه نتيجة لعلاقات التخصص وتقسيم العمل الدولي التي رسخت في الماضي، وحددت لتلك البلدان موقعا خاصا ولا متكافئا في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، ونظرا لعدم نجاح النظم والقوى الاجتماعية التي تولت دفة الأمور في هذه البلدان في تغيير هذا الموقع، وهو ما كان يتطلب تغييرا شاملا في بنيان الإنتاج الوطني المشوه من خلال إحداث تنمية شاملة ومستقلة، وبسبب تراخي وعجز هذه الأنظمة والقوى في تعبئة الفائض الاقتصادي في تلك البلدان، فإن موازين مدفوعات هذه البلدان ظلت تتسع من حين إلى آخر، وتتلقى الصدمات الخارجية حينما تعبث قوى الاستقرار في اقتصاديات العالم الرأسمالي، أو حينما تتعرض جهود التنمية في الداخل لفترات معينة. والواقع أنه خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي - أي قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي - منذ سبعينات القرن الماضي استخدمت مجموعة بلدان العالم الثالث أساليب الحركة الممكنة في مواجهة عجز موازين مدفوعاتها حتى لا تتعرض للضغوط الخارجية وكانت تلك الأساليب تتمثل في ما يلي:

استخدام احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية، فرض نظام الرقابة على الصرف، والتحكم في التجارة الخارجية من خلال الرقابة على الواردات ودعم الصادرات، التوسع في عقد اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية، الاقتراض من صندوق النقد الدولي في حدود السيولة غير المشروطة، واللجوء إلى القروض الخارجية.

وخلال الفترة المذكورة أعلاه أحرزت بلدان العالم الثالث نجاحا لا بأس به في مواجهة الصدمات التي كانت تتلقاها موازين مدفوعاتها من خلال الاستخدام المتنوع لتلك الأساليب. وكان نجاحها في ذلك عائدا إلى الاقتصاد الرأسمالي العالمي في مجموعة كانت تشهد خلال هذين العقدين فترة نمو وازدهار واستقرار لا بأس بهما (فترة الازدهار الكينــزي)[1] ولهذا نال البلــد المتخلف جانبا من هذا النمو والاستقرار بحكم تعبئة شروط عمل القوانين الاقتصادية الرأسمالية العالمية فضلا عن تدخل الدولة. ولهذا لم تسجل موازين مدفوعاتها خلال العقدين عجزا خطيرا فيها.

ومع ذلك سرعان ما بدأت الأساليب السالفة الذكر في فقدان فاعليتها وعلى الأخص الأساليب المذكورة أعلاه. فمنذ بداية عقد السبعينات ومع اندلاع أزمة الكساد التضــخمي في العالم الرأسمالي[2]، لم تكن مستندة إلى جبهة قوية من الجهود الواعية الفاعلة في اتجاه تغيير هيكل التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي اندمجت فيه في الماضي، ونظرا إلى تلك الأساليب لم تكن مستندة إلى إستراتيجية تنموية مستقلة تهدف إلى إقامة اقتصاد وطني يعتمد على سوقه المحلــي أساسا، ويتميز بتنوع هيكله الإنتاجي وتزايد فيه درجة اعتماده على الــذات، ولهــذا مــا إن اندلعت أزمة الكساد التضخمي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ فترة السبعينات مــن القــرن الماضي، حتى زاد عنف الصدمات التي بدأت تتلقاها موازين مدفوعات بلدان العــالم الثالــث. وذلك راجع إلى تدهور معدلات التبادل الدولي.

ولذا فإن البلدان التي سارت على هذا الطريق الضاغط على الواردات وجدت نفسها متزلقة إلى طريق انكماش خطير، أهم صوره تدهور مستويات المعيشة وتفاقم البطالة وتعطــل الطاقات الإنتاجية وتجميد النمو الاقتصادي أو تدهوره. ومن المؤكد أن تلــك المعــالم تهــدد بحدوث كثير من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

وهكذا بدأت هذه الدول تقبل العجز الضخم والمتنامي في موازين مدفوعاتها وتبحث جاهدة عن وسائل خارجية لسد هذا العجز. وكانت الطريقة السهلة والخطيرة في نفس الوقت التي استرضت بلدانا كثيرة إلى السير فيما هي تزايد اللجوء للاقتــراض الخــارجي وبخاصــة الاقتراض قصير المدى. وقد ساعدت ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية وما ترتب عنــها مــن

[1] - أ. ابن الطاهر حسين وأخر. الوجيز في الوقائع الاقتصادية ، منشورات جامعة منتوري ــ قسنطينة **2002** ص **65/62**.
[2] - د. رمزي زكي : الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (نحو فهم أفضل) ة، مرجع سبق ذكره. ص **25**.

فوائض مالية كثيرة إبان عقد السبعينات من القرن الماضي على إشاعة جو من السخاء الإقراضي لهذه البلدان بكميات كبيرة و بأسعار فائدة باهظة. فقد تبينت البلدان الرأسمالية العالمية أن انسياب القروض يؤدي إلى تشجيع الصادرات إلى هذه البلدان، وهو أمر يحل مؤقتا، وفي حدود معينة، مشكلة ضيق الأسواق المحلية على النمو الذي يخفف من وطأة أزمة الكساد التضخمي لديها.

وهكذا أدت الحاجة الشديدة لبلدان العالم الثالث للاقتراض من الأسواق الدولية، إلى تراكم سريع ومذهل في أحجام الديون الخارجية المستحقة[1] على هذه البلدان بيد أنه لما كان الاقتراض بالأمس يعني ضرورة السداد اليوم، كما أن الاقتراض اليوم يعني ضرورة السداد في الغد، فإن النمو السريع الذي حدث في تلك الديون قد واكبه نمو انفجاري في أعباء سدادها[2]. ولما كانت احتياطات النقد الأجنبي للبلدان المدينة قد تعرضت لضعف شديد، فإن المأزق الذي بدأت تواجهه البلدان المدينة أصبح يتمثل في صعوبات الموائمة بين استمرار الدولة في الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية وبين المحافظة على تمويل الواردات الضرورية. غير أن هذا الوضع لا يمكن أن يدوم فترة أطول. فبعد فترة من الزمن، يبدأ القلق يساور الدائنين والمؤسسات المالية الدائنة بشأن مقدرة هذه البلدان على الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية. وإذا بدأ البلد المدين يتعثر في السداد، فإن ثقة الدائنين فيه تهتز سريعا وينجم عن ذلك صعوبات جمة في حصوله على القروض الجديدة، بل لقد وصل الحال ببعض البلدان المدينة عن الامتناع لسداد ديونها (حالة الأرجنتين). وإذا استمر هذا الوضع (اهتزاز الثقة الدولية وصعوبات الاقتراض الجديدة) لفترة من الزمن، مع استمرار العجز في ميزان المدفوعات، فإن الاقتصاد المدين لا يلبث أن يواجه مشاكل ضخمة وبالغة التعقيد في تعامله الخارجي، فضلا عن ظهور ضغوط داخلية تنجم عن ضعف انسياب الواردات وعدم انتظام مجيئها.

وهنا يتعرض مستوى الاستهلاك الجاري لتدهور شديد نتيجة التعثر في استيراد المواد الغذائية، فترتفع الأسعار ويتدهور مستوى المعيشة. كما تتعطل أجزاء كبيرة من الطاقات الإنتاجية في الداخل بسبب صعوبات استيراد المواد الخام ومواد الطاقة وقطع الغيار، وبذلك ينخفض حجم العرض الكلي للسلع والخدمات. كما يتأثر معدل النمو الاقتصادي بسبب ضعف

---

[1] - أنظر الجدول رقم **14**

2 - أنظر الجدول رقم **19**

الطاقة على استيراد السلع الاستثمارية، فتزيد البطالة، وتعج أسواق العمل بالباحثين عن فـرص التوظف، تبدأ دوائر الخطر تهدد النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد.

وعندما تصل الأمور بالاقتصاد المدين إلى هذا الحال يضطر المسـؤولون في البلـد إلى اللجوء إلى الدائنين ليطلبوا منهم إعادة جدولة الديون و الاتفاق معهم على تأجيـل السـداد وإطالة مدته. وسوف نتعرض إلى هذه القضايا بشيء من التفصيل في الفصل الرابع، والمتعلـق برؤية المؤسسات المالية الدولية لحل أزمة المديونية وبعض الخيارات الأخرى.

نصل في نهاية هذا الفصل إلى نتيجة وهي، أن منظومة الاقتصاد الرأسمالي قد استطاعت أن تدير أزمة المدفوعات الدولية في عقد السبعينات من القرن الماضي من خلال نقل الموارد من بلاد الفائض (الأوبك) إلى بلاد العجز، وعلى النحو الذي أدى إلى التحكم في هذه الفـوائض دون أن تحصل دول االأوبك على مزايا وضمانات حقيقية لفوائضها، فإن أزمـة المـدفوعات الدولية في عقد الثمانينات من القرن الماضي ذات طابع مختلف بعد أفول شمس الفوائض النفطية. ففي الوقت الذي من المحتمل أن يتزايد فيه العجز بموازين مدفوعات بلدان العالم الثالث، فـإن الدول التي تمتلك الفائض وهي مجموعة الدول الرأسمالية لن تسمح بحل المشكلة على غرار ما تم في السبعينات من القرن الماضي من خلال عمليات إعادة التدوير التي تمت من خلال صـندوق النقد الدولي و البنوك التجارية الدولية.

فقد دلت التجربة، على أن مثل هذه العمليات قد فجرت في النهاية أزمة ديون ثقيلـة (على نحو ما أبرزنا ذلك سابقا) غير قابلة للسداد. والحل الذي تخطط له الرأسماليـة العالميـة حاليا، في رأينا هو محاولة ابتكار آليات جديدة للوساطة المالية، يكون قلبها النابض هو صندوق النقد الدولي، ويتم عبرها نقل الموارد الفائضة من المراكز الرأسمالية الصناعية إلى بلاد العجـز، لتتحول إلى أصول إنتاجية (على نحو ما سنبينه في الفصل الرابع) أي إلى مشروعات استثمارية مربحة داخل بلاد العجز. ولن يتم ذلك في رأينا إلا إذا أمكن تهيئة المناخ الاستثماري المناسـب لصالح المستثمرين الأجانب وانتهجت بلاد العجز سياسات انفتاح ليبرالية. في هذا السياق يتعين علينا أن نفهم المضمون الحقيقي للسياسات التصحيحية والتكييفية التي يدعو لها صندوق النقد الدولي وشقيقه البنك الدولي.

فالهدف يبقى في النهاية التوصل إلى وضع تاريخي جديد، يكون من شأنه إعادة الحيوية لعماليات تراكم رأس المال في مراكز المنظومة الرأسمالية من خلال العمل على زيـادة متوسـط

معدل الربح علـــى الصعيـــد العالمـــي، وبلدان العالم الثالث المدينة في رأينا مرشـــحة للقيـــام بدور هام في تحقيق هذا الهدف، ولا شك أن علاج مشكلات المديونية الخارجية، وعلى النحو الذي يلغي التناقض القائم بينها وبين تحقيق التنمية المستقلة ورفع مستوى معيشة سكان هـــذه البلدان، يحتاج إلى رؤية أخرى، رؤية تتحدى أزمة الاقتصاد الرأسمالي ولا تتكيف معه. رؤيـــة تستهدف تحقيق الاعتماد على الذات والتحرر الاقتصادي، وتعديل موقـــع هـــذه البلـــدان في الاقتصاد العالمي.

خلاصـــة :

لقد بينا من خلال هذا الفصل ماذا نقصد بالديون الخارجية، وبينا كذلك أن الأرقـــام التي تنشرها المؤسسات المالية الدولية لا تتضمن بعض عناصر الديون، وبالتالي فهي لا تعكـــس بصدق حجم هذه الديون لأنها تستبعد بعض المكونات الهامة لتلك الديون. أن ظاهرة المديونية لم تكن وليدة المرحلة الحالية، وإنما هذه الظاهرة ظهرت في بداية القرن التاسع عشر وســـببت أزمات مالية حادة لكثير من البلدان، وتعود هذه الاستدانة ليس إلى ضعف الادخار المحلـــي في هذه البلدان بل كانت ناتجة عن فشل الاستدانة المحلية بها، بسبب تخلف الجهاز المصرفي وعـــدم مواكبته التطورات التي حصلت في البلدان المتقدمة. وفي مطلع القرن العشرين شهد تراجع كبير في حركة القروض الدولية ويرجع ذلك إلى الظروف والأزمات التي عاشها الاقتصاد العالمي.

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا أساســـيا في مجـــال الإقراض الدولي بسبب قوتها المالية والاقتصادية والعسكرية، وسبب كذلك فرض رؤيتها علـــى مؤسسات بريتون وودز، وقد كانت لأزمة المديونية خلال تلك الفترة والتي مست بالأســـاس الهند ودول أمريكا اللاتينية وكندا وأستراليا وبعض البلدان الأخرى، بحيث توقفت معظم هذه الدول عن السداد، وقد تم تقديم اقتراحات لمعالجة أزمة المديونية.

والواقع أن تجربة أزمة المديونية في بداية القرن العشرين، قد أدت إلى تعديل هـــام في شكل التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تراجع التمويل مـــن خـــلال إصـــدار السندات لصالح التمويل من خلال الاستثمار المباشر والقروض. أما بعد الحرب العالمية الثانيـــة تميزت باستعادة الأسواق المالية الدولية لرؤوس الأموال نشاطها في مجال التجارة والخـــدمات. وقد كان محصور هذا النشاط في صورة تدفقات لرؤوس الأموال مـــن الولايـــات المتحـــدة الأمريكية نحو أوربا الغربية، وابتداء من سنة 1955 عرفت الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث

تزايدا كبيرا، وظهرت حالات العجز عن السداد في بعض بلدان العالم الثالث المدينة، وأنشئ نادي باريس سنة 1956 لاعادة جدولة الديون الخارجية الرسمية لبلدان العالم الثالث.

وبينا من خلال هذا الفصل الخصائص الأساسية لمديونية بلدان العالم الثالث، بحيث سجلنا أن هناك تطور طرأ على الرصيد الإجمالي للديون الخارجية المستحقة على بلدان العالم الثالث. وإذا نظرنا إلى توزيع هذه المديونية على بلدان العالم الثالث فإننا نجد أمريكا اللاتينية تحتل المرتبة الأولى تليها آسيا الشرقية في المرتبة الثانية وإفريقيا الشمالية والشرق الأوسط في المرتبة الثالثة، وحتى يكون تحليلنا ينطلق من العام إلى الخاص، فقد بينا ذلك من خلال تطور الدين الخارجي وخدماته لبعض البلدان المثقلة بالديون.وبينا كذلك التطور الذي طرأ على هيكل الديون الخارجية وتوزيعها النسبي بين ديون مستحقة لمصادر رسمية وديون مستحقة لمصادر خاصة، وكانت الغلبة للمصادر الخاصة.

أن تزايد حجم المديونية قد أدى بالضرورة المتزايد مدفوعات خدمة الدين والتي أثرت بشكل كبير على موازين مدفوعات بلدان العالم الثالث نحو مزيد من العجز إذ استمرت موجة ارتفاع أسعار وارداتها وظلت معدلات نمو صادراتها تعاني الجمود.

إن آثار المديونية تظهر في عدة صور منها معدل خدمة الدين كمؤشر يقيس ضغط عبء الديون الخارجية، تطور نسبة مخزون الدين إلى الناتج الوطني الخام، نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات، نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون.

ونعتقد أن هذه المؤشرات الإحصائية التي يستند إليها كثير من الخبراء في قياس عبء المديونية الخارجية، تعتبر مقصرة في كشف النقاب عن حقيقة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمخضت عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث. أي بعبارة أخرى تحصر عبء الديون الخارجية في مشكلة السيولة أي مدى ملائمة وكفاية وسائل الدفع والاحتياطات الدولية التي يملكها البلد في مواجهة أعباء الالتزامات الخارجية، في حين أن مشكلة عبء الديون الخارجية وآثارها أكبر ما تكون مجرد مشكلة سيولة دولية، أنها مشكلة ذات علاقة وثيقة بصميم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي السائد في بلدان العالم الثالث المدينة. ومن جهة أخرى يمكن أن نضيف أن تلك المؤشرات، إنما تعكس اهتمامات الدائنين في قياس القدرة المباشرة للبلدان المدينة على سداد أعباء ديونها الخارجية، دون أن تتعرض إلى طبيعة وحجم الأعباء الحقيقية الناجمة عن تفاقم أعباء الديون بالنسبة للبلدان المدينة. وهذه الملاحظة في

الواقع مربوطة بشكل أساسي بإشكالية البحث، وقد بينا كذلك آثار المديونية علـــى الطاقـــة الاستيرادية، وكذلك أثرها على عملية التخطيط الاقتصادي بشكل عام.

الفصل الثالث: رؤية المؤسسات لحل أزمة المديونية ، و بعض الخيارات الأخرى

المبحث الأول :رؤية صندوق النقد الدولي.
المبحث الثاني : رؤية البنك الدولي لأزمة المديونية.
المبحث الثالث : الحلول المقترحة من طرف الدائنين.
المبحث الرابع : الحلول المقترحة من طرف المدينين.
خلاصة :

نتعرض خلال هذا الفصل للحلول المطروحة من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) فيما يتعلق بأزمة المديونية، وقد يتساءل البعض عن الفرق بينهما، فنؤكد هنا أن صندوق النقد الدولي يهتم بالأداءات الاقتصادية والمالية العامة، بينما البنك الدولي يهتم بالقضايا المالية والتنموية على المدى البعيد، ويمثل هذا الأخير شبه مؤسسة مالية تضامنية وتنموية اجتماعية وسياسية[1] ويتألف البنك من خمسة أقسام هي[2]:

البنك الدولي للإعمار والتنمية **(I BRD)**

المؤسسات الدولية للتنمية **(I DA)**

المؤسسات الدولية للتمويل **(IFC)**

وكالة ضمان الاستثمارات الدولية **(MIGA)**

المركز الدولي لتسوية التراعات الاستثمارية **(ICSID)**

وقبل البدء في تحليل وجهة نظر كل منهم، بداية لا بد أن نشير إلى ضرورة التفرقة بشكل واع وجيد بين تلك الآراء والحلول التي تدافع عن مصالح المدينين على أن هذه التفرقة ليست بالأمر السهل، فما أكثر ما تختلط الحلول مع بعضها البعض وتتداخل فيما بينها وتتعدد أو تتشابه فيها المواقف، من هنا سوف نحرص في هذا التحليل لمجموعة الحلول المطروحة، ورغم ما في هذه الحلول من تداخل وتشابه إلا أننا سنحرص على عرضها بشكل منفصل حتى نحيط بها على نحو شامل، نظرا لخطورتها وانتشارها وغلبة سيطرتها على ساحة الحلول المطروحة فكرا وتطبيقا.

إن بداية الانزعاج من مشكلة المديونية العالمية كان قد ظهر حينما اندلعت أزمة الديون في شهر أوت من سنة 1982، كما ذكرنا ذلك سابقا في الفصل الثاني.

ومنذ ذلك الوقت حدثت ضجة كبيرة بين صفوف الدائنين، ولهذا حدث تدفق مستمر من المقترحات التي بلورها الدائنون والتي تنطلق كلها من أهداف المحافظة على أموالهم، ومحاولة

---

[1] - أحمد حسين عنان جدلية العولمة دار كيولي دمشق سوريا **2006** ص **298.**

[2] - نفس المرجع السابق ص **298 -299.**

احتواء المدينين لضمان الوفاء بالديون واستمرار بقائهم داخل علاقات القوى اللامتكافئة بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وفي نفس الوقت بدأت تظهر بعض المقترحات من طرف المدينين، وعليه سنقوم في هذا الفصل بعرض رؤية المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق بحل أزمة المديونية، مع التعرض لبعض المقترحات التي قدمتها البلدان المدينة.

المبحث الأول: رؤية صندوق النقد الدولي

لقد ألقى صندوق النقد الدولي بكل ثقله في الأزمة العالمية، وخاصة ابتداء من سنة 1982، ونظرا للدور المتزايد الذي بات الصندوق يلعبه في إدارة هذه الأزمة، فإنه يعتبر الآن أحد أهم القوى المسيطرة في توجيه هذه الأزمة وإدارتها طبقا لرؤيته الخاصة في تشخيصها وعلاجها. كما أن الصندوق في ضوء التغيرات الكثيرة التي أدخلها على نظم السحب من موارده وابتكاره للكثير من التسهيلات المشروطة خلال فترة السبعينات والثمانينات، فإنه أصبح أحد أهم القوى المقرضة لبلدان العالم الثالث المدينة، والتي تواجه مشكلات حادة في خدمة ديونها. وقبل أن نتعرض لتشخيص رؤية الصندوق لأزمة المديونية العالمية والحلول التي يطرحها، تجدر الإشارة أولا إلى التساؤل عن العوامل والظروف الموضوعية والذاتية التي تجبر البلد المدين للجوء إلى صندوق النقد الدولي.

1. العوامل والظروف الموضوعية والذاتية التي تدفع البلد المدين للجوء إلى صندوق النقد الدولي.

إن البلد الذي يضطر للتعامل مع الصندوق النقد الدولي وقبول شروطه المتضمنة في برامج التثبيت والتكييف عادة ما يكون في وضع اقتصادي صعب بعد وصول معدل خدمة دينه الخارجي إلى مستوى الخطر.

وأهم معالم هذا المأزق هي عدم إمكان البلد المواءمة بين الاستمرار في الوفاء بالتزامات دينه الخارجي، وبين الاستمرار في تمويل وارداته الضرورية، وهو الأمر الذي ينعكس في وجود أزمة للنقد الأجنبي، واحتياجاته للمزيد من القروض الخارجية، في الوقت الذي تكون فيه الجدارة الائتمانية قد انهارت في أسواق الاقتراض الدولية. واستمرار هذا المأزق هو في الحقيقة وضع لا يستطيع النظام الاجتماعي السائد تحمله لفترة أطول، ذلك أن استمرار هذا المأزق يعني استمرار تدهور قدرة الاقتصاد المدين على الاستيراد[1]، مما ينعكس في تناقص عرض السلع والخدمات

---

1 - لمزيد من الإطلاع أنظر:

الضرورية، وارتفاع وتعطل جانب من الطاقات الإنتاجية المحلية، وزيادة معدلات البطالة، وعدم تنفيذ برامج الاستثمار، وتدهور معدلات النمو الاقتصادي، واستمرار هذا المأزق يهدد بنشوب انفجار اجتماعي في النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد (كما بدا ذلك واضحا في الأرجنتين خلال الفترة 1982- 2000. بيد أنه مع عجز التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المهيمنـــة في مواجهة الموقف الحرج وإنقاذا لمصالحه الخاصة، فإنه يضطر أن تذهب للصندوق ليقدم له شهادة حسن النية التي بمقتضاها تستطيع أن تستمر في الاقتراض ومواصلة دفع أعباء دينها الخارجي.

2. تشخيص الصندوق لأزمة المديونية

تقوم الفكرة الأساسية لرؤية صندوق النقد الدولي لدى تشخيصه لأزمة المديونية على أنه إذا كان البلد يواجه عدم توازن خارجي فإن ذلك ينعكس في زيادة عجز الحساب الجاري، الأمر الذي يتطلب زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل هذا الاختلال.

بيد أنه إذا كان هذا الاختلال ناجما عن عوامل دائمة، وإذا لم يتخذ البلد الإجـــراءات والسياسات الضرورية للتكييف، فإن الحاجة لتمويل هذا العجز بموارد خارجية سوف تســـتمر بلا نهاية.

وأثناء ذلك يتزايد حجم الدين باستمرار، إلى أن يصل الحال بالبلد إلى نقطة تتـــدهور بعدها قدرته الفعلية على خدمة أعباء دينه الخارجي، وتسوء فيها ثقة الدائنين فيه، ويصعب عليه الاقتراض من أسواق النقد الدولية.وإذا ما فشل البلد في اتخاذ إجراءات المواءمـــة أو التكييـــف الضرورية في الوقت المناسب، أو تأخر في تنفيذها فإن ذلك يجر البلد على فرض قيود شـــديدة على الواردات، وعندما تقل الواردات فإنها تسبب انكماشا وضغوطا تضخيمه. وإذا كان البلد - كما هو الحال في غالبية بلدان العالم الثالث – يعتمد على الواردات اعتمادا كبيرا في تـــدبير سلعه الاستهلاكية والوسيطة، فإن الرقابة على الواردات تؤثر على النشاط الاقتصادي برمتـــه.

- رمزي زكي – أزمة الديون الخارجية – رؤية من العالم الثالث – مرجع سبق ذكره ص 107 – 126.

- J.C SANCHES Arnou: Dette et Développement, Mécanismes et Conséquences de l'endettement du Tiers Monde, éditions PUBLISUD Paris 1982 en CO. Edition, O.P.U, Alger.

- أحمد حسين عنان، جدلية العولمة مرجع سبق ذكره، ص 316/289

ويخرج الصندوق من هذه الرؤية بنتيجة ترى أن التمويل الخارجي بمفـــرده لا يحـــل مشـــكلة الاختلال الخارجي. فهو يؤجل المشكلة ولا يحلها ويؤدي إلى إعاقة الاقتصاد المحلي على النمو، بينما إجراءات التكييف مطلوبة، ويتعين ألا يتأخر في تقييدها، وتمثل الكفيلة بعلاج المشـــكلة. من هنا يرى الصندوق أن الاختيار لا يكون بين التمويل الخـــارجي وإجـــراءات التكييـــف، فالتكييف واقع لا محالة، إنما الاختيار يكون بين الإسراع باتخاذ إجراءات المواءمـــة والتكييـــف بسرعة أو بالتدرج فيها من ناحية، وبين استمرار حالة الاختلال وما ينجم عنها من إساءة لنمو الاقتصاد المحلي.

ويرى الصندوق أن كلفة الخيار الثاني تكون باهظة (أي استمرار حالة الاختلال وعدم وضع إجراءات التكييف موضع التنفيذ هي الأكثر كلفة وإيلاما). وعليه فإن التكييف سيحدث عاجلا ام آجلا إما بمساعدة الصندوق أو بدون مساعدته، وأنه حينما يتأخر البلـــد المـــدين في وضع السياسات التصحيحية اللازمة[1]، فإن التكييف سوف يكون مضنيا وواسعا، وقد يتم على حساب الأهداف الاجتماعية.

ورغم أن كثير من الدراسات[2] التي وضعها الصندوق لدراسة مديونية بلـــدان العـــالم الثالث تشير إلى مشكلة الاختلال الخارجي التي تعود إلى مجموعة من العوامل الخارجيـــة الـــتي نذكر منها:

- أثر الكساد الاقتصادي العالمي، وتدهور شروط التبادل الدولي، وزيادة أسعار الفائدة، تقلب أسعار الصرف، وارتفاع قيمة الدولار، تزايد نزعة الحماية بالبلاد الرأسماليـــة فنجـــد كـــذلك مجموعة من العوامل الداخلية وهي:

---

1 - رمزي زكي: أزمة القروض الدولية الأسباب و النتائج مع مشروع صياغة لرؤية عربية، القاهرة، دار المستقبل العربي **1986**.

2 - لمزيد من الإطلاع أنظر:

- جيرالد ماير: التجارة الدولية و التنمية، ترجمة سعيد دويدار، القاهرة، دار نهضة مصر **1967**.
- رمزي زكري: الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، مساهمة نحو فهم أفضل مرجع سبق ذكره، ص **70**.
- **J.C SANCHEZ ARNOU: Dette et Développement, Op.Cit P 210.**

- المغالاة في سعر الصرف، وزيادة حدة الاختلال بالموازنة العامة، تزايد التمويل التضخمي ونمو عرض النقود، وغياب الإدارة السعرية السليمة، سيطرة القطاع العام على تخصيص الموارد، سلبية سعر الفائدة.

إلا أن من المدهش أن الصندوق عندما يتعرض لتشخيص هذه المشكلة في كل بلد مدين على حدة – وكما هو واضح من برامج الاستقرار والتكييف التي يفرضها عليه فإنه يهمل تماما العوامل الخارجية، ويشخص المشكلة على أنها مجرد أخطاء ارتكبتها بلدان العالم الثالث المدينة، ولهذا تركز برامج الاستقرار والتكييف فقط على المسائل الداخلية.

فالصندوق يرى أن الاختلال الخارجي في ميزان المدفوعات وما يترتب عليه من مديونية خارجية يعكس إفراطا في مستوى الاستهلاك المحلي وهذا يعني أن المشكلة في التحليل الأخير ترجع إلى وجود فائض طلب محلي، وإنه إذا استخدم الاقتراض لتمويل الزيادة في الاستهلاك الجاري، فإن الطاقات الإنتاجية للاقتصاد المدين لن تتزايد ولن يكون البلد عبر الزمن قادرا على خدمة أعباء دينه الخارجي. أما إذا كان التمويل الخارجي يستخدم لتمويل الاستثمار وكانت الإيرادات الحدية الناجمة عن زيادة الاستثمار تزيد عن كلفة الاقتراض، فإن الاقتصاد المدين سيكون قادرا على خدمة دينه.

وعموما فإنه لتلقي متاعب الدين، فإن عجز الحساب الجاري يجب أن يكون متناسبا مع أنماط الاستهلاك والاستثمار المحلية، والتي يجب بدورها أن تنسق مع طاقة البلد على خدمة دينه الخارجي.والواقع أن العبارات التي تتردد في كتابات خبراء الصندوق تبقى دائما مصطلحات يراد بها ضرورة رفع قدرة البلد المدين على الوفاء بأعباء دينه الخارجي وليس زيادة قدرته على النمو ورفع مستوى معيشة سكانه.

2. 1. مضمون برامج التكييف

تنطلق الأسس النظرية لعمليات التكييف التي يطالب بها الدائنون وصندوق النقد الدولي ويصرون على فرضها على بلدان العالم الثالث المدينة من نظرية ميزان المدفوعات التي بلغت

ذروة نضجها في كتابات جيمس ميد[1]، إذ استخدمت هذه النظرية في تحليل سياسات التجارة الخارجية للبلدان الرأسمالية الصناعية، ثم في تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون الخارجية والتكييفات الضرورية التي يتعين تنفيذها داخل الاقتصاد الوطني لتصحيح عدم التوازن الحاصل في ميزان المدفوعات.

والنقطة الجوهرية في هذا الإطار هي " أن ميزان المدفوعات يعتبر في حالة توازن، إذا استطاع البلد خلال الفترة الزمنية المعينة الوفاء بمدفوعاته العالمية من محصلاته العالمية، من العمليات الجارية والتدفقات العادية التلقائية إلى الداخل من رأس المال، دون اضطرار إلى تحمل عبء زيادة كبيرة في البطالة، أو تقيد الواردات بمجرد تجنب العجز في الحساب الجاري عن طريق تدفق تلقائي في رأس المال إلى الداخل، فتنشأ الحاجة إلى إجراء عمليات رأسمالية أو تسرب الذهب إلى الخارج ويعاني البلد حينئذ من اختلال خارجي يتطلب إجراء علاج[2].

وتنطلق النظرية في هذا الإطار من أن انعدام التوازن الخارجي إنما يرجع إلى عدم وجود توازن داخلي، فالعجز بكل بساطة يحدث إذا كان مستوى الإنفاق القومي في سنة معينة يزيد عن الناتج المحلي زائد الموارد التي يمكن الحصول عليها بالانسياب العادي لرأس المال إلى الداخل في هذه السنة نفسها، وهو الأمر الذي يتطلب انسياب رأس المال إلى الداخل عن طريق الاقتراض أو الاستثمار أو بخروج الذهب إلى الخارج.

وفحوى ذلك كله، وفي ضوء هذا التشخيص هو أن العجز الحاصل في ميزان المدفوعات والذي يجد تجسيده في فجوة التجارة الخارجية، (الفرق بين الصادرات والواردات)، هو في التحليل الأخير انعكاس لوجود طلب فائض معبرا عنه في فجوة الموارد المحلية، أي الفرق

1 - د. رمزي زكي – الاقتصاد العربي تحت الحصار – دراسة في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة على الدائنة والمديونية العربية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان **1989** ص **234**.

2 - ولمزيد من الإطلاع أنظر:

- د. رمزي زكي – الاقتصاد العربي تحت الحصار – مرجع سبق ذكره ص **234**.

جيرالدم.ماير – التجارة الدولية والتنمية – ترجمة أحمد سعيد دويدار – القاهرة – دار نهضة مصر **1968** مرجع سبق ذكره .ص **72**.

بين الاستثمار المحلي والادخار، وبين الإنفاق الحكومي والضرائب، وذلك بغض النظر عن تأثير العوامل الخارجية (نقصد بذلك حالة الاقتصاد العالمي).

2.2. طرق معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات

ومن المعلوم وطبقا للأسس السائدة عن توازن ميزان المدفوعات أن هناك ثلاث طرق أساسية[1] يمكن من خلالها القضاء على العجز واستعادة التوازن المفقود وهي:

أ. تنفيذ مجموعة من التغييرات المقصودة في النشاط الاقتصادي بهدف تغيير هيكل ومستوى الطلب الكلي المحلي، بحيث يتم القضاء على فائض الطلب المسبب لعجز الميزان، أي من خلال إتباع سياسة انكماشية تتوافق مع الموارد المتاحة. والواقع أن هذا الإجراء يهدف إلى تخفيض الطلب الكلي ولهذا فهو ذو طابع انكماشي. ورغم أن الانكماش يؤدي عادة بتردي مستوى الأسعار، إلا أنه في حالة تنفيذ هذه السياسة ، نجد أن هذا الانكماش يقترن بحالة من ارتفاع الأسعار. ذلك أن إجراءات هذه السياسة في معظمها ذات علاقة وثيقة بدفع الأسعار نحو الارتفاع. ويأتي في مقدمة هذه التغيرات تخفيض القيمة الخارجية لعملة البلد وخفض العجز في الموازنة العامة، وتقليل معدلات عرض النقود.

ب. التأثير على مكونات ميزان المدفوعات من خلال مجموعة من الإجراءات التدخلية المباشرة مثل دعم الصادرات وتقييد الواردات والحد من تصدير رؤوس الأموال وفرض الرقابة على سعر الصرف. ونتصور أن هذه الإجراءات لها تأثير سلبي على اقتصاديات بلدان العالم الثالث خاصة في شقها الاجتماعي المتمثل في زيادة البطالة وإيقاف التنمية وتردي معيشة السكان.

ج. الاقتراض الخارجي و تشجيع الاستثمار الأجنبي.

ولا يخفى أن الطريقة الأولى تستهدف استعادة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال القبول بآليات السوق، أما الطريقتان الثانية والثالثة فيفترض فيهما أنهما لا تأخذان بتلك

الآليات، وإنما يعتمدان على التدخل الحكومي لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو الوضع المرغوب فيه.

ولا يخفي أيضا أن صندوق النقد الدولي المروج لضرورة تكيف بلدان العالم الثالث المدينة، إنما يأخذ في تشخيصه العام لحالة العجز المزمن في موازين مدفوعات تلك البلدان وما نجم عنها من نمو كبير في ديونها، بنموذج فائض الطلب المحلي ويتبنى الطريقة الأولى كعلاج لأزمة موازين مدفوعات هذه البلدان.

فهو يرى أن تلك البلدان التي تسود فيها الآن ضغوط تضخمية ولا تستطيع الحصول على مزيد من الاقتراض الخارجي، فهي غير قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية الخاصة، كما يرى أنه يجب تخفيض إنفاقها القومي إلى مستوى يتناسب مع الموارد المتاحة لها، على أن يتوافق ذلك مع قدرتها على خدمة ديونها الخارجية، ذلك من خلال حزمة من السياسات النقدية والمالية والتجارية التي اشتهرت تحت مصطلح وصفة الصندوق.

3. اقتراحات صندوق النقد الدولي لحل أزمة المديونية

لقد انطلق صندوق النقد الدولي من أن حالة العجز في موازين مدفوعات البلدان المدينة، وما يترتب على ذلك من مديونية مرتفعة، تعود إلى وجود فائض في الطلب المحلي يتجاوز إمكانات البلد وما يمكن أن يحصل عليه من تناقضات تلقائية لرؤوس الأموال الأجنبية، والمتمثلة في اختيار القطاعات التي تدر أكبر ربح ممكن.

وفي ضوء ذلك فإن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد المدين خلال فترة معينة بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية، لا بد أن يتم عن طريق إحداث فائض في الواردات أي من خلال تمويل عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات أي أن:

$$\mathbf{I - S = M - X = F} \qquad (1)$$

حيث:

I: الاستثمار

S: الادخار

M: الواردات

X: الصادرات

F: عجز الحساب الجاري

ولما كانت الاستثمارات والمدخرات في الاقتصاد القومي موزعة عادة فيما بين الحكومة والقطاع الخاص، فإنه يبدو من الواضح أن الفجوة القائمة بين استثمارات ومدخرات القطاع الخاص والعجز أو الفائض الحكومي، إنما تساوي وضع الحساب الجاري وذلك على الشكل التالي:

$$M - X = (S_g - I_g) + (S_p - I_p) \quad (2)$$

حيث:

I_p: الاستثمار في القطاع الخاص.

S_p: الادخار في القطاع الخاص.

I_g: الاستثمار في القطاع الحكومي.

S_g: الادخار في القطاع الحكومي.

وهنا نلاحظ أن الفرق بين استثمارات ومدخرات القطاع الحكومي يعكس حالة الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة.وانطلاقا من المعادلة (2) يتضح لنا أن مواجهة المصاعب التي تنشأ من العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، يتحقق من خلال السياسات التي تؤثر على صافي مدخرات القطاع الخاص. وتؤثر هذه السياسات على العجز المالي للحكومة وإذا كانت، من وجهة نظر الصندوق، تستعمل على تقليل عجز الحساب الجاري، وهو ما ينعكس في تقليل الحاجة إلى الاستدانة مستقبلا. إلا أن ما يهم الصندوق هو رفع قدرة الدولة على الوفاء بعبء دينها الخارجي المتراكم، ولما كانت تلك القدرة تتحدد

أساسا بقدرة الدولة على الحصول على النقد الأجنبي، فإن برامج التكيف تحتوي أيضا على بعد ثالث يتمثل في السياسات التي تساعد البلد على الحصول على النقد الأجنبي. وفيما يتعلق بالجزء الخاص بالسياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى تقليل فجوة الموارد في القطاع الخاص فهي تشمل الإجراءات الآتية:

أ. تخفيض الضرائب على الدخول والإيرادات التي يحققها قطاع الأعمال الخاص، حتى يمكن زيادة صافي عوائده.

ب. تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة على الأرباح والدخول التي يحققها رأس المال الخاص المحلي والأجنبي من نشاطه في المشروعات الجديدة حتى يمكن حفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم وتشجيعهم على الاستثمار في المجالات ذات الأولية وبخاصة قطاع الصادرات.

ج. إلغاء الرقابة على الأسعار وترك قوى السوق لتحديد أسعار السلع والخدمات.

د. تقديم تسهيلات جمركية محسوسة على الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية الجديدة، حتى يمكن خفض نفقات الإنتاج فيها وتحقيق معدلات مرتفعة للأرباح والدخول.

ه. زيادة سعر الفائدة على الودائع الادخارية حتى يمكن حفز القطاع العائلي على القيام بالادخار وإعفاء هذه الفوائد من الضرائب.

أما فيما يتعلق بالمطالب التي يحددها صندوق النقد الدولي والتي تتعلق بقضية العجز في الموازنة العامة للدولة، فإنها تنطلق من رؤية محددة للصندوق مفادها أن هذا العجز يعكس في التحليل النهائي طلب فائض في الاقتصاد القومي، ولما كان الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري يمثل نسبة لا يستهان بها في الطلب الكلي القومي، فإن محاصرة العجز بالموازنة العامة وما ينجم عنه من مشاكل، يتطلب العمل على كبح نمو الإنفاق العام، وأن تعمل الحكومة في الوقت نفسه على زيادة مواردها العامة.

وبناء على تلك الرؤية فإن النموذج العام للمطالب التي يحددها صندوق النقد الدولي في برامج التثبيت الاقتصادي والتي تستهدف – من وجهة نظره – تقليل العجز في الموازنة العامة يمكن رسم معالمه الأساسية في النقاط التالية:

أ. التخلص من الدعم المالي الذي تتحمله موازنة الدولة من جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة ويكون ذلك من خلال تصفية هذه الوحدات أو بيعها إلى القطاع الخاص أو العمل على إدارتها بعنصر أجنبي على أسس اقتصادية وتجارية لكي تحقق ربحا، قد يكون ذلك من خلال زيادة أسعار منتجاتها النهائية.

ب. إجراء خفض في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي وبخاصة ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية والضرورية.

وهنا يوصي الصندوق بالإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة من خلال زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها. أما إذا حالت الأوضاع الاجتماعية والسياسية دون ذلك نتيجة للاضطرابات التي تنشأ في حالة إلغاء الدعم فجأة، فلا مانع من إتباع سياسة المراحل، ويكون ذلك من خلال الارتفاع التدريجي لأسعار هذه السلع، مع تقرير زيادات في علاوات الموظفين والعمال ذوي الدخل المحدود، وبشرط أن تتمخض تلك الأساليب عن تحقيق خفض مستمر لنسبة تكاليف الدعم السلعي والإنفاق العام الإجمالي في كل سنة من سنوات البرنامج، وهذا عبر جملة من الإجراءات:

أ. زيادة أسعار مواد الطاقة والاقتراب من الأسعار العالمية لها، فضلا عن زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات والخدمات الطبية.

ب. تغيير سياسة الدولة تجاه التشغيل، ويكون ذلك برفع يدها تدريجيا من الالتزام بتعيين الخريجين الجدد من الجامعات، حتى يمكن إعادة الحياة لعلاقات العرض والطلب في سوق

العمل، حتى لو أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة في السنوات الأولى من تنفيذ البرنامج.

ج. ويوصي الصندوق بضرورة أن تكف الدولة عن الدخول في المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها، مثل مشروعات الصناعات التحويلية، وأن ينحصر دور الاستثمار العام فقط في المجالات المتعلقة ببناء واستكمال شبكة البني التحتية.

د. كما يحرص الصندوق على المطالبة برفع فئات بعض الضرائب غير المباشرة وتجميد الأجور والرواتب والعلاوات للعمال والموظفين في الحكومة والقطاع العام.

ه. وحتى يمكن وضع نوع من الإجبار أو الضوابط على تنفيذ تلك المطالب، فإن الصندوق يصر على وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام خلال فترة البرنامج.

وإن كان لا يضع هذا الشرط بالنسبة للائتمان المصرفي المسموح للقطاع الخاص، كما يصر الصندوق على ضرورة وضع حد أقصى لإجمالي عجز الموازنة ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات البرنامج.

أما فيما يتعلق بالإجراءات والسياسات التي تهدف إلى زيادة قدرة الدولة في الحصول على العملة الأجنبية، فإن القضية الأساسية في اقتراحات الصندوق هي تخفيض القيمة الخارجية للعملة توهما بأن شروط نجاح تلك السياسة متوافرة في هذه البلاد.

ومن هنا فإن الزيادة في العملة الأجنبية من خلال التخفيض سوف تحقق عبر: زيادة الصادرات، تقليل الواردات، اتجاه الموارد إلى الاستثمار في قطاع الصادرات. وكل ذلك لا بد أن يتم في إطار من تحرير التجارة الخارجية، أي إلغاء القيود النوعية والكمية على الواردات والاكتفاء بالرسوم الجمركية وإلغاء الرقابة على الصرف، والسماح بدخول وخروج العملات الأجنبية الخاصة.

تلك من أهم المطالب والإجراءات النقدية والمالية التي يصر صندوق النقد الدولي على تنفيذها في برامج التكييف الاقتصادي مع بلدان العالم الثالث.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تلك الحلول والمطالب لا تصاغ بشكل عام وإنما تحدد في شكل أهداف كمية محددة يتعين تحقيقها خلال فترة البرنامج، وفي جدول زمني محدد.

ويتضمن كذلك البرنامج عادة شروط أداء مالي، بمعنى وجود شروط يجب أن تحقق وإلا يوقف حق الدولة العضو في الحصول على الموارد المقدرة في البرنامج ويرسل الصندوق إلى الدولة بعثاته كل ستة شهور للتأكد من مطابقة الأداء مع ما ورد في البرنامج والتساؤل المطروح: هل فعلا السياسات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي لمعالجة أزمة المديونية أتت بثمارها، وما مدى تأثير ذلك على فجوة الموارد المحلية وعلى التوازن الخارجي، وهذا ما يشكل بحثنا في الفصل الخاص بالجزائر.غير أن ممارسات صندوق النقد الدولي واجهته جملة من الانتقادات نقدمها في الفقرة الموالية.

4. الانتقادات الموجهة إلى الصندوق

لقد تعرض الصندوق لجملة من الانتقادات وخاصة من طرف البلدان المدينة، وبعض المنظمات الغير حكومية وذلك في ما يتعلق بشروطه وسياسته، ومن بين هذه الانتقادات نذكر[1]:

أ. إن البرامج التي يدعمها الصندوق تحرص على محاربة التضخم، وذلك من خلال تنفيذ برنامج صارم للحد من نمو الإنفاق العام وتقليل العجز بالموازنة العامة للدولة، ووضع حدود قصوى للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة، ومثل هذا البرنامج يخطئ تماما في تشخيصه لمشكلة التضخم في هذه البلدان.

فجانب كبير من هذا التضخم سببه عوامل هيكلية مثل بطء النمو في القطاع المنتج للسلع الغذائية، والاختلال القائم بين الزراعة والصناعة والهجرة إلى المدن، وهذه الإختلالات

---

[1] - صالح ياسر الليبرالية- الخوصصة، برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطاب الإيديولوجي وحقائق إنتاج التبعية- مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري قسنطينة، عدد 12/ 1999، ص 74/71.

الهيكلية لا يمكن معالجتها في الآجال القصيرة أو المتوسطة التي تغطيها برامج الصندوق.كما أن جانب كبيرا من التضخم المحلي مصدره عوامل خارجية مثل زيادة أسعار الـــواردات، ارتفـــاع كلفة الاقتراض الخارجي، تدهور طاقة الدولة على الاستيراد نتيجة لزيادة عبء الديون، تقلبات أسعار الصرف، والبرامج التي يدعمها الصندوق لا تشير لهذه العوامل، ونخلص هنا أن بـــرامج الصندوق لا تهدف إلى علاج مشكلة التضخم، وإنما إلى تقليص النمو والحد من الإنفاق المحلي، من أجل تدبير الموارد اللازمة للوفاء بالدين الخارجي.

ب. إن العجز المسجل في ميزان المدفوعات لبلدان العالم الثالث يظهر بصورة واضحة في نقصان الاحتياطات الأجنبية، وأن معالجة هذا العجز من طرف صندوق النقد الدولي، فهو يقترح على هذه البلدان تطبيق برامج التكييف الإقتصادي، ومن المعلوم أن حالة العجز والفائض، تمـــثلان إختلالات في نظر الصندوق، فإن هذا الاختلال يتعين معالجته، لكن الملاحظ أن الـــدول الـــتي يتعين عليها أن تقوم بالتكييف هي بلدان العالم الثالث الفقيرة، أما مجموعة الدول ذات الفائض فلا يزاول الصندوق عليها أية ضغوط. بل حتى في حالة العجز الخارجي المتحقق لبعض الـــدول الرأسمالية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي في معظم الحالات في حالة عجز، ولكـــن لا يستطيع الصندوق أن يعارضها في أية إجراءات تتخذها في مجال السياسة الاقتصادية الخارجية أو الداخلية[1].

ج. إن توجهات الصندوق في بداية السبعينات من القرن الماضي ترتكز على مبـــادئ مدرســـة النقديين وهي المدرسة التي ترجع كافة المشكلات الاقتصادية إلى القضايا النقدية[2]، وتهمل جميع الجوانب الأخرى، وقد أدى تطبيقها العملي في البلدان الرأسمالية الصناعية إلى زيـــادة البطالـــة وإبطاء معدلات نمو الإنتاجية، وإلى الفوضى في أسعار الصرف والمغالاة في أســـعار الفائـــدة،

---

1 - ابن طاهر حسين، وأخرـ الوجيز في الوقائع الاقتصادية، مرجع سبق ذكره. ص **79/68**.

2- د. رمـــزي زكـــي – الأزمـــة الاقتصاديـــة العالميـــة الراهنـــة – مساهمـــة نحو فهم أفضل – المعهد العربي للتخطيط بالكويت سنـــة**1985**، ص **88/79**.

وإلقاء كلفة استعادة التوازن النقدي على عاتق الفقراء[1]. فما بالنا بنتائج تطبيقها على بلـــدان العالم الثالث المدينة التي تعاني الركود؟

لقد تعرضنا في هذا المبحث للحلول المقترحة من صندوق النقد الدولي، والذي كـــان يهدف للمحافظة على مصالح رأس المال الدولي، لأن هذه الفوائض المالية الموجودة لدى البنوك والبلدان الرأسمالية في معظمها فوائض البلدان المتقدمة ولذا يجب المحافظة عليها، وذلك عكس ما ظهر في السبعينات من القرن الماضي حيث تراكمت فوائض نفطية لدى هذه البنوك وتعاملـــت معها بطريقة مغايرة.

1 - نفس المرجع السابق ، ص **86.**

المبحث الثاني: رؤية البنك الدولي لأزمة المديونية

1. قروض التغيير الهيكلي

إن البنك الدولي للإنشاء والتعمير يعتبر المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي منذ ميلاده في صورة اتفاقية بريتون وودز، وقد أنشئ لكي يكمل مهمة صندوق النقد الدولي، حيث استهدف تقديم القروض الدولية طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية للبلدان الأعضاء والعمل على تحقيق النمو المتوازن الطويل الأمد للتجارة الدولية.

وبالرغم من دخول معظم بلدان العالم الثالث كأعضاء في هذا البنك، إلا أنه نظرا لسيطرة الدول الرأسمالية القوية على أغلبية رأسماله، وبالتالي على الشطر الأعظم من القوة التصويتية في إدارته، فإنه كان دوما في خدمة مصالح الدول المتقدمة.

ولهذا فإن الأموال الفائضة التي تجمعت بالبنك سواء كان ذلك عن طريق رأسماله المدفوع، أم عن طريق السندات التي يطرحها للاكتتاب لدى الحكومات، قد اتجهت بشكل رئيسي للاستثمار في الدول الأوروبية خلال النصف الثاني من الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن الماضي، حيث ركز البنك نشاطه في هذه الدول لمساعدتها في مواجهة مشكلات إعادة التعمير والبناء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وخلال تلك الفترة لم تحظ بلدان العالم الثالث الحديثة الاستقلال بمثل هذا الامتياز (الحصول على قروض) رغم اشتراكها في عضويته ولو بحصص ضئيلة في رأسماله[1].

وبعد أن أدى البنك مهمته في دعم ومساندة الدول الرأسمالية في غرب أوروبا للخروج من محنة الحرب، وقد كانت من أول المستفدين فرنسا التي قدم لها البنك 250مليون دولار في سنة 1947، لوحظ أنه ابتداء من النصف الثاني من الستينات، بدأ البنك يوجه عناية خاصة لنشاطه في بلدان العالم الثالث ليقدم لها قروضا متوسطة وطويلة الأجل، وبخاصة في ضوء تعاظم

[1] - د. رمزي زكي– أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة (رؤية عربية)، مرجع سبق ذكره. ص 202/201.

ظاهرة التدويل[1] في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وبروز أهمية هذه الدول كمستوردة للسلع الصناعية، وكموردة للمواد الخام ومواد الطاقة، وكمجالات استثمارية مربحة لرؤوس الأموال الفائضة. نظرا لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على البنك من خلال ما تملكه من حصة مرتفعة في رأسماله وما ينجم عنها من قوة تصويتية كبيرة تمكنها من التحكم في قراراته، فقد لوحظ أن القروض التي قدمها البنك إلى بلدان العالم الثالث خلال فترة الخمسينات والستينات والسبعينات كان يقدمها إلى تلك الدول التي توجد بها الولايات المتحدة الأمريكية مصالح اقتصادية وعسكرية، و لم تكن هذه الدول هي الأكثر فقرا في مجموعة بلدان العالم الثالث[2] ومن المؤكد أيضا أنه نظرا لسيطرة الإيديولوجية الرأسمالية على هذا البنك فإن قروضه لم تذهب إلى تلك الدول التي كانت ترفع شعارات التنمية المخططة والعمل على بناء المجتمع الاشتراكي[3]. فضلا عن ذلك فإن البنك كان يهدف إلى تشجيع حركة الاستثمارات الخارجية الخاصة، ويسعى إلى خلق أفضل الظروف الممكنة أمام تلك ا،لاستثمارات. من ثم فهو يبدي استعداده لتقديم القروض إلى تلك البلدان التي تتبع سياسة الباب المفتوح والتي تتزايد فيها الاستثمارات الأجنبية الخاصة، يوجد بها مناخ ملائم لها، ومن هنا فهو لا يمانع تقديم القروض لتمويل بناء الهياكل القاعدية اللازمة لرفع كفاءة الأداء الاقتصادي[4]. ولا يتسع المجال هنا لتحليل تجربة بلدان العالم الثالث مع البنك، وما يهمنا هنا علي وجه الدقة هو تحليل رؤية البنك في مجال أزمة المديونية العالمية، والدور الذي يلعبه في تلك الأزمة.

---

1 - لمزيد من الإطلاع أنظر :

- أحمد حسين عنان : حركية العولمة مرجع سبق ذكره ص 298 /303

- رمزي زكي– طاهرة التدويل في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وآثارها على البلدان النامية – المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ماي 1993. ص 23/14.

2 - رمزي زكي – أزمة القروض الدولية – مرجع سبق ذكره ص 202.

3 - نفس المرجع السابق. ص 202.

4 - المرجع نفسه، ص 203.

2. اقتراحات البنك الدولي

إن اقتراحات البنك الدولي لا تخرج عن رؤية صندوق النقد الدولي التي تعرضنا لها سابقا.فهي تشخص الأزمة على أنها تراكم في الأخطاء التي ارتكبتها بلدان العالم الثالث المدينة، وأن عنف هذه الأزمة وشدتها قد نجما بسبب تأخر هذه البلدان في إجراء عمليات التكييف اللازمة للقضاء على الإختلالات الهيكلية.

فالبنك شأنه في ذلك شأن الصندوق، لا يعترف بخطورة العوامل الخارجية التي ساهمت بشكل رئيسي في إفراز آثارها المدمرة على تلك البلدان مثل ارتفاع أسعار النفط وأسعار الواردات الغذائية والصناعية والإنتاجية، وارتفاع أسعار الفائدة، وتقلب أسعار الصرف وانخفاض حصيلة الصادرات، وارتفاع قيمة الدولار ونمو نزعة الحماية ، فهو ينظر إلى تلك العوامل على أنها متغيرات خارجية، قد حدثت واستقرت وأنه من المتعين على بلدان العالم الثالث المدينة أن تكيف اقتصادياتها وسياساتها مع هذه المتغيرات.

إن دور البنك الدولي هو تسهيل مهمة الصندوق في إعادة صياغة وتشكيل السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية لبلدان العالم الثالث المدينة والحرص على تكييف هياكلها الإنتاجية بما يتناسب مع أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وذلك عن طريق ما يقدمه من قروض طويلة الأجل لإنجاز هذه المهمة، فأن أهم تطور ظهر في سياسة البنك الدولي و بالذات في ساحة أزمة المديونية العالمية هو ظهور ما يدعي بالإقراض الخاص بالتكييف الهيكلي، ظهر هذا النوع بداية من سنة 1980، لذلك إذا كان البنك قد درج على نهج الإقراض المرتبط بتنفيذ مشروعات محددة، إلا أنه في ضوء قروض التكييف الهيكلي يتعدى هذا النهج إلى ما هو أشمل، فالإقراض الخاص بالتكييف الهيكلي. يهدف إلى توفير التمويل السريع للإنفاق المترتب على الإجراءات الرامية إلى تدعيم ميزان المدفوعات[1].

1 - د. رمزي زكي – أزمة القروض الدولية – مرجع سبق ذكره ص 206.

وهو يمتد من خمس إلى عشر سنوات وبذلك يساير ويساعد الصندوق في تنفيذ مهمته في تلك البلدان.فالهدف من هذا التمويل هو دعم ميزان المدفوعات وزيادة قدرة هذه البلدان على سداد ديونها الخارجية، وجوهره يتمثل في تمويل تلك الإجراءات الرامية إلى تكييف هيكل الإنتاج المحلي، بما يتلاءم مع مصالح البنك الدولي وإستراتجية رأس المال الدولي

3. محتوى برامج الإقراض من أجل التكييف الهيكلي

إن السياسات قصيرة المدى التي يمليها الصندوق على بلدان العالم الثالث المدينة، تتكامل بشكل عضوي مع السياسات طويلة المدى التي يدعمها البنك وكلتا المؤسستين تعملان الآن بشكل منسق فيما بينهما حتى لا يحدث تضارب أو تعارض تجاه مواقفهما مع بلدان العالم الثالث المدينة.

وباستعراض خبرة برامج قروض التكييف الهيكلي من بداية سنة 1980 إلى نهاية سنة 2000، يلاحظ أن تلك البرامج تتضمن ثلاث قضايا أساسية هي[1]:

- تحديد صريح للأهداف التي يتعين تحقيقها في خلال فترة تتراوح ما بين 3 و 5 سنوات.
- تحديد واضح للإجراءات التي لا بد وأن تتخذ في غضون خمس سنوات من أجل تحقيق هذه الأهداف.
- مجموعة من الإجراءات المحددة والواضحة التي يتعين على حكومات بلدان العالم الثالث المدينة ضرورة تنفيذها قبل أن يوافق البنك على القروض، أو على أكثر تقدير خلال السنة الأولى من سحب قروض البرنامج.

ويتوقف التحديد النهائي لتلك القضايا على ظروف كل دولة على حدى، ولكن فحوى هذه القضايا كلها هو العمل على دعم ميزان المدفوعات من خلال تكييفه مع التغيرات

1 - د. رمزي زكي – أزمة القروض الدولية – مرجع سبق ذكره ص **209**.

الحاصلة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وذلك بالعمل على الحد من تأثيرها على الدخل المحلي في الأجل القصير بواسطة اللجوء للاقتراض الخارجي.

فالقروض العاجلة التي تعطي في السنوات الأولى مهمتها التقليل من أثر السياسات الانكماشية التي تظهر في المراحل الأولى من عمليات التكييف الناجمة عن السياسات الجديدة التي يتطلب اتخاذها ولهذا فإن سرعة السحب من هذه القروض عادة ما تكون أسرع من القروض الأخرى التي يعطيها البنك. أما الإجراءات التي يشملها البرنامج فهي تغطي السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية. كما أن المسائل المختلفة التي يحتويها البرنامج – وهي شرط مهم في قبول البرنامج – تمتد من أصغر المسائل، كالقضايا التكنولوجية والإدارية والمالية بالمشروعات إلى أكبر المسائل مثل قضايا الادخار والاستثمار والموازنة العامة وأولويات الاستثمار.

3. 1. عناصر البرنامج

تشتمل برامج قروض التكييف الهيكلي على عدة عناصر هامة ينظر إليها البنك على أنها تشكل مجموعة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة التي يدعي أنها تمكن البلد المدين من تكييف نفسه مع التغيرات العالمية، وعلى النمو الذي يرفع من قدرته على استعادة قوته لخدمة ديونه الخارجية. وهي تشمل كافة السياسة الاقتصادية المتعلقة بـ:

- الاستيراد والتصدير، وتلك المتعلقة بالطاقة والزراعة والصناعة، وكذا بالاستثمار الحكومي، ومؤسسات القطاع العام، والخاصة بتعبئة الموارد، فضلا عن إدارة الدين.

والواقع أن فحوى مضمون هذه السياسات لا تختلف في قليل أو كثير عن برامج الدعم والتكييف التي يعقدها صندوق النقد الدولي[1]. لكن أهم ما يميز برامج قروض التكييف الهيكلي للبنك الدولي هو موقفها من القطاع العام ودوره في الاقتصاد المدين.

---

1 - د. رمزي زكي – أزمة القروض الدولية – مرجع سبق ذكره ص 210.

3. 2. جوهر البرنامج

يتمثل جوهر برنامج البنك الدولي في تحجيم دور القطاع العام، وخفض الاستثمارات الحكومية وهو لا يشجع التنمية التي يقوم بها القطاع العام، ولهذا فهو لا يمل من كافة توصياته عن توجيه النقد الشديد لتلك البلدان التي يوجد بها قطاع عام قوي، ويعتبر أن ذلك أحد الأسباب الأساسية للتشوهات الهيكلية المسؤولة عن وجود الإختلالات الداخلية والخارجية بها، من هنا فإن ما يزعج البنك هو ذلك العدد المتنامي للمشروعات، والشركات العامة في بلدان العالم الثالث المدينة والدور الكبير الذي تلعبه في تلك البلدان[1].

فباعتباره ممثلا لرأس المال الدولي، ومدافعا عن نموذج النمو الرأسمالي فهو يميل دائما إلى معارضة الاتجاهات التنموية التي يلعب فيها القطاع العام دورا إستراتيجيا، وهو يعتبر أن السوق المنافسة هي البديل الأفضل في توزيع وتخصيص الموارد، لا عجب أن يحمل البنك جانبا كبيرا من مسؤولية تزايد مشكلة الديون الخارجية ببلدان العالم الثالث، للقطاع العام والاستثمار الحكومي[2]. ففي رأي خبرائه أن أغلبية مشروعات القطاع العام في هذه البلدان فاشلة أو أنها تحقق أرباحا منخفضة وآخذة في التدهور، ولهذا فهي تمثل عبئا ماليا كبيرا على الحكومات وغالبا ما يسوى هذا العبء عن طريق الاقتراض الخارجي أو الداخلي.وفي رأي البنك أن هذا الأداء الاقتصادي المنخفض لتلك المشروعات يعود إلى[3]:

أ. تستخدم الدولة قطاعها العام وشركاته العامة لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية مثل زيادة حجم التشغيل وإخضاع أسعار المشروع لصالح الفقراء.

ب. خضوع هذه المشروعات لتدخل مركزي من جانب الدولة، وهو الأمر الذي تواكبه رقابة أقل مما يلزم، وبيروقراطية شديدة، الأمر الذي يفقدها الاستقلال الذاتي وعدم محاسبة مدبريها عن النتائج الحقيقية لمشروعاتهم.

---

1 - رمزي زكي: أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 211.

2 - نفس المرجع السابق، ص 211.

3 - البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم 1983 ص 102/91.

ج. الأسعار المشوهة التي تحدد بها تكاليف الإنتاج وبيع المنتجات، وعدم وجود المنافسة حيث غالبا ما تتمتع هذه المشروعات بالحماية الجمركية لمنتجاتها.

د. عدم وجود نظم كافية للحوافز وتنمية المهارات الإدارية المناسبة.

وبطبيعة الحال لا نناقش هنا موضوع القطاع العام وإنجازاته ومشكلاته ودوره في اقتصاديات بلدان العالم الثالث المدينة، فذلك يخرج عن نطاق بحثنا، لكننا نريد أن نعرض فقط وجهة نظر البنك في هذا الموضوع – في ضوء علاقاتها بمشكلة المديونية – وما تقترحه برامج قروض التكييف الهيكلي بشأنها.

يعتبر البنك مبدئيا أن المشروع الخاص هو الشكل الأفضل في إدارة وتوزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية.وعلى هذا الأساس فإن قروض التكييف الهيكلي للبنك تزعم بأنها تهدف إلى علاج مشكلات شركات القطاع العام من خلال آليات السوق، وأبعادها تماما عن الأهداف الاجتماعية والسياسية وإدارتها على أسس تجارية بحتة، برفع أسعار منتجاتها لتتمشى مع الأسعار العالمية، وإلغاء الدعم المخصص لمدخلاتها وبتعريضها للمنافسة الأجنبية، وعدم احتكارها للسوق المحلي ومنحها الاستقلال الذاتي في الإدارة والتسعيرة والتشغيل. وإذا لم تكن وصفة الصندوق هذه غير قابلة للتنفيذ بسبب معارضة الطبقة العاملة فإن البنك يسارع بتقديم بعض المقترحات المتمثلة في[1]:

أ. أن تقوم الدولة بتصفية هذه المشروعات وخاصة الخاسرة منها، وبالفعل هناك حكومات في بلدان العالم الثالث المدينة قبلت هذه المقترحات.

ب. بيع المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص أو باشتراك رأس المال الأجنبي في ملكيتها وهنا يلعب البنك دورا متميزا. إذ يمكن أن تقدم المؤسسة المالية الدولية للتمويل، (وهي المؤسسة الشقيقة للبنك) النصيحة فيما يتعلق بالجوانب الإستراتيجية لتحويل هذه المشاريع لملكية الخاصة، هل تباع أو تؤجر، أو تقدم عنصر إدارة والتسلسل الذي يتم به

1 - أ. بن الطاهر حسين – انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على مستوى العمالة في الجزائر – حوليات، مخبر الدراسات والبحوث حول المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط، العدد 2001/4 – جامعة منتوري – قسنطينة ص 87.

تحويل المشروعات لملكية الخاصة؟ وأنواع المشترين الذين يجب البحث عنهم وكيف يتم البحث عنهم، وكيفية تقييم المشروعات، كما يمكن أن تشترك المؤسسة المالية الدولية أيضا في التمويل عندما تباع مشروعات معينة إلى مشترين خواص[1].

ج. تظهر في حالة الخدمات ذات الطابع العام التي تقدمها الحكومات للجمهور، وهي سلع لن توفر السوق عرضها بشكل كاف[2].

ويرى البنك أن على الدول الملتزمة بتطبيق مقترحاته أن تكف عن التدخل في النشاط الإقتصادي وتترك ذلك للقطاع الخاص المحلي والأجنبي مع تقديم لهما محفزات مشجعة، ويكون ذلك من خلال تمكينه بالمزيد من السيطرة على مدخرات المجتمع فضلا عما يتلقاه من قروض من الخارج وبتشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للاستثمار داخل هذه البلدان، مع إعطائها أكبر قدر من الحوافز والمزايا والضمانات.

إن قروض التكييف الهيكلي سوف تخلق البيئة المناسبة لضمان استرداد ديون البنك وخدمة الدين، وغيره من الدائنين من خلال ما تخلقه من بيئة مواتية وتجعل الاقتصاد المدين مهتما بالاستجابة لحاجات رأس المال الدولي والانصياع لما يراه ضروريا من تعديلات هيكلية في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد.

وما يمكن استخلاصه هنا هو أن رؤية البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا تختلف كثيرا عن رؤية صندوق النقد الدولي ، بسب ارتكازهما على مبادئ وفلسفة المدرسة الفريدمانية، وبالتالي فإن الحلول المقدمة من طرف المؤسستين تحافظ على مصالح البلدان الدائنة مهملة بذلك مصالح البلدان المدنية.

1 - البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم 1985- الطبعة العربية ص 153.

2 - خدمات الإنارة ومياه الشرب والصرف الصحي والإسكان والهاتف والطرق... إلخ.

المبحث الثالث: الحلول المقترحة من طرف الدائنين

نحاول في هذه الفقرة من هذه الدراسة عرض ثلاثة حلول مقترحة من طرف الدائنين وتعتبر من الحلول الشائعة حاليا والخطيرة في نفس الوقت لما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.وهي إعادة الجدولة والترحيب بالاستثمارات الأجنبية وكذا بعض الخيارات الأخرى، أما من وجهة نظر المدينين فسوف نتعرض إلى حلين وهما:

الحل الراديكالي وهو حل جذري يطالب بإلغاء الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث من خلال نضالها واتحادها، وإتباع سياسة الاعتماد على الذات.

1. الحلول المقترحة

1.1. إعادة جدولة الديون الخارجية

يقصد بإعادة جدولة الدين الخارجي إعادة ترتيب جدول السداد الأصلي بالنسبة لدين معين أو مجموعة من الديون[1]. وتعتبر هذه العملية إحدى الخيارات القائمة أمام أي بلد بلغت خدمة دينه وضعا حرجا، ونقصد بالوضع الحرج ذلك الوضع الذي يهدد وبشكل جذري الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد، وما يصاحب ذلك من وجود أزمة في النقد الأجنبي نظرا للنسب العالية لمعدل خدمة الدين، أي نسبة ما تمتصه الفوائد والأقساط من حصيلة الصادرات، الأمر الذي يجعل البلد عاجزا على الوفاء بالتزاماته الخارجية. ورغم أن كثير من ينظر لعملية إعادة الجدولة كنوع من المساعدة الأجنبية التي تقدمها البلدان الدائنة إلى البلدان المدينة نظرا للأثر الإيجابي الذي تحدثه هذه العملية على التدفق الصافي للموارد، حيث يساهم تأجيل السداد في التخفيف من حجم المدفوعات الخارجية للمدين، وهو ما يساهم في حل مشكلة السيولة النقدية. غير أن هذا الحكم يعتبر من الأمور المسبقة دون معرفة الشروط والظروف التي تجري فيها عملية إعادة الجدولة، وقبل التطرق لذلك من الأحسن التذكير أن شروط إعادة الجدولة ترتبط بنوعية ملكية الدين الخارجي المزمع إعادة جدولته، وبالتالي بالنادي

---

1 - ماذا تعني إعادة الجدولة – التمويل والتنمية – صندوق النقد الدولي – العدد 4، سبتمبر 1983 ص 26.

الذي تجري فيه المفاوضات، نادي باريس للقروض الخارجية المستحقة للمصادر الرسمية، أو نادي لندن بالنسبة للقروض المستحقة للمصادر الخاصة، وسنتطرق إلى كل منهما في الفقرات الوالية:

1.1.1. إعادة الجدولة في إطار نادي باريس

يمثل نادي باريس المنبر الرئيسي الذي يتم من خلاله التفاوض على الدين المستحق للدائنين الرسميين.وقد ظهر هذا النادي سنة 1956، عندما عجزت الأرجنتين عن خدمة ديونها مما أدى بها إلى الطلب من الدول الأوروبية الدائنة تخفيض أعباء ديونها على أساس ترتيبات ثنائية، وفي سنتي 1961و 1962 عجزت البرازيل والأرجنتين عن خدمة ديونهما متوسطة الأجل، وقد أعقب ذلك اتفاق الحكومات الدائنة على عدم التفاوض إلا بصورة جماعية،مما أدى بهما إلى الطلب من الحكومات الدائنة تخفيض، وتسعى الدول المدينة من خلال – نادي باريس – بصفته مؤسسة غير رسمية إلى تخفيف الديون المقدمة من طرف الحكومات وكذلك ائتمان التصدير التي تؤمنها وتضمنها وكالات حكومات الدول الدائنة.

ولا يتم تخفيف الدين إلا إذا أوضحت الدولة المدينة من خلال برنامج إصلاح اقتصادي – يدعمه صندوق النقد الدولي –يمكن ميزان مدفوعاتها بأداء التزامات دينها الخارجي[1].

1.1. 2. الأطر الأساسية لإعادة جدولة الديون

تتم إعادة جدولة الدين الخارجي بطلب من الدولة المدينة تعلن فيه تأجيل مدفوعات خدمة ديونها، وذلك حتى يتم الانتهاء من المفاوضات مع الجهات الدائنة، بغرض الوصول إلى اتفاق نهائي حول إعادة جدولة الديون. وتحرص الدولة الدائنة أن تتم عملية التفاوض من خلال إطار متعدد الأطراف، بدلا من التفاوض مع كل دائن على حدة وذلك حتى تضمن الدول

1 - تخفيض ديون البلدان الإفريقية – التمويل والتنمية – صندوق النقد الدولي العدد 4 ديسمبر 1987 ص 10/ 13.

الدائنة الأخرى الحصول على نفس الشروط إذا ما حدثت إعادة جدولة لديونها المستحقة على الدولة المدينة، وذلك ما حدث في البداية عندما طلبت الأرجنتين تمويل حسابات مقايضة ثنائية في سنة 1956.

3.1.1. مبادئ نادي باريس

يستند نادي باريس إلى ثلاثة مبادئ رئيسية تحكم عملية إعادة جدولة الديون الخارجية هي: العجز على السداد ومشروطة صندوق النقد الدولي وأخيرا المشاركة في الأعباء، ويمكن تفصيل هذه المبادئ كما يلي:

أ. العجز على السداد

خاص بالدولة المدينة التي تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات، خصوصا إذا ما قورن هذا الاختيار مع اختيارات مثل تخفيض قيمة العملة أو تخفيض حجم الواردات.ونتيجة لهذا فقد أصبحت هناك ضغوط مستمرة من الدول المدينة بهدف قيام الدولة الدائنة بمحاولة تخفيض أعباء خدمة ديونها، وحتى يمكن تجنب تكرار مثل هذه الضغوط فإن الدولة الدائنة لا تعطي أي اهتمام لطلب الدول المدينة لتخفيف أعباء خدمة الديون، إلا إذا توفرت دلائل واضحة على عجز الدول المدينة على سداد التزاماتها الخارجية.لهذا فإن حجم التزامات الدول المدينة الخارجية يعتبر مقياسا كافيا لتحديد العجز عن السداد.

أما معيار العجز عن السداد فهو عبارة عن فجوة تمويل، ويعتبر قياس حجم مثل هذه الفجوة عنصرا رئيسيا من عناصر مفاوضات نادي باريس.وعادة ما يتم من خلال تقديرات صندوق النقد الدولي لميزان مدفوعات الدولة المدينة في السنة المقبلة، بحيث يتم تصنيف عناصر ميزان المدفوعات بناء على مصادر واستخدامات العملات الأجنبية، ولهذا فإنه إذا كان الإنفاق المتوقع أكثر من الموارد المتاحة، فإن ذلك دليلا على وجود شرط العجز عن السداد.

ب. مشروطة صندوق النقد الدولي

بعد أن يتم التأكد من عجز الدولة المدينة عن سداد التزاماتها الخارجية، فإن اهتمام الدول الدائنة ينصب على الدول المدينة لاستعادة قدرتها على تحمل أعباء الديون الخارجية حسب المواعيد المتفق عليها، وبالتالي فإن الدول الدائنة تبدأ بتحليل أسباب وطبيعة مشكلة الديون الخارجية للدولة المدينة ومن ثم الطلب منها اتخاذ خطوات وسياسات معينة للقضاء على مثل هذه الأسباب.وبمعنى آخر فإن الدولة الدائنة تطالب الدولة المدينة بضرورة إتباع برامج وسياسات إصلاح اقتصادي (على نحو ما بيناه سابقا) تهدف إلى تخفيف حدة أزمة الديون الخارجية من خلال إصلاح الإختلالات الداخلية والخارجية.وبدلا من تفاوض الدول الدائنة مباشرة مع الدولة المدينة حول الإصلاحات الاقتصادية الضرورية فإن الدولة الدائنة تطالب بضرورة توصل الدولة المدينة لاتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط ضروري لإعادة جدولة ديونها الخارجية.

وتجدر الإشارة أن مشروطة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي تعتبر عنصرا رئيسيا من عناصر إعادة جدولة الديون من خلال نادي باريس لأنها تحدد وبشكل واضح مدى نجاح أو فشل عملية تخفيض عبء الديون الخارجية.لهذا لما كانت الدولة الدائنة ترى مشاكل الدول المدينة التي دفعتها إلى طلب إعادة جدولة ديونها لعدم قدرتها على السداد ترجع أساسا إلى سياسات داخلية وخارجية غير صحيحة أدت بحد ذاتها إلى وجود عجز داخلي وآخر خارجي، تقوم بالمطالبة بضرورة توصل الدولة المدينة مع صندوق النقد الدولي إلى اتفاق يتم بموجبه التفاهم على وضع برامج معين للإصلاح الاقتصادي.

ويقوم صندوق النقد الدولي قبل التوصل إلى اتفاقية مع الدول المدينة إلى معرفة حجم تخفيض الدين الذي ستمنحه الدول الدائنة للدول المدينة وذلك بهدف التوضيح لمجلس الصندوق التنفيذي بأن الاتفاقيات جيدة وأنه لن يكون هناك فجوة تمويل للدولة المدينة بعد تخفيض أعباء خدمة الديون، وفي الوقت نفسه تطلب الدول الدائنة من الدول المدينة إلى التوصل إلى اتفاق مع

الصندوق قبل بدء مفاوضات إعادة جدولة الديون. وتتفاوض الدول الدائنة مباشرة مع الدول المدينة حول سياسات التكييف الاقتصادي، وذلك في حالات ما إذا كانت الدولة المدينة من غير الأعضاء في صندوق النقد الدولي.

ج. مشاركة الدول الدائنة في تحمل أعباء الديون الخارجية

في ضوء هذا المبدأ يتعين على جميع الدول والمؤسسات الدائنة أن تساهم في تخفيض أعباء الديون الخارجية بما يتناسب مع علاقاتها بالدولة المدينة، وعادة ما يكون هناك عدة جهات مانحة: مؤسسات مانحة متعددة الأطراف، مانحين رسميين وأعضاء في نادي باريس، مانحين رسميين وليسوا أعضاء في نادي باريس، مؤسسات تتمثل بشكل رئيسي في البنوك التجارية، وتحاول هذه المؤسسات الحصول على أفضل صفقة ممكنة مع الدول المدينة لها، وتشمل مؤسسات متعددة الأطراف: المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبعض بنوك التنمية الأسيوية والإفريقية بالإضافة إلى بعض المؤسسات الأخرى مثل بنك الاستثمار الأوروبي.

وتحاول هذه المؤسسات الحصول على إعفاء إعادة جدولة ديونها للدولة المدينة وذلك من خلال وجهتي نظر: الأولى ترى أن الدول المانحة والدول المدينة هي بحد ذاتها أعضاء في مثل هذه المؤسسات وبالتالي فإن جميع هذه الدول قد تستفيد من هذا الإعفاء، أما الثانية فتعتقد أن هذه المؤسسات تتحمل بالعادة جزءا من عملية تخفيض الدين من خلال استمرارها في منح قروض للدولة المدينة وبذلك فإن الدولة الدائنة سوف تجد نفسها مضطرة لتوفير اعتمادات أكثر لهذه المؤسسات حتى تستطيع المحافظة على مستوى الإقراض للدولة المدينة، وتجدر الإشارة أن صندوق النقد الدولي هو المؤسسة الوحيدة المعنية باتفاق على إعفائها من إعادة جدولة ديونها للدولة المدينة، وذلك لأسباب كثيرة مثل دور الصندوق في الحصول على شروط من الدولة المدينة ولتبنيه إصلاح اقتصادي قبل بدء المفاوضات في نادي باريس. وبصورة عامة فإن هناك خلافا حول تحديد المؤسسات التي يجب إعفاؤها من إعادة جدولة ديونها، وكلما زاد عدد

المؤسسات المانحة التي تعفى من هذا الشرط كلما زاد العبء عن المانحين الآخرين الذين يضطرون لدخول المفاوضات لإعادة جدولة ديونهم.

ويأتي البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية في المرتبة الثانية بعد صندوق النقد الدولي وذلك لنفس السبب، وهو كون الدولة الدائنة والمدينة أعضاء في مثل هذه المؤسسات المانحة.

أما فيما يتعلق بالدول المانحة والمشاركة في نادي باريس، فقد أوضحت المفاوضات التي أجريت بأن الدول المدينة لا زالت ترغب في عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول المانحة قبل اللجوء إلى مفاوضات متعددة الأطراف. وتعتبر مساهمة الدول المانحة ومشاركتها في تحمل أعباء تخفيف الدين العنصر الأساسي في مفاوضات نادي باريس.

لقد توصل أعضاء نادي باريس إلى قناعة واتفاق بأن جميع الديون التي سبقت تاريخا معينا بغض النظر عن أهدافها وطبيعتها سوف يعاد جدولتها بنفس فترة السداد والسماح، كما يسمح في نفس الوقت باختلاف نسبة الفائدة على الديون المعاد جدولتها من دولة مانحة إلى أخرى. وفيما يتعلق بالمانحين الرسميين غير الأعضاء في نادي باريس، فإن مشاركتهم في تحمل أعباء تخفيض الدين تتمثل بتضمين اتفاقية إعادة الجدولة بند ما يسمى عدم التمييز، والذي يلزم الدولة المدينة بموجبه بالحصول على تخفيض لديونها بنفس الشروط من جميع المانحين غير الأعضاء في نادي باريس. وفي حالة قبولها شروط هذه الدول فعليها في هذه الحالة أن تقوم بسداد ديونها لأعضاء نادي باريس بسرعة أكبر، أما المؤسسات الخاصة مثل البنوك التجارية فقد بدأت مساهمتها في تحمل أعباء تخفيض الدين مع بداية السبعينات.

قبل هذا التاريخ لم يكن حجم القروض مع البنوك التجارية للدول المدينة يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الديون الخارجية، ومع بداية الثمانينات أصبحت تشكل تلك النوعية من القروض نسبة كبيرة من إجمالي ديون بلدان العالم الثالث، وبالتالي أصبحت هناك ضرورة في أن تساهم هذه المؤسسات في أعباء تخفيض الديون الخارجية مما أدى في النهاية إلى تشكيل ما يسمى بنادي لندن ا،لذي سنتعرض فيه لا حقا على غرار نادي باريس. وفي هذه الحالة عندما

تقوم الدول المانحة بتقديم مساعدات لتخفيض الدين على الدول المدينة فعلى هذه الدول محاولة الحصول على تخفيض مماثل لديونها من البنوك التجارية[1].

وعلى الرغم من التحفظات على مبدأ المعاملة بالمثل لأسباب كثيرة نذكر منها صعوبة قياس المعاملة بالمثل من جهة وصعوبة تطبيقها من جهة أخرى، إلا أن لجوء الدول المدينـــة إلى نادي لندن لم يتقطع وكانت هناك اتفاقيات بأعداد متزايدة فمثلا خلال الفتـــرة 1982–1985 كان هناك في المعدل 18 اتفاقية سنويا بالإضافة إلى 12 اتفاقية عام 1986 و19 عام 1987 و10 عام 1988، وقد بلغ حجم الديون المعاد جدولتها خلال الفترة 1982–1985 حوالي 42 مليار دولار، أرتفع إلى 72.7 مليار دولار عام 1986 وإلى 97.7 مليار دولار عام 1988[2].

وبالرغم من الخلاف حول أهمية هذه المبادئ المتقدمة ومعاييرها، إلا أنها تحكم مفاوضات نادي باريس مع الدول المدينة، فلا يمكن للدولة المدينة الدخول في مفاوضات حول تخفيض ديونها من خلال إعادة جدولتها، إلا إذا توفرت الشروط التالية:

أ. إذا عجزت أو كان هناك احتمال في عجزها عن سداد التزاماتها الخارجية.

ب. وصلت إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي تقوم بموجبه بإتباع سياســـات إصـــلاح اقتصادية لتصحيح الخلل في اقتصادياتها بهدف زيادة قدرتها على السداد (على النحو الذي ذكرناه سابقا).

ج. مشاركة الدول والمؤسسات المانحة في تحمل أعباء تخفيض الديون الخارجية للدولـــة المدينة، وبالتالي تعقد المفاوضات ويتم الوصول إلى اتفاقيات واضحة ودقيقة سواء للدول الدائنة والمدينة منها، وهذا ما سنتعرض له فيما يلي:

---

1 - د. رمزي زكي – الاقتصاد العربي تحت الحصار – مرجع سبق ذكره ص 237 /238.

2 -The World Bank, World Debe table 1989/1990 P 59.

4.1.1. الإعداد لمفاوضات نادي باريس

تنقسم مراحل الإعداد لمفاوضات إعادة جدولة الديون إلى ثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: تقوم حكومة البلد المدين بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض لسداد العجز في ميزان المدفوعات مقابل برنامج تثبيت اقتصادي وإصلاح هيكل يهدف إلى زيادة قدرة الدولة على سداد التزاماتها الخارجية.

المرحلة الثانية: تقوم حكومة البلد المدين بالتفاوض مع الحكومات الدائنة لتخفيض أعباء خدمة الديون من جهة والحصول على تمويل إضافي لبرامج التنمية من جهة أخرى.

المرحلة الثالثة: تقوم حكومة البلد المدين بالتفاوض مع الدائنين من المؤسسات الخاصة لتخفيض أعباء خدمة الديون الخاصة، ويقوم بهذه المهمة نادي لندن، على اعتبار أن هذا الأخير يهتم بإعادة جدولة القروض الخاصة.

وقبل فترة زمنية قد تتجاوز شهور من بداية المفاوضات مع نادي باريس تقوم حكومة الدولة المدينة التي طلبت إعادة التفاوض بإعداد مذكرة لدائنيها، تطلب فيها رسميا تخفيض أعباء الدين مع شرح كاف للظروف التي أدت إلى الحاجة إلى تخفيض أعباء الدين من جهة، وللإجراءات المتخذة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات من جهة أخرى، مع تقديم قائمة بالديون المستحقة التي يمكن تخفيض أعبائها، بالإضافة إلى مواعيد الاستحقاق التي ترغب في إعادة جدولتها. وفي الأسابيع القليلة السابقة للمفاوضات مع نادي باريس، تبدأ الدولة الدائنة في استعدادات مكثفة، تهدف إلى التدقيق في طلب الدولة المدينة في إعادة جدولة ديونها الخارجية، ويتم ذلك في خلال فحص البيانات والمعلومات التي يقدمها صندوق النقد الدولي، والحقائق المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية للبلد المدين على المدى القصير، مثل العجز في الحساب الجاري وحجم الاحتياطات الدولية بالإضافة إلى طبيعة وهيكل الصادرات والواردات وسعر الصرف.

كما يقدم صندوق النقد الدولي للدول الدائنة معلومات عن اتفاقية الدعم، والـتي تم بمقتضاها تقديم دعم من الصندوق بمبلغ معين يستحق السداد في فترة تتراوح ما بـين ثـلاث وخمس سنوات.وفي مثل هذه الحالة فإن اجتماعات نادي باريس تعتمد بشكل كبير على اتفاقية صندوق النقد الدولي مع الدول المدينة. وفي حالة وجود أي قصور في هذه الاتفاقية نتيجة لعدم توفر بيانات واضحة لدى الصندوق عن ديون الدولة المدينة فسوف يؤثر هذا على مفاوضـات نادي باريس.

1.1. 5. طبيعة المفاوضات والاتفاقيات بنادي لندن

كانت مفاوضات إعادة جدولة الديون حتى بداية الثمانينات تستغرق حوالي يـومين، ولكن نتيجة لزيادة عدد الدول المطالبة بإعادة جدولة ديونها فقد أصبحت المفاوضات تستغرق يوما واحدا فقط أو اقل مثل حالة دولة ملاوي حبث استغرقت المفاوضات في أكتـوبر 1983 ساعة واحدة لأنها تفاوضت في السابق من خلال نادي باريس و لم يكن هناك مانحين رسمـيين جدد. وعادة ما تبدأ المفاوضات من خلال طلب رئيس الجلسة من وفد الدولة المدينة لشـرح أسباب طلب تخفيض الدين، وبعدها يطلب من المؤسسات المالية الدولية المساهمة التعليق علـى هذا المطلب، بدءا من صندوق النقد الدولي ثم البنك الدولي وبعدها بنوك التنمية الإقليمية الـتي لها علاقة بالموضوع، أخيرا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **UNCTAD**.

ثم يأتي دور المؤسسات الدولية المراقبة لتقديم أسئلة للدولة المدينـة المتعلقـة بنوعيـة الإصلاحات المطبقة ومدى تماشيها مع إصلاحات المؤسسات المالية الدولية، وكذا حالة بعـض المؤشرات الإقتصادية كمعدل البطالة والتضخم.

هكذا يتبين بأن إعادة الجدولة ضمن هذا النادي ليست بالأمر السهل، وأن الكثير من بلدان العالم الثالث المدينة تتهرب من هذه العملية، حفاظا على كرامتها السياسية والاستقلالية في وقراراتها الاقتصادية وأوضاعها الداخلية، ولا ننسى أهمية التكلفة الاجتماعية المرتفعة بسبب

اتفاقية الدعم التي يبرمها المدين مع صندوق النقد الدولي (هذه التكلفة الاجتماعية سنوضحها لاحقا في القسم المتعلق بالجزائر).

هذه الاتفاقية التي تهدف إلى رفع قدرة المدين على الدفع، بغض النظر على الاستمرار أملا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو بعبارة أخرى فإنها تهدف إلى وضع ضمانات للدول الدائنة أكثر مما تهدف إلى التخفيف على الدول المدينة ومساعدتها على تخطي أزمتها الاقتصادية. إن إعادة الجدولة في إطار هذا النادي لا تمثل حلا لأزمة المديونية الخارجية حيث لا تعدو أن تكون سوى تأجيلا لفاتورة السداد لفترة لاحقة، إذ سرعان ما يحين وقت الدفع فيجد البلد المدين أن الفاتورة قد ارتفعت بمقدار سعر فائدة التأخير. وإذا كانت تلك هي المبادئ العامة لنادي باريس فما هي الشروط والمبادئ العامة لمفاوضات إعادة الجدولة في إطار نادي لندن.

2. مفاوضات إعادة الجدولة في إطار نادي لندن

كما هو الحال بالنسبة لنادي باريس ،فإن مفاوضات إعادة الجدولة مع البنوك تتم في إطار متعدد، بمعنى أنه لو طلب بلد ما إعادة النظر في أجل التسديد الأصلي لقرض، أو مجموعة من القروض المستحقة الدفع لبنك، أو مجموعة من البنوك الدائنة، خلال فترة معينة ،فإن المفاوضات لا تتم بين هذا البلد والبنك أو البنوك الدائنة المعنية،وإنما في إطار متعدد يضم جميع الأطراف الدائنة لهذا البلد.

وعكس نادي باريس فإنه لا يوجد إطار عام لمفاوضات إعادة الجدولة لدول البنوك التجارية، ولكن ثمة نهجا مشتركا يطبق في هذه المفاوضات ويكفل التجانس في المعاملة لجميع الدول المدينة، وإن كانت كل حالة تدرس وتتم معالجتها في ضوء خصوصيتها[1].

---

1 - لمزيد من الإطلاع أنظر:

- د. عبد العزيز شرابي، روابح عبد الباقي – المديونية الخارجية للجزائر – مرجع سبق ذكره ص **83**.
- د. رمزي زكي – أزمة القروض الدولية – مرجع سبق ذكره .

ورغم التقارب الذي يحدث بين نادي باريس ونادي لندن فيما يتعلق بمفاوضات إعادة الجدولة، غير أن هناك فارقا جوهريا تتميز به المفاوضات مع البنوك التجارية كون أن الأولى يتم التوصل إليها بسرعة (كما ذكرنا ذلك سابقا في حالة ملاوي) في حين أن الثانية تستغرق وقتا أطول بسبب طبيعة القروض التجارية المعقدة، والعدد الهائل من البنوك الدائنة للبلد الواحد، إذ يتجاوز في الكثير من الأحيان 1200 بنك[1]، ويستحيل عملا جمع كل ممثلي هذه البنوك أثناء عملية التفاوض، التي قد تعقد في أي مكان، ولذا يكتفي بأن المصارف الكبرى الدائنة هي التي تقود إلى عملية المفاوضات، أو تكوين لجان عن ممثلي البنوك المختلفة، والتي تحرص على إتباع نهج مشترك يبرز من خلال المبدأين التاليين[2].

المبدأ الأول: هو أن يستمر البلد المدين في دفع الفوائد للبنوك حتى لو أعيدت هيكلة الأقساط. وبصفة عامة، لا بد من دفع متأخرات الفوائد قبل توقيع اتفاق إعادة الجدولة.

المبدأ الثاني: هو مبدأ الاتفاق المشترك وهو يعني أنه إذا خرج أي بنك من البنوك الدائنة للبلد المدين عن شروط اتفاق إعادة الجدولة بمحاولة التوصل إلى حل ثنائي مع البلد، فإن البنوك الأخرى نظرا لوجود ما يسمى بشرط الإعسار المنعكس، تصبح غير ملتزمة بالتمسك بالاتفاق المشترك الذي تم التوصل إليه مع البلد المدين. ورغم اختلاف شروط إعادة الجدولة مع البنوك التجارية إلا أنها وبصورة عامة تشمل ما يلي[3] :

أ. القروض المستحقة الأداء خلال سنة أو سنتين قادمتين، مع إعطاء فترة تأجيل أقل بالنسبة للمتأخرات السابقة.

ب. لا تتم الجدولة لكل الأقساط المطلوب إعادة جدولتها وإنما في حدود 80% منها أو أقل، أثناء فترة تجميد الدين، وقد تشمل الجدولة ما نسبته 100% في بعض الحالات الاستثنائية.

1 - ماذا تعني إعادة الجدولة، التمويل والتنمية – مرجع سبق ذكره ص 28.

2 - د. عبد العزيز شرابي، روابح عبد الباقي – المديونية الخارجية للجزائر – مرجع سبق ذكره ص 83.

3 - د. رمزي زكي – أزمة القروض الدولية – مرجع سبق ذكره ص 252/251.

3. تشجيع الاستثمارات الأجنبية

إن حركة الاستثمارات الأجنبية إلى بلدان العالم الثالث المدينة، قد مـــرت بتطـــورات عديدة، وليس مجالنا الآن أن نتعرض لخصائص ومسار هذا التطور، ولكن ما يعنينا هو تحليـــل وجهة النظر التي ترى أن حل أزمة المديونية العالمية يتحقق بتشجيع انسياب هذه الأموال، وفيما يلي سنعرض المطالب التي ينادي بها أنصار هذا التيار، وتقييم تلك المطالب في ضوء أزمة الديون في بلدان العالم الثالث.

3. 1. مطالب رأس المال الأجنبي الخاص للاستثمار

يرى المطالبون بضرورة تشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية للاســـتثمار ببلـــدان العالم الثالث المدينة، أن هذا التشجيع يتطلب توافر مناخ استثماري ملائم، وذلك من خـــلال مجموعة من السياسات والتغيرات في البيئة الاقتصادية والسياسية في هذه البلدان. يفسرون ضآلة هذا الانسياب في الماضي، وخاصة بالنسبة لعدد من هذه البلدان إلى إتباعها سياسات خاطئـــة غير متحفزة لهذا الانسياب. فيما يلي قائمة السياسات التي يحددها أنصار هذا الاتجاه[1]:

- تفرض رسوم أو عمولة على إعادة الجدولة، تختلف قيمتها من حالة إلى أخرى.
- إمداد البلد ببعض القروض الجديدة، بعد موافقة البلد المدين علـــى شـــروط إعـــادة الجدولة.
- ابتداء من سنة 1978 تشترط البنوك التجارية قبل أي تفاوض لإعادة الجدولة أن يكون البلد قد أبرم اتفاقية دعم مع صندوق النقد الدولي.

1 - رمزي زكي – أزمة القروض الدولية – مرجع سبق ذكره ص **228/227.**

3. 2. فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية

برز أثناء مناقشة أزمة المديونية العالمية، تيار فكري يرى أن التخفيف من حدة الأزمة بالنسبة لبلدان العالم الثالث المدينة، يكمن في تشجيع رؤوس الأموال الخارجية الخاصة للاستثمار بداخلها. ويسمح هذا الاستثمار بتوفير:

أولا الموارد الأجنبية التي تعوض إلى حد كبير من نقصان تدفقات القروض المصرفية ومتدفقات القروض الثنائية الحكومية،وثانيا سيوفر التكنولوجيا والمعارف والخبرات الرفيعة، وثالثا يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج وفرص التشغيل في البلدان المستضيفة له، ورابعا يساعد هذه البلدان على إجراء عمليات التكييف الهيكلي وذلك بدخوله في تلك القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل مكان الواردات، وذلك بعضد جهودها في دعم وتكييف موازين المدفوعات.

3.3. عوائق الاستثمار الأجنبي

يرى الكثير من المستثمرين الأجانب أن هناك عوائق تحول بينهم وبين تحقيق الاستثمار في بلدان العالم الثالث وتتمثل هذه العوائق في:

- إن كثيرا من هذه الدول تفرض ضرائب مرتفعة على أرباح ودخول رأس المال الأجنبي.
- إن هناك حدا أدنى زمنيا تشترطه هذه الدول لكي تبقى الموارد الأجنبية المستثمرة قبل أن تصفى ويعاد تحويلها للخارج.
- إن هناك معاملة تفضيلية بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين.
- إن كثيرا من هذه البلدان تشترط المشاركة في رأس المال الأجنبي وبحصص مرتفعة، تزيد في حالات كثيرة على 50%.
- القيود المفروضة على النقد الأجنبي وتحويلات الأرباح للخارج.

- القوانين المفروضة في مجال العمالة، الأجور، الرعاية الاجتماعية وعدم الفصل التعسفي للعاملين.
- السياسات السعرية المطبقة.
- القيود الواردة على نشاط القطاع الخاص المحلي.

بالإضافة إلى العقبات المذكورة أعلاه، هناك عقبات أخرى يتخوف منها رأس المال الأجنبي كالتأميم وبعض المخاطر السياسية، ولهذا يطالب المستثمرون الأجانب بأن الدول التي تريد اجتذاب الاستثمار الأجنبي إليها ينبغي عليها أن تقضي على تلك السياسات والعقبات، لذلك عليها أن تقوم بـ:

- بتعديل السياسات الداخلية السالفة الذكر، وبإعطاء ضمانات وتأمين للاستثمار الأجنبي ضد المخاطر السياسية.

وهذه العناصر سوف نقدمها بشيء من التحليل في الفصل الرابع.

3. 4. تحويلات دخول الاستثمارات ودورها في تفاقم أزمة المديونية

عكس ما يروج له منظرو هذا التيار الفكري كما ذكرنا ذلك سابقا، فإن الاستثمارات الأجنبية يمكن اعتبارها نوعا من الديون. فهي تمثل أصولا أجنبية لا تملكها الدولة المستضيفة ولهذا يجب أن تضاف إلى ما يسمى (بالتزامات البلد تجاه العالم الخارجي)[1] حيث تتطلب تخصيص أموال لخدمة نقل أرباحها وعوائدها للخارج. صحيح أن هذه الأموال تدفع في حالة تحقق عائد، لكن هناك كثير من الحالات التي يتم فيها تحويل العائد حتى ولو خسر المشروع ومثال ذلك حقوق واستخدام التكنولوجيا، وبراءات الاختراع والفائدة على رأس المال.

1 - د. رمزي زكي – أزمة القروض الخارجية – رؤية من العالم الثالث – مرجع سبق ذكره ص 298 /321.

وعموما إن المناطق ذات المديونية الخارجية الكبيرة ،والتي رحبت بالاستثمارات الأجنبية، هي من طائفة المناطق التي تتواجد فيها مبالغ كبيرة من الاستثمارات الأجنبية، ولعل الجدول التالي يوضح لنا هذه الحقيقة.

الجدول رقم (28): الاستثمارات الأجنبية الخاصة ونصيبها النسبي من مجموع الديون الخارجية لبعض مناطق العالم

المنطقة	حجم الاستثمارات الأجنبية مليار دولار		حجم الدين الخارجي مليار دولار		نسبة الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة من إجمالي المديونية الخارجية	
	1997	**2006**	**1997**	**2006**	**1997**	**2006**
إفريقيا	7.9	58.3	284.4	260.6	2.77	22.37
إفريقيا جنوب الصحراء	7.3	18.6	-	-	-	-
الدول المستقلة*	19.9	0.4	199.1	326.2	9.99	0.12
آسيا	51.6	50.2	659.6	917.6	7.82	5.47
الشرق الأوسط	6.5	63.2	267.6	353.3	2.42	17.88-
أوروبا الوسطى والشرقية	20.2	58.6	235.9	6.13.4	8.64	9.59

المصدر:

Www.Imf.org, études économiques et financieres, perspectives de l'économie mondiale septembre 2005, développement institutionnel, fonds monétaire international p271- 272, 280.

*** نقصد بها الدول التي ظهرت بعد انحلال الإتحاد السوفياتي جورجيا، وأوكرانيا...**

من خلال استعراضنا للبيانات الواردة في الجدول السابق:

يتبين أن حجم المديونية في إفريقيا سنة 2006 هو أقل حجم مقارنة بالمناطق الأخرى، مع الملاحظة أن نسبة الإستثمارات في إفريقيا كانت أكبر نسبة.

وهذا يرجع إلى الظروف الجيوسياسية التي تتميز بها المنطقة في العموم، وكذا ارتفاع معدل ربحية بعض القطاعات الإقتصادية مثل التعدين والطاقة.

نلاحظ كذلك أن نسبة الإستثمارات الأجنبية الخاصة المباشر في الشرق الأوسط قد انخفضت من 2.42% في سنة 1997 إلى 17.88- في سنة 2006. وهذا يرجع إلى ظروف المنطقة الجيوسياسية الملتهبة بسبب ظروف الحرب في العراق .

نلاحظ كذلك أن نسبة الإستثمارات في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية في تزايد كبير، وذلك بسبب انخفاض الأجور في هذه الدول، بالإضافة إلى توفر مناخ سياسي ملائم، وكذا وجود محفزات اقتصادية كبيرة. كل هذه العوامل شجعت المستثمرين إلى القدوم إلى هذه المنطقة.

5.3. الآثار السلبية لحركة رؤوس الأموال

إن الآثار السلبية لحركة رؤوس الأموال تتجلى عندما المقارنة بين التحويلات الجارية على السلع والخدمات، وتدفقات رأس المال وكذا خدمات المديونية، وذلك على نحو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (29): حركة رؤوس الأموال في بعض مناطق العالم

الوحدة: مليار دولار

السنوات / المناطق	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إفريقيا										
تحويلات جارية	6.2-	19.4-	15.4-	7.3	0.7	8.2-	3.1-	0.6	12.5	90.3
تدفقات رأس المال	8.2	4.5	5.1	3.9	4.4	5.6	5.2	7.0	6.3	6.4
خدمات الديون	32.8	2.76	27.2	27.8	27.8	23.1	26.8	29.4	31.8	27.4
الدول المستقلة										
تحويلات جارية	8.9-	9.7-	20.7	46.1	32.6	32.1	35.9	63.1	105.3	122
تدفقات رأس المال	0.9-	-	0.2-	0.5-	0.7-	0.6-	0 .1-	1.5-	1.3-	1.4-
خدمات الديون	25.5	29.7	27	27.8	32.9	32.1	29	23	50.4	34.7
آسيا										
تحويلات جارية	7.7	49.3	48.5	46.1	40.7	72.3	84.8	93	109.7	113.4
تدفقات رأس المال	0.8	0.6	0.5	0.4	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4	0.54
خدمات الديون	84.7	99.3	93.9	98.3	106.4	115.7	114.4	98.6	105.0	118.4
الشرق الأوسط										
تحويلات جارية	10.7	25.2-	11.9	69.8	39.3	30	57.3	102.8	217.6	272.7
تدفقات رأس المال	0.3	0.3-	0.9	1.4	1.5	1.7	1.2-	0.8-	0.9	1.9
خدمات الديون	27.1	23.9	24	24	26.7	18.4	25.8	34.2	40.7	42.3

المصدر:

Www.Imf.org, études économiques et financieres, perspectives de léconomie mondiale septembre 2005, développement institutionnel, fonds monétaire international p p271- 272, 280.

نلاحظ في الجدول السابق ما يلي:

إن تدفقات رأس المال في جميع المناطق أقل من خدمات الديون، وهـــذا يعـــني نقـــل عكسي للموارد: ونقصد بالنقل العكسي للموارد أنها أصبحت تخرج من هذه المناطق مـــوارد حقيقية أكبر من التي تجئ في ركابها.

- ونبين ذلك بمثال الصورة التجميعية لحالة إفريقيا لكي نحيط بحقيقة النقل العكسي للموارد، الذي أصبح يتم الآن عبر أنبوب الديون وأنبوب الإستثمارات الأجنبية، وهذا يظهر من خلال العلاقة بين تدفقات رأس المال وخدمات الدين. بحيث نلاحظ أن خدمات الدين أكبر من تدفقات رأس المال ليس في إفريقيا فقط، وإنما في جميع المناطق.

- كما نسجل كذلك أن هذه الإستثمارات الأجنبية لا تهتم بالنقل التكنولوجي والصناعي، إنما تهتم بالقطاعات ذات العائد المربح، وهذا حسب تقرير الأنكتاد[1] الذي جاء فيه: هناك تحول في الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموعة الصناعات الخدمية فبعدما كان الإستثمار متمركزا في قطاع الخدمات بصورة عامة تحول مع الثورة التكنولوجية إلى أنشطة الإتصالات والكهرباء، وفي السبعينات من القرن الماضي كان نصيب قطاع الخدمات يبلغ ربع رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر، وفي سنة 1990 بلغ هذا النصيب أقل من النصف، وبحلول سنة 2002 كان قد ارتفع إلى حوالي 60% وخلال الفترة نفسها انخفض نصيب قطاع السلع الإنتاجية في رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر من 9% إلى 6% كما انخفض قطاع التصنيع من 42% إلى 34% .

4 . خطة جيمس بيكر

في سنة 1985 قدم بيكر خطة بمناسبة الاجتماع المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الذي أنعقد في سيول، وقد سميت هذه الخطة باسمه و تخص هذه الخطة 15 بلدا من بلدان العالم الثالث المثقلة بالديون[2]. وكان المبدأ الأساسي لهذه الخطة هو أن القدرة على السداد والعودة إلى التنمية الاقتصادية والنمو السليم في بلدان العالم الثالث المدينة لا يمكن تحقيقها من خلال سياسة التقشف، والضغط على الطلب الكلي التي يقترحها صندوق النقد الدولي، والتي كانت نتائجها سلبية على الناحية الاجتماعية، بل يمكن تحقيقها من خلال تطبيق برامج تصحيح هيكلية مرفوقة بتقديم دعم مالي جديد، على أن يلعب البنك الدولي والبنوك الأخرى دورا هاما

[1] - مدحت أيوب- الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، جوان **2005**، ص**19**.

[2] - هذه الدول هي: الأرجنتين، كولومبيا، بوليفيا، فنزويلا، الاكواتور، الشيلي، الميكسيك، البرازيل، الأورغواي، المغرب، نجيريا، ساحل العاج، الفلبي،ن يوغسلافيا.

في تقديم المعونات المالية. ولقد تضمنت هذه الخطة حلا لأزمة المديونية الخارجية من خلال ما يلي[1]:

أ. التزام بلدان العالم الثالث المثقلة بالديون بتطبيق برامج تصحيح هيكلية، تهدف بصورة خاصة إلى استعادة نموها، وتنشيط العرض الكلي.

ب. أن تزيد البنوك التجارية من إقراضها لبلدان العالم الثالث المدينة، على أن يصل حجم إقراضها خلال الفترة 1986-1988 إلى 20 مليار دولار.

ج. أن تعمل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف على زيادة قروضها لصالح بلدان العالم الثالث المدينة، على أن تصل تلك الزيادة في الإقراض إلى 09 مليار دولار للفترة 1980- 1988 ومن أجل إعطاء هذه الخطة ديناميكية أكثر فقد أضاف بيكر في الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي و البنك العالمي في سنة 1987 اقتراحات جديدة، و التي تتعلق بعدد من الخيارات المالية لأجل تخفيف العبء المالي على البنوك التجارية، وتتمثل هذه الخيارات فيما يلي[2]:

إصدار سندات نقدية جديدة، وكذا إصدار أوراق بنكية أو سندات قابلة للتحويل إلى أسهم محلية، وعملية مقايضة الدين، ورسملة الفوائد، ومنح قروض لتغطية عجز ميزان المدفوعات، وتبديل المديونية بعملة محلية.

ولقد وجدت"خطة بيكر" صدى كبير لدى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك من خلال خلق تسهيلات جديدة سميت بتسهيل التصحيح الهيكلي.

وعلى الرغم من أن "بيكر" قد تفهم بأن حل أزمة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث، لا يمكن في تسوية مشكلة السيولة من خلال القيام بتصحيح على المدى القصير لميزان المدفوعات، وإنما يكمن في حل مشكلة قدرتها على السداد من خلال العودة إلى التنمية

1 - **Arezki IGHEMAT: La crise de l'endettement…Op. Cit P 116.**

2 - **Ibit P 117.**

الاقتصادية السليمة، القائمة على تطبيق برامج تصحيح هيكلية، إلا أن خطته هذه لم تعالج بعض المشاكل الهامة التي كانت من الأسباب الرئيسية لأزمة المديونية وهي:

- مشكلة تدهور أسعار صادرات بلدان العالم الثالث، وتدهور معدلات تبادلها التجاري.
- مشكلة القيود الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على دخول صادرات بلدان العالم الثالث إلى أسواقها.
- مشكلة تزايد معدلات الفائدة على القروض الممنوحة لبلدان العالم الثالث، والتي كانت سببا في تراجع قدرتها على الاقتراض الخارجية.

5. الوسائل الحديثة لإعادة هيكلة الديون الخارجية

ظهرت في السنوات القليلة الماضية وسائل حديثة لتخفيض أعباء الديون الخارجية على بلدان العالم الثالث المدينة، حيث عرضت هذه الدول شراء دينها بخصم أو تحويله إلى أصول أخرى مثل السندات والأسهم، ومن المؤكد أن هذه الوسائل قد أخذت أبعادا أكثر منذ منتصف السبعينات، خاصة وأن الكثير من بلدان العالم الثالث المدينة بدأت في إتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي بناء على اتفاقها مع المؤسسات المالية الدولية من خلال إعادة جدولة ديونها الرسمية وغير الرسمية، ونتناول أهم هذه الوسائل والنماذج المطروحة لإعادة هيكلة الديون الخارجية فيما يلي:

5. 1. مقايضة الدين بالأسهم

يسمح المدين بموجب هذه الترتيبات للبنوك الدائنة ببيع مطالبها بالعملة المحلية بخصم، شريطة استخدام الحصيلة في استثمارات أسهم في مشروعات في البلد المدين، وبمعنى آخر فإن هذه المنهجية تشمل على قيام المقترض الأصلي بخصم في سوق التداول يتحمل دين البلد، ويحصل في مقابله عملة محلية بقيمته الاسمية الكاملة بسعر الصرف الرسمي، ويستخدم هذه العملة المحلية في شراء أسهم محلية وإعادة الإقراض وما إلى ذلك.

والفائدة التي تعود على الدائنين في مثل هذه الحالة هي أنهم يجدون استخداما لقروضهم بقيمتها الاسمية، بينما تتمثل الفائدة للمدين في تخفيض دينه.

وتتبع غالبية عمليات مقايضة الدين بالأسهم نمطا أساسيا يتمثل في الآتي:

- تقوم أحد البنوك التجارية ببيع دين قائم مقدم إلى أي منشأة في البلد المدين بخصم 20% مثلا.

- يقوم مستثمر (مثلا شركة متعددة الجنسية) بشراء ورقة الدين بالسعر بعد الخصم، ويقدمها للبنك المركزي في البلد المدين الذي يسدد الدين بقيمته الاسمية، أو بخصم بسيط بالعملة المحلية وبسعر الصرف السائد في السوق.

- يحصل المستثمر على أسهم في البلد المدين باستخدام هذه العملة المحلية.

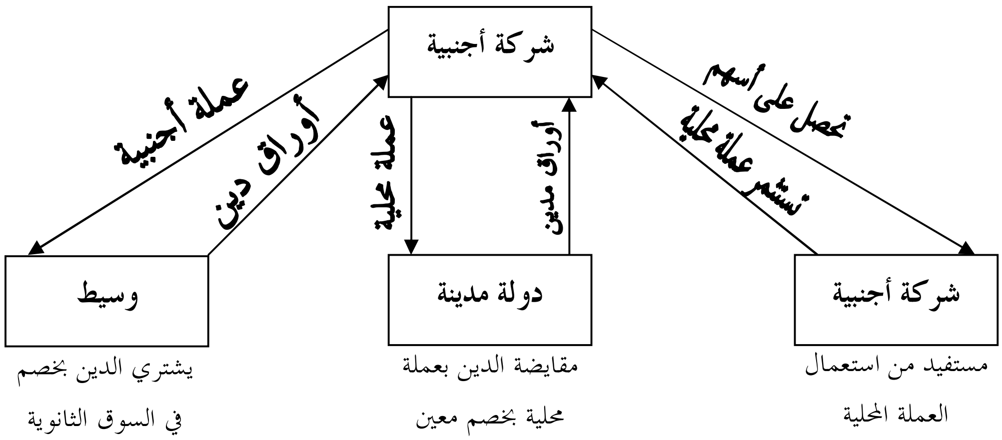
- يشترط في العادة في مثل هذه العملية ثلاث جهات رئيسية وهي:

البنوك التجارية: التي تبيع أوراق دينها أو تشترك في مقايضات الدين بالأسهم لتدعيم مركزها المالي من خلال التخلص من الديون.

المستثمرون: حيث تتيح مقايضة الدين بالأسهم بالنسبة للشركات الراغبة في الاستثمار في البلد المدين، إمكانية الحصول على العملة المحلية للاستثمار وبشروط جديدة، فكلما زاد خصم الدين الذي تعرضه البنوك وزاد السعر الذي يسدد به البلد المدين، كلما زاد الحافز للدخول في عملية المقايضة.

الدول المدينة: والتي يكون عندها استعداد لتحويل ديونها الخارجية إلى أسهم بهدف الحصول على استثمارات جديدة، يمكن توجيهها إلى قطاع التصدير أو إحلال الواردات، مما قد يؤثر على الميزان التجاري وعلى التنمية الاقتصادية بشكل عام. وكذلك فإن مثل هذه الاستثمارات قد تساعد على خلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد ومن ثم العائد الضريبي للدولة، أنظر المخططين التاليين (1)، (2):

المخطط (01): مقايضة الدين بالأسهم



المصدر:

مجدي محمد شهاب: الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية، دار الجامعات الجديدة، الإسكندرية، مصر 1998. ص 87.

تجدر الإشارة إلى أن لمقايضات الدين بالأسهم أثر سلبيا على السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها الدولة المدينة، التي تتوقف على تمويل الجانب المحلي من عملية المبادلة. فإذا قامت الحكومة بتمويل هذه المقايضة من الجهاز المصرفي فأن السياسة النقدية سوف تكون توسعية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم. وقد بينت دراسات كثيرة أن تمويل ما لا يزيد عن5% مثلا من الدين القائم في كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والفيليبين إلى البنوك التجارية يمكن أن يؤدي إلى زيادة تتراوح بين 33% و 59% في عرض النقود المحلية[1] وفي الجانب المالي فأن الاستعاضة عن الخصوم الأجنبية بالتزامات محلية (سواء للجهاز المصرفي أو القطاع الخاص)، قد يؤدي إلى زيادة التزامات الحكومة لخدمة الدين بالعملة المحلية بقدر ما يكون سعر الفائدة المحلي أعلى من سعر الفائدة على الدين الخارجي. ومن أسباب أحجام الدول على تشجيع مقايضة الدين بالأسهم هو حرصها على عدم التنازل عن أي قدر من السيادة على اقتصادياها المحلية.

---

1 - بلاوكيل و نوسيرا: اثر تحويل الدين إلى أسهم التمويل و التنمية، العدد 2. جوان 1988. ص 17/15.

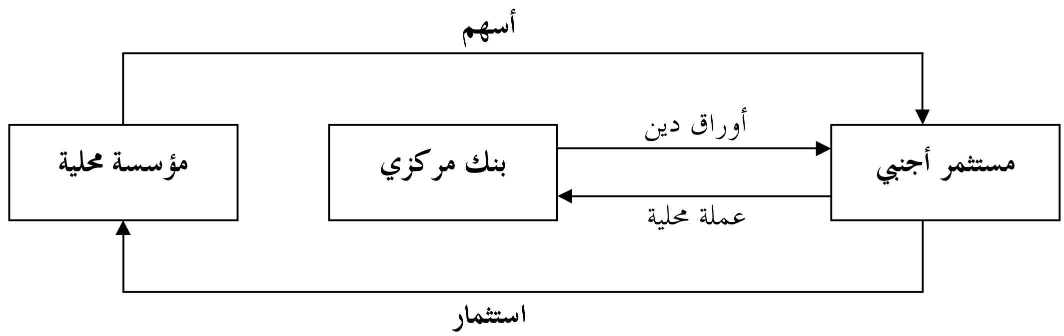
وهناك أمثلة كثيرة لمقايضة الديون الخارجية بالأسهم من خلال اشتراك الجهات الثلاثة المعنية. ومن أهم هذه الحالات التقليدية شراء شركة" نيسان "لجزء من ديون المكسيك الخارجية حيث تم التالي[1]:

- شراء شركة نيسان بمساعدة قسم الاستثمار (LATIN AMERICA CITI CORPS) 60 مليون دولار من الدين الحكومي المكسيكي في السوق المالية بسعر 40 مليون دولار.

- سداد شركة نيسان لشهادة الدين في بنك المكسيك المركزي وحصولها مقابل ذلك على 54 مليون بالعملة المكسيكية بسعر الصرف الرسمي.

- استخدام شركة نيسان للعملة المكسيكية التي حصلت عليها من البنك المركزي في هذه الصفقة كزيادة لرأسمال فرعها في المكسيك.

المخطط (02): مقايضة الدين بالأسهم



يشتري الدين من السوق الثانوية (بعملة محلية)	يحول أوراق الدين إلى عملة محلية	يوافق المستثمر على الاستثمار في المؤسسة المحلية باستعمال عملة محلية

المصدر: مجدي محمد شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة المديونية، مرجع سبق ذكره. ص 87.

يلاحظ أن مقايضات الدين بالأسهم أثر بشكل كبير على السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها الدولة المدينة، والتي فرضتها عليها المؤسسات المالية الدولية، فإذا قامت الحكومة

1 - **مجدي محمد شهاب : الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، مرجع سبق ذكره. ص 89/88.**

بتمويل هذه المقايضة من الجهاز المصرفي فإن السياسة النقدية سوف تكون توسعية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

5. 2 . مقايضة الدين بالسندات

يتم من خلال هذه الطريقة مبادلة الديون الحالية مقابل سندات بمبلغ أصلي مخفض (مبادلات خصم) أو بأسعار فائدة أقل من سعر السوق وتكون مقررة سلفا.ا يتم تحويل قروض البلدان المدينة إلى أوراق مالية تعاد جدولتها بسهولة أقل وترهن بحسابات ضمان إضافية، وتستعمل في كثير من الأحيان بمساعدة من الدائنين الرسميين ضمانا لتسديد أصل الدين أو جزء منه.

5. 3 . مقايضة الديون ببعض عناصر التنمية

لقد صاحب عمليات تحويل الدين إلى أسهم وسندات وما شابه ذلك وسائل مقايضة أخرى، تمثلت بمقايضة الديون الخارجية بإصلاحات بيئية أو تعليمية.وتتمثل هذه الوسيلة في تحويل الديون إلى المؤسسات الخيرية بسعر خصم في السوق الثانوي، الذي يحول لاحقا إلى أدوات معينة بالعملة المحلية، وغالبا ما تقوم البنوك التجارية بالمساهمة في التنمية من خلال إعطائها قروضا لمؤسسات خيرية بحيث تؤثر على عناصر الإنفاق في البلد المدين من خلال:

أولا: إعادة شراء الديون بواسطة مؤسسة خيرية، ومن ثم المساهمة في تمويل مشروع تنموي معين، بما يساوي الفرق بين سعر الخصم للمؤسسة الخيرية في السوق الثانوي وسعر الخصم عند تحويل الديون بالعملة المحلية.

ثانيا : النفقات المتكررة والدورية التي قد يتطلبها المشروع في البلد المدين والتي تحول من قبل البنوك[1].

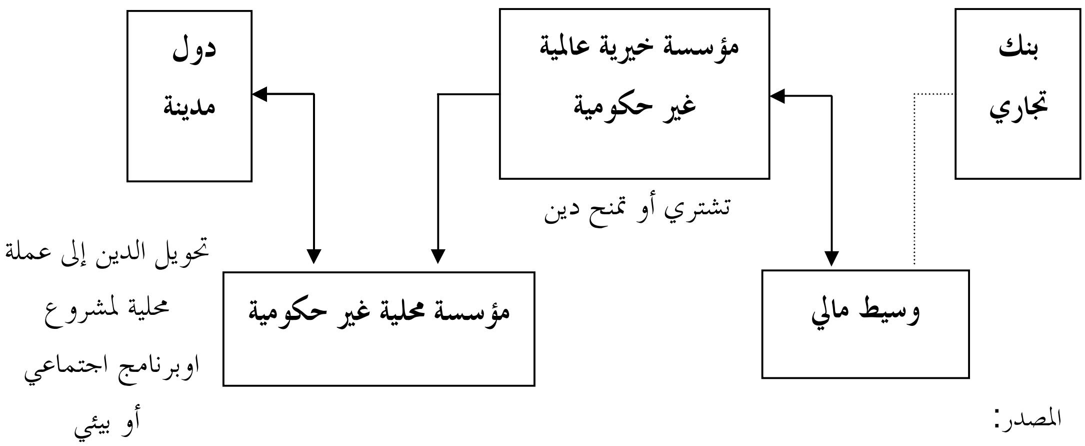
ومثال لهذه المساهمة في التنمية قرار بنك أمريكا منح 2 مليون دولار سنويا لمدة ثلاث سنوات لصندوق الحياة البرية العالمية، وذلك بهدف المحافظة على الغابات في أمريكا اللاتينية،

---

1 - عادل ألتيجاني – إدارة الديون الخارجية – المعهد العربي للتخطيط بالكويت 1993 ص 23.

وكذلك قيام ستة بنوك في ثلاث دول صناعية بالتبرع بمبلغ 20 مليون دولار من التزامات السودان الخارجية لمنظمة اليونيساف لإنفاقها على بعض المرافق الاجتماعية في السودان.

المخطط (03): مقايضة الدين بالتنمية



المصدر:

مجدي محمد شهاب، الاتجاهات الحديثة الدولية، مرجع سبق ذكره ص 89.

تقوم الدولة المدينة من خلال هذه الوسيلة بشراء دينها بخصم، وذلك من خلال ترتيبات محددة أو بواسطة مزاد عام ينظمه الدائن، ويهدف هذا المنهج إلى تخليص الدائن من ديون قد يصعب تحصيلها من خلال بيعها لدولة بخصم غالبا ما يكون مرتفعا.

5. 4. مشاركة الدول والمؤسسات الدائنة في ملكية الأصول الإنتاجية في الدول المدينة

بمقتضى هذا المنهج الذي نادى به الاقتصادي "ميلتزر"، فإن الدولة المدينة تستطيع أن تخفض أعباء ديونها الخارجية من خلال السماح للدائنين مشاركتهم في ملكية المشروعات الإنتاجية للقطاع العام كبيرة الحجم، وكذلك المشاركة في إدارة هذه المشروعات على أسس تجارية مما يقلل من حاجاتها إلى الاستدانة من الخارج[1]. وقد قامت بعض الدول مثل تركيا والشيلي والمكسيك والبرازيل ببيع بعض من أصولها الإنتاجية للجهات الدائنة كوسيلة لتخفيض حجم ديونها الخارجية.

1 - مبتكرات حديثة في إعادة تشكيل هيكل الديون – التمويل والتنمية – صندوق النقد الدولي – العدد 3 سبتمبر 1992. ص 15.

5.5 . مقايضة الدين بدين آخر

يتمثل هذا النموذج بقيام صغار الدائنين باستبدال دين بلد ما بدين بلد آخر عنـــده قدرة أفضل على السداد وتهدف مثل هذه المقايضة إلى تنويع الديون لبلد معين مما يقلل المخاطرة بشكل أو بآخر.

إن تطبيق هذا النموذج ينصب فقط على الديون غير المجدولة، فإنه يتم شراؤها بدون تحديد نسبة من قيمتها، ومن أهم عناصر عملية شراء الدين ما يلي:

- تشكيل لجنة لإقرار القواعد المتعلقة ببرنامج شراء الديون.
- تتم دراسة الطلبات المقدمة في إطار برنامج تسوية الديون، وتقدم التوصـــيات للســـلطات المسؤولة.

وتهدف هذه الإجراءات إلى تخفيض حجم الدين العام، وهذا ما يساعد على استعادة الجدارة الائتمانية للبلد، ومن ثم تشجيع الإستثمار والنمو الإقتصادي.

المبحث الرابع: الحلول المقترحة من طرف المدينين

1. الحل الراديكالي

إن هذا الحل يبحث عن حل جذري لأزمة المديونية الخارجية، وترجع فكـــرة هـــذا الاقتراح إلى مؤتمر عدم الانحياز المنعقد في الجزائر عام 1974، أين ظهرت مقترحات ذات طبيعة معتدلة لحل أزمة الديون، وتدور هذه الاقتراحات في الأعوام الأخيرة بالرئيس فيدال كاســـترو الذي شدد في العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية أو في كتاباته، على إلغاء الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث، كون هذه الديون غير قابلة للسداد من الناحية العملية حيث يقول: "يدفعنا التحليل الرياضي والتأملات الجدية إلى الاستنتاج التالي: لا يمكن لبلدان العالم الثالث تســـديد الديون الخارجية ولا يمكن تحصيلها منها ولا يمكننا ذلك مـــن وجهـــات النظـــر السياســـية والاقتصادية والأخلاقية"، فسداد هذه الديون يمثل استحالة اقتصـــادية، اســـتحالة سياســـية، واستحالة أخلاقية[1].

فبالنسبة للاستحالة الإقتصادية يرى أن الأوضاع المتدهورة لبلدان العالم الثالث، والتي ما فتئت أن تزداد تدهورا يوما بعد يوم بسبب الظروف الدولية الغير الملائمة كأسعار الصـــرف وتدهور شروط التبادل التجاري، إذ أن البلدان الرأسمالية قد وفرت في عام 1985 وحده ما لا يقل عن 120 مليار دولار بفضل تخفيض أسعار النفط، وهو مبلغ يكفي لتسديد ديون العـــالم الثالث عن هذا العام، وبالتالي فإن هذه البلدان لا يمكنها بأي حال الاستمرار في عملية دفـــع المبالغ الخيالية للأقساط والفوائد المستحقة مستقبلا لأن الاستمرار في الدفع لا يعني فقط إيقاف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنما الرجوع إلى الوراء[2].

---

1 - د. رمزي زكي – التاريخ النقدي للتخلف – مجلة عالم المعرفة – المركز الوطني للتخطيط بالكويت – أكتوبر **1987**. ص **283**.

2 - أديب ميرو – رؤية ثقافية لتوجيهات أولية عن طريق معالجة أزمة المديونية – المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل – الجزائـــر **1992** ص**100**.

أما الاستحالة السياسية فترى أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والانخفاض المستمر لمستويات المعيشة الاجتماعية، ومواصلة تسديد خدمات الدين الخارجي يعني القبول بالمزيد من التضحيات، خاصة في ظل السياسات الانكماشية لصندوق النقد الدولي، فإن ذلك سيقود حتما إلى سياسات دكتاتورية ويهدد الديمقراطية، وذلك بإرغام الشعوب على القبول بمثل هذه السياسات.

أما الاستحالة الأخلاقية فتتمثل في التالي: من الناحية التاريخية تعتبر بلدان العالم الثالث في الواقع هي الدائنة للبلدان الرأسمالية المتطورة سواء من الناحية المادية أو المعنوية، لسنوات النهب والاستغلال التي تعرضت لها إبان الفترة الاستعمارية، ثم الابتزاز المنظم لفوائضها الاقتصادية بمختلف الأشكال والأساليب، هذا دون أن ننسى اليسر والرفاهية التي حرمنا منها بسبب فرض التبعية والتخلف، والتي لا يمكن تقديرهما، وانطلاقا من الاستحالة الاقتصادية والاستحالة السياسية والاستحالة الأخلاقية يرى "كاسترو" أن الحل لن يمكن إلا باتحاد بلدان العالم الثالث بغض النظر عن مواقفها ومعتقداتها السياسية ،والإيديولوجية لسن النضال من أجل إلغاء هذه الديون، ويضيف كاسترو أن هذه الخطوة لا يترتب عليها أي خطر على النظام المصرفي الدولي ،أو أية كارثة مصرفية، على اعتبار أن البلدان الرأسمالية المتطورة سبق لها أن تحملت تكلفة ما يزيد عن 1000 مليار دولار بسبب ارتفاع فاتورة وارداتها من النفط، و لم يؤدي ذلك إلى تدمير اقتصادياتها، بل على العكس فإن هذا الإلغاء سيكون في صالح البلدان الرأسمالية الدائنة، باعتبار أن ذلك سيكون خطوة هامة للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.

إن هذا التصور لحل مشكلة المديونية، رغم المبررات التاريخية، وهي مبررات على قدر كبير من الأهمية إلا أنه يبدوا غير مناسب للأسباب التالية:

أ. أن احتمال اتحاد بلدان العالم الثالث ضعيف للغاية بسبب المصالح المتضاربة والصراعات الإيديولوجية بينها، والتجربة التاريخية غنية في هذا الإطار.

ب. قد يظن البعض أن التنكر للديون الخارجية وعدم دفعها هو أمر ممكن، غير أن ذلك يعتبر من الأوهام البعيدة كل البعد عن الحقيقة لما يترتب عن ذلك من آثار خطيرة للغاية تعرض البلد إلى وضع أسوأ، فبمجرد إعلان المدين عن رفضه لدفع الدين، حتى يجد له الدائنون الفرصة على إعلان إفلاسه وتجميد وحجز أصوله في الخارج، وبالتالي لن يستطيع الحصول على أية قروض جديدة وهو بذلك يعرض خطوطه الاستهلاكية والاستثمارية للخطر، بالإضافة إلى إمكانية استعمال العنف من طرف الدائنين لأنهم الأقوى عسكريا.

2. إتباع سياسة الاعتماد على الذات

يطالب أصحاب هذا الاتجاه بالاستمرار في دفع مستحقات الديون الخارجية وإتباع سياسة وطنية تقشفية. قبل التطرق إلى مختلف إجراءات هذه السياسة على المدى القصير، يجب التذكير بأن هذه الإجراءات تهدف إلى وقف انزلاق الوضع الاقتصادي، وأن إنجاز مثل هذه الإجراءات يعتبر بمثابة تهيئة المناخ المناسب لمهمات الأجل الطويل، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

أ. الوقف الفوري للانصياع لشروط صندوق النقد الدولي، ذلك أن برامج هذا الأخير (وكما ذكرنا ذلك سابقا) هي برامج انكماشية تهدف إلى رفع قدرة المدين على الدفع بغض النظر على الاستمرار أم لا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد نتج على مثل هذه البرامج زيادة ملموسة للدين الخارجي عكس ما يروج له خبراء صندوق النقد الدولي.

ب. إن منطق الأمور يتطلب من بلدان العالم الثالث تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن من خلال مكافحة الاستهلاك الطفيلي في القطاع العام والخاص، ضمن برنامج تقشفي توزع أعباءه على الطبقات والشرائح الاجتماعية بطريقة عادلة ولا يتحمل عبئه إلا الفقراء، كما هو ظاهر للعيان في كثير من بلدان العالم الثالث، ومنها الجزائر على الأخص.

إن مثل هذا البرنامج سيسمح بزيادة معدل الادخار المحلي، والتقليل من فجـــوة المـــوارد المحلية.

ج. إعادة الرقابة على النقد الأجنبي ووقف التردي المستمر في ســـعر الصـــرف العملـــة الوطنية والبدء في تشكيل احتياطات نقدية مناسبة.

د. وضع سياسة للاقتراض الخارجي تستهدف تنويع مصادر الاقتراض مـــن جهـــة وأن تكون القروض الجديدة ذات طبيعة إنتاجية.

هـــ. ترشيد الاتفاق الحكومي وزيادة الموارد العامة من خلال تبني الدولة سياسة ضريبية ملائمة تسمح بتخفيف العجز في الميزانية العامة.

و. خلق مناخ استثماري ملائم يساعد على جذب المدخرات المحليـــة إلى الاســـتثمار في القطاعات الإستراتيجية، وذلك بمكافحة التضخم وإعادة النظر في السياســـات الســـعرية والائتمانية.

أما على المدى البعيد فإن الهدف الأساسي يتمثل في الانتقال من وضع محاصرة الأزمة إلى وضع الخلاص النهائي منها واقتلاع جذورها الحقيقية. إن هذه الأزمة ترتبط من حيـــث جوهرها بإعادة النظر في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة ،والـــتي أوصـــلت بلدان العالم الثالث إلى وضعية حرجة بسبب عدم قدرة هذه البرامج على توفير الشـــروط الضرورية للإقلاع الاقتصادي، وتجاوز مرحلة التخلف وبالتالي الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي، وهي المرحلة التي يعتمد فيها البلد على إمكانياته الذاتية وموارده المحلية في تـــوفير مصادر التراكم والنمو، أي خلق نموذج تنموي يتمحور حول ذاته، وللوصول إلى ذلـــك يتطلب العمل على جبهتين:

الجبهة الأولى: نعتبر أن الجوهر يتمثل **في** التعبئة القصوى وترشيد الفائض الاقتصادي الممكـــن، هذا الفائض الذي لم تستخدمه بلدان العالم الثالث بشكل جيد، الأمر الذي جعلها تستخدمه في مجالات غير منتجة، والاعتماد بالدرجة الأولى على المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

والاجتماعية خاصة أثناء فترة اليسر التي ميزت فترة السبعينات من القرن الماضي، نظرا لأزمة التراكم الرأسمالي في البلدان الرأسمالية المتقدمة، بالإضافة إلى نجاح المؤسسات المالية والنقدية الدولية في تحويل الفوائض النفطية.

إن تعبئة هذا الفائض يتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية ومالية ونقدية ملائمة تضمن تعبئة وترشيد الموارد المحلية التي تضيع على المجتمع من خلال العديد من القنوات نذكر منها[1]:

- محاربة تهريب رؤوس الأموال، ووضع نظام ضريبي ينسجم مع السياسة الإقتصادية للدولة، مع محاربة الاكتناز والاقتصاد الموازي.

إن وجود سياسة سليمة تضمن عدم تسرب الأموال وتشجيع الادخار سيضمن بدون شك تقليل فجوة الموارد المحلية وعدم اللجوء إلى عملية الاستدانة بشكل مكثف.

الجبهة الثانية: تقترح نموذج تنموي يتجه أساسا إلى الداخل وليس إلى الخارج،ويرتكز هذا النموذج على فكرة الاعتماد على الذات على أن لا يفهم من ذلك الانغلاق والاستغناء عن كل ما هو أجنبي. إن هذه المقولة تعني الاعتماد وبشكل أساسي على الموارد المحلية في حين تبقى الموارد الأجنبية كعنصر ثانوي مكمل للقدرات المحلية.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن العمل على المستوى الداخلي غير كافي للخروج من الأزمةو،بالتالي يجب تعضيده بالعمل على المستوى الخارجي وذلك بالاعتماد على محورين، المحور الدولي والمحور الإقليمي، ولكن يتعين رؤية هذه المحاور في وحدتها وتأثيرها المتبادل.

الجبهة الثالثة: ترى أن أزمة المديونية الخارجية هي قضية عالمية، أي أن البعد الدولي بمكوناته المختلفة يمثل محورا رئيسيا فيها، ولذا فإن الحل الناجح يتجاوز ترميم وإصلاح الأوضاع الداخلية إلى ما هو أعم وأشمل، وذلك بضرورة الإسراع بتكوين كارتل دولي قوي.

---

1 - د. رمزي زكي – أزمة القروض الدولية – مرجع سبق ذكره ص **311**.

الجبهة الرابعة: ترى أنه يتعين السعي لتعميق أوجه التعاون للتكتلات الإقليمية الموجودة وإنشاء الجديد منها، وتشجيع التبادل التجاري والتكنولوجيا والمعارف والخبرات العلمية الموجودة ودعم اتحادات المنتجين للموارد الأولية التي تنتجها هذه البلدان للمحافظة على قدرتها الشرائية في السوق الدولية.

ويعتبر هذا الحل هو حلا موضوعيا من وجهة نظرنا على الأقل، كونه يعطي اهتماما كبيرا للقضايا الداخلية وأيضا القضايا الإقليمية والعالمية ويطرح أزمة المديونية في إطار شامل.

3. دورة المديونية الخارجية والاعتماد على الذات

لقد أشرنا سابقا إلى مشكلة الديون الخارجية التي تراكمت على بلدان العالم الثالث في بداية الثمانينات من القرن الماضي، وأوضحنا أن استفحال هذه المشكلة قد وضع عملية التنمية في تلك الدول في منطقة حصار شديد وعرضتها للضغوط الخارجية ولفقدان حرية القرار الاقتصادي الوطني. من هنا، ليس من الممكن لتنمية معتمدة على الذات أن تتحقق ما لم يتم حل هذه المشكلة.

ولقد استعرضنا الحلول المطروحة على الساحة الدولية وخاصة تلك المطروحة من طرف الدائنين في مكان أخر من الدراسة، وبينا كيف أنها تنحاز لصالح الدائنين ولا تأخذ بعين الإعتبار مصالح المدينين[1]. لكننا سنهتم هنا بإيضاح مدى الصعوبة التي ستواجه هذه البلدان التي ترفع شعار الإعتماد على الذات في مجال التخلص من هذه الديون المتراكمة والوصول إلى مرحلة التراكم الذاتي.

وربما تبدو لنا هذه الصعوبة بشكل جلي، إذا ما أحطنا بمنجزات البحوث والدراسات التي تمت مؤخرا حول هذه القضية، وهي البحوث والدراسات التي توصلت إلى صياغة ما يعرف بمصطلح "دورة المديونية الخارجية". فقد تبين أن الفترة التي يقطعها الاقتصاد الوطني، منذ أن يبدأ مديونيته الخارجية لتمويل عملية التنمية وحتى يصل إلى مرحلة النمو الذاتي ويتخلص

[1] - أنظر الفصل الثالث وخاصة المبحث الأول والثاني والثالث

فيها من حاجاته للتمويل الخارجي ومن ديونه الخارجية إنما تشتمل على ثلاثة مراحل أساسية. وهذه المراحل تشكل ما يعرف بمصطلح دورة الديون الخارجية.

3. 1. مراحل دورة المديونية الخارجية

تظهر المرحلة الأولى عندما يقل الادخار المحلي عن الاستثمار المطلوب، أما المرحلة الثانية تتميز باتجاه حجم المديونية الخارجية نحو التزايد أما المرحلة الثالثة فتبدأ عندما يصل حجم الديون الخارجية إلى أعلى مستوياتها، وفي ما يلي عرض مختصر لهذه المراحل.

المرحلة الأولى: نجد أن الادخار المحلي يقل عن الإستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف . ومن هنا يلجأ الإقتصاد الوطني للاستدانة لسد النقص في فجوة الموارد المحلية. وفي هذه المرحلة يسهم التمويل الخارجي في إحداث زيادة حقيقية للموارد المتاحة للاستثمار طالما أن الموارد الأجنبية تستخدم في خلق وتوسيع الطاقات الإنتاجية وعلى نحو يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي .وفي هذه المرحلة يلاحظ أن عبء الديون الخارجية يكون ضئيلا، طالما أن الالتزامات المترتبة على التمويل الخارجي مازالت مؤجلة للفترات القادمة، وطالما سمح الانسياب الجديد للموارد الأجنبية بمواجهة التزامات الديون الخارجية التي عقدت في الفترات الماضية.

المرحلة الثانية: ومن أهم خصائص هذه المرحلة هو اتجاه حجم المديونية الخارجية نحو التزايد بمعدلات مرتفعة، وحتى تتجاوز الدولة هذه المرحلة فإنها لابد وأن تحرص على الارتفاع بمعدل ادخارها الحدي، وعلى النحو الذي يؤدي – عبر الزمن – إلى تضييق فجوى الموارد المحلية وبما يمكن الدولة - في نهاية هذه المرحلة – أن تواجه بمواردها المحلية حاجات الاستثمار المتزايد – تبدأ هذه المرحلة حالما تنتهي المرحلة الأولى ،أي تبدأ حالما يصل الإقتصاد الوطني إلى تلك الحالة التي يكون فيها مستوى المدخرات المحلية قادرا على تغطية متطلبات الإستثمار المحلي. ولكن نجد في هذه المرحلة أنه بالرغم من إرتفاع مستوى المدخرات المحلية لا يكون كافيا – بعد تغطية احتياجات الإستثمار – لدفع أعباء الديون المتراكمة والمتمثلة في الفوائد وأقساط إستهلاك

الدين. ولهذا تظل الحاجة قائمة للتمويل الخارجي، غير أن حجم الإنسيان لرأس المال الأجنبي يصبح معدوما.

الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة يحتاج إلى ذلك القدر من التمويل الخارجي الذي يمكنه فقط من الوفاء بدفع إلتزامات خدمة ديونه الخارجية. ولهذا فإن المديونية الخارجية في هذه المرحلة تتزايد بمعدل متناقص. كما أنه في نهاية هذه المرحلة يصل التطور في حجم الديون الخارجية إلى قمته، ويتوقف بعد ذلك عن النمو والتزايد.

المرحلة الثالثة: تبدأ هذه المرحلة حالما تصل الديون الخارجية إلى أعلى مستوى لها ، وتتميز بأن الفرق بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى الاستثمارات المطلوبة يتزايد باستمرار، مما يعني تزايد حجم الفائض من المدخرات المحلية المتبقي بعد تغطية حاجات الإستثمار المحلي، الأمر الذي يمكن الدولة من إستخدام هذا الفائض في إستهلاك وتصفية ديونها الخارجية التي تراكمت في المرحلتين السابقتين.

ومن هنا يتجه حجم الديون وأعباؤها نحو التناقص بشكل سريع وتنتفي كلية حاجة الإقتصاد الوطني إلى التمويل الخارجي، ويسفر التطور الزمني في نهاية هذه المرحلة عن وصول الإقتصاد الوطني إلى تلك الحالة التي تنتهي فيها مديونيته الخارجية وتصبح أعباؤها معدومة ويصبح قادرا على النمو الذاتي، حيث تكون موارده المحلية قادرة على الوفاء باحتياجات الإستثمار المحلي ، وبعد إنتهاء هذه المرحلة يكون الإختيار أمام الإقتصاد الوطني هو إما أن يزيد معدل إستثماره بمقدار الفائض الذي كان يخصص للوفاء بمتطلبات خدمة الديون الخارجية أو أن يقوم بتصدير هذا الفائض كرأسمال مقرض للعالم الخارجي، وأما أن يعمل على زيادة مستوى الإستهلاك المحلي .

تلك هي مراحل المديونية الخارجية كما انتهت إليها كثير من الدراسات[1]. وهي بلا شك تنطوي على تبسيط للأمور. فالتجارب التاريخية تدل على أن مثل هذا التطور لا يتم على

---

[1] - لمزيد من التفاصيل أنظر:

- رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، مرجع سبق ذكره.

هذا النحو الآلي، لأن عملية التنمية وما تنطوي عليه من تطور في المديونية الخارجية لا تتم على هذا النحو.

بل إن التطور الواقعي لحركة المديونية الخارجية لبلد ما قد يسير على نحو معاكس تماما تعرضه دورة المديونية لخارجية. ولكن أيا كان الأمر فإن هذه الدورة تنطوي على فروض أساسية لا يجوز الطعن فيها لضمان وصول الإقتصاد الوطني إلى مرحلة النمو الذاتي. مثال افتراض النجاح المثالي لعملية التنمية واستمراره وأن معدل الادخار المحل المتوسط يتزايد باستمرار وأن العائد من رأس المال الأجنبي يكون أكبر من تكلفته.

3. 2. تحقيق شروط الإعتماد على الذات

إن التحدي الذي يواجه بلدان العالم الثالث للوصول إلى مرحلة الإعتماد على الذات يتمثل في كيفية تحقيق هذه الشروط. والواقع أن هذه الشروط لا يمكن أن تتحقق عفويا بل تتطلب شروط أساسية يجب توافرها حتى يمكن الوفاء بمتطلبات الوصول إلى هذه المرحلة، ومن بين هذه الشروط تحقيق إصلاح زراعي والتصنيع الموجه لإشباع الحاجات الأساسية للسكان.

3. 2. 1. تحقيق إصلاح زراعي

يتطلب من بلدان العالم الثالث القيام بإصلاح زراعي جذري لأن الطلب على السلع الزراعية لابد وأن يتزايد مع تزايد عدد السكان والدخول النقدية.من هنا ينتهي الحال في معظم بلدان العالم الثالث بأن ينمو إستهلاك المواد الزراعية بأسرع من نمو الإنتاج الزراعي المحلي فيها، ويكون الملاذ لهذا المأزق هو زيادة الإعتماد على العالم الخارجي فتزيد هذه الموارد، والضغط على موازين المدفوعات، والوقوع في فخ الاستقطاب الدولي لمن يملك الفوائض الزراعية الغذائية. لهذا كله ليس من المتصور أن تتحقق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، إلا بإنجاز مهام الإصلاح الزراعي والمتمثلة في:

- رمزي زكي، الديون والتنمية، دراسة في أثر القروض الخارجية على البلاد العربية، مصدر سبق ذكره.
- بول باران، الاقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف، دار الطليعة، بيروت، **1978**، ص**30/24**.

- زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء بالاحتياجات الغذائية للسكان ولتوفير المواد الخامة اللازمة للصناعات المحلية ولتوفير فائض زراعي مناسب للتصدير.

- وكل ذلك لن يتحقق إلا في ضوء تعديل جذري للموقف تجاه القطاع الزراعي بكامله وما يمليه ذلك من تحسين في مستويات الأجور والدخول الزراعية، وتعديل سياسات الأسعار والتمويل والتسويق، وتنمية قوس الإنتاج الزراعي وتحديثها، وإيجاد علاقات متوازنة ومتبادلة بين الزراعة والصناعة.

3. 2. 2. التصنيع الموجه لإشباع الحاجات الأساسية للسكان

إن نمط التصنيع الذي سار خلال عقود خلت كان يهدف إلى التصنيع الموجه للتصدير أو إحلال الواردات. وهذا النمط الذي نهدف إليه، والذي نرى أنه ضروري في الوقت الحاضر، هو ذلك النمط الذي يقيم صناعات موجهة لإشباع الحاجات الأساسية للسكان. فهو إذن لا يعني في الأساس بحاجات الطلب الفعلي القائمة والتي تعكس التفاوت في توزيع الدخل، وإنما يعني أساسا بالحاجات العديدة المتنوعة والضرورية لمجموع السكان. إن توجهه الأساسي هو السوق الداخلي وليس الخارجي، وبالتالي إن نجاح هذا النمط يتطلب ثلاثة شروط أساسية[1] هي:

- تخطيط الموارد واستخدامها، وتوفر الحماية للصناعات المحلية، وكذا توسيع السوق الداخلي.

بالإضافة إلى العناصر السابقة يمكن أن نضيف أن نجاح هذا النمط التصنيعي الذي يهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للسكان يجب أن يقوم على تطور متوازن للزراعة والصناعة معا.فليس من المتصور قيام تنمية صناعية بالمعنى الذي حددناه لهذا النمط، دون أن يؤازرها نمو موازي في القطاع الزراعي ليمدها في المراحل الأولى من النشأة، بمصادر التراكم اللازمة وبالقوى العاملة التي حررتها التنمية الزراعية، وليمدها بعد ذلك بالمواد الخام والوسيطة،

[1] - رمزي زكي، المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص**444**.

ويوفر للعمال الصناعيين بالمدن المواد الغذائية. ومن ناحية أخرى، سيكون لنجاح نمط التصنيع الموجه لإشباع الحاجات الأساسية أثره في تطوير الزراعة نفسها، من خلال ما يوفره لها من مواد وسيطة ومعدات إنتاجية.إن هذا التكامل بين الصناعة والزراعة سيؤدي لاحقا إلى الإكتفاء الذاتي ويقلل من فاتورة الإستيراد، الأمكر الذي يؤدي إلى تخفيض المديونية الخارجية.

خلاصة :

من خلال عرضنا لرؤية المؤسسات المالية الدولية لحل أزمة المديونية نستخلص ما يلي:

- تبين أن السياسات المالية والنقدية المقترحة من طرف هذه المؤسسات كانت تهدف إلى الحفاظ على مصالح البلدان الدائنة في عمومها، كما يظهر أن الدين الخارجي ليس هو المعيق الوحيد للتنمية، فحتى لو تم إلغاء جميع الديون، فستبقى هناك الكثير من المصاعب التي تتمثل في نقص رأس المال البشري والموارد الطبيعية. بالإضافة إلى وجود سياسات إقتصادية خاطئة وغير محددة، وتبقى مشكلة تزايد أعباء الدين ومدفوعاتها قيدا رئيسيا على الكثير من الدول المثقلة بالديون، والتي تحتاج إلى تضافر الجهود المحلية والإقليمية والدولية للخروج من هذه الأزمة.
- ولقد ظهرت كذلك وسائل أخرى استهدفت مساعدة الدول المدينة على الوفاء بالتزاماتها، من خلال إعادة تشكيل هيكل ديونها الخارجية، ولقد أتاحت تلك الوسائل لجهات التفاوض الدائنة أن تتعامل مع مشكلات الدول المدينة كل على حدة، كما مكنتها من إدخال تغيرات على أية اتفاقية مع دولة ما، ومن ثم تطبيقها إذا كان ذلك مناسبا في حالات أخرى مشابهة، وهذا التوجه القائم على معالجة كل حالة بمفردها يجعل هذه الدول فريسة سهلة.

الفصل الرابع : المديونية الخارجية للجزائر و آثارها على الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول : أثر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المديونية الخارجية.

المبحث الثاني : المؤشرات الأساسية للمديونية الخارجية للفترة 1970 - 2004.

المبحث الثالث : أسباب تزايد المديونية .

المبحث الرابع : آثار أزمة المديونية الخارجية.

خلاصة :

لقد اضطرت الجزائر بعد الاستقلال إلى الاستعانة بالقروض الخارجية، لتكملة النقص الحاصل في المدخرات المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف الخروج من حالة التخلف التي ورثتها عن الاستعمار.

وإذا كانت مرحلة الستينات من القرن الماضي قد تميزت بضعف مستوى تزايد الدين الخارجي، فان هذه الوتيرة عرفت تزايدا كبيرا منذ بداية السبعينات عندما شرعت الجزائر في تطبيق إستراتيجية التنمية القائمة على نموذج الصناعات المصنعة وما تطلبتها المخططات التنموية من رصد استثمارات ضخمة عجزت المدخرات المحلية عن تمويلها. وكانت الفترة 1974-1979 من أهم الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية للجزائر تزايدا كبيرا.

وقد ساعدت الظروف الملائمة للاقتراض التي سادت فترة السبعينات على زيادة المديونية الخارجية خلال تلك الفترة، خاصة وأن الجزائر كانت تتمتع خلال تلك الفترة بثقة ائتمانية كبيرة لدى الأوساط المالية الدولية.

و لم تكن المديونية الخارجية للجزائر لغاية بداية الثمانينات تمثل مديونية ثقيلة و لم يكن مشكل القدرة على السداد أو مشكل الملائمة وكذا مشكلة السيولة مطروحة خلال تلك الفترة. ومع بداية الثمانينات تم التخلي عن إستراتيجية التنمية القائمة على الصناعات المصنعة لصالح إستراتيجية التنمية القائمة على الصناعات الخفيفة، وذلك بحجة أن نموذج الصناعات المصنعة الذي تم تطبيقه خلال فترة السبعينات كان السبب الرئيسي في تزايد المديونية الخارجية وخدماتها خلال تلك الفترة.

إلا أن الواقع بين أنه بالرغم من تخلي الجزائر عن إستراتيجية التنمية القائمة على نموذج الصناعات المصنعة، فأن المديونية وخدماتها لم تتوقف عن التزايد، بسبب سياسة الاستدانة غير السليمة التي أصبحت تتابع آنذاك، حيث لجأت إلى الإفراط في الاقتراض الخارجي من أجل زيادة الواردات من السلع ذات الاستهلاك النهائي، وذلك في إطار برنامج خاص لمحاربة الندرة. وما أن حلت سنة 1986 حتى وجدت الجزائر نفسها تعيش أزمة مديونية خانقة، بعدما شهدت أسعار النفط انخفاض قويا في السوق العالمي ترتب عنها تراجع كبير في حصيلة صادراتها من

العملة الصعبة، في الوقت الذي تدهورت فيه احتياطات الصرف، وبلغت فيه المديونية الخارجية وخدماتها مستويات حرجة وقد ساهمت مجموعة من العوامل في إحداث تلك الأزمة، بعضها يعود إلى عوامل داخلية والبعض الآخر إلى عوامل خارجية.

وقد كان لأزمة المديونية آثار جد وخيمة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، حيث حدث تدهور كبير في بعض المجاميع الاقتصادية إلى مستويات لم يسبق أن عرفتها من قبل.

وعلى ضوء ما تقدم جاء هذا الفصل لنتناول من خلاله بالتحليل ودراسة إشكالية المديونية، وذلك من خلال أربعة محاور هي: أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المديونية الخارجية، مع عرض لبعض المؤشرات الأساسية للمديونية الخارجية، وأسباب تزايد المديونية، وكذا آثارها على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المديونية الخارجية

إن موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلاقته بالمديونية الخارجية يتطلب منا عرض، وبشكل مختصر مراحل التنمية الاقتصادية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال إلى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وهو التاريخ الذي تفجرت فيه أزمة المديونية في الجزائر.

1. المراحل التي مرت بها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

كان الوضع الذي واجهته الدولة الجزائرية سنة 1962 وضعا صعبا حيث أن سبع سنوات ونصف من الحرب والتخريب الاستعماري دمرت الهياكل الاقتصادية في البلاد لا سيما أن في سنتي 1961 و 1962 "قامت منظمة الجيش السرير "المنتمية إلى المعمرين بتنفيذ سياسة " الأرض المحروقة " حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال من وجود أي إنجاز.

أما في الأرياف كان الجيش الفرنسي قد جمع السكان في مراكز الأمر الذي قطعهم عن جذورهم ونشاطهم وكانت الأرض غداة الاستقلال في حالة خراب.

وإضافة إلى تدمير الهياكل وإبعاد السكان عن نشاطهم التقليدي ومغادرة المعمرين إلى فرنسا، وقد بلغ عدد المغادرين ما يقرب مليون معمر في ظرف بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطهم ووظائفهم (هجرة 50.000 إطار عالي و35.000 إطار متوسط و100.000 عامل موظف) وسد الجزائريون ذلك الفراغ بالوسائل المتاحة لديهم، مع العلم أن أغلبية السكان الجزائريون يقيمون في الأرياف و أميين بنسبة 90% [1] وأثناء هجرتهم أخذ المعمرون مدخراتهم ورؤوس أموالهم و هكذا سجل في شهر جوان 1962 تحويل 750 مليون فرنك من الجزائر إلى فرنسا عبر قناة البنوك: أما التحويلات غير البنكية فلم تحص[2].

وأمام هذه الوضعية قامت الدولة نظام في إدارة الوحدات الاقتصادية سواء كانت زراعيـــة أو صناعية، وهو ما يعرف بالتسيير الذاتي، إلا أن هذا النظام واجه العديد من المشاكل وخاصة في القطاع الصناعي، فقد أصبحت المصانع تواجه وضعيات في مختلــف مستويات النمـــو فيمـــا

1 - أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر. ص 22.

2 - أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سبق ذكره. ص 23.

يتعلق بتجهيزاتها وقدرتها على دخول السوق، بالإضافة إلى ذلك فإن مجهود التنمية كان يفرض مستوي من تعبئة كل الوسائل المالية والبشرية التي كانت تتجاوز قدرات وإمكانيات الوحدات المسيرة ذاتيا، وتفرض مستوى من التضامن بين الوحدات وبين القطاعات[1].

وكل هذا لم يكن منسجما وغير متطابق مع فلسفة التسيير الذاتي، الأمر الذي دفع الدولة إلى إنشاء مؤسسة عمومية كلفت بتنظيم نشاط قطاع بأكمله. وقد عرفت هذه الفترة تأميم أراضي المعمرين وتنظيم التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي في سنة 1963 وخلق شركات وطنية للنقل وتجارة المحروقات (سوناطراك) 1964، والانتقال من التسيير الذاتي إلى الشركات الوطنية في القطاع الصناعي والخدمي.

إن المشاريع المسجلة للإنجاز تتطلب وسائل بشرية، وتكنولوجيا، ومالية يتحتم توفيرها. إلا أن القدرات الإقتصادية للقطاع الخاص ضعيفة ولا تسمح بتأمينها. الأمر الذي دفع بالدولة إلى التدخل لإنشاء مؤسسات عمومية، وهذا التدخل يسمح بتوفير تمويل ملائم ومناسب لهذه المؤسسات. ولقد بدأت سياسة اقتصادية جديدة في الجزائر، والمرتكزة على نموذج التنمية الذي وضعه الاقتصادي الفرنسي دي برنيس، ويمكن عرض أهم ملامحه وبشكل مختصر فيما يلي:

1.1. نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية

لقد تبنت الجزائر إستراتيجية الصناعات الثقيلة كصناعة تستجيب لمتطلبات التنمية الإقتصادية والاجتماعية التي نصت عليها مختلف المواثيق الوطنية، والتي اعتمد عليها دي برنيس بشكل كبير في وضع إستراتيجية الصناعات المصنعة.

1 - **Ahmed BENBITOUR: L'Algérie au troisième millénaire, défis et potentialités ed MARINOOR Algérie 1998 P 19.**

من بين هذه المواثيق نذكر برنامج طرابلس بليبيا سنة 1962، وهو يرسم مشروعا للتنمية يعتمد على إصلاح زراعي وتصنيع ضروري في إطار جمهورية ديمقراطية شعبيّة، ميثاق الجزائر لسنة 1964 الذي يدعو إلى إنجاز تنمية متوازنة، بالإضافة إلى بيان 1954.

وما يمكن ملاحظته على مضامين هذه البرامج أنها كانت تحمل مواقف راديكالية ومعاكسة لكل ما له علاقة بالنظام الرأسمالي وهذا يعكس طبيعة الثورة الجزائرية المسلحة التي خاضها شعب عانى الكثير ويكن عداء للاستعمار، وكان البديل الوحيد في نظر صانعي الاستقلال في ذلك الوقت هو التوجه نحو تنمية لا رأسمالية التي تعتبر السبيل الوحيد لإحداث قطيعة مع المستعمر. وبناء دولة عصرية تتمتع باقتصاد متوازن ومزدهر.

إن هذا النموذج يندرج ضمن نظرية الصناعات المصنعة التي تبناها الاقتصادي الفرنسي -ديستان ديبرنيس- وحسب هذا الاقتصادي الذي يقوم بتعريف التصنيع بالصيغة التالية:

"بأنه عبارة عن الصناعات التي تعمل على تحديث الزراعة و تحويل الثروات الوطنية إلى منتجات أو سلع استهلاكية أو إنتاجية موجهة لتغطية حاجات السوق الوطنية"[1].

إذن فعملية التصنيع هي بمثابة تحويل مجتمع بأسره عن طريق نظام مرتب من الصناعات. والأمر في هذه الحالة ليس مجرد إنشاء صناعات، بل أيضا خلق تكامل وانسجام بين قطاعات النشاط الاقتصادي، مما يسمح بإنشاء تنمية مستقلة عن طريق التخفيف التدريجي للتبعية الاقتصادية.

وبهذا يتجاوز -ديبرنيس- الأطروحات التي تربط بين النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي، وانطلاقا من هذا الفهم فهو يعطي أهمية كبرى لمثل هذه الصناعات التي تمتاز بديناميكية ذاتية أي تلك التي لها قوة جذب أمامية وخلفية لدفع عملية التنمية الاقتصادية والتي يعرفها بالصيغة التالية: "تلك التي تقوم مهمتها الأساسية في الوقت المناسب وفي محيطها المحدد على تملئة "اسوداد" المصفوفة الصناعية وتوابع الإنتاج عن طريق وضع مجموعة من الآلات تحت تصرف الاقتصاد لزيادة إنتاجية العمل ولإعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية[2].

---

[1] - ديلمي لخضر : التخطيط الصناعي في الجزائر (1977/1967) رسالة ماجستير ــ جامعة قسنطينة 1983. ص 25/21.

[2] - روابح عبد الباقي : المديونية الخارجية للجزائر ، مرجع سبق ذكره. ص 44.

وحسب –ديبرنيس- فأن هذا النوع من الصناعات يتضمن ما يلي[1]:

أ. مجموعة الفروع التي تتقاسم صناعات الحديد والصلب، والصناعات الميكانيكية والكهربائية والتي تقدم السلع الرأسمالية إلى القطاعات الأخرى وهي: التجهيزات الصناعية، الآلات، المحركات.

ب. الفروع الكبرى للصناعات الكيماوية: الكيمياء المعدنية (الكبريت ومشتقاته، الأسمدة الآزوتية) والكيمياء العضوية (البتر وكيمياء والمنتجات الأساسية التي تدخل في صناعة مواد البلاستيك والمطاط الصناعي).

ج. فرع إنتاج الطاقة وما يتميز به من قوة جذب أمامية وخلفية سواء (استخراج، النقل والتخزين) بمعنى سواء التحسينات التكنولوجية الداخلية (داخل القطاع) أو القطاعات الأخرى المستهلكة للطاقة.

وإذا كانت مثل هذه الصناعات تتطلب رؤوس أموال ضخمة، فالسؤال المطروح هو: كيف يتعامل هذا النموذج مع مشكلة التمويل، خاصة بالنسبة لبلد نامي مثل الجزائر؟

إن هذا النموذج يعتبر هذا المشكل ثانوي، خاصة بالنسبة لبلد نفطي مثل الجزائر ويعتمد في ذلك على مصدرين:

المصدر الأول: قطاع الطاقة وما يدره من عوائد هامة من العملة الصعبة، إلا أن هذا القطاع كان خاضعا آنذاك لسيطرة الشركات الأجنبية، إذن فإن تمويل التنمية مرتبط مباشرة بسيطرة الدولة على قطاع الطاقة و هو ما تم في سنة 1971.

المشكلة الأخرى تكمن في تنمية هذا القطاع وتتطلب هي الأخرى استثمارات كبيرة، إضافة إلى إمكانية الوقوع في مخاطر استقطاب صناعي.

المصدر الثاني: بما أن النموذج يقوم على فرضية أساسية هي تطبيق إصلاح زراعي يسمح بالتكثيف الزراعي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ومن ثم ظهور فائض زراعي الذي يستخدم كمداخلات للقطاع الصناعي، ومن ثم يسمح الربط بين القطاع الزراعي والصناعي.

---

1 - نفس المرجع السابق. ص 23.

إذن فإن المصدر الثاني يتمثل في تحويل هذا الفائض لتمويل الصناعات المصنعة. إن الميزة الجوهرية لهذا النموذج تكمن في كونه يهدف إلى تحقيق تنمية متمركزة على ذاتها من خلال التكامل بين مختلف القطاعات عن طريق الحلقة (الصناعة ـــ الزراعة ـــ الصناعة) لتلبية حاجات السوق الوطنية.

2.1 الخطط الإقتصادية

لقد أولت الجزائر أهمية كبيرة لعملية التخطيط الاقتصادي، لما له من أهمية كبيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. وقد تمت ترقية الجهاز المركزي المتمثل في كتابة الدولة للتخطيط إلى وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، وكمحاولة لتسريع عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية أعدت الجزائر الخطط الإقتصادية التالية[1]:

1 .1.2. المخطط الثلاثي 1967- 1969

لقد كان يهدف هذا المخطط التمهيدي إلى وضع إستراتيجية شاملة للتنمية تستهدف أساسا وضع الأسس المادية الضرورية لانطلاقة اقتصادية حقيقية، وذلك بالاستناد إلى نظرية الصناعات المصنعة التي كانت تهدف إلى خلق روابط متينة بين القطاعات الإقتصادية المنتجة.

1 .2.2. المخططان الرباعي الأول والثاني 1970- 1977

تميزت فترة السبعينات من القرن الماضي بتطبيق مخططين الرباعي الأول والثاني 1970-1973 و1974-1977 على الترتيب، ويمكن تشخيص الأهداف المراد تحقيقها من تنفيذ المخططين في أربعة محاور هي:

---

[1] - لمزيد من الإطلاع أنظر:

عبد الله معطي، التنمية الاقتصادية في الجزائر: تطورها وآفاقها من كتاب المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، بحوث ومناقشات المؤتمر العاشر للإتحاد الاقتصاديين العرب (الكويت 6- 8 فبراير 1988)، الجزء الثاني المعهد العربي للتخطيط بالكويت، دار الرازي ص 186/183.

أحمد هني تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1990.

- ضمان تدعيم الاستقلال المالي للبلد عن طريق تنمية وسائل الإنتاج المستعملة في إنتاج السلع الموجهة للتصدير وكذلك ضمان تراكم وسائل الدفع الخارجية اللازمة لتمويل المخططات.

- التوجه نحو تكامل كل مجهودات التنمية في البلاد عن طريق وضع قاعدة مادية يكون التصنيع مكونها الأساسي.

- منح البلد نظام تربية وتكوين موجها ليحمل على عاتقه تلبية الحاجات الجديدة والمتزايدة بسرعة.

- تحضير شروط أحسن للاستثمارات، وذلك من أجل تحسين مستوى معيشة الأفراد والجماعات الموجودة في مختلف مناطق الوطن.

1. 3. المخططان الخماسيان 1980 - 1989

شرعت الجزائر بعد الانتهاء من تطبيق المخططات الرباعية إلى وضع مخططين خماسيين.

1.3. 1. الخطة الخماسية الأولى 1980 - 1984

لقد جاءت هذه الخطة لتعالج النقص والإختلالات التي ظهرت عند تطبيق المخططات السابقة، ومن بين أهدافها إعادة النظر في التوزيع القطاعي للاستثمارات لفائدة النشاطات الأخرى مما تقرر منح الربع فقط من مجموع الاستثمارات لقطاع المحروقات أي 63 مليار دينار جزائري من مجموع 250 مليار دينار جزائري[1].

وقد حملت هذه الخطة في طياتها بعض التغيرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تم التركيز في هذا الإطار على الصناعات الخفيفة كما حملت في طياتها برامج إعادة هيكلة بعض القطاعات في المجال الصناعي والزراعي، وذلك كله تحت شعار من أجلك يا وطني.

---

[1] - **JEAN PIERRE PAUWELS, Réflexions sur les nouvelles orientations économiques du Plan Quinquennal(1980/1984) et sur L' organisation de l économie Algérienne ENAL / Alger 1983.**

1. 3. 2. الخطة الخماسية الثانية 1985 - 1989

يشكل المخطط الثاني امتداد للمخطط الخماسي الأول، وكان يهدف هذا المخطط إلى الاحتفاظ بوتيرة نمو مدعمة بجهاز إنتاج يضمن مستوى استثمار هام، كما يحدد كهدف ضمان استقلال الاختيارات والسياسات الاقتصادية بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.

وتهدف الخطتان الخماسيتان تنسيقا ماديا للنشاط وتكثيفا لاستخدام طاقات الإنتاج الموجودة وإدارتها الحسنة، فقد قامت السلطات بإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام سنة 1982، وبحل مشكلة ديونها، حيث تحملت الخزينة العمومية سد الديون التي كانت تربط الشركات السابقة لبعضها البعض.

وبعد تصفية هذه الأعباء كانت الظروف ملائمة للسير نحو استقلالية المؤسسات العمومية، وهو ما تم فعلا في سنة 1987، وأصبحت للمؤسسات الحق في إدارة مستقلة لشؤونها دون أي تدخل من طرف الوصاية، مقابل ذلك فهي مطالبة بالكفاءة الإنتاجية والكفـــاءة المادية، وتم كذلك طرح قواعد جديدة لضبط وتعديل النشاط الاقتصادي، وتركزت هذه القواعد على سياسة القرض والعملة، وعلى سياسة الأسعار، وعلى ألإجراءات الجبائية وعلى قواعد الكفاءة المالية للمؤسسات. وقد كان الهدف من جميع هذه الإجراءات هو تقويم القطاع العام، وكذا ضبط نشطات القطاع الخاص

2. أثر الاستثمارات على المديونية الخارجية

نتطرق من خلال هذه الفقرة إلى أثر الاستثمارات على المديونية الخارجية، بمعنى هل هذه الاستثمارات قادت إلى زيادة المديونية الخارجية للجزائر؟. وسنبين ذلك من خلال حجم الاستثمارات خلال مخططات التنمية.

2. 1. الاستثمارات خلال مخططات التنمية

لقد تم التركيز على حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي نظرا لما له من أهمية كبيرة في السياسة الإقتصادية، ونظرا كذلك إلى الوزن الذي تحتله الاستثمارات الصناعية بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخر، والجدول التالي كفيل بإبراز ذلك.

الجدول رقم(30): الاستثمارات الصناعية العمومية إلى إجمالي الاستثمارات خلال فترة1967-1989

الوحدة: مليار د.ج

المخططات / البيـــــان	المخطط الثلاثي 69 - 67	المخطط الرباعي الأول 1973 - 1970	المخطط الرباعي الثاني 1977 - 74
1 إجمال الاستثمارات	9,06	27,75	110,22
2 الاستثمارات الصناعية	4,9	20,8	74
% 1 ÷ 2	% 54	%75	% 67
المخططات / البيـــــان	1979 - 1978	المخطط الخماسي الأول 1984 - 1980	المخطط الخماسي الثاني 1989 - 1985
1 إجمالي الاستثمارات	105,8	400,6	557,24
2 الاستثمارات الصناعية	64,7	154,5	174,43
% 1 ÷ 2	%61	% 38,5	% 31,3

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على المصادر التالية:

- **ABDELMADJID BOUZIDI : Question actuelle de la planification Algérienne ENAP / ENAL Algérie 1983 P 25.**
- **MEDIA BANK: Le journal interne de la Banque d'Algérie N° 70, Année 2003.**

شرابي عبد العزيز: الاقتصاد الجزائري، منشورات جامعة منتوري- قسنطينة 2003/2004 ص 14، 22، 24.

من خلال استعرا ضنا لبيانات الجدول السابق نسجل الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: المبالغ الضخمة التي سخرت لتطبيق هذه المخططات، والتي ما فتئت ترتفع من مخطط لآخر فمن 9.06 مليار دج بالنسبة للمخطط الثلاثي ارتفع المبلغ إلى 27.75 ملياردج بالنسبة للمخطط الرباعي الأول، ووصل إلى 110.22 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني، وقد تضاعف المبلغ خلال المخطط الرباعي الأول إلى أكثر من ثلاث مرات وبـــ: 12 مرة بالنسبة للرباعي الثاني.

وقد بلغ المبلغ في الفترة الانتقالية إلى 105.8 مليار دج وليواصل صعوده خلال المخططين الخماسيين بـــ: 400.6 مليار د.ج و557.24 مليار دج على الترتيب.

الملاحظة الثانية: الأهمية الكبرى التي أولتها الجزائر للاستثمارات الصناعية باعتبار أن عملية التصنيع تشكل المحور الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن نسبة الاستثمارات الصناعية إلى إجمالي الاستثمارات بلغت نسبة 54% خلال المخطط التمهيدي، إلى 75% خلال المخطط الرباعي الأول إلى 67% خلال المخطط الرباعي الثاني، ثم إلى 61% خلال المرحلة الانتقالية، بينما نجد خلال فترة المخططين الخماسيين انخفاضا لهذه النسب، وبشكل حاد حيث بلغت 38.5 ؛ و 31.3 % على الترتيب، وهذا في الواقع يترجم السياسة الاقتصادية لهذه الفترة التي كانت تهدف إلى تحرير الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص، والتراجع في نموذج التنمية المعتمد على الصناعات الثقيلة إلى نموذج تنمية يعتمد على الصناعات الخفيفة.

الملاحظة الثالثة: إن التراجع في النسب المئوية فيما يخص الاستثمارات الصناعية بالنسبة للاستثمارات الإجمالية، لا يعني تراجع في الأهمية إذ نجد أن المبالغ المخصصة هي في تزايد مستمر بحيث ارتفعت المبالغ المخصصة من حوالي 4.9 مليار د.ج خلال الثلاثي إلى 20.8 خلال المخطط الرباعي الأول وإلى 74 مليار د.ج خلال المخطط الرباعي الثاني إلى 64.7 مليار دج خلال المرحلة الانتقالية، وإلى 154.5 مليار د.ج في المخطط الخماسي الأول، وإلى 174.43 مليار دج خلال المخطط الخماسي الثاني، وهذه الزيادة في حجم الإستثمارات بالنسبة للقطاع الصناعي لا تترجم على أرض الواقع في زيادة أداء هذا القطاع، وإنما كانت بسب الإنحرفات

المسجلة بين الاستثمارات المخططة والفعلية، أنظر الجدول رقم (30). هذه الإنحرفات كانت لها أسباب متعلقة بمدة الإنجاز التي تجاوزت المدة المقررة لها. بالإضافة إلى ارتفاع أسعار سلع التجهيز في السوق الدولية، الأمر الذي قاد إلى ظهور هذه الإنحرفات. ولقد تم التركيز في مجال التنمية الصناعية على استيراد التكنولوجيا، هذه الأخيرة تطلبت أموال ضخمة لتمويل عملية استيراد المعدات والتجهيزات اللازمة لتشغيل الوحدات الإنتاجية، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح السؤل التالي: ما هي مصادر التمويل المعتمدة لاقتناء هذه التجهيزات؟.

2.2. مصادر تمويل الاستثمارات

من بين المصادر المعتمدة، تصدير المحروقات إلى جانب اللجوء إلى القروض الأجنبية، ومن أجل تحقيق التمويل عن طريق المحروقات فقد كان لابد من ترقية وتطوير هذا القطاع نفسه، ووجهت له استثمارات ضخمة خلال الفترة 1967 - 1979. بحيث بلغت 14.585مليار د.ج من 1967- 1973، وبعد ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 بلغت أكثر من 60 مليار د.ج ما بين 1974 - 1979[1]، وهو ما يبين أن قطاع المحروقات قد أستحوذ على معظم الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة خلال الفترة 1967- 1979، حيث مثلث الاستثمارات الصناعية كمتوسط خلال الفترة المذكورة حوالي 48.32%، مما أدى إلى ربط الاقتصاد الجزائري بالخارج واعتماده كليا على هذا القطاع في الصادرات[2].

كما أن للقروض الأجنبية مكانة هامة في عملية تمويل مشاريع التنمية لهذه الفترة، فقد ساهمت القروض الأجنبية في عملية التمويل حسب بعض الدراسات بـــ: 20% خلال المخطط الرباعي الأول وبـــ: 40% خلال المخطط الرباعي الثاني وبـــ: 44 % خلال الفترة (1978-1979)[3].

وفي ظل تزايد الاستثمارات الصناعية خلال المخططات السابقة، والانحرافات المسجلة بين الاستثمارات المخططة والاستثمارات الفعلية، فإن السؤال الذي يمكن طرحه، ويصبح ذا أهمية بالغة هو: إلى أي مدى ساهمت هذه الانحرافات في بروز أزمة المديونية؟

1 – MUSTAPHA MEKIDECHE: Le Secteur des hydrocarbures OPU Algérie 1983 P 45.

2 - شرابي عبد العزيز: الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره. ص 15.

3 - نفس المرجع السابق. ص 16/15.

2. 3. الانحرافات المسجلة بين الاستثمارات المخططة والاستثمارات الفعلية

وللإجابة على السؤال السابق يجب التذكير بأن هذه الانحرافات وصلت إلى مستويات جد مرتفعة والجدول التالي كفيل بإبراز ذلك.

الجدول رقم (31): تطور الاستثمارات خلال الفترة 1967 ــ 1979

الوحدة: مليار دينار

المخططات / البيان	المخطط الثلاثي 1967 ــ 1969		المخطط الرباعي الأول 1970 ــ 1973		المخطط الرباعي الثاني 1974 ــ 1977		المرحلة الانتقالية 1978 ــ 1979: 1978		1979	
	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي
مبلغ الاستثمارات	9,06	19,6	27,75	68,6	110.22	314,3	96,63	52,65	64,71	54,78

المصدر:

1ــ بالنسبة للفترة 1967 ــ1977 أنظر

Abdelmadjid BOUZIDI : Question actuelles de la planification Algérienne, OP cit. P 26.

2ــ بالنسبة للمرحلة الانتقالية 1978 ــ 1979 أنظر:

Mohamed Chérif: Bilan de la Section de bien d équipement C.R.E.A D'Alger 1984.

إن نظرة على البيانات الواردة في الجدول السابق تبين أن وتيرة التراكم خلال الفترة 1967-1979 كانت أسرع مما كان متوقعا، وهكذا فإن معدلات الإنجاز تجاوزت المعدل النظري خلال فترة المخططات الإنمائية، وترافقت خلال المرحلة الانتقالية، وذلك على النحو ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم (32): نسبة زيادة المبلغ المستهلك إلى المبلغ الابتدائي خلال الفترة 1969- 1979

المبالغ / المخططات	المبلغ الابتدائي	المبلغ المستهلك	نسبة زيادة المبلغ المستهلك إلى المبلغ الابتدائي
التمهيدي1967- 1969	9.06	19.6	216
المخطط الرباعي الأول	27.75	68.6	247
المخطط الرباعي الثاني	110.22	314.3	285
المرحلة الانتقالية 1978 1979	96.63 64.71	52.65 54.78	66.5

المصدر: الجدول مقتبس من الجدول رقم (30)

إن نظرة على الأرقام الواردة في الجدول السابق تبين:

- بعض التجاوز في الجانب المالي فقط. أما الجانب المادي فأغلبية المشاريع عرفت تأخرا في مدد الإنجاز وزيادة كبرى في تكاليفها الابتدائية. كما هو مبين في الجدول

- بعض الإختلالات في نظام الاستثمارات الذي ساهم بشكل مباشر في تضخم تكاليف مختلف المخططات، مع تراجع ذلك خلال المرحلة الانتقالية، والسؤال الذي يمكن طرحه في هذا الإطار هو: ما هي العوامل الأساسية التي ساهمت في تضخم تكاليف مختلف المخططات ؟

3. العوامل التي ساهمت في تضخم تكاليف مختلف المخططات

لقد ساهمت عوامل عديدة في تضخم تكاليف المخططات، ومن بين هذه العوامل، والتي هي قدر كبير من الأهمية نذكر عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي بالإضافة إلى ظاهرة التضخم.

3. 1. عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي

رغم الشروط التي وضعتها الجزائر لعمليات الاقتراض الخارجي من خلال تأكيد الإصلاح المالي لسنة 1970، والتي تفرض بأن التمويل الخارجي يتم بالتنسيق بين البنوك ومجموع هيئات وزارة المالية، يهدف أساسا السيطرة على المعاملات الخارجية وتنظيم عمليات الاقتراض والذي يمثل جانب أساسي لا يتحمل أي ضعف في الممارسة.

وتظهر بعض الدراسات : أن النسبة المحددة التي وضعتها الجزائر وذلك بقصد التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي لم تحترم من قبل المتعاملين الاقتصاديين[1]. ويرجع هذا التجاوز في النسب إلى غياب جهاز مركزي على مستوى الاقتصاد الوطني، يمكن للمؤسسات المقترضة الرجوع إليه قبل إبرام عقد القرض لمراجعة شروطه و الالتزامات الناجمة عنه حتى يتم احترام السقف المحدد ورسم سياسة للتسديد عن طريق توزيع أقساط القروض عبر قنوات لاحقة، مما يمكن البلد من الاستمرار العادي في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفادي كل الضغوط التي تمارسها خدمات الديون، ومن ورائها المنظمات النقدية الدولية.

فمن الواضح أن الاتصال المباشر وغير المنسق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية أدى إلى تشتت السياسة المالية، مما انعكست على تضخيم تكاليف مختلف المخططات، وأدى هذا بدوره إلى زيادة المديونية الخارجية لتبلغ مستوى يصعب التحكم فيه.

---

1 - -HENNI. A: Monnaie, Crédit et Financement en Algérie 1962/1984 C.R.E.A P 397.

3. 2. التضخم

إن هذه الظاهرة التي عرفتها اقتصاديات الدول الرأسمالية المتطورة منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، انتقلت إلى بلدان العالم الثالث، وإلى الجزائر بصفة خاصة عبر العديد من القنوات أهمها زيادة الواردات من السلع والخدمات.

وتعتبر القناة الأكثر أهمية التي ساهمت في ارتفاع تكاليف مختلف المشاريع المخططة خاصة على ضوء وجود الجزائر في مرحلة البناء الاقتصادي، والجدول التالي يبرز هذه الحقيقة.

الجدول رقم (33): **نصيب السلع الرأسمالية في الواردات الكلية خلال الفترة 1967 - 1978**

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان / السنوات	المخطط الثلاثي 1967 ـ 1969	المخطط الرباعي الأول 1970 ـ 1973	المخطط الرباعي الثاني 1974 ـ 1977	1978
1.واردات السلع والخدمات	14.1	32.9	109.8	42
2.السلع الرأسمالية	4	11	14.7	9.5
2 ÷ 1	28.3	33.7	13.3	22.6

المصدر : عبد للطيف بن أشنهو : التجربة الجزائرية في التخطيط 1962 - 1980 مرجع سبق ذكره. ص 445.

إن البيانات الرقمية الواردة في الجدول السابق تبرز لنا التطور الملموس للواردات بحيث انتقلت من 14.1مليار د.ج خلال فترة المخطط الثلاثي 1967- 1969، لتبلغ في نهاية المخطط الرباعي الثاني إلى 32.9مليار د.ج أي بزيادة أكثر من مرتين، لتصل في نهاية المخطط الرباعي الثاني إلى 109.8 مليار د.ج أي بزيادة أكثر من سبع مرات ونصف.

هذا التطور الحاصل في الواردات اتبعه تطور في نصيب السلع الرأسمالية إلى الواردات، بحيث انتقلت خلال المخطط الثلاثي من 28.3% وارتفعت قليلا خلال المخطط الرباعي الأول لتبلغ 33.7%، ولتصل إلى 13.3% و22.6% خلال المخطط الرباعي الثاني، وسنة 1978 على الترتيب.

وتزداد الصورة أكثر قتامه، إذا وضعنا في حسابنا أهمية الخدمات، وبصورة عامة تظهر نفقات التجديد في القطاع الصناعي وحده خلال المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 كما يلي:

الجدول رقم (34): نفقات التجديد في الصناعة خلال الفترة 1980- 1984

الوحدة: مليار دج

	المحروقات	السلع الوسيطة والمعمرة	السلع الاستهلاكية غير المعمرة
نفقات التجديد	1.3	3.5	0.8
نفقات السلع الرأسمالية	63	66.5	24.6

المصدر : عبد اللطيف بن أشنهو : التجربة الجزائرية. مرجع سبق ذكره. ص 446.

ونسجل ملاحظة انطلاقا من الجدولين السابقين: إن الزيادة في نصيب السلع الرأسمالية من الواردات، وكذا نفقات تجديدها ترجع بالأساس إلى ارتفاع معدلات الاستثمارات الإنتاجية في المجال الصناعي (أنظر الجدول رقم 29)، وهو ما يفسر علاقة المديونية الخارجية وسياسة التصنيع المتبعة، والتي أدت لاحقا، إلى زيادة النصيب المخصص من النقد الأجنبي لها، وهو ما يجعل الدولة تتخبط في أزمة النقد الأجنبي. لأن عملية تفريخ هذه المؤسسات لم تكن في الآجال المحددة.

المبحث الثاني: المؤشرات الأساسية للمديونية الخارجية للفترة 1970- 2004

إن تحديد المؤشرات الأساسية لنمط المديونية الخارجية، يسمح لنا بالإجابة على التساؤلات الآتية:

ما هو الاتجاه العام لحجم المديونية الخارجية خلال الفترة 1970- 2004؟

ما هو التطور الذي طرأ على مكونات هيكل الدين الخارجي؟

ما هي نسب توزيع المديونية الخارجية حسب نوع العملات؟

ما هي قدرة الاقتصاد الوطني على السداد؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات سوف تسمح لنا بمعرفة تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال هذه الفترة، وكذا وضع الاقتصاد الوطني تجاه أزمة المديونية.

1. الاتجاه العام لحجم المديونية الخارجية خلال الفترة 1970- 2004

لقد عرف الاتجاه العام لحجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة المدروسة منحى متصاعدا، وهذا بسب بعض الأخطاء عند تطبيقها لبرامج التنمية الاقتصادية خلال فترة السبعينات والثمانينات خلال القرن الماضي، مع تراجع أسعار النفط في سنة 1986، بإضافة إلى العوامل الخارجية التي ساهمت بشكل كبير في زيادة حجم المديونية، والجدول التالي يبرز لنا أهمية وحجم المديونية الخارجية.

الجدول رقم (35): تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر*خلال الفترة 1970 - 2004

الوحدة : مليار دولار

السنوات	حجم المديونية
1970	0.944
1971	1.260
1972	1.550
1973	2.991
1974	3.412
1975	4.593
1976	/
1977	6.085
1978	8.902
1979	13.687
1980	19.230
1981	17.600
1982	19.300
1983	17.400
1984	16.160
1985	18.440
1986	22.770

السنوات	حجم المديونية
1987	26.940
1988	24.660
1989	24.940
1990	25.650
1991	26.300
1992	26.678
1993	25.720
1994	29.486
1995	31.573
1996	33.651
1997	31.222
1998	30.473
1999	28.315
2000	25.260
2001	22.571
2003	23.353
2004	21.821

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية.

Ahmed BENBITOUR. L'Algérie au troisième millénaire Op.cit P 57.

Ammar BELHIMER: La dette extérieure de l'Algérie. Op.cit P 44.

MEDIA BANK: Le journal interne de la Banque d'Algérie N° 64, février/mars 2003.

L'Algeire en quelques chiffres. O.N.S Résultats 2002-2004 édition 2006 n° 35.

من خلال بيانات الجدول السابق:

- نلاحظ الارتفاع الكبير في حجم المديونية الخارجية، فقد شهدت تزايدا كبيرا خلال الفترة 1970-1993، حيث ارتفعت من 944 مليون دولار سنة 1970 إلى 19.230 مليار دولار سنة 1980 أي أنها تضاعفت بمقدار 20 مرة، ثم لتصل إلى مستوى 25.724 مليار دولار في سنة 1993، أي أنها تضاعفت بأكثر من 27 مرة خلال 23 سنة.

- نلاحظ من الجدول أن المديونية الخارجية قد عرفت بعض الانخفاض خلال الفترة 1980-1984 (باستثناء سنة 1982، وهذا الارتفاع في حجم المديونية يرجع في الأساس إلى الانفتاح الاقتصادي الذي باشرته الجزائر في بداية الثمانينيات من القرن الماضي) أما بالنسبة لبقية السنوات الأخرى التي عرفت انخفاضا نسبيا في حجم المديونية فتعود إلى العوامل التالية:

- الزيادة التي عرفتها أسعار النفط في السوق العالمي خلال تلك الفترة، إذ وصل سعر برميل النفط إلى 34 دولار، وهو ما أدى إلى زيادة مدا خيل الجزائر من العملة الصعبة وهو ما مكنها من تسديد جزء من المديونية الخارجية سنة 1984، بلغ حوالي 2.5 مليار دولار.

- التحسن الكبير الذي طرأ على قيمة الدولار خلال تلك الفترة، حيث وصل سعر صرفه تجاه الفرنك الفرنسي إلى 10 فرنكات سنة 1984 بعدما كان يساوي 5 فرنكات فرنسية سنة 1980، وهذا ما كان في صالح الجزائر على اعتبار أن تقييم المحروقات في السوق العالمي يتم بالدولار.

- تغيير إستراتيجية التنمية في بداية الثمانينات، حيث تم التخلي عن نموذج الصناعات المصنعة، وتم إلغاء العديد من المشاريع الصناعية وتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات الخفيفة والفلاحة، والهياكل القاعدية. إلا أنه يلاحظ من الجدول كذلك أن المديونية الخارجية قد عرفت بعد سنة 1985 زيادة معتبرة، وهذا يرجع إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط في السوق العالمي في سنة 1986، حيث انخفض إلى 6 دولار للبرميل وما

ترتب عن ذلك من تراجع في حصيلة الصادرات من العملة الصعبة ،حيث انخفضت من 13.65 مليار دولار سنة 1985 إلى 8.69 مليار دولار في سنة 1986، وواصلت الزيادة في حجم المديونية بعد 1986 لتبلغ مداها الأقصى خلال سنة 1996 بحيث بلغت أكثر من 33 مليار دولار، وبعد هذا التاريخ شهدت المديونية الخارجية تدحرجا بطيئا، بحيث بدأت في الانخفاض، وكان مرد هذا الانخفاض يرجع إلى نتائج إعادة جدولة الديون الخارجية مع كل من نادي باريس ولندن، وكذا ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما دفع الجزائر بالتفكير في التسديد المسبق لديونها الخارجية.

1.1. تحليل بنية المديونية الخارجية حسب طبيعة القرض

إن تحليل بنية المديونية الخارجية حسب طبيعة القرض أي من ديون قصيرة الأجل، وديون طويلة ومتوسطة الأجل يكشف عنها الجدول التالي:

الجدول رقم (36): المديونية الخارجية حسب طبيعة القرض للفترة 1980 - 2004

الوحدة: مليار دولار

السنة / البيان	ديون قصيرة الأجل	ديون طويلة ومتوسطة الأجل	الإجمالي
1980	2.320	16.91	19.23
1984	1.75	14.40	16.16
1985	1.86	16.57	18.44
1986	3.15	19.62	22.77
1987	3.64	23.30	26.94
1988	1.62	23.04	24.66
1989	1.62	23.23	24.94
1990	1.54	24.11	25.65
1991	1.49	24.80	26.30
1992	0.792	25.886	26.678
1993	0.007	25.024	25.724
1994	0.636	28.850	29.486
1995	0.256	31.317	31.573
1996	0.421	33.230	33.651
1997	0.162	31.060	31.222
1998	0.212	30.261	30.473
1999	0.175	28.140	28.315
2000	0.173	25.088	25.261
2001	0.260	22.311	22.572
2002	0.102	22.540	22.642
2003	0.150	22.203	23.353
2004	0.410	21.411	21.821

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على المصادر التالية:

- The World Bank, World debt tables Washington 1987-1988, 1993 -1994.
- MEDIA BANK: Le journal interne de la Banque d'Algérie N° 70, février/mars 2004.
- L'Algeire en quelques chiffres. O.N.S Résultats 2002-2004 édition 2006 n°35 .
- الهاشمي بوجعدار: أزمة المديونية الخارجية للجزائر، أسبابها و آثارها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري — قسنطينة.العدد 12، 1999. ص 47.

يبين الجدول السابق تطور بنية المديونية الخارجية حسب طبيعة القرض، حيث يلاحظ أن القروض قصيرة الأجل كانت تمثل نسبة 12% بالنسبة لإجمالي القروض في سنة 1980، ولتنخفض هذه النسبة إلى 6.7 % في سنة 1990، ويرجع هذا الانخفاض بسبب امتناع الكثير من البنوك التجارية على منح هذا النوع من القروض، بسبب بعض المخاطر المصرفية وكذا بروز أزمة المديونية بشكل كبير خلال تلك الفترة.

وقد عرفت القروض قصيرة الأجل خلال الفترة 1991-2004 تناقصا كبيرا ويعود هذا إلى:

- السياسة المالية التي أتبعتها الجزائر بخصوص الاستدانة الخارجية التي تهدف إلى التقليل من اللجوء إلى عقد مثل هذه القروض المكلفة.

- اهتزاز الجدارة الائتمانية للجزائر في السوق المالية الدولية ، نتيجة انفجار أزمة المديونية، وما ترتب عنها من صعوبة الحصول على القروض من مصادر خاصة، قد شكل بدوره عامل مهم في تناقص حجم القروض القصيرة الأجل.

- عملية التكييف الاقتصادي، وإعادة جدولة الديون الخارجية التي باشرتهما الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية، سمحت للجزائر بالحصول على موارد مالية مهمة خلال الفترة 1993-1998، وهذا ما ساعدها من التقليل من عقد قروض من هذا النوع.

- ارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية الثالثة، وانعكاس ذلك على الوضع المالي العام للبلاد، لم تعد هناك حاجة ماسة إلى هذا النوع من القروض.

1. 2. تحليل بنية المديونية حسب نوع القرض

قبل بداية تحليل بنية المديونية حسب نوع القرض تجدر الإشارة بنا إلى تقديم تعار يف مختصرة لهذه الأنواع من القروض وهي:

- قروض متعددة الأطراف :وهي قروض تعقد من طرف دولة مع مجموعة من الدول.
- قروض سنديه :وهي قروض ممولة وتحت إشراف بنوك عمومية سواء أجنبية أو محلية.
- قروض ثنائية :وهي قروض تعقد وتسير بين دولتين عبر الجهاز المصرفي لكل منهما.

- قروض مالية: وهي قروض تقدمها الهيئات المالية الدولية لمعالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات.
- قروض تجارية :وهي قروض تمنحها دولة إلى دولة أخرى، دون أن تكون مؤمنة.
- قروض إعادة الجدولة:وهي قروض وصلت مدة استحقاقها وبطلب من البلد المستفيد يعاد جدولتها، وذلك عن طريق التفاوض مع كل من نادي باريس ولندن.

وفي ما يلي جدولا موضحا توزيع هذه القروضّ:

الجدول رقم (37): تحليل بنية المديونية حسب نوع القروض للفترة 1992-2003

الوحدة: مليار دولار

	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
قروض متعددة الأطراف	3.125	3.090	4.006	4.735	6.088	5.819	6.009	6.431	6.031	5.420	5.010	5.029
قروض سنديه	1.294	0.659	0.347	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
قروض ثنائية	15.310	15.990	15.212	14.046	12.418	9.719	8.097	6.714	5.471	4.622	4.920	5.265
قروض مالية	4.870	4.489	3.890	2.851	1.746	1.086	0.735	0.341	0.063	0.000	0.297	0.438
قروض تجارية غير مضمونة	1.217	0.796	0.755	0.397	0.260	0.222	0.194	0.199	0.168	0.130	0.125	0.227
قروض إعادة الجدولة	-	-	4.640	9.288	12.707	14.204	15.226	14.455	13.325	12.139	12.188	12.244
المجموع	25.886	25.024	28.850	31.317	32.219	31.050	30.261	28.140	25.088	22.311	22.540	23.203

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على المصادر التالية.

- The World Bank, World debt tables, Washington 1987-1998, 1993-1994, 1996-1997.

- MEDIA BANK: Le journal interne de la Banque d'Algérie N° 40, Année 1999.

- MEDIA BANK: Le journal interne de la Banque d'Algérie N° 70, Année 2003.

نلاحظ من الجدول السابق ،أن القروض الثنائية تأتي في المرتبة الأولى نظرا لسهولة الحصول عليها، تليها قروض إعادة الجدولة، التي استفادة الجزائر منها نتيجة الاتفاقات المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية، ثم القروض المتعددة الأطراف وتليها القروض التجارية، وفي الأخير القروض السندية، وحتى تتضح الصورة أكثر عن أهمية كل قرض بالنسبة لمجموع القروض، فالجدول التالي يبرز ذلك:

الجدول رقم (38): تحليل بنية المديونية حسب نوع القروض للفترة 1992- 2003

(نسبة مئوية)

	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
قروض متعدة الأطراف	12.3	12.3	13.9	15.1	18.3	18.7	19.9	22.9	24.1	24.3	22.2	21.7
قروض سنديه	5.0	2.6	1.2	00	00	00	00	00	00	00	00	00
قروض ثنائية	59.1	63.9	52.7	44.9	37.4	31.3	26.8	23.9	21.9	20.7	21.8	22.7
قروض مالية	18.8	17.9	13.5	9.1	5.3	3.5	2.4	1.2	0.3	00	1.3	1.9
قروض تجارية غ. م	4.8	3.2	2.6	1.3	0.8	0.7	0.6	0.7	0.7	0.6	0.6	1.0
قروض إعادة الجدولة	-	-	16.1	29.7	38.3	45.7	50.3	51.4	53.1	54.4	54.1	52.8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:تم حساب النسب من معطيات الجدول رقم 36.

الجدول السابق يعطينا صورة عن تطور بنية المديونية الخارجية حسب نوع القروض المعقودة وذلك خلال الفترة 1992-2003.

إن أول حقيقة يمكن استخلاصها من معطيات الجدول هي أن القروض الثنائية قد احتلت النصيب الأكبر في تركيب هيكل المديونية الخارجية للجزائر وخاصة خلال سنتي

1992و1993 حيث بلغت نسب جد عالية، وبعد سنة 1993 بدأت هذه النسب في التراجع إلى أن استقرت في سنة 2003 عند نسبة 22.7، ويرجع سبب هذا الارتفاع في البداية إلى سهولة الحصول على مثل هذا النوع من القروض، حيث اعتمدت عليه الجزائر بصورة كبيرة في حل مشاكل تمويل احتياجاتها من السلع والخدمات، وهو ما حملها أعباء مديونية ثقيلة نظرا لارتفاع معدل الفائدة على هذا النوع من القروض.

وتأتي القروض المالية في المرتبة الثانية، إلا أن ما يلاحظ أنه ابتداء من سنة 1995، حدث تراجع في هذا النوع من القروض حيث انخفضت من 9.1% سنة 1995 إلى 1.9% سنة 2003، ويرجع ذلك إلى الصعوبات التي واجهتها الجزائر في بداية التسعينات في الدخول إلى الأسواق المالية الدولية لأجل الحصول على هذا النوع من القروض وذلك نتيجة اهتزاز ثقتها الائتمانية لدى المقرضين بسبب أزمة المديونية التي عرفتها الجزائر.

كما يلاحظ من الجدول زيادة معتبرة في قروض إعادة الجدولة نتيجة الاتفاقات التي عقدتها الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية، والتسهيلات المقدمة من طرف هذه الأخيرة، كما يلاحظ من الجدول كذلك ضعف نسبة كل من القروض السندية والقروض التجارية، وهذا راجع في الأساس إلى تحرير التجارة الخارجية.

2. تحليل تطور بنية المديونية الخارجية حسب نوع العملات.

تتوزع المديونية الخارجية الجزائرية على أنواع مختلفة من العملات الصعبة، وقد كان ذلك التوزيع خلال الفترة 1987- 2003 حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (39): تطور بنية المديونية حسب نوع العملات %

	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
دولار أمريكي	35.1	39.7	40.0	40.1	40.3	46.2	49.0	51.3	47.7	42.1	44.8	42.2	42.1	42.5	43.9	42.0	39.0
الين الياباني	20.7	19.6	15.6	15.8	16.2	15.6	15.7	15.6	13.6	12.7	11.5	12.2	13.4	12.6	11.8	12.0	12.0
الفرنك الفرنسي	17.6	14.8	14.6	17.7	16.3	13.1	11.8	15.3	15.8	15.9	14.7	14.1	12.6	11.8	10.6	-	-
أورو																30.0	35.0
عملات أخرى	19.9	19.0	20.9	15.4	16.7	16.5	17.0	11.0	16.4	22.9	22.8	25.2	26.3	27.9	28.8	16.0	14.0
المارك الألماني	6.7	6.9	8.9	11	10.5	8.6	6.5	6.8	6.5	6.4	6.2	6.3	5.6	5.2	4.9	-	-

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- MEDIA BANK: Le journal interne de la Banque différents numéros.fév/mar 2003 n°64, fév/mar 2004 N°70, avr/mai 1996 n°23.
- Ammar BELHIMER: La dette extérieure de l Algérie, Op.cit P 52.

نلاحظ من الجدول السابق أن الديون التي تم التعاقد عليها بعملات غير الدولار، خلال الفترة التي تناولها الجدول، كانت تمثل أكثر من 50٪ من مجموع الديون، ما عدا سنة 1994 التي كانت حصة الدولار أكثر من 50٪، مع تسجيلنا للنسب التي حصل عليها الأورو مع بداية التعامل به في بداية الألفية الثالثة.

إن شكل هذا التوزيع للمديونية الجزائرية حساسة تجاه التقلبات التي تحدث في قيمة الدولار تجاه العملات الأخرى، فانخفاض سعر صرف الدولار تجاه العملات الأخرى، سيؤدي إلى تحميل الجزائر خدمات إضافية لمديونيتها الخارجية معبرا عنها بالدولار.

وعليه يمكن القول أن توزيع المديونية الخارجية الجزائرية على هذا الشكل غير ملائم، على اعتبار أن حوالي 95٪ من إجمالي الصادرات الجزائرية هي محروقات، ومبالغها مقومة بالدولار الأمريكي.

3. تطور مؤشرات القدرة على السداد والسيولة

لمعرفة قدرة بلد ما على سداد الديون والسيولة المتاحة له خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، فإننا نستخدم عددا من المؤشرات، وهي التي أعتادا معظم الاقتصاديين على استخدامها وهي:

3. 1. نسبة المديونية إلى إجمالي الصادرات

يقيس هذا المؤشر مدى عبئ المديونية الخارجية، وبالتالي معرفة قدرة الاقتصاد الوطني على السداد من خلال معرفة ما تمثله المديونية الخارجية إلى حصيلة صادرات البلد، باعتباره المصدر الرئيسي لتسديد هذه الديون.

3. 2. نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الخام

ودلالة هذا المؤشر أنه كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على تزايد اعتماد البلد المدين على الاقتراض الخارجي في تمثيل مشروعات التنمية، وفي علاج بعض المشاكل الإقتصادية التي يوجهها، مثل تمويل الواردات بكافة أشكالها، كما أن ارتفاع تلك النسبة يدل على ضعف قدرة البلد المدين على سداد ديونه الخارجية.

3. 3. نسبة خدمة المديونية إلى الصادرات

وهي تبين ما تستنـــزفه مدفوعات خدمات المديونية من حصيلة الصادرات، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على أن خدمات المديونية تمتص نسبة كبيرة من حصيلة الصادرات من العملة الصعبة، وقد يكون المتبقي من هذه الحصيلة قليلا، ولا يكفي لتمويل الواردات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، وهو ما يعني أيضا ضعف السيولة المتاحة للبلد المدين.

3. 4. نسبة الفوائد المدفوعة إلى الصادرات

هذه النسبة تثمل مقدار مال تمتصه الفوائد المدفوعة سنويا على القروض التي يحصل عليها البلد المدين من حصيلة صادراته ،من العملات الصعبة، وما يتبقى من حصيلة الصادرات قد يكون غير كافي لتغطية الواردات من السلع والخدمات، وعندما يلجئ البلد المدين مرة أخرى إلى الاقتراض الخارجي، إذا كان ليس بمقدوره الضغط على الواردات إلى المستوي المطلوب.

3. 5. نسبة الاحتياطات الدولية إلى المديونية

هذه النسبة كلما كانت مرتفعة ،كلما كانت قدرة البلد المدين على سداد ديونه في الأوقات الصعبة قوية ،والعكس صحيح.

بعد عرضنا للجانب النظري لهذه المؤشرات، فالسؤال المطروح: ما هو واقع هذه المؤشرات في الاقتصاد الجزائري؟ وهذا ما سنبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (40): تطور نسب المؤشرات الأساسية لقياس قدرة الاقتصاد الجزائري على السداد والسيولة للفترة 1985 – 2004

البيان / السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المديونية الخارجية/ الصادرات	129.7	242.5	254.1	302.7	258.6	199.5	209.6	215.3	259.8	307.5	297.1	240.1	201.6	280	207	110	112	112	90	64
المديونية الخارجية/ الناتج الداخلي الخام	31.9	36.4	37.0	45.5	50.4	47.8	38.6	61.3	25.1	69.9	76.1	73.5	66.4	64.8	58.9	46.4	41.2	39.7	34.3	36.9
خدمات المديونية/ الصادرات	35.5	59	54.4	80.3	69.4	66.4	74	76.3	92.3	48.7	42.5	29.2	29.8	47.5	39.5	19.8	22.2	20.59	16.79	16.55
الاحتياطات الدولية/ المديونية	-	7.5	6.3	3.6	3.6	3.0	6.0	5.6	6.0	9.0	6.6	12.5	25.6	22.4	15.5	47.1	79.5	102.0	140.9	197.5

المصدر: الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998.

- L'Algeire en quelques chiffres. O.N.S Résultats 1997- 1998 n° 29.
- L'Algeire en quelques chiffres. O.N.S Résultats 2000 n° 31.
- L'Algeire en quelques chiffres. O.N.S Résultats 2001 n° 32.

-L'Algeire en quelques chiffres. O.N.S Résultats 2004 n° 35 .

إن من خلال الجدول السابق نستنج:

- أن نسبة المديونية الخارجية إلى الصادرات قد عرفت تزايدا خلال الفترة 1985- 2004 حيث بلغت نسبتها أعلى مستوى لها في سنتي 1988 و1995 ، 304.9 % و285% على الترتيب، متجاوزة في ذلك السقف المحدد من طرف صندوق النقد الدولي ،وهو 275% وبذلك تكون الجزائر قد دخلت خطر المديونية في السنتين المذكورتين أعلاه إلا أن ما يلاحظ بعد سنة 1995 بدأت هذه النسبة في التناقص لتصل في سنة 2002 إلى 112% ثم تنخفض إلى 90% سنة 2003 وبعدها إلى 64 % سنة 2004 ، وهذا يعود إلى انتعاش السوق النفطية، بحيث نلاحظ أن سعر البرميل قد إرتفع من 25.24 دولار للبرميل سنة 2002 ليصل إلى 38.66 دولار للبرميل لسنة 2004.
- إن نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام قد عرفت هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة التي تناولها الجدول، فبعدما كانت بحدود 31.9% سنة 1985 ارتفعت إلى 69.9% سنة 1994 متجاوزة بذلك النسبة المحددة كسقف من طرف صندوق النقد الدولي، والتي تبلغ 50% إلا أن ما يلاحظ أن هذه النسبة بقية في تزايد إلى غاية سنة 2000 و2001 حيث انخفضت هذه النسبة إلى أقل من 50% للسنوات التالية بحيث بلغت 36.9% سنة 2004.

الحقيقة الأخرى ،والأكثر أهمية على العبء التي تحمله إلى الاقتصاد الجزائري من جراء مديونيته الخارجية، هي الارتفاع الكبير في نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات من العملة الصعبة، حيث أصبحت هذه النسبة منذ سنة 1985 تفوق النسبة التي حددها صندوق النقد الدولي كسقف وهي 30%، وبدأت هذه النسب بالتراجع بداية من سنة 1995 إلى أن انخفضت أقل من السقف المحدد من طرف صندوق النقد الدولي في بداية الألفية الثالثة. بحيث بلغت 16.55 سنة 2004

- نلاحظ كذلك أن نسبة الاحتياطات الدولية إلى المديونية سجلت نسبة منخفضة خلال الفترة 1986 – 1995، وبعد هذا التاريخ بدأت هذه النسبة في التزايد إلى أن وصلت في

بداية الألفية الثالثة إلى 79.5%، وهذا الارتفاع في الاحتياطات هو مرتبط كذلك بتحسن أسعار النفط في السوق العالمي، ومع استمرار تحسن هذا الأخير أدى إلى ارتفاع ملحوظ على مستوى الاحتياطات الدولية حيث بلغ في نهاية 2004 ما يقارب 197.5 %

المبحث الثالث: أسباب تزايد المديونية

لقد كانت أزمة المديونية التي عاشتها الجزائر ابتداء من سنة 1986، ليست أزمة سيولة مؤقتة ناجمة عن انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، كما يرى بعض الاقتصاديين، بل هي أزمة هيكلية، تجد جذورها بصورة خاصة في الأخطاء التي عرفتها مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى المحيط الدولي الذي ساهم هو الأخر في بروز هذه الأزمة، وعليه يمكن حصر أسباب تزايد المديونية في العوامل التالية: ضخامة الاستثمارات، تدهور شروط الاقتراض، وتقلبات أسعار الصرف.

1. ضخامة الاستثمارات

إن ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر، ويظهر ذلك من الخطط التنموية التي شهدتها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينات، وما تطلبته من استثمارات ضخمة التي فاقت إمكانيات التمويل المحلية، حيث وصل معدل الاستثمار إلى 50٪ من إجمالي الناتج الداخلي الخام للفترة 1969- 1978، ومعدل الوسطي للاستثمارات لنفس الفترة بلغ 45.71٪، وهو يعتبر من بين المعدلات المرتفعة، بحيث بلغت هذه النسبة في الدول المتوسطة الدخل 26 ٪[1].

إن ظاهرة اللجوء إلى القروض الخارجية قد بدأت تأخذ أهمية معتبرة منذ بداية انطلاق المخططات التنموية، وأصبحت بمثابة مؤشر هام في السياسة التنموية، حيث تصوروا راسمو السياسة الاقتصادية خلال فترة السبعينات من القرن الماضي، انه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف الاقتصادي، والاجتماعي التي يعيشها الاقتصاد الجزائري، إلا من خلال رصد استثمارات ضخمة، وتبني نموذج الصناعات المصنعة، لذلك فقد أولوا أهمية قصوى لمعدلات الاستثمار، اعتقادا منهم ،أنه كلما كانت هذه المعدلات مرتفعة كلما كانت حظوظ النجاح أكبر في تحقيق تطور سريع، دون أن يولوا أي اهتمام للنتائج التي تترتب عن عمليات الاستثمار، سواء كانت مباشرة، كنمو الدخل الوطني وزيادة الادخار والصادرات، أو غير مباشرة متمثلة في ما

1- **Ahmed BENBITOUR: L'Algérie au troisième millénaire, Op. Cit P 50.**

تحدثه من ارتباطات أمامية وخلفية بين قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني، كما أن الجهاز الإنتاجي المقام يعتبر جهازا تابعا للخارج، فعملية تشغيله تتوقف إلى حد كبير على الواردات من السلع الوسيطة والسلع الأولية، وقطع الغيار اللازمة لصيانته، وهو ما جعل نسبة الممون الأجنبي في الاستثمارات الوطنية من أعلى النسب في البلدان العربية إذ بلغ في سنة 1980 نسبة 93 ٪ و هو ما انعكس بالتالي في زيادة حجم المديونية الخارجية[1]. كما أن عملية استيراد المواد الأولية و السلع الوسيطة، وسلع التجهيز والمساعدة التقنية غالبا ما تميزت بطابع الفوضى وعدم التحكم فيها، وعدم خضوعها لآية دراسة مسبقة ولأية رقابة جدية، الأمر الذي أدى إلى تضاعف قيمة الواردات الاستثمارية وتبذير واسع في العملة الصعبة[2].

كما أن التأخير الذي حصل في تنفيذ الاستثمارات عن موعدها المحدد ،قد شكل عاملا هاما ساهم في مضاعفة قيمة تلك الاستثمارات، فالتكاليف النهائية للبرامج الاستثمارية قد سجلت انحرافات كبيرة بين حجم الاستثمارات المخططة والفعلية[3]، الأمر الذي أدى إلى اختلال مالي، وهو ما دفع بالدولة إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لمعالجة ذلك الاختلال.

إضافة إلى ذلك يمكن أن نقول : أن كثير من المشاريع الاستثمارية لم تكن تخضع لدراسة جدية فيما يتعلق بالجدوى الاقتصادية، مما أدى في ظل ضعف قدرات الإنجاز الوطنية التي تعاني من ضعف في تنظيمها، وتسييرها عن التكفل بتلك الاستثمارات الضخمة، وهو ما جعل بالتالي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكلفة، انعكست في صورة تزايد المديونية الخارجية.

2. تزايد حصة القروض الخاصة إلى إجمالي المديونية

لقد تميزت القروض الخاصة بأهمية كبيرة قبل بروز أزمة المديونية الخارجية، والسبب في ذلك هو بروز فوائض نفطية لدى الدول المنتجة للنفط، وتم إيداع هذه الأموال في بنوك الدول المتقدمة، ونتيجة لوجود عرض كافي من هذه الأموال، بالإضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة لدى

1 - الهاشمي بوجعدار: أزمة المديونية الخارجية... مرجع سبق ذكره. ص 99.

2 - عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التخطيط و التنمية. مرجع سبق ذكره. ص 270/262.

3 - أنظر الجدول رقم (31).

هذا النوع من القروض، لجأت الجزائر إلى عقد قروض، مع البنوك الأجنبية وهو ما تعكسه البيانات الواردة في الجدول التالي.

الجدول رقم (41): **حصة القروض الخاصة في هيكل المديونية الخارجية للجزائر للفترة 1980-1991**

الوحدة : مليار دولار

	إجمالي المديونية	ديون خاصة	نسبة الديون الخاصة إلى إجمالي المديونية
1980	19.23	13.88	72.0
1984	16.16	10.97	67.8
1985	18.44	12.91	70.0
1986	22.77	15.41	67.6
1987	26.94	18.18	67.4
1988	24.66	17.64	71.5
1989	29.94	17.28	57.7
1990	25.65	17.57	68.4
1991	26.30	17.80	67.6

المصدر:

- Ammar BELHIMER: La dette extérieure, Op.Cit P 45.

إن البيانات الواردة في الجدول السابق توضح الغلبة الساحقة للقروض المستحقة للمصادر الخاصة في هيكل الدين الخارجي للجزائر، بحيث يتبين من خلال الجدول أن نسبتها بقت محصورة خلال الفترة بين 57.7 ٪ و 72 ٪.

ويمكن التأكيد بأن القروض المسحوبة من المصادر الخاصة هي في الواقع قروض مكلفة وبالتالي فان أي سياسة اقتصادية تؤيد هذا الاتجاه، سوف تصطدم لا محالة في الأجل القصير والمتوسط بتزايد خدمة الدين، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من الواردات الضرورية، كما انه سينعكس بالضرورة على أسعار السلع المنتجة محليا.

إن هذه الزيادة في التكاليف يمكن رصدها سواء من خلال المدة، أي آجال استحقاق القروض، وعدم تناسبها في حالات كثيرة مع فترات التفريخ، وانخفاض وانعدام عنصر المنحة، علما أن القاعدة المواتية للاقتراض تقتضي تساوي فترة السماح مع فترة التفريخ. أي تشغيل الطاقات الإنتاجية الجديدة، وإن إهمال لهذه القاعدة سيؤدي حتما إلى مشاكل حقيقية لتدبير الفائض المطلوب لتسديد خدمة أعباء الدين، أو من حيث أسعار فائدتها التي تتسم بخلاف القروض الرسمية بالانخفاض النسبي لأسعار فائدتها خاصة أثناء فترة السبعينات من القرن الماضي.

3. تدهور شروط الاقتراض

تتضمن شروط الاقتراض العناصر التالية: فترة السداد، وفترة السماح، سعر الفائدة، وقد عرفت هذه العناصر الثلاثة تغيرات هامة، سوف نتناول أولا تدهور شروط الاقتراض الخاصة بالمدة ثم تدهور الشروط المالية.

3. 1. تدهور شروط الاقتراض المتعلقة بالمدة

إن ارتفاع نسبة الديون الخاصة إلى إجمالي المديونية حسب ما يظهره الجدول السابق، يبين بكل وضوح ارتفاع نسبة القروض الخاصة إلى إجمالي المديونية، بالإضافة إلى تقلص فترة الإستيرداد، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (42): تطــور متوســـط أجـــال استحقاق إجمالي القروض و متوسط فترة السماح للفتــرة 1970-1996

السنوات / البيان	متوسط فترة الاستيراد	متوسط فترة السماح	متوسط عنصر المنحة %
1970	**12.1**	**2.7**	**21.7**
1975	**10.1**	-	-
1976	**9.45**	-	-
1977	**8.75**	-	-
1978	**8**	-	-
1980	**11.8**	**2.9**	**7.9**
1981	**8**	**1.7**	**5.3**
1982	**8.6**	**2.0**	**20.0**
1983	**9.4**	**3.1**	**1.2-**
1984	**9.1**	**1.8**	**0.5-**
1985	**13.2**	**4.8**	**10.7**
1986	**10.1**	**4.0**	**10.8**
1987	**7.2**	**2.7**	**9.8**
1990	**6.1**	**1.9**	**6.9**
1992	**4.33**	-	-
1996	**7.33**	-	-

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على البيانات الواردة في المراجع التالية:

رجال السعدي: المديونية الخارجية للجزائر على أبواب الألفية الثالثة .مرجع سابق ذكره.مجلة الاقتصاد و المجتمع .مخبر المغرب العربي الكبير ،الاقتصاد و المجتمع، جامعة منتوري –قسنطينة ، العدد 1-2002.ص 23.

عبد اللطيف بن اشنهو :التجربة الجزائرية في التخطيط و التنمية :مرجع سبق ذكره .ص159

روابح عبد الباقي:مرجع سبق ذكره.ص61

-Ammar BELHIMER : La dette extérieure de L'Algérie, op, cit p : 40 .

من خلال البيانات المسجلة في الجدول السابق ،يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: الانخفاض الملموس لمتوسط فترة استرداد القروض الخارجية، فمن 12.1 سنة لسنة 1970، انخفضت هذه النسبة إلى 8 سنوات سنة 1981 ثم بلغت مستوى 6.1 سنة في سنة 1990 حيث بلغت 7.37 سنة، أي أن فترة الاسترداد انخفضت إلى أكثر من النصف بقليل، رغم التحسن المسجل في سنتي 1985، 1986 حيث بلغت النسبة إلى 13.2 سنة، 10.1 سنة على الترتيب.

الملاحظة الثانية: فيما يخص فترة السماح، فإنها عرفت تحسنا واضحا خاصة خلال سنتي 1985 و1986 بـــ 4.8 و 4 على الترتيب، وبعدما كانت لا تتجاوز 2.7 سنة 1970، إلا أن هذا التحسن سرعان ما يختفي بعد ذلك، أين نسجل سنة 1990 أدنى فترة سماح بـــ 1.9 سنة.

الملاحظة الثالثة: هي التدهور الكبير لعنصر المنحة فمن 21.7 ٪ سنة 1970 انتقلت إلى 6.9 سنة 1990، بل سجلت أرقاما سالبة سنتا 1983 و 1984 بـــ - 1.2 و - 0.5 على التوالي:

إن هذا التدهور الحاصل ،من حيث المدة، يرجع في الأساس إلى إسراف الجزائر من الاستدانة من المصادر الخاصة التي تمتاز بانخفاض فترات الاسترداد، فترة السماح وانخفاض وانعدام عنصر المنحة وهو ما أثر سلبا على هيكل المديونية الخارجية للجزائر.

الملاحظة الرابعة: لقد استطاعت المؤسسات المالية الخاصة الدولية من إملاء شروطها على السلطات المالية الجزائرية، وهذا يعود إلى التشتت في اتخاذ القرارات. بالإضافة إلى اعتقاد المسئولين آنذاك ومراهناتهم على ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية ومن ثم زيادة العائدات النفطية سوف تسمح لهم بأن يسددوا هذا النوع من القروض في أجالها المحددة.

ويمكن تبيان ذلك من خلال الجدول التالي ،الذي يسمح لنا بإجراء مقارنة بين متوسط مدة القروض الرسمية ،ومتوسط مدة القروض الخاصة المستحقة على الجزائر خلال الفترة 1970-1980.

الجدول رقم(43): متوسط آجال استرداد القروض الرسمية وفترة السماح ومتوسط استرداد القروض الخاصة

البيان	القروض الرسمية			القروض الخاصة		
السنوات	متوسط فترة الاسترداد	متوسط فترة السماح	عنصر المنحة%	متوسط فترة الاسترداد	متوسط فترة السماح	عنصر المنحة%
1970	20.7	4.9	47.8	9.5	2.1	14.9
1980	17	3.9	12.7	8.9	2.2	5.2
1981	11	2.0	9.5	6.5	1.5	3.7
1982	9.5	2.5	3.5	8.3	1.8	1.6
1983	9.5	2.5	10.9	9.4	3.1	2.2 -
1984	12.3	2.5	0.3	8.2	1.6	0.7 -
1985	13.4	3.1	9.1	11.4	5.0	10.9
1986	11.8	3.4	9.3	9.7	4.1	11.1
1987	7.3	2.6	9.5	5.6	1.6	5.9

المصدر: روابح عبد الباقي: مرجع سبق ذكره. ص 63.

إن نظرة على المعطيات الواردة في الجدول السابق تبين الفارق الكبير بين شروط القروض المستحقة للمصادر الرسمية ونظيرتها المستحقة للمصادر الخاصة.

فمن جهة فترة الاسترداد نلاحظ أن المصادر الرسمية تفوق وفي جميع السنوات مدة القروض من المصادر الخاصة ما عدا سنة 1985.

نلاحظ كذلك أن فترة السماح تتجاوز القروض الرسمية لفترة السماح للقروض الخاصة باستثناء سنتي 1985 و 1986 في حين أنه بإجراء عملية بسيطة حول متوسط فترة السماح خلال الفترة 1980-1988 نلاحظ أنها تساوي 3.46 سنة بالنسبة للأولى و 2.56 سنة

بالنسبة للثانية وهي فترة تعتبر قصيرة، إذا ما استخدمت قروضها في تمويل مشاريع استثمارية تفوق فيها فترة التفريخ فترة السماح.

أما فيما يتعلق بعنصر المنحة يتبين لنا من خلال المعطيات السابقة بأن المصادر الرسمية تمتاز بعنصر منحة مرتفع، كما أنه يفوق وفي جميع سنوات الفترة باستثناء سنة 1986 عنصر المنحة لدى المصادر الخاصة والذي سجل أرقاما سالبة خلال سنتي 1983 و1984.

وبصفة عامة يمكن القول أن الاتجاه العام لتدهور شروط الاقتراض بالنسبة لإجمالي القروض، خاصة خلال الثمانينات من القرن الماضي، يعود إلى تشدد مصادر الإقراض بعد 1982. ونسجل أن هيكل الديون الخارجية للجزائر قد انحاز إلى القروض المتوسطة والطويلة الأجل خاصة خلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات من القرن الماضي نظرا للميزات العالية لهذا النوع من التمويل وبالتالي تجنب القروض القصيرة الأجل المرتفعة التكاليف، والتي لا تسمح عكس القروض المتوسطة والطويلة الأجل بالتخطيط الاقتصادي على المديين المتوسط والبعيد. بيد أنه ومع بداية سنة 1986 نسجل ارتفاعا محسوسا في الأرقام المطلقة لنصيب القروض القصيرة الأجل على غير العادة. كما يبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم(44): تطور نصيب القروض قصيرة الأجل إلى باقي القروض خلال الفترة 1980-2004

الوحدة: مليار دولار

	القروض الطويلة ومتوسطة الأجل	قروض قصيرة الأجل 2	1 : 2
1980	16.91	2.32	% 13.7
1984	14.40	1.75	12.1
1985	16.57	1.86	11.2
1986	19.62	3.15	16.0
1987	23.30	3.64	15.6
1988	23.04	1.62	7.0
1989	23.33	1.62	6.9
1990	26.558	1.791	6.7
1991	26.636	1.239	4.6
1992	25.886	0.792	3.0
1993	25.024	0.700	2.8
1994	28.850	0.636	2.2
1995	31.317	0.256	0.8
1996	33.230	0.4.21	1.2
1997	31.060	0.162	0.5
1998	30.261	0.212	0.7
1999	28.140	0.175	0.62
2000	25.088	0.173	0.68
2001	22.311	0.260	1.16
2002	22.540	102	4.52
2003	23.203	150	6.46
2004	21.411	410	19.14

المصدر:

- Ammar BELHIMER: La dette extérieure de L'Algérie. Op.Cit P 46.
- MEDIA BANK: Le journal interne de la Banque d'Algérie N° 70, Année 2003.
- L'Algeire en quelques chiffres. O.N.S Résultats 2002-2004 édition 2006 n°35 .

إن البيانات الواردة في الجدول السابق تبين لنا ما يلي:

إن الهيكل الإجمالي للقروض يمتاز بغلبة القروض الطويلة الأجل ومتوسطة الأجل خلال الفترة 1980 -1988.

التزايد المحسوس للأرقام المطلقة للقروض القصيرة الأجل خاصة سنتي 1986 و1987 أين سجلت أعلى مستوى لكل فترة بـــ 3.15 و 3.64 مليار دولار وهذه الزيادة مرتبطة أساسا ببداية بروز أزمة المديونية الخارجية للجزائر، والتي جعلت السلطات آنذاك، وأمام ضغط الحاجة، إلى اللجوء إلى طلب قروض من هذا النوع، وذلك بقصد استخدامها لتمويل الواردات الاستهلاكية، وقد عرفت القروض القصيرة فيما بعد تراجعا كبيرا وخاصة خلال الفترة 1988 -2000، وهو ما يعود إلى امتناع السلطات العمالية العمومية، إلى عقد قروض من هذا النوع بسبب إرتفاع أسباب فائدتها أما خلال الفترة 2001-2004 فقد عرفت هذه القروض بعض الإنتعاش.

3. 2. تدهور الشروط المالية

ونقصد بالشروط المالية تحديدا سعر الفائدة. فخلال فترة السبعينات من القرن الماضي، ونتيجة الصدمة البترولية الأولى، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط، استطاعت البنوك والمؤسسات المالية الدولية إلى تدوير الفوائض النفطية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، وأقرضتها بأسعار منخفضة إلى بلدان العالم الثالث إلى أن أسعار الفائدة التي اقترضت بها الجزائر خاصة خلال هذه الفترة تعتبر مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار فائدة القروض المستحقة للمصادر الخاصة، و الجدول التالي يبين لنا تطور أسعار الفائدة التي اقترضتها الجزائر خلال الفترة 1970- 1996.

الجدول رقم(45): تطور أسعار الفائدة التي اقترضت بها الجزائر خلال الفترة 1970 - 1996

الوحدة: %

	1970	1974	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1992	1996
أسعار الفائدة بالنسبة للقروض الرسمية	2.8	5.7	7.7	7.9	9.3	7.5	9.8	8.7	8.0	6.6	7.5	7.7	7.1
أسعار الفائدة بالنسبة للقروض الخاصة	6.4	6.9	8.3	8.5	9.4	10.2	10.0	7.9	7.4	7.4	7.7	-	-
أسعار الفائدة بالنسبة إلى إجمالي القروض	5.5	6.6	8.1	8.3	9.4	10	9.9	7.9	7.5	7.2	7.6	-	-

المصدر:

بالنسبة للسنوات 1988/1970. أنظر روابح عبد الباقي، مرجع سبق ذكره. ص 65.

- Ammar BELHIMER. Op. Cit P 40. Pour les année 92/96.

إن نظرة على البيانات الواردة في الجدول السابق تسمح لنا من تسجيل ملاحظتين:

الأولى: نسجل تطور معتبر لأسعار الفائدة ،خاصة منها أسعار فائدة القروض الرسمية بحيث ارتفعت من 2.8٪ سنة 1970 إلى 9.8٪ سنة 1984، وتعتبر أعلى نسبة، ويعود هذا الارتفاع إلى أزمة 1982 ،حين توقفت مجموعة الدول المثقلة بالديون عن دفع أعباء ديونها، مما جعل مصادر الإقراض تراجع سياستها الائتمانية، مع وضع شروط متشددة في منح المزيد من القروض إلى بلدان العالم الثالث، وبدأت هذه النسبة في الانخفاض إلى أن وصلت سنة 1996 إلى 7.1٪.

الثانية: انخفاض أسعار الفائدة بالنسبة للقروض الرسمية عن مثيلاتها من القروض الخاصة خلال الفترة 1970 - 1988 ما عدا سنتي 1985 و 1986، إلا أن الجزائر تصر دائما على اللجوء إلى

المصادر الخاصة في معظم الحالات، وبالتالي القبول بالشروط الصعبة التي تميز هذه القروض دون غيرها.

ويعود في رأينا على الإصرار في هذا التوجه، وكما أشرنا في مكان آخر من الدراسة، إن الاحتكاك، أو الاتصال المباشر ،وغير المنسق للمؤسسة بالسوق المالية الدولية أدى إلى تجزئة السياسة المالية الخارجية وتفاوت المؤسسات في التوصل إلى التمويل.

ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا أن الجزائر قامت بإبرام العديد من عقود الاقتراض بأسعار فائدة متغيرة، التي بلغت نسبتها 30٪ في سنة 1985 و هي نسبة كبيرة بالمقارنة مع مثيلاتها في كثير من الدول المدينة، إذ لا تتجاوز هذه النسبة 8 ٪ في مصر[1].

وتشير الدراسات التي أعدت في هذا الإطار إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة على ذلك النوع من القروض بنسبة 1 ٪ قد أدى إلى زيادة خدمات المديونية الخارجية للجزائر ما بين 150 إلى 200 مليون دولار سنويا، و مما زاد في تفاقم المديونية التي عقدتها الجزائر هي قروض تجارية ذات أسعار فائدة مرتفعة بلغ متوسطها 10.2٪ سنة 1990[2].

4. ضعف نتائج الاستثمار

بالرغم من الأهمية المعطاة لحجم الاستثمارات المنفقة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، لما لها من أهمية في رفع معدل الاستثمار الذي يشكل رافعة رئيسية للنمو الاقتصادي، ولما له من أهمية في الإسهام في تحديث الاقتصاد بسب ترافق تلك الاستثمارات في العادة مع استقدام تكنولوجيا متقدمة، وأساليب إدارة حديثة، إلا أن ما يلاحظ هو ضعف النتائج المتحققة على مستوى النمو الاقتصادي وذلك على نحو ما يبينه الجدول التالي:

---

1 - الهاشمي بوجعدار: أزمة المديونية الخارجية، مرجع سبق ذكره. ص **103.**

2 **- Ammar BELHIMER: La dette extérieure. Op. Cit P 39/42.**

الجدول رقم(46): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1991-2004.

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو	0.1-	2.2-	2.3-	0.9-	3.9	4	4.5	1.1	3.4	2.4	3.2	4.2	6.9	5.2

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على البيانات الواردة بـــ:

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 1996-1998.
- L'Algeire en quelques chiffres. O.N.S Résultats 2002-2004 édition 2006 n°35 .
- L'Algeire en quelques chiffres. O.N.S Résultats 2000 édition 2002 n°31 .

إن البيانات الواردة في الجدول السابق تبين:

- أن الاقتصاد الجزائري سجل معدلات نمو إيجابية خلال الفترة 1995 إلى غاية 2004، لكن بالرغم من ذلك تبقى معدلات النمو المسجلة ضعيفة ودون المستوى المطلوب باستثناء سنتي 2003 و2004.
- كما نسجل أن هذا التحسن قد جاء في الوقت الذي عرفت فيه معدلات الاستثمار بعض التراجع مقارنة بما كانت عليه في فترة الثمانينات والسبعينات، حيث تشير بعض التقديرات أن معدل الاستثمار تراجع إلى 25.3% سنة 2000، بعدما كان 58% سنة 1979[1]، وقد يبدو هذا متناقضا، إلا أن الحقيقة غير ذلك، فالتحسن الذي طرأ على النمو الاقتصادي إنما يرجع إلى النمو الحاصل في قطاع الطاقة، حيث يساهم بنسبة 98% من إيرادات الصادرات في سنة 2004.

بالإضافة إلى النمو المسجل في قطاع الزراعة بسبب الظروف المناخية المواتية، التي سادت بعض سنوات تلك الفترة، بالإضافة لاي سياسة دعم الاستثمار الفلاحي التي طبقتها الجزائر، فعلى سبيل المثال كان النمو المسجل في القطاع الفلاحي سنة 1998، 27.3% والذي يرجع في

[1] - C.N.E.S, Rapport sur la conjoncture de second semestre 1997/2002

معظمه إلى زيادة إنتاج القمح، وكذلك فإن القطاع الصناعي العمومي ،قد حقق نموا بالغا 0.9% سنة 2004، وهو يعتبر معدل ضعيف[1].

إن هذه النتائج المتحققة والضعيفة على مستوى بعض القطاعات خارج قطاع الطاقة ،قد شكلت إحدى الأسباب في تزايد المديونية الخارجية، فحصيلة الصادرات من العملات الأجنبية أصبحت لا تكفي لتغطية الواردات من السلع والخدمات وتسديد خدمات المديونية الخارجية، وهو ما زاد من اعتماد الجزائر على القروض الخارجية لتغطية النقص الحاصل في الموارد المحلية ومعالجة المصاعب المالية التي تواجهها.

إن ضعف هذه النتائج يدل على أن الطريقة التي تمت بها عملية تسيير القروض الخارجية لم تكن فعالة، و تمت بدون الضوابط التي تحدد شروط الاستفادة منها، و هكذا فبدلا من أن تكون القروض الخارجية عاملا مساعدا في تحقيق النمو، كانت بمثابة عامل ضغط عليه، وهو ما زاد من أعباء المديونية الخارجية، لأنها ببساطة توجهت إلى تمويل المجالات الخدمية والاستهلاكية، و لم توجه إلى المجالات الإنتاجية.

5. تدهور معدل التبادل التجاري

يعتبر تدهور معدل التبادل التجاري من بين العوامل الرئيسية ،التي ساهمت في تزايد المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث و منها الجزائر، فانخفاض أسعار صادرات هذه البلدان في السوق العالمية، وارتفاع أسعار وارداتها من السلع الرأسمالية ،والمنتجات الصناعية، جعل معدل التبادل في غير صالحها، وبالتالي وقوع بلدان العالم الثالث تحت وطأة الاستغلال التجاري نتيجة التبادل اللامتكافيء.

إن تدهور معدل التبادل إنما يعني تدهور الحصيلة الصافية للتجارة الخارجية لبلدان العالم الثالث الذي يعتبر مصدرا هاما من مصادر تمويل التنمية، نظرا لما تتطلبه هذه الأخيرة من آلات ومعدات وتجهيزات إنتاجية، وأن عملية الحصول عليها تتطلب أموالا بالعملة الصعبة، وعليه فإن حصيلة الصادرات من العملات الصعبة تعتبر من بين المحددات الرئيسية لعدد من المتغيرات

---

[1] - **L'Algeire en quelques chiffres. O.N.S Résultats 2002-2004 édition 2006 n°35**

الاقتصادية ،وفي مقدمتها النمو الاقتصادي، لذلك يمكن القول أن لمعدل التبادل الدولي له تأثير غير مباشر على تكوين رأس المال في بلدان العالم الثالث، ويشكل أحد الأسباب التي تدفعها إلى طلب المزيد من القروض الخارجية من أجل تغطية النقص الحاصل في ما لا يتوفر لديها من عملات صعبة حتى تتمكن من القيام بمهام التنمية.

ولقد كان للركود الاقتصادي الذي تعيشه اقتصاديات البلدان المتقدمة آثارا سلبية على معدلات التبادل التجاري، حيث تسبب في حدوث تراخ قوي في الطلب العالمي على صادرات بلدان العالم الثالث من المواد الأولية[1]

وهو ما تسبب بالتالي في تدهور معدل التبادل التجاري، وجعله يتم في غير صالحها متحملة نتيجة لذلك خسائر كبيرة. والجدول التالي كفيل بإبراز ذلك:

الجدول رقم(47): تطور معدل التبادل لفترتين مختلفتين

سنة الأساس 1985

1995	1994	1993	1992	1991	1990	1988	1985	1984	1980
47.3	47	49	54.7	57.0	62.8	58.6	100	103	97.8

سنة الأساس 1990

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1991	1990	1980
79.6	78	72.3	62.6	76.9	74.7	74	89	100	97.8

المصدر :

- M.E BENISSAD : Economie du développement de l Algérie sous développement socialisme deuxième éditions, O.P.U et économisa, Paris 1982 P 236.

1 - ابن الطاهر حسين : عملية نقل القيمة في قسمة العمل الدولية، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة **1986**. ص **157/156.**

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه عند اعتبار سنة 1985 كأساس -أن معدلات التبادل قد عرفت استقرار نسبي خلال فترة الثمانينات، وذلك يرجع إلى التحسن الذي طرأ على أسعار النفط في السوق العالمي، والتي كان لها الأثر الإيجابي على حصيلة الصادرات من العملات الصعبة، إلا أن هذا الاستقرار لم يدم لفترات أطول حيث عرفت أسعار النفط تدهورا منذ سنة 1986، قابلة ارتفاع كبير في أسعار الواردات من السلع الرأسمالية، وهو ما جعل معدل التبادل الدولي يتجه نحو الانخفاض، ومن ثم كـــان فـــي غير صالح الجزائـــر خلال الفترة 1991-2001.

6. تقلبات أسعار الصرف

إن التغيرات الحاصلة في أسعار الصرف الدولار أثرت تأثيرا كبيرا على تزايد المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث، ومن بينها الجزائر، ذلك أن الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية يتم تقويمها بالدولار، لكن عملية تحصيلها تتم في الغالب بعملات صعبة أخرى غير الدولار.

وعلى ذلك فأن أي انخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار سوف ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات، مما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية الأمر الذي يدفع البلد إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد النقص الحاصل في تلك الحصيلة من الصادرات.

فانخفاض سعر صرف الدولار سيكون له أثر على الديون المحررة بعملات أخرى، فالمصادر تشير إلى أن ديون الجزائر التي تم التعاقد عليها بغير الدولار قد بلغت 42.7٪ من إجمالي الديون، و ذلك بنهاية سنة 1989.[1]

وعليه فإن هذه النسبة من الديون تكون حساسة للتغيرات التي تحدث في أسعار صرف الدولار تجاه العملات الأخرى، و سيكون لها أثرا إيجابيا أو سلبيا على خدمة الديون الخارجية،

---

1 - Banque d Algérie. Financements extérieure de l'économie Algérienne, situation et perspective, Septembre 1990 P 7.

فعلى سبيل المثال كان لانخفاض سعر صرف الدولار خلال الفترة 1986-1989 أثرا عن زيادة خدمات الديون الجزائرية الواجبة السداد بعملات أوربية بنسبة 35٪.[1]

الجدول رقم(48): تطور سعر صرف الدينار تجاه الدولار.

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2002	2003
سعر الصرف	4.8	4.9	6.7	8	12.2	21.4	22.8	24.5	47.6	54.7	57.6	60.3	69.3	73.9	79.9	72.6

المصدر: الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق ص 22.

- MEDIA BANK: Le journal interne de la Banque d'Algérie N° 40, Année 1999.

-MEDIA BANK:Le journal interne de la Banque d'Algérie N° 70, Année2003..

إن البيانات الواردة في الجدول السابق تبين أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار قـــد عرف انخفاضا قويا خلال الفترة المدروسة، حيث انخفض من 4.8 دينار مقابل دولار واحد إلى 79.9 دينار مقابل الدولار، وهذا خلال سنتي 1986 و2000 على الترتيب، وهذا الانخفاض في سعر الصرف كان له أثر كبير على زيادة أسعار السلع والخدمات، وكان له تأثير كبير كذلك على شريحة كبيرة من السكان بحيث انخفضت قوقم الشرائية، ونلاحظ ارتفاع هذا الســـعر في سنة 2003 وهذا يرجع في الأساس إلى الزيادة المعتبرة في سعر الصرف.

---

1 - Banque d Algérie. Financements extérieure de l'économie Algérienne, situation et perspective, Septembre 1990 P 7.

المبحث الرابع: آثار أزمة المديونية الخارجية

لقد كان لأزمة المديونية الخارجية آثار سلبية في كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، نذكر منها انخفاض في الاحتياطات الدولية، نقص الادخار والاستثمار وزيادة البطالة، وانخفاض الإنتاج والناتج الداخلي الخام، وانخفاض مستوى المعيشة.

1. الأثر على الاحتياطات الدولية

لقد عرفنا في مكان آخر من الدراسة ما المقصود بالاحتياطات الدولية، وتستخدم هذه الاحتياطات بصفة عامة لمواجهة العجز الطارئ لميزان المدفوعات، وتجنب كل ضغط على الواردات التي من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني. وقد عرفت هذه الاحتياطات تراجع كبير، وذلك بسبب تزايد أعباء خدمات المديونية الخارجية، وفي ظل تواضع نمو حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، وضعف القدرة على توفير النقد الأجنبي، أدى بالسلطات الجزائرية إلى استخدام احتياطات الذهب والعملات الصعبة لتسديد جانب من خدمات ديونها، وتوفير السلع الضرورية، وذلك خلال فترة بداية التسعينات من القرن الماضي.

إن هذه الاحتياطات تعتبر جهاز آمان يمكن للدولة اللجوء إليه عند الحاجة وذلك بقصد الوقوف في وجه الضغوطات الخارجية، التي تهدف إلى توجيه معاكس للسياسة الاقتصادية والاجتماعية (مثل تخفيض سعر الصرف، الاقتراض بشروط صعبة، الإذعان لتوصيات صندوق النقد الدولي).

والجدول التالي يبين لنا عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات الدولية للجزائر خلال الفترة 1980 - 2004.

الجدول رقم (49): تطور الاحتياطات الدولية للجزائر للفترة 1980- 2004

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1980	1984	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الاحتياطات الدولية	7.063	3.185	3.843	3.191	3.086	2.703	0.981	1.53	1.509	1.510	4.230	8.040	6.840	4.407	11.910	17.963	23.200	32.920	43.110
الاحتياطات/الواردات = شهر	5.8	2.8	3.8	3.9	3.1	2.7	1.1	1.6	1.89	1.95	4.52	9.03	7.38	4.61	12.69	18.09	19.14	24.32	32.72

المصدر : بوجعدار الهاشمي : أزمة المديونية الخارجية، مرجع سبق ذكره. ص 106.

L'Algérie en quelques chiffres O.N.S différents numéros

هناك شبه إجماع من المختصين حول المستوى الاحتياطي لبلدان العالم الثالث الملائم هو الذي يعادل كحد أدنى واردات ثلاثة أشهر، حتى يتجنب البلد كل ضغط من شأنه التأثير على سياسته الاقتصادية، ويكون أيضا بمثابة الضامن الحقيقي للحصول على قروض خارجية. ومن خلال الملاحظة السابقة، نسجل أن البيانات الواردة في الجدول السابق تبين أن الجزائر قد اهتمت بتكوين الاحتياطات النقدية الدولية، حتى تستطيع مواجهة الضغوطات الخارجية، ونلاحظ كذلك أن الاحتياطات عرفت بعض التذبذب وانخفضت عن المستوى المطلوب في السنوات 1984و1989 إلى غاية 1993. ثم عرفت تحسنا خلال الفترة 1996 إلى 2004، وهذا التحسن مرتبط بارتفاع أسعار النفط..

2. الآثار على الادخار والبطالة

لقد كان النمو المتسارع الذي طرأ على مبلغ الدين الخارجي في الجزائر و ما تمخض عن ذلك إضعاف القدرة الذاتية على الاستيراد تأثير بالغ على عمليات تخطيط الاستثمار .

وفي الواقع أن التأثير الذي أحدثه النمو المتزايد للدين الخارجي في الجزائر على تخطيط الاستثمار يمكن محاصرته من خلال قناتين هما:

- التأثير السلبي الذي نجم عن ارتفاع مبالغ خدمة الدين على تكوين معدل الادخار، الأمر الذي انعكس في تواضع معدل الاستثمار حيث بلغ 5.7 % ـ سنة 1990 و 1.5% -سنة 1991،[1] وهو ما أنعكس بدوره على تزايد معدلات البطالة فيها وإذا أخذنا على سبيل المثال الفترة 1985 - 1993 كان عدد السكان النشيطين يبلغ 1.980.000 شخص، في حين تم خلق خلال نفس الفترة 80.000 منصب شغل، وهذا يعني ببساطة زيادة في مخزون البطالة بحوالي 1.160.000 شخص.[2]

3.تطور القدرة الذاتية للإستيراد

لقد اضطرت الجزائر إلى تأجيل الكثير من مشروعاتها الاستثمارية وهذا ما أدى إلى تخفيض معدلاتها الاستثمارية، مما جعل القدرة الذاتية للاستيراد تنخفض إلى مستويات دنيا، كما يبينه الجدول التالي:

1 - الهاشمي بوجعدار : أزمة المديونية الخارجية، مرجع سبق ذكره. ص 105.

2 - Ahmed BENBITOUR: Op. cit P 86.

الجدول رقم(50): تطور القدرة الذاتية للاستيراد للفترة 1980-1993

الوحدة : مليار دولار

البيان / السنة	حصيلة الصادرات 1	مدفوعات خدمة الدين 2	المتبقي من حصيلة الصادرات (3) 2 ــــ 1	قيمة الواردات 4	القدرة الذاتية للاستيراد (5) 3 ÷ 4	القدرة المقترضة 6 = 5 ــ 100
1980	14.257	4.21	10.047	13.061	% 77	23
1986	8.697	4.12	4.577	11.380	% 40	60
1988	8.162	6.44	1.722	9.810	% 17.5	82.5
1989	10.086	7.91	2.176	11.092	% 19.6	80.4
1990	13.338	8.98	4.358	11.563	% 37.6	62.4
1991	12.424	9.58	2.844	12.126	% 23.4	76.6
1992	11.501	9.26	2.241	8.300	% 0.027	99.9
1993	10.402	9.43	0.972	2.000	% 0.012	99.9

المصدر: قام الباحث بإعداد الجدول اعتمادا على المعطيات الواردة في:

- The World Bank debt, tables, Washington D.C 1987/1988, 1990/1991.
- F.M.I Algérie : Stabilisation et transition à l'économie de marché, Washington 1998. -
Mourad BENACHENHOU Réformes, économiques, dette et démocratie
dition ECH RIFA, Alger P 107.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن القدرة الذاتية للاستيراد عرفت سقوطا حرا خلال الفترة المدروسة، وهذا يرجع إلى تزايد خدمة الدين وانخفاض أسعار النفط بداية من سنة 1986**.**

4. الآثار على الإنتاج و الناتج الداخلي الخام

كان لتزايد أعباء المديونية الخارجية آثارا سلبية على الإنتاج والناتج الداخلي بسبب أن جهاز الإنتاج القائم يحتاج إلى تمويل مستمر من العالم الخارجي على شكل مواد أولية ومواد وسيطة بالإضافة إلى الآلات والمعدات وقطع الغيار اللازمة لصيانة هذا الجهاز، من أجل ضمان

استمرارية عملية الإنتاج. وتحت ضغط أعباء المديونية الخارجية فقد اضطرت الجزائر إلى الضغط على وارداهما من تلك المواد الوسيطة وقطع الغيار.

والواقع أن النسيج الصناعي في الجزائر يتميز بسيادة نمط التصنيع الإحلال للواردات. فقد أقيم عدد لا بأس به من المشروعات الصناعية على أساس معيار الاستعاضة بمنتجاهما النهائية من الواردات المماثلة، وأملا في أن تتحول تلك الصناعات مع مرور الزمن إلى صناعات تصديرية. والمثل الواضح هنا الصناعات التجميعية للسلع الاستهلاكية المعمرة. وهذا النوع من التصنيع قد أدى في الواقع إلى نتيجة مأسوية. فعوضا عن أن تكون هذه الصناعات بديلا عن الواردات، أصبح الاثنان متكاملين لا متنافسين، فالغسالة أو التلفاز التي كنا نستوردها كاملة في الماضي، أصبحنا نستوردها في شكل مفكك لنقوم بإعادة تجميعها. وأصبحت الزيادة في الإنتــــاج تتطلب زيادة في الاستيراد، دون أن تصحب ذلك زيادة في التصدير.

ولعل البيانات الواردة في الجدول التالي توضح ذلك:

الجدول رقم (51): الواردات من سلع التجهيز والوسيطة للفترة 1995-2005.

الوحدة: مليار دولار

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
سلع التجهيز	2.978	3.063	2.854	3.163	3.291	3.153	3.590	4.571	5.084	7.312	4.906
نسبة سلع التجهيز إلى إجمالي الواردات	27.67	33.67	32.85	33.64	35.91	34.37	36.12	38.06	37.56	39.94	24.48
السلع الوسيطة	3.279	2.396	2.195	2.388	2.170	2.212	2.489	2.170	5.084	4.602	8.519
نسبة السلع الوسيطة إلى إجمالي الواردات	30.47	26.34	25.27	25.40	23.68	24.11	25.04	23.68	37.56	25.14	42.50

المصدر:

O.N.S : Rapports Non Publies

إن المعطيات الواردة في الجدول السابق تعكس ما يلي:

- نلاحظ بالنسبة للواردات من سلع التجهيز عرفت تزايدا خلال الفترة المذكورة في الجدول باستثناء سنة 2005، ويرجع هذا التزايد في النسب إلى سياسة الإنعاش الاقتصادي في بداية الألفية الثالثة، انفتاح الجزائر على السوق العالمية في إطار تحرير التجارة الخارجية.
- كما نلاحظ كذلك بالنسبة للسلع الوسيطة عرفت نسبها تزايدا بطيئا خلال الفترة المدروسة، وهو ما تسبب في تدهور مستويات الإنتاج في كثير من المؤسسات الاقتصادية الوطنية، الأمر الذي حملها خسائر كبيرة، وأصبح الكثير منها مهدد بالتوقف عن الإنتاج، وكانت المحصلة النهائية لكل هذا تراجع كبير في معدلات نمو معدل الناتج الداخلي الخام، إذ بلغ هذا المعدل في بداية التسعينات 1.3%، ولكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية، وتحسن أسعار النفط على المستوى العالمي بدأت هذه النسب بالارتفاع بحيث بلغت نسبة الواردات من السلع الوسيطة 42.5% سنة 2005، بالإضافة إلى ما سلف ذكره من

إصلاحات سمحت لمعدل نمو الناتج الداخلي الوصول إلى نسبة 7.2% سنة 2003 و5.3% سنة 2004.[1]

5. الأثر على مستوى المعيشة

تعتمد الجزائر بصورة كبيرة على العالم الخارجي في سد احتياجات السكان من المواد الغذائية، وذلك بسبب تخلف القطاع الزراعي المنتج للمواد الغذائية، وتقاعسه عن أن يواكب النمو في الاحتياجات السكانية للغذاء نحو الانخفاض المستمر. وليس هنا مجال أن نتعرض لدراسة هذه المشكلة.

بيد أننا نود الإشارة فحسب إلى أن ارتفاع درجة الاعتماد الغذائي على العالم الخارجي قد أضاف داخل صورة الديون الخارجية للجزائر بعدا مهما وعلى درجة كبيرة من الخطورة، نظرا لأنه يمس الحاجات اليومية للأفراد.

والقضية المثارة هنا، على درجة عالية من التعقيد، فمن ناحية نجد أن ازدياد الاعتماد الغذائي على العالم الخارجي قد أدى إلى نمو الديون الخارجية المستحقة على الجزائر. ولكن، من ناحية أخرى نجد أن نمو الدين الخارجي أثر بدوره على حدود الاعتماد الغذائي على العالم الخارجي.

وتبين لنا بعض البيانات الإحصائية المتوفرة عن حقائق بالغة الخطورة.

فمن المؤكد أن الواردات من السلع الغذائية الأساسية ،كالقمح والدقيق والبقول والزيوت واللحوم، أصبحت تمتص نسبة هامة من إجمالي الواردات، ولعل الجدول التالي يبرز هذه الحقيقة:

[1] - O.N.S Quelques statistiques et indicateurs Economiques, avril 2006.

الجدول رقم(52): تطور الواردات من السلع للفترة 1995-2005.

الوحدة: مليار دولار

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مواد غذائية	2.753	2.601	2.544	2.533	2.307	2.415	2.395	2.740	2.678	3.597	3.570
نسبتها إلى إجمالي الواردات	25.58	28.59	29.29	26.94	25.17	26.33	24.09	22.82	19.79	19.65	17.81

المصدر:

O.N.S : Rapports Non Publies

نلاحظ من الجدول السابق:

- أن الواردات من السلع الغذائية الأساسية كالقمح والدقيق والبقول والزيوت واللحوم أصبحت تمتص نسبة هامة من إجمالي الواردات، فهي تقارب الربع من إجمالي الواردات حسب البيانات الواردة في الجدول.
- أن الأرقام الواردة في الجدول أن هناك تبعية غذائية تجاه الخارج بالغة الخطورة، إذ تبين بعض البيانات أن 75% من السعرات الحرارية المستهلكة مستوردة من الخارج[1] ، وعلى الرغم من استئثار الواردات الغذائية بنسب مهمة من إجمالي قيمة الواردات فإن المستوى الغذائي لغالبية السكان مازال أقل من المعدلات المتوسطة اللازمة للإنسان[2]، وقد ترتب على ذلك تدهور مستويات المعيشة وتدهور في المستوى الصحي للسكان بسبب انتشار الأمراض الناجمة عن سوء التغذية.

أضف إلى ذلك الأثر الذي نجم عن ارتفاع معدل خدمة الديون الخارجية، إذ تأثرت القدرة الذاتية للاستيراد. وقد تعرضت الجزائر خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي لمأزق شديد بصدد تدبير حاجاتها من السلع الغذائية المستوردة. كما قامت بطلب قروض خارجية قصيرة الأجل مثل : التسهيلات المصرفية، وتسهيلات الموردين)، لكي توفر

[1] - **Ahmed BENBITOUR: L'Algérie au troisième millénaire, Op. Cit P 50**

[2] - **الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، دراسة معوقات التنمية في الدول العربية الأقل نموا، الكويت 1978، ص 31-33.**

العملة الصعبة الضرورية لهذه الواردات الغذائية. وتحمل في ذلك كلفة باهظة، وتعرضها بعد ذلك لمأزق شديد في سداد أعباء هذا النوع من القروض، ومع استمرار أزمة العملات الصعبة في الجزائر في الوقت الذي تضخمت فيه الديون الخارجية وأعبائها، وضعفت فيه مقدرة الجزائر على الاقتراض الخارجي بسبب اهتزاز الثقة الدولية فيها، اضطرت الجزائر إلى الإذعان لمطالب صندوق النقد الدولي وقواعد نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها، حتى تتمكن من الحصول على المزيد من القروض، في ضوء برنامج التكييف الهيكلي، أملاه، وأقترحه الدائنون من موقع القوة على الجزائر. سوف نتعرض لهذه النقطة في الفصل الخامس.

لكن الذي يهمنا الإشارة إليه في هذا الإطار، هو أن هذه السياسات التكييفية، التي بدأت الجزائر تطبقها بعد التوصل إلى اتفاق مع الدائنين، قد أثرت تأثيرا كبيرا على مستوى الاستهلاك ومستوى المعيشة فيها، وذلك من خلال توجه الجزائر في مجال إلغاء الدعم السلعي أو تقليله إلى أدنى الحدود، وزيادة أسعار المنتجات والخدمات الضرورية التي يقدمها القطاع العام، و السماح للقطاع الخاص بالدخول في مجال استيراد وتوزيع المواد الغذائية والضرورية دون رقابة سعريه. ناهيك عما نتج عن سياسة تخفيض العملة من آثار وخيمة على مستوى أسعار ضروريات الحياة في الجزائر.

خلاصة :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى:

- أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المديونية، وذلك من خلال استعراض المراحل التي مرت بها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مع التركيز على نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرتكز على نموذج الصناعات المصنعة التي طبقتها الجزائر خلال فترة السبعينات من القرن الماضي.

- مدى ضخامة الاستثمارات التي تم رصدها ضمن مخططات التنمية لأجل تنفيذ تلك الإستراتيجية، والتي فاقت بكثير إمكانات التمويل المحلية، الأمر الذي دفعها إلى الاستدانة من الخارج لأجل سد الفجوة القائمة بين المدخرات المحلية والاستثمارات المطلوب تنفيذها.

- المسار الذي تطورت به المديونية الخارجية خلال الفترة 1970-2003 وتبين لنا أن المديونية الخارجية للجزائر خلال فترة السبعينات لم تبلغ مرحلة الخطر، حيث كانت الجزائر تتمتع بدرجة عالية من السيولة وقدرة كبيرة على السداد، ويرجع ذلك ليس إلى زيادة في النمو الاقتصادي، بقدر ما يعود ذلك إلى عوامل ظرفية سادت تلك الفترة كارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، وسهولة الحصول على القروض الخارجية.

- التحول الهام الذي حدث في إستراتيجية التنمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث تم التحول من إستراتيجية التنمية القائمة على نموذج الصناعات المصنعة إلى إستراتيجية التنمية القائمة على الصناعات الخفيفة، وبالذات الصناعات التصديرية، إلا أن المديونية الخارجية لم تتوقف عن التزايد خلال الفترة 1980-2003.

- أن فترة الثمانينات من القرن الماضي، قد تميزت باستغلال غير عقلاني للقروض الخارجية، حيث تم توجيه معظمها إلى مجالات استهلاكية لا تساهم في خلق الثروة وزيادة قدرة الاقتصاد على النمو، وكان ذلك يتناقض مع إستراتيجية التنمية البديلة التي

كان من بين أهدافها التحكم في مسار المديونية الخارجية وتقليصها بهدف التخلص منها لاحقا.

- بنية المديونية الخارجية حسب طبيعة القرض، حسب نوع القرض حسب نوع العملات وكذلك مؤشرات القدرة على السداد والسيولة خلال الفترة 1980-2003، وتبين لنا أن تلك المؤشرات قد تدهورت بصورة كبيرة، وخاصة ابتداء من سنة1986. حيث كانت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات تتراوح ما بين 56.3٪ إلى 82.2٪ خلال الفترة 1986-1993، وهي تتجاوز بكثير النسبة التي ينصح الخبراء بعدم تجاوزها كسقف وهي 30٪، ومن ثم فأن الجزائر بدأت تعيش أزمة مديونية ابتداء من سنة 1986.

- العوامل المسببة لأزمة المديونية الخارجية للجزائر، وتبين لنا أنها تعود بالأساس إلى عوامل داخلية مثل ضخامة الاستثمارات التي تم تنفيذها خلال فترة السبعينات بالخصوص، وعدم اتساع سياسة سليمة في الاقتراض الخارجي، ضعف نتائج الاستثمار، كما تعود إلى عوامل خارجية كتدهور معدل التبادل التجاري، تقلبات أسعار الصرف، الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة.

كما تبين لنا آثار أزمة المديونية الخارجية على الاحتياطات الدولية وعلى الادخار والاستثمار والبطالة، وعلى الإنتاج والناتج الداخلي الخام، وعلى مستوى المعيشة، وبالتالي أصبحت الجزائر تعيش في حلقة مفرغة للدين، فهي تقترض ليس لأجل الاستثمار والاستهلاك وإنما لأجل سداد خدمات الديون المستحقة، وبالتالي أن الخروج من هذه الحلقة تتطلب منها الاحتكاك بالمؤسسات المالية الدولية.

الفصل الخامس: نتائج تطبيق رؤية صندوق النقد الدولي على الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول : استراتيجية إعادة الهيكلة لمعالجة أزمة المديونية.
المبحث الثاني : دوافع إعادة الجدولة و منافعها .
المبحث الثالث : أهداف و سياسات برنامجي الاستقرار و التصحيح الهيكلي .
المبحث الرابع : تقييم نتائج تطبيق برنامجي الاستقرار و التصحيح الهيكلي و دورهما في معالجة أزمة المديونية .
خلاصة :

لقد تعرضنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة إلى الحلول المطروحة من قبل الدائنين، ومن ورائها المؤسسات المالية الدولية، وكذلك الحلول المطروحة من قبل المدينين، إلا أنه من الملاحظ أن مقترحات المدينين لم تؤخذ بعين الاعتبار في المحافل الدولية، وعليه فقد تم تبني مقترحات الدائنين التي جرى بصددها جدل ونقاش حاد وكبير بين مؤيدي ومعارضي برامج التكييف. فبالنسبة للمؤيدين يرون أن تطبيق سياسة التكييف سوف تؤدي في المدى المتوسط والطويل إلى تحسين وضع البلد الذي يتبنى هذه البرامج، أما بالنسبة للمعارضين فيرون أنه نظرا للفشل الذي منيت به هذه البرامج في غالبية البلدان التي طبقتها، ونظرا لحجم التكاليف الاجتماعية والسياسية المرتفعة التي تمخضت عنها فهم يرفضون أو يعارضون على الأقل تطبيق هذه البرامج بصيغتها الحالية على هذه البلدان. وأمام هذه الآراء المتباينة حول موضوع سياسة التكييف، فقد غير الصندوق من تكتيكاته مع التشبث بإستراتيجيته. إذ راح يتحدث عن ضرورة التكييف مع النمو وضرورة تخفيف الضغط على الفقراء وابتكر تسهيلا سمي بتسهيل التكييف الهيكلي[1]، وهو تسهيل مشروط بقبول المدين لسياسات معينة تهدف إلى تشجيع النمو بتركيز الاستثمار على المشاريع الإنتاجية، وبزيادة المدخرات المحلية، وتعبئة الموارد الخارجية، وبتحسين حوافز الإنتاج عن طريق وضع أسعار مناسبة. إن هذه البرامج تهدف إلى تحقيق وضع سليم لميزان المدفوعات، وهي تدعم سياسات التصحيح.وبصورة عامة إن الجدل يجري حول قدرة هذه البرامج على تصحيح الاختلالات الهيكلية في هذه البلدان وجعلها أكثر فاعلية في الاستجابة للتحولات الخارجية، ومدى قدرتها على إحلال التمويل المحلي بدل اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي، ومن ثم جعلها أكثر استعدادا لتحقيق نمو حقيقي ومستمر .إلى جانب هذا الجدل النظري، هناك تجارب عديدة لتطبيق هذه البرامج في بلدان العالم الثالث، وقد مر على بعضها وقت كاف لاستخلاص بعض النتائج الأولية. ترى كيف كانت نتائج تطبيق هذه البرامج في الجزائر؟ وللإجابة على ذلك تطرقنا في هذا الفصل إلى المحاور التالية: إستراتيجية إعادة الهيكلة، لمعالجة أزمة المديونية، ودوافع إعادة الجدولة و منافعها، وأهداف وسياسات برنامجي الاستقرار، والتصحيح الهيكلي، وتقييم نتائج برنامجي الاستقرار والتصحيح الهيكلي، ودورهما في معالجة أزمة المديونية.

[1] - ميخائيل و.بيل، وروبرت ل. شيهي – مساعدة البلدان منخفضة الدخل على التكييف الهيكلي، مجلة التمويل والتنمية، عدد 4 ، ديسمبر 1987 ص7

المبحث الأول: إستراتيجية إعادة الهيكلة* لمعالجة أزمة المديونية

حتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، تمكنت الجزائر بفضل ارتفاع أسعار النفط من تمويل الاستيعاب المحلي المرتفع. إلا أن الهبوط المفاجئ لأسعار النفط في سنة 1986 أبرز الإختلالات الإقتصادية الكلية وكذلك جوانب الضعف في اقتصاد البلاد، وهذا بالرغم من سياسة إعادة الهيكلة لبعض المؤسسات الصناعية والزراعية، وذلك قصد التحكم في هذه المؤسسات من جهة، وزيادة أدائها ومردودها الإقتصادي. وبالرغم من إبرامها اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي في سنتي 1989 و1991. وقد صاحب ذلك عمليات شراء بموجب تسهيل التمويل التعويضي والطارئ لصندوق النقد الدولي**، بسبب تقلبات الصادرات ولمواجهة نفقات الواردات من الحبوب***.

وبالرغم من الإصلاحات الداخلية والمساعدات الخارجية، إلى أن الجزائر وجدت نفسها تعيش وضعا اقتصاديا صعبا وخطيرا، وهذا ما تبينه بعض المؤشرات الإقتصادية الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (53): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1986-1993

البيان / السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
احتياطات الصرف مليار دولار	1.7	1.7	0.9	0.9	0.8	1.6	1.5	1.5
خدمة المديونية/الصادرات %	56.3	53.4	76.3	66.8	64.4	79.9	76.5	82.2
الميزانية/الناتج الداخلي الخام %	-1.34	-8.7	-13.7	-1.8	3.6	1.7	-1.2	-8.7
إجمالي المديونية/الصادرات %	248.1	263.7	281.1	238.3	214.5	204.4	220	234

المصدر: الجدول تم إعداده من خلال المصادر التالية.

FMI Algérie: Stabilisation et transition à l'économie du marche op.cit p 18.:
Ammar BELHIMER la dette extérieure de l'Algérie op.cit p 33
Ahmed BENBITOUR : l'Algérie au troisième millénaire op.cit p 123

* - إن صعوبة إيجاد مصطلح عربي لـ ROPROFILAGE ، دعانا إلى اعتماد كلمة أعاد الهيكلة، على الرغم من أن هناك من يطلق هذه الكلمة على إعادة الجدولة، ولا يميز بينهما. والحقيقة أن ROPROFILAGE تعني تجنب إعادة الجدولة عن طريق مفاوضات تمكن البلد المدين من عدم المرور على نادي باريس أو نادي لندن، ومن ثم تلافي مشروطية صندوق النقد الدولي

**. تسهيل التمويل التعويضي والطارئ هو تسهيل للإقراض تابع لصندوق النقد الدولي يقدم المساعدة المالية للبلدان الأعضاء الذين يتعرضون لعجوزات مؤقتة في إيرادات الصادرات وزيادة مؤقتة في تكاليف استيراد الحبوب بسبب ظروف خارجة عن إرادة الأعضاء.

***. كان تسهيل التمويل التعويضي والطارئ لسنة 1991 في شكل آلية للتمويل الخارجي الطارئ يتم السحب منها في حالة انخفاض أسعار النفط. ولكنها لم تستخدم ولم يتم استكمال المراجعة النهائية لاتفاق الاستعداد الائتماني لسنة 1991 (أنظر ذلك بالتفصيل: الجزائر: تحقيق الإستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق مرجع سبق ذكره ص 102).

يتبين من الجدول السابق أن خدمات الدين الخارجي قد بلغت مستوى يتجاوز 82.2 % من الصادرات في سنة 1993، وفي ظل عدم وجود إمكانيات إقراض أخرى، نتيجة رفض مختلف المتعاملين الأجانب إقراض الجزائر، بسبب ظروفها السياسية والاقتصادية، فضلا عن استتراف احتياطات الصرف الدولية، وجدت الجزائر نفسها أمام ثلاثة خيارات:

- اللجوء إلى طلب إعادة جدولة ديوها الخارجية، وما يترتب عن ذلك من فقدان لقرارها الاقتصادي، بسبب مشروطية المؤسسات المالية الدولية.

- التوقف عن سداد خدمات الدين، وما ينجر عن ذلك من مخاطر ، تتمثل أساسا في إمكانية لجوء الدائنين إلى حجز ممتلكات الدولة، بالإضافة اهتزاز ثقة الدائنين في هذه الدولة، مما يحرمها من الحصول على قروض جديدة من السوق المالية الدولية. والأخطر من ذلك تعرضها لحصار اقتصادي وسياسي قوي يجعلها تعيش في عزلة عن المجتمع الدولي.

- الاستمرار في تسديد خدمات المديونية، بالرغم من تكاليفه الباهضة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لما تمتصه خدمات المديونية من إيرادات الصادرات. و على اعتبار أن المسؤولين على إدارة الاقتصاد الوطني آنذاك كانوا ينظرون إلى تلك الأزمة أنها ما هي إلا أزمة عابرة ظرفية وليست هيكلية، و يمكن تجاوزها بمجرد تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، هذا إلى جانب أن السلطات الجزائرية خلال تلك الفترة تنظر إلى حل إعادة الجدولة على أنه يشكل مساسا باستقلالية القرار الاقتصادي وبالسيادة الوطنية، ولا تقبل اللجوء إليه بأي حال من الأحوال. فقد تم تبني الخيار الثالث، وهو الاستمرار في سداد خدمات المديونية، ما تطلب منها هو وضع إستراتيجية إعادة الهيكلة والتي تبنتها الجزائر خلال الفترة 1986-1993، وترتكز هذه الإستراتيجية على العناصر التالية : السحب من الاحتياطات الدولية، والعمل على زيادة المداخيل من المحروقات، وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

1. السحب من الاحتياطات الدولية

لمواجهة الأزمة لجأت السلطات الجزائرية إلى سحب جزء هام من الاحتياطات الدولية المتاحة لها، واستخدامه في سداد جانب من خدمات الديون الخارجية المستحقة عليها، الأمر الذي أدى إلى انخفاض تلك الاحتياطات إلى مستويات خطيرة، حيث بلغت 1.510مليار دولار سنة 1993، وهو ما يعادل 1.95 شهر من الواردات.[1] بعد ما كانت 3.843 مليار دولار سنة 1986 وهو ما يعادل 3.8 اشهر من الواردات والأمر الذي زاد من اهتزاز الجدارة الائتمانية للجزائر في السوق المالية الدولية، وزاد بالتالي من صعوبة وصولها إلى مصادر الإقراض الدولية، خاصة منها المتوسطة والطويلة الأجل .

2. العمل على زيادة المداخيل من المحروقات

فبالنسبة لزيادة المداخل من المحروقات فقد عملت السلطات الجزائرية على منح امتيازات للشركات النفطية الأجنبية في مجال البحث والتنقيب عن البترول والغاز، والسماح لها بالمساهمة في استغلال حقول نفطية وغازية، وذلك بموجب قانون 21/1991، وذلك لأجل زيادة الإنتاج، وزيادة الإيرادات من العملة الصعبة. وفي هذا الإطار، فقد تقرر بيع حقوق استغلال عشرة حقول نفطية لشركات بترولية أجنبية، وذلك بمبلغ 7 مليار دولار[2]، وهذا المبلغ بدون شك يسمح لها من زيادة قدرتها على سداد ديونها الخارجية، كما يسمح للجزائر بزيادة احتياطاتها من الصرف، كما يساهم في تشغيل الجهاز الإنتاجي وذلك بتوفير المواد الأولية والسلع الوسيطة. وإذا كان هذا التراجع في السياسة النفطية خلال تلك الفترة، له ما يبرره، نظرا لضعف الإمكانيات المالية المتاحة ، وعدم كفايتها لمواصلة البحث، والتنقيب عن المحروقات، واستغلال الحقول القائمة، نظرا لما تتطلبه هذه العمليات من استثمارات ضخمة، هذا إلى جانب أنها كانت بحاجة ماسة لهذه المبالغ وذلك من أجل الاستمرار في سداد ديونها الخارجية، وتمويل عملية الواردات من السلع والخدمات الاستثمارية والاستهلاكية. والواقع أن هذا الحل لا يمثل حلا مناسبا لتلك الأزمة، بالإضافة إلى أنه ينطوي على مخاطر، أهمها: أنه أدى إلى

---

1 - أنظر: الجدول40 من الأطروحة.

2 - **H. BENISSAD ; Algérie restructuration et réformes économiques P. 163/164.**

رهن جزء من الثروة الوطنية، وجعلها تحت سيطرة الشركات النفطية الأجنبية، بعدما تم تحرير تلك الثروة من سيطرتها سنة 1971 بصدور قانون تأميم المحروقات.

3- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات

يقصد من تشجيع هذا النوع من الصادرات تحسين مداخل الدولة خارج قطاع المحروقات. فقد قامت الدولة بوضع سياسة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بهدف ضمان تمويل الواردات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، وتسديد خدمات الديون وقد كانت هذه السياسة تقوم على التوجهات التالية

- زيادة الموارد المحلية التي يتم تحويلها محليا، من أجل التصدير في شكل مواد مصنعة أو نصف مصنعة.
- تصدير المنتجات التي لها القدرة على المنافسة في السوق الدولية من حيث النوعية، والسعر،وتدعيمها بتدابير تقنية، ومالية عند الحاجة، مع اختيار المنتجات التي تتحكم البلاد في تقنيات صنعها ،وتعتمد بصورة كبيرة على المواد المحلية، واختيار المنتجات التي تكون قيمتها الصافية بالعملة الصعبة كبيرة.

ومبررات هذه السياسة تظهر في ضرورة التحضير لمرحلة ما بعد البترول، التي تفرضها طبيعة هذا المصدر غير قابل للتجديد، وإيجاد مصدر بديل للحصول على العملة الصعبة، إلا أن تطبيق هذه التدابير واجهته بعض القيود، نذكر منها :

- الأولى تتعلق بضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في السوق العالمية، وذلك بسبب ضعف الإنتاجية الوطنية مقارنة بالإنتاجية العالمية.
- أما الثانية فهي مرتبطة بدرجة إشباع الطلب الداخلي من السلع القابلة للتصدير، لذلك عملية تصديرها غير ممكنة على المدى القصير والمتوسط، اللهم إذا تم زيادة التصدير منها على حساب حرمان الطلب الداخلي منها، وما يترتب على ذلك من زيادة في التكلفة الاجتماعية.

وقد اتخذت السلطات الجزائرية في سبيل ترقية الصادرات ،خارج قطاع المحروقات بعض الإجراءات نذكر منها:

1-3 تشجيع الاستثمار الأجنبي

أخذت جملة من التدابير لتشجيع الاستثمار الأجنبي على المشاركة مع القطاع العام والخـــاص في قيام شركات مختلطة، حيث تعتبر المشاركة الأجنبية أحد المتحفزات التي يمكن أن تلعب دورا حيويـــا في ترقية الصادرات نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها هذه الشركات المختلطة في مجال القـــدرة التنافســـية، وقدرتها على توفير العملة الصعبة، وهو أحد الأهداف الرئيسية لهذا التوجه، ولتدعيم المشاركة الأجنبيـــة كوسيلة أساسية لترقية الصادرات قامت السلطات العمومية بتـــوفير قـــدر ممكـــن مـــن الضـــمانات، والتسهيلات ،قصد طمأنة المستثمرين الأجانب،وتمكينهم من تغطية المخاطر في هذا البلد.

وفي هذا الإطار صدرت عدة مراسيم [1] متعلقة بـــ:

- المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول، ورعايا الدول الأخرى، وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 346/95 المؤرخ في 1995/10/30.
- المصادقة على الاتفاقية المتضمنة أحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وذلك في المرســـوم الرئاسي رقم 345/95، المؤرخ في 1995/10/30.
- المصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار، وذلك في المرسوم الرئاسي رقـــم 334/98 الصادر في 1998/10/26.
- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، في الدول العربية بالمرسوم الرئاســـي رقـــم 306/95، المؤرخ في 1995/10/07.
- اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العـــربي، بالمرســـوم الرئاســـي رقـــم 420/90، المؤرخ في 22/12-1990.

---

1 - لمزيد من الإطلاع أنظر:

- جبار محفوظ : فرص الاستثمار في سوق رؤوس الأموال الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس ــ سطيف ــ عدد **2002/1**. ص **16/15**.

- عايشي كمال، دراسة لواقع الإستثمارات الخاصة الصناعية بالجزائر. مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، عدد **14**، جـــوان **2006**، ص **191/167**.

- الترخيص للشريك الأجنبي بتحويل مبلغ استثماراته وأرباحه، وذلك في المرسوم التنفيذي رقم 93/95 المؤرخ في 1995/03/25.

- التوصية بدعم كافة المستثمرين، وإزالة الصعوبات التي تعيق تدفق الاستثمار وذلك بإنشاء الشباك الوحيد، جاء ذلك في المرسومين التنفيذيين رقم 319/97 و 320/97، الصادرين في 1997/08/24.

ويبدو من استعراض هذه التشريعات، أن السلطات الجزائرية المتعاقبة تحاول إعطاء ضمانات كافية للمستثمرين وتوفير مناخ استثماري حر وشفاف.والواقع أن الاستثمار الأجنبي كان ينظر إليه في السبعينيات من القرن الماضي، كآلية لنقل التكنولوجيا، وصار ينظر إليه منذ سنة 1986 كوسيلة من أجل تعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات على المدى القصير، ولتحفز العرض على المدى المتوسط وخاصة في القطاعات التصديرية، والسماح بتحويلات مهمة في التكنولوجيا.

وكل ذلك يتطلب ما يطلق عليه بمناخ الاستثمار، وهو مجمل الأوضاع القانونية، والاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، التي تشكل البنية التحتية، التي تتم فيها الاستثمارات .

إلا انه بالرغم من تلك الامتيازات والضمانات الهامة التي تم منحها للمستثمر بموجب تلك التشريعات، نسجل أنه خلال الفترة 1987-1989، وبعد صدور قانون الاستثمار في سنة 1986، لم تتقدم سوى عشرة شركات أجنبية ،ومعظمها في قطاع الطاقة [1]، وهو عدد قليل جدا بالنظر إلى تلك الامتيازات، والتسهيلات الممنوحة. كما نسجل كذلك تناقص في حجم الاستثمار المباشر، بحيث تشير بعض الدراسات أن هذا المبلغ وصل إلى 12 مليون دولار في سنة 1992 بعدما كان 349 مليون دولار في سنة 1980 [2] وعلى الرغم من هذه الإجراءات التحفيزية، إلا أن الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى ضعيفة ولم ترقى إلى المستوى المطلوب، وذلك على نحو ما يوضحه الجدول رقم (53)بالإضافة إلى

(1) : أحداث اقتصادية : المؤسسة الوطنية لنشر المجلات الشهرية المتخصصة. نوفمبر **1981**، عدد **40**. ص **40**.

2- :Med Tahar HAMAMDA : Les investissements direct étrangèrs au Maghreb, tendance général et condition d'attractivité . Annales de l unité de recherche Afrique, Monde Arabe Université Mentouri - Constantine Vol N° 3/1999 P 29. Vol N° 3/1999 P 29.

الوضع الأمني الذي ساد خلال تلك الفترة إضافة إلى الإجراءات البيروقراطية التي تتميز بها الإدارة الجزائرية.

3. 2. تخفيض قيمة العملة

لقد عملت الجزائر بسبب الصعوبات المالية التي واجهتها في بداية التسعينات من القرن الماضي على تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية حيث تم خفض قيمة الدينار اتجاه الدولار الأمريكي بنسب كبيرة (أنظر الجدول رقم 47)

وقد كان الهدف من تخفيض قيمة الدينار الجزائري، هو جعل المنتوج الوطني أكثر قدرة على المنافسة في السوق الدولية، وجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا، وهو ما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

كما أن تخفيض قيمة الدينار يهدف إلى جعل معدل صرفه تجاه العملات الصعبة الأجنبية، حقيقي وغير مبالغ فيه، مما يجعل عملية اقتراض الأموال الأجنبية مكلفة، وغير مشجعة. وهو ما يحد من الإفراط في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، الأمر الذي يؤدي على المدى المتوسط والطويل إلى تخفيض حجم الدين الخارجي مع الاستمرار في الوفاء بالتزاماته. لكن الواقع أثبت أن تطبيق هذه السياسة لم يؤدي إلى إحداث نتائج إيجابية على مستوى الصادرات الجزائرية. فعلى الرغم من الانخفاض الكبير في قيمة العملة الوطنية، إلا أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لم تعرف تطورا ملحوظا ، سواء في فترة الإصلاحات ، أو بعد فترة الإصلاحات كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (54): تطور الصادرات الجزائرية للفترة: 1989-2005

الوحدة : مليار دولار

السنوات	1989	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
1- إجمالي الصادرات	12.35	10.8	8.9	10.3	13.2	13.8	10.1	12.3	22	19.07	20.01	26.00	32.1	44.4
2- صادرات المحروقات	10.2	9.88	8.6	9.7	12.7	13.21	9.8	11.9	21	18.50	18.11	23.95	31.3	43.5
3- باقي الصادرات	2.15	0.92	0.3	0.6	0.5	0.59	0.3	1.2	1	0.564	1.90	2.05	0.78	0.90
1/3 %	17.40	8.51	3.37	5.82	3.78	4.27	2.97	9.75	4.5	2.95	9.49	7.88	2.4	2.02

المصدر : تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على المصادر التالية.

- Ammar BELHIMER la dette extérieure de l'Algérie op.cit P 321

صالحي صالح ــ الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودورها في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس ــ سطيف الدولة ــ الجزائر – عدد : 2002/1 ص 52.

- Média banque le journal interne de la banque d'algérien N°70 fev/mars/2004.

-http://www.ons.dz/comex/Iimp05-tri.htm

يتبين من الجدول السابق:

إن نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات إلي إجمالي الصادرات عرفت تذبذب خلال الفتـــرة ولكن بنسب ضعيفة، محصورة بين 2.02% سنة 2005و 17.4% سنة 1989 ، وهذه النسب لا تعكس بحق المجهودات التي بذلتها الدولة في هذا الإطار.

وهذه النسب في الواقع تبين هشاشة الاقتصاد الجزائري واعتماده كليا على قطاع المحروقـــات، بحيث قامت الدولة بتخفيض قيمة العملة، بهدف تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أن هذه المجهودات لم تحقق الغاية المرجوة منها. و عليه فان الجزائر في المدى القصير و المتوسط خلال العشـــرية الأولى من هذا القرن لا يمكن في ظل السياسات الاقتصادية الحالية أن تحدث تغيرا في التركيب الهيكلـــي و القيمي للصادرات تطور بموجبه سلعا بديلة جديدة تكسب من خلالها أسواقا خارجية ، و بالتالي تبقى الموارد المتأتية من قطاع المحروقات هي التي تشكل النسبة الكبرى من حصيلة الصادرات

3.3 تطبيق نظام الصرف المتعدد

كما قامت الجزائر على تطبيق نظام سعر الصرف المتعدد خلال الفترة 1989/1986، بحيث يقوم هذا النظام على قبول اثنان، أو ثلاثة معدلات صرف رسمية، وذلك حسب طبيعة وأهمية النشاط الاقتصادي، حيث يؤخذ معدل امتيازي للنشاطات الاستراتيجية كتلك التي تستورد المواد الأولية وقطع الغيار وسلع التجهيز، ومعدل ثاني للنشاطات التي تعتبر اقل استراتيجية، ومعدل ثالث يقارب المعدل السائد على مستوى السوق غير الرسمي للعملة، ويطبق على جميع العمليات الأخرى. غير أنه من الملاحظ أن هذا الإجراء الظرفي يتطلب موافقة الصندوق الدولي، التي تنص المادة 08 من ميثاقه على التزام البلد العضو بتطبيق معدل صرف واحد ثابت في إطار محدد وأن تخفيض أو إعادة تقييم العملة يجب أن يتم بموافقة صندوق النقد الدولي[1]، وقد وافق الصندوق على ذلك.

وكان الهدف هو تأمين واستمرار عمل الجهاز الإنتاجي وإعادة بعث الاستمرار والنمو بتقديم امتيازات خاصة للاستثمار في قطاع الزراعة والصناعة والبناء والسياحة كما كان الهدف من تلك السياسة، استخدام مبالغ العملات الصعبة المتاحة للجزائر استخداما رشيدا وتوزيعها على المجالات الهامة بما يحقق في النهاية أعظم المنافع الممكنة للاقتصاد الجزائري.

3 . 4. الضغط على حجم الواردات من السلع والخدمات

وهو يعتبر من بين الحلول السهلة التي لجأت إليها الجزائر للتخفيف من ضغوطات المديونية الخارجية وخدماتها، حيث قامت بالضغط على الواردات من أجل التحكم في وضعية الحساب الجاري الذي وصل عجزه إلى 4 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام في سنة 1987[2]، والبيانات الواردة في الجدول التالي تعكس ذلك :

لمزيد من الاطلاع أنظر :

(1) : عبدالحق بوعتروس : دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية، ـــ حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الدولة، جامعة منتوري ـــ قسنطينة 2002. ص 136/131 .

[2] - Mourad Benachnhou : Réformes économiques. Dette et démocratie, édition Ech-rifa, Alger. P 114.

الجدول رقم(55): الواردات من السلع والخدمات خلال للفترة 1985- 2005

الوحدة مليار دولار

السنوات	الواردات
1986	8.50
1987	7.30
1988	7.70
1989	9.50
1990	9.80
1991	7.80
1992	8.30
1993	8.00
1994	9.20
1995	10.10
1996	9.10
1997	10.28
1998	10.85
1999	11.52
2000	11.71
2001	11.92
2002	14.49
2003	16.10
2004	18.30
2005	20.04

المصادر: تم إعداد الجدول من خلال المصادر التالية:

- الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق مرجع سبق ذكره ص 22

- Média banque , le journal interne de la Banque d'Algérie N°70 fév./mars/2004

-http://www.ons.dz/comex/Iimp05-tri.htm

إن الأرقام الواردة في الجدول السابق تبين لنا أن الواردات من سلع التجهيز و المواد الغذائية عرفت مرحلتين متميزتين خلال الفترة المدروسة، ويمكن إبرازهما في المجالين السنويين:

-1986 -1993، حيث عرفت هذه الفترة انخفاض حجم الواردات بالأسعار الجارية رغم الاحتياجات المتزايدة، و هذا بسبب بروز أزمة المديونية و رفض الجزائر في البداية وصفة المؤسسات المالية الدولية.

- 1994-2005، تميزت هذه الفترة بارتفاع ملحوظ في حجم الواردات و هذا نتيجة لحصول الجزائر على موارد مالية هامة من خلال إعادة جدولة الديون الخارجية، وانتعاش السوق النفطية .

3 .5. إعادة تمويل الديون

بدأ استخدام هذه التقنية في الجزائر سنة 1989، وهي تعتبر من بين الحلول التي طبقتها الجزائر من أجل التخفيف من حدة أعباء خدمات مديونيتها الخارجية[1]. فهذه التقنية تسمح للبلد المدين من إعطاء وجه جديد للمديونية حيث يتم التفاوض مع الدائنين كل على حدى من أجل الحصول على قروض جديدة متوسطة وطويلة الأجل وبشروط جديدة أفضل من شروط الديون القديمة لتستخدم في تسديد الديون المستحقة، مما يسمح للبلد المدين من تحسين ميزان مدفوعاته، وتوفير قدر من حصيلة الصادرات لسداد ديونه، ولاستيراد السلع والخدمات، سواء تلك المتعلقة بتشغيل الجهاز الإنتاجي، أو تغطية الحاجات الاستهلاكية الضرورية. إن هذه التقنية إذا ما تم تطبيقها على ارض الواقع فإنها ستمكن البلد المدين بدون شك من تخفيف ضغوطات خدمات مديونيته الخارجية، وإطالة فترة السداد، دون اللجوء إلى حل إعادة الجدولة، المرفقة بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي تفرضه المؤسسات المالية الدولية، والذي قد يتعارض مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلد المدين. وحتى يحصل البلد المدين على موافقة دائنيه على إعادة تمويل ديونه، يكفي أن يتخذ بعض الإجراءات التي من شانها أن تعمل على تحقيق فائض في ميزان مدفوعاته، يمكنه من زيادة قدرته على سداد ديونه الخارجية في المدى القصير والمتوسط، كالضغط على الإنفاق العام، تخفيض الدعم الذي تمنحه الدولة، تحرير أسعار الفائدة، تخفيض سعر صرف العملة.

وقد كانت أول الاتفاقية لإعادة التمويل قامت بها الجزائر مع إيطاليا سنة 1992 بمبلغ قيمته 7.2 مليار دولار موزعة كالتالي[2]:

. 4.5 مليار دولار يخصص لتمويل الواردات من السلع والخدمات الإيطالية.

. 7 مليار دولار يخصص لتسديد خدمات الديون المستحقة لبنوك إيطالية، تم إبرامها مع المتعاملين الجزائريين قبل نهاية 1990، والمؤمنة من طرف هيئة تامين القروض على الصادرات.

1- بوالوذنين عبدالحميد : تسيير أزمة مديونية الدول النامية ــ حالة الجزائر ــ رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ــ جامعة الجزائر 1994/1993. ص 211.

2 - بوعتبروس عبدالحق : دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية... مرجع سبق ذكره ص 136/131.

كما قامت الجزائر، ممثلة بشركة سوناطراك، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، وبنك التنمية الريفية الجزائري، باعتبارهم مقترضين، بإبرام اتفاق يتعلق بإعادة تمويل قروض الإيجار مع مجموعة البنوك اليابانية المتخصصة في هذا النوع من القروض. وقد تضمن هذا الاتفاق ما يلي[1]:

- تخصيص مبلغ 160 مليون دولار لإعادة التمويل، يغطي هذا المبلغ الالتزامات للمقرضين اليابانيين خلال فترة تجسيد بـ15 شهرا تبدأ من أول جويلية 1992 إلى 30 سبتمبر 1993، ومدة إعادة التمويل 5 سنوات، وفترة السماح 3 سنوات.

إن هذا الاتفاق المتعلق بإعادة تمويل قروض الإيجار، بالرغم من أن مبلغه يعتبر ضئيلا، و أثره يكون محدودا على زيادة قدرة الجزائر على سداد ديونها الخارجية والتخفيف من أعباء خدمة ديونها إلا أنه يعتبر تشجيعا من قبل المقرضين اليابانيين لعملية إعادة التمويل، التي تبنتها الجزائر في بداية 1991 كأحد الحلول لمواجهة ضغوطات خدمات المديونية الخارجية، وزيادة قدرتها على الاستيراد، وهي إشارة إلى المؤسسات المالية الدولية على انه بالإمكان الاتفاق بين الطرف الدائن والمدين على ترتيب عمليات ثنائية بدون المرور على إعادة الجدولة المشروطة لصندوق النقد الدولي.

كما قامت الجزائر في سنة 1992 بإجراء مفاوضات مع البنوك التجارية العالمية التي قادها القرض الليوني "**CREDIT LYONNAIS**، فكانت تهدف إلى السماح للجزائر بالعودة إلى السوق المالية الدولية. وقد تطلبت هذه العملية سنتين من المفاوضات، وضغوطا دبلوماسية، وسياسية، انتهت بالاتفاق مع 200 بنك دائن[2]. وقد أسفرت هذه المفاوضات على منح الجزائر مبلغ 1.457 مليار دولار، كتسهيل لتغطية استحقاق المبلغ الأصلي، لجزء من الديون البنكية المستحقة الفترة ما بين أكتوبر 1991، ومارس 1993، ويتوزع المبلغ إلى قسمين[3]:

---

1 - بوالوذنين عبدالحميد : تسيير أزمة مديونية الدول النامية، مرجع سبق ذكره. ص **211**.

2 - بوعتروس عبدالحق : دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية، مرجع سبق ذكره. ص **136**.

3 - والوذنين عبدالحميد : مرجع سبق ذكره. ص **214/211**.

الأول: يقدر ب 1.234 مليار دولار، يخصص لإعادة تمويل أصل الديون التي لا تقل مدتها عن سنتين وذلك وفق الشروط التالية :

- معدل فائدة مرجعي (ليبور) زائد هامش قدره 1.5 % .
- معدل الاستحقاق 8 سنوات.
- مدة السماح 3 سنوات.

الثاني: ويقدر بـــ223 مليون دولار يخصص لإعادة تمويل أصل الديون التي تكون مدتها تتراوح ما بين 12 إلى 24 شهر، وذلك وفق الشروط التالية:

- معدل فائدة مرجعي (ليبور) زائد هامش قدره 1.375 % .
- مدة الاستحقاق 5 سنوات.
- مدة السماح 3 سنوات.

وعلى الرغم من بعض الإيجابيات لإعادة التمويل، والمتمثلة أساسا في تخفيف عبء خدمات المديونية، والحصول على قروض جديدة، وتمديد فترة السداد، وذلك بدون مرور البلد المدين على إعادة الجدولة، والتزامه بتطبيق برنامج اقتصادي، تفرضه مؤسسات المالية الدولية، إلا أن هذه التقنية تعتبر بحد ذاتها مكلفة بالنسبة للبلد المدين وتتطلب وقت وجهد طويل لإتمامها، ولا تلقى رواجا كبيرا لدى البنوك الأجنبية التي تفضل العمليات القصيرة الأجل، ذات العائد الكبير الذي كان من الأسهل الحصول عليه. وقد لعب هذا النوع من القروض دور كبير في تشويه بنية الديون الخارجية عن طريق تقليص متوسط مدتها، ورفع نسبة خدمتها، وبذلك ساهمت بشكل كبير في إيقاع الجزائر في أزمة المديونية، مع العلم أن هذه القروض تستخدم بشكل أساسي في تمويل الواردات، وتعتبر ذات مردودية كبيرة بالنسبة للبنوك المقرضة.

ويعتبر البعض أن هذه التجربة في مجال تقنية أعادة التمويل، التي أبرمتها الجزائر، لم يكن لها أثر ملموس على رفع طاقة الاستيراد، ونمو ناتج الداخلي الخام بل أن هذه التقنية أدت في النهاية إلى زيادة حجم المديونية وتكاليفها، وميزتها أنها سمحت بربح الوقت، وذلك حتى لا تتقرب من المؤسسات المالية

الدولية، لأنه ساد اعتقادا في تلك الفترة أن التقرب من المؤسسات المالية الدولية هو انتقاص من السيادة الوطنية.

ومن ثم يمكننا القول أن استخدام هذه التقنية، لم يؤدي إلى حل أزمة المديونية، إذ أنها لم تمس سوى 15% من خدمات المديونية السنوية[1].

والخلاصة هي أن الحلول التي اتبعتها الجزائر خلال الفترة 1986-1993 لم تؤدي إلى إيجاد حلول لازمة المديونية، فخدمات المديونية بقت ثقيلة على الاقتصاد الجزائري، و لم تعرف قدرة الجزائر على السداد تطورا ملحوظا، بل أن سياسة التدين التي اتبعتها الجزائر خلال تلك الفترة زادت من حجم المديونية وخدماتها.

والشيء الخطير هو أن التحويل الصافي للموارد المالية قد صار سالبا خلال الفترة 1987 – 1993 في معظم السنوات، وهذا يعني أن هناك تحويل صافي سالب خلال تلك السنوات، وذلك على نحو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (56): التحويل الصافي للموارد خلال الفترة 1987 –1993

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
خدمات الدين الخارجي	4.913	6.442	7.914	8.983	9.583	9.259	9.450
إجمالي القروض الخارجية	4.193	5.581	5.413	6.754	5.994	7.068	7.844
التحويل الصافي للموارد	- 0.720	0.861-	2.501-	2.229-	3.589-	2.191-	1.606-

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على المصادر التالية.

- Conseil national de la planification. perspective à moyen terme et équilibre macro économique et financier pour 1993 j.o du 26/04/1993 n°26
- the world bank .world tables . Washington DC 1996.

يتبين من الجدول السابق، أن التحويل الصافي للموارد خلال الفترة 1988-1993 كان سالب، وهذا ما يعكس تناقض أساسي للجزائر، شأنها شأن بقية بلدان العالم الثالث. ففي الوقت الذي هي بحاجة ماسة لرؤوس الأموال لتمويل عملية التنمية، أصبحت مصدرا لرؤوس الأموال إلى البلدان الدائنة.

1 - **BENISSAD: Algérie, restructuration et réformes économiques, Op.cit P 161/162.**

المبحث الثاني: دوافع إعادة الجدولة ومنافعها

1. دوافع إعادة الجدولة

رأينا في المبحث السابق بأن إستراتيجية إعادة الهيكلة التي طبقتها الجزائر منذ سنة 1986 لم تؤدي إلى تحقيق أية نتائج ملموسة، سواء على مستوى التوازنات المالية، أو على مستوى استعادة النمو الاقتصادي أو وتحسين قدرتها على سداد ديونها الخارجية، الأمر الذي أدى إلى جعل خيار إعادة الجدولة منذ 1993 يفرض نفسه،وذلك بالنظر للوضعية الاقتصادية والمالية والسياسية التي أصبحت تعيشها الجزائر، والتي شكلت في مجملها دوافع أساسية، لتبني خيار إعادة الجدولة، والتي يمكن تـــلـــخيصها في ما يلي:

1.1 تزايد خدمات المديونية

أن خدمات المديونية أثرت بشكل قوي على الاقتصاد الجزائري، حيث بلغت 9.05 مليار دولار سنة 1993، وهو ما يمثل 82.3% من حصيلة الصادرات لنفس السنة، هذا في الوقت الذي تزايدت فيه الحاجات للاستيراد من المواد الغذائية، والمواد الأولية، والسلع الوسيطة، وسلع التجهيز اللازمة لتشـــغيل الجهاز الإنتاجي، الذي أصبح في وضعية شلل شبه كامل، بسبب سياسة التقشف التي طبقتـــها الجزائـــر خلال تلك الفترة، حيث تشير التقديرات إلى أن الطاقة الإنتاجية المستغلة للجهاز الإنتاجي الوطني ككل لا تمثل سوى 50 % بالمتوسط من إجمالي طاقته المتاحة، وهو ما أدى إلى تسجيل معدل نمو ســـلبي في الناتج الداخلي الخام بـــ :2.5 % سنة 1993.

2.1. انخفاض في حصيلة الصادرات النفطية سنة 1993

فهذه الحصيلة انخفضت إلى 9.8 مليار دولار نتيجة الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط في الســـوق الدولية، حيث تراجع سعر برميل النفط إلى 17.3 دولار بالمتوسط سنة 1993، بعـــدما كـــان 20 دولار سنة 1992، وهو ما أدى إلى إلحاق خسارة كبيرة بالإيرادات النفطية للجزائر، خصوصـــا إذا علمنا أن هناك بعض الدراسات تشير إلى أن انخفاض سعر برميل النفط بـــ دولار واحد يـــؤدي إلى انخفاض إيرادات قدرها 500 مليون دولار.

1. 3 – ضعف احتياطات الصرف

تميزت احتياطات الصرف الأجنبية بالانخفاض الحاد إذ بلغت 1.5 مليار دولار سنة 1993، وهو ما يعادل 1.9 شهر من الواردات، وذلك بعدما كانت 7.06 مليار دولار سنة 1980 ،وهو ما يعادل 5.8 شهر من الواردات، و 3.19 مليار دولار سنة 1987، أي ما يعادل 3.8 شهر من الواردات.

1. 4 صعوبة الوصول إلى مصادر الإقراض الدولية

أن الوضع المالي الحرج الذي أصبحت تعيشه الجزائر منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، قد بين وجود خطر مالي أدى إلى اهتزاز الثقة الائتمانية فيها من قبل المقرضين في السوق المالية الدولية، كزبون عادي يمكن التعامل معه دون مخاطرة. وهو ما دفع الجزائر آنذاك إلى عقد قروض تجارية مكلفة ساهمت في تشويه هيكل المديونية الخارجية .

1. 5 فشل سياسة إعادة التمويل

إن هذه السياسة التي طبقتها الجزائر كخيار بديل، لإعادة الجدولة قد أصبحت فاعليتها محدودة نهاية 1992 لأن معظم دائنين الجزائر، وبصورة خاصة أولئك الذين تعود إليهم النسبة الكبيرة من الديون أصبحوا يرفضون هذا الخيار. ففرنسا التي تعتبر أول دائن للجزائر في سنة 1993، والتي كانت ديونها تمثل 5 مليار دولار من اصل 26 مليار دولار كانت ترفض أي اتفاقية ثنائية، لأجل إعادة تمويل ديون الجزائر اتجاهها لأن ذلك يعتبر في نظرها إخلالا بمبادئ التضامن فيما بين الدائنين الأعضاء في نادي باريس.

ومن ثم فهي ترى أن أية معالجة من خلال إعادة التمويل ،لابد أن تتم في إطار نادي باريس، وأن تكون مشروطة بإمضاء اتفاق استعدادي، ائتماني مع صندوق النقد الدولي .

1. 6 الأزمة السياسية

الظرف الصعب الذي أصبحت الجزائر تعيشه منذ جوان 1991. غير نظرة المقرضين تجاهها في السوق المالية الدولية. حيث صارت في نظرهم زبون غير عادي، نتيجة للوضعية التي أصبحت تعيشها

منذ 1991،الشيء الذي أسفر عن وجود خطر مالي كبير، إلى جانب الظرف الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي عاشته الجزائر منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، والذي أصبح يهدد المجتمع الجزائري بالانفجار. فمعدل التضخم بلغ مستوى لم يسبق أن عرفته الجزائر من قبل حيث وصل إلى 39% سنة 1994، ومعدل البطالة وصل 27.9 % من مجموع القوة العاملة سنة 1994، إن ضعف الاستثمار شكل أحد العوامل الرئيسية في تزايد حدة البطالة، مع النمو الاقتصادي الذي سجل معدل سالب بلغ – 2% و -5.2% لسنتي 1992 –1993 على الترتيب .

1. 7 محدودية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من الامتيازات التي منحتها الجزائر للاستثمار الأجنبي بموجب القوانين التي أصدرتها، خاصة منها قانون الاستثمار الأجنبي لسنة 1993، فان تدفقاته إلى الجزائر بقيت محدودة جدا باستثناء قطاع المحروقات، وذلك بسبب تدهور الوضع الأمني الناجم عن الأزمة السياسية التي بدأت تعرفها الجزائر منذ سنة 1991. ومن ثم فان أثر الاستثمار الأجنبي على تحسين وضع ميزان المدفوعات، لم يكن إيجابيا، بحيث سجل عجز قدره 38.8 مليون دولار سنة 1993.

في ظل هذه الأزمة التي تميزت بتزايد ضغوطات خدمة المديونية الخارجية التي أصبحت تمتص نسبة كبيرة من حصيلة الصادرات من العملات الصعبة، وتدهور التوازنات المالية الداخلية والخارجية، وهو ما جعلها في وضع لم تقدر فيه على الاستمرار في الوفاء بخدمات ديونها الخارجية في مواعيدها، خاصة وان مستويات الاستثمار والتشغيل أصبحت معرضة للخطر و عملية التنمية في مأزق. لذلك لم تجد السلطات الجزائرية آنذاك من خيار سوى طلب إعادة الجدولة، والتوجه إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التسهيلات المالية، التي عادة ما تكون مشروطة بتطبيق برنامج تصحيح هيكلي، وهو ما تم الإعلان عنه في 31 ديسمبر 1993.

وقد دخلت الجزائر في مفاوضات مع الصندوق النقد الدولي ،بخصوص تشخيص الوضعية الاقتصادية التي تعيشها ، والإصلاحات التي يجب تنفيذها. وفي أفريل سنة 1994 أرسلت السلطات الجزائرية رسالة حسن النية إلى صندوق النقد الدولي، التي تبدي من خلالها رغبتها في تطبيق برنامج

الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة من أجل استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية.وقد أبدى صندوق النقد الدولي موافقته على هذا البرنامج في ماي 1994، وهو ما شكل إشارة إيجابية للدائنين للدخول في مفاوضات مع الجزائر من أجل إعادة جدولة ديونها الخارجية.

2. إعادة جدولة الديون الخارجية

إن إعادة جدولة الديون الخارجية تخضع لنوعية القروض، هل هي قروض خاصة أم قروض عامة وبالتالي تحديد الجهة التي تتفاوض معها البلد المدين.

2. 1. الجدولة الأولى للديون العمومية

إن اتفاق التثبيت، أو كما يطلق عليه أحيانا اتفاق الاستقرار، أعطى الضوء الأخضر للحكومة الجزائرية لإعادة جدولة ديونها الخارجية في إطار كل من نادي باريس ونادي لندن. وشملت إعادة الجدولة الديون العمومية المبرمة قبل تاريخ 1993/09/30، والتي تستحق خلال الفترة الممتدة من 1994/06/01 إلى 1995/05/31، والمسماة بفترة التجسيد، وبذلك فقد حدد المبلغ الإجمالي للديون العمومية الذي وافق نادي باريس على إعادة جدولته بـ5.2 مليار دولار يتوزع كما يلي[1]:

- 4.7 مليار دولار تمثل قروض حكومية، وقروض الموردين المضمونة المستحقة خلال الجزء الباقي من فترة التجسيد الممتدة لغاية 1995/05/31 .وقد طبق الدائنون على الجزائر طريقة تسمى بالسداد المختلط، وبذلك فقد تضمن الاتفاق الشروط التالية :

- إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.

- فترة السماح تصل إلى 4 سنوات.

- تسديد نسبة 10.7% فقط من المبلغ الواجب سداده خلال الأربع سنوات، لفترة السماح، أي الفترة الممتدة من 1998 إلى 2002.

وتعتبر هذه الشروط من طرف الحكومة الجزائرية مساوية لشروط طريقة" هوستن"، التي تطبق على الدول الفقيرة ، والتي تتميز بإطالة فترة السداد إلى 15 سنة، وإطالة فترة السماح إلى 8 سنوات.

---

1 - **F.M.I: Algérie: Stabilisation et transition à l’économie de marché, Op.cit P 89.**

وإذا أجرينا مقارنة بين شروط إعادة جدولة ديون بعض دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنـــتين، نجـــد أن الجزائر تحصلت على شروط أفضل خاصة ما يتعلق بفترة السداد، ومدة السماح التي لم تتجاوز 14 سنة في الأرجنتين.

2. 2. إعادة الجدولة الثانية للديون العمومية

قامت الجزائر بإعادة جدولة ثانية لديونها العمومية في جويلية من سنة 1995، وقد شملت مبلـــغ 7.5 مليار دولار، وكانت مشروطة بتطبيق برنامج تصحيحي هيكلي لمدة 3 سنوات، أي للفترة الممتدة من ماي 1995 إلى أفريل 1998. وبعد 10 أشهر من المفاوضات توصل البنك الجزائري إلى إمضاء 16 اتفاقية ثنائية مع بلدان نادي باريس، وكانت شروط إعادة الجدولة الثانية للديون العمومية مماثلة لشروط إعادة الجدولة الأولى للديون العمومية، سواء من حيث فترة الاستحقاق أو فترة السماح.

3.2. إعادة جدولة الديون الخاصة لدى نادي لندن

على غرار نادي باريس الذي يختص بإعادة جدولة الديون العمومية، فان نادي لنـــدن يخـــتص بإعادة جدولة الديون الخاصة، أي ديون البنوك التجارية. ومن حيث المبدأ فالبلد المدين لا يمكنه التقـــدم إلى نادي لندن للتفاوض حول إعادة جدولة ديونه الخاصة، إلا بعد أن يتمكن من إبرام اتفاق مع الدائنين في نادي باريس، بخصوص إعادة جدولة ديونه العمومية، وفي هذا الإطار تقدمت الجزائر في أكتوبر سنة 1994 بطلب إعادة جدولة ديونها الخاصة، وقد بدأت المفاوضات بعد ذلك ما بين الوفد الجزائري ولجنة تنسيق تمثل 200 بنك دائن للجزائر ، والتي استمرت لغاية ماي 1995.

تم التوصل إلى إبرام اتفاق بخصوص إعادة جدولة الديون التجارية المستحقة خلال الفترة الممتدة ما بـــين 01 مارس 1994 إلى 31ديسمبر 1997 والمقدرة بـــ 3.23 مليار دولار موزعة كالتالي[1]:

. 2.1 مليار دولار لم يكن موضوع إعادة تمويل سابق تمت إعادة جدولته علـــى أســـاس فتـــرة استحقاق 15.5 سنة وفترة سماح 6.5 سنة.

1 - **F.M.I : Algérie: Stabilisation et transition à l'économie de marché, Op. cit. P 88 .**

. 1.1 مليار دولار سابقا موضوع إعادة تمويل مع القرض الليوني الفرنسي، وقروض الإيجار مع اليابان، تمت إعادة جدولته وفق شروط اقل ملائمة من الأول وذلك على أساس فترة استحقاق بـ12.5 سنة وفترة سماح بـ 6.5 سنة.

2. 4. المنافع الناتجة عن إعادة الجدولة

من بين المنافع التي حققتها الجزائر على المستوى المالي نتيجة قبولها إعادة جدولة ديونها الخارجية، الحصول على تسهيلات مالية من المؤسسات المالية الدولية،حيث تم تحرير شرائح القروض التي جمدت في السنوات السابقة لإعادة الجدولة، ومن مزاياها نذكر[1]:

- حرر نادي باريس 12 مليار دولار من اجل تحسين وضعية السيولة للجزائر خلال فترة تنفيذ اتفاق التثبيت والاتفاق المدعم عن طريق الميكانيزم الموسع للقرض، وهذه المساعدات أدت إلى تخفيض خدمة الدين إلى الصادرات من 82 % إلى 42 % لسنتي 1993-1994 على الترتيب.
- استفادة الجزائر في ماي 1995 بموجب تسهيل التمويل الموسع من قرض بمبلغ 1.79 مليار دولار لتدعيم الإصلاحات الاقتصادية على المدى المتوسط.
- استفادة الجزائر بقرض قيمته 170 مليون دولار من صندوق النقد العربي مساهمة منه لدعم الإصلاحات الاقتصادية.
- تحرير قرض بمبلغ 22 مليون فرنك بلجيكي لشراء السلع والخدمات البلجيكية.
- تحرير قرض بمبلغ 150 مليون دولار من البنك الإسلامي للتنمية، موجه لتمويل مشروع كهربائي.
- تحرير 175 مليون دولار من طرف البنك العالمي لتدعيم الإصلاح الاقتصادي وهذا المبلغ يمثل الحصة الثانية لقرض إجمالي بـ 350 مليون دولار تحصلت الجزائر على شريحة منه.

---

1 - لمزيد من الإطلاع أنظر:

- **F.M.I: Algérie: Stabilisation et transition à L'économie de marche, Op.cit P 89.**
- **Ahmed BENBITOUR: L'Algérie au troisième millénaire, Op.cit P 102/126/127.**
- **Journal - Le Matin N° 741 Juin 1994 + El-Watan N° 1222 Octobre 1994**

-تحرير مبلغ 60 مليون دولار المتبقي من قرض قدره 650 مليون دولار عقدته الجزائر سنة 1992 مع البنك العالمي و أكسيم بنك الياباني، وذلك لأجل دعم ميزان المدفوعات.

- استفادة الجزائر من قرض تجاري بقيمة 1.1 مليار دولار من فرنسا.

إن طلب إعادة الجدولة، ما هو إلا اعتراف من الجزائر بعدم قدرتها على الاستمرار في سداد ديونها الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى توضح فشل تجربة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية التي باشرتها الجزائر منذ اكثر من ثلاثة عقود من منظور المؤسسات المالية الدولية، وعليه فالمؤسسات المالية الدولية تطلب منها قبول وصاياها التي تتمثل في تطبيق برامج التكييف الاقتصادي، وهذا ما قامت به الجزائر، حيث طبقت برامج استقرار اقتصادي. الأول كان في سنة 1988بدون تدخل صندوق النقد الدولي ، متبوع بتسهيلات مالية قدرها 560 مليون دولار، والثاني في سنة 1991 متبوع بتسهيلات مالية قدرها 400 مليون دولار، مع توقيف الحصة الرابعة لعدم احترامها وصايا المؤسسات المالية الدولية والثالث في سنة 1994 متبوع بتسهيلات مالية تعويضية بمبلغ قدره 1مليار دولار، والرابع مدته ثلاثة سنوات من ماي 1995 إلى أفريل 1998، وقدرت التسهيلات المالية لهذا الأخير بـ 1.8[1] مليار دولار في المجموع،ويعتبر هذا الأخير امتدادا للبرنامج الثالث، وذلك فيما يتعلق بالسياسة النقدية والمالية، تحرير الأسعار، تمويل ميزان المدفوعات.

والسؤال الذي يمكن طرحه هو: ما هي الأهداف والسياسات التي تضمنتها هذه البرامج ؟

[1] - **F.M.I: Algérie: Stabilisation et transition à l'économie de marche, Op.cit P .**

المبحث الثالث: أهداف وسياسات برنامجي الاستقرار والتصحيح الهيكلي

بعد فشل السياسات الاقتصادية السابقة التي باشرتها الجزائر في بداية سنة 1986 ،قد وجدت نفسها مصظرة في سنة 1994 ،وبعد التدهور المتمثل في انخفاض أسعار النفط وصاحبه تدهور الوضع السياسي في البلاد ، ونضوب التمويل الخارجي مما قاد الإقتصاد إلى حافة الأزمة في ميزان المدفوعات. واضطرت السلطات من جراء هذا التدهور إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي، الذي حظي بمباركة صندوق النقد الدولي في ماي 1994، وذلك من خلال عقد الإتفاق الإستعدادي الإئتماني مدته سنة، ثم ابتداء من ماي 1995 من خلال إتفاق مدته ثلاث سنوات بموجب تسهيل الصندوق الممدد، وفي ما يلي عرض مختصر لأهداف وسياسة برنامج الإستقرار، وكذا سياسة برنامج التصحيح الهيكلي.

1. أهداف وسياسات برنامج الاستقرار STAND-BY

تعتبر أول تجربة فعلية دخلتها الجزائر في ميدان تكييف اقتصادها تحت وصاية المؤسسات المالية الدولية، تلك التي بدأتها في أفريل 1994، حيث تم عقد اتفاق استعدادي ، ائتماني مدته سنة (أفريل 1994 – مارس 1995)، وقد تضمن هذا البرنامج بعض الإصلاحات نذكر منها : سياسة الموازنة العامة، والسياسة النقدية، وسياسة ميزان المدفوعات، والسياسة المتعلقة بالحماية الإجتماعية.

1. 1. الأهداف العامة للبرنامج

إن الهدف العام للبرنامج هو تخفيف الضغوط الفورية الناتجة عن إرتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي، وذلك من خلال تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- تحقيق معدل النمو في الناتج الداخلي الخام قدره 3% سنة 1994 و 6% 1996.
- خفض معدل التضخم، ليتقارب مع معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين.
- خفض سعر صرف الدينار، للوصول به إلى قيمته الحقيقية.
- تحرير التجارة الداخلية والخارجية.
- خفض عجز الموازنة العامة إلى – 0.3% كنسبة من الناتج الداخلي الخام.

[1] - **Programme stand bay. Avril 1994. p6-7**

- خفض نمو الكتلة النقدية من 21 % سنة 1993 إلى 14 % سنة 1994.

- تحسين شبكة الحماية الاجتماعية .

1. 2. سياسة البرنامج

يمكن تصنيف تلك السياسات إلى ثلاثة مجموعات[1]: سياسة الموازنة العامة، والسياسة النقدية، وسياسة الحماية الإجتماعية، وفيما يلي شرح لهذه العناصر

1. 2. 1. سياسة الموازنة العامة

إن سياسة الموازنة العامة مرت بفترتين متضادتين تعكسان التغير الجذري في الوضع الاقتصادي الكلي. فخلال الفترة 1992- 1993، كانت السياسة توسعية تهدف إلى تمويل عجوزات الميزانية واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، وابتدءا من سنة 1994، جرى تقييد السياسة النقدية لإجراء خفض سريع في التضخم، وفي هذا الإطار لوحظ في هذه الفترة :

- تخفيض الدعم الموجه للمستهلكين وللوحدات الإنتاجية العمومية الخاسرة، حيث أن هذا الدعم شكل أحد العوامل البارزة في إحداث عجز كبير في الميزانية العامة، وزيادة التضخم. فالإعانات المتعلقة بأثمان المواد الاستهلاكية قد عملت على زيادة الطلب المحلي، وزيادة الاستهلاك وعملت بنفس الوقت على عدم تحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج، كما عملت الإعانات المقدمة للوحدات الإنتاجية على تدمير روح المنافسة.

- تخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي، وتجميد الأجور والحد من زيادة التوظيف لدى القطاع العام، وذلك بقصد الحد من نمو الكتلة النقدية، ومن ثم الحد في الزيادة في الطلب الكلي.

- تحرير الأسعار الذي تم الشروع فيه منذ سنة 1998 (قانون 12/89) إلى غاية 1992،و يتم تسريعه خلال فترة تطبيق البرنامج للوصول إلى تحرير الأسعار كليا في إطار اتفاقية تسهيل التمويل الموسع سنة 1995، مع الملاحظة أن نظام الأسعار قبل تطبيق البرنامج كان يتسم بالميزات التالية :

---

[1] - لمزيد من الإطلاع: أنظر على سبيل المثال:

- **Programme stand-by. Avril 1994. p8-20**

- السياسات التصحيحية و التنمية في الوطن العربي، بحوث و مناقشات، ندوة عقدت بالكويت، فبراير 1988، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، دار الرازي، بيروت لبنان 1989.

- وجود ثلاثة أصناف من الأسعار ،منها الأسعار المحددة والأسعار ذات الهامش المحدد و بموجب هذا البرنامج يتم تحويل بعض المواد من أسعار محددة إلى أسعار ذات الهامش المحدد، وتحويل الأسعار ذات الهامش المحدد إلى أسعار حرة وتبقى ثلاث سلع فقط يستمر دعمها خلال فترة البرنامج، وهي الفرينة، السميد والحليب، حيث ينخفض هذا الدعم إلى 2 % من الناتج الداخلي الخام خلال فترة البرنامج، بعدما كان في حدود 5% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993.

- أما صنف الأسعار ذات الهامش المحدد فتخص المواد التالية: الأدوية، التبغ، القهوة، السكر، الزيت، الكتب واللوازم المدرسية، بينما تخضع باقي المواد الأخرى للتحرير الكامل.

1. 2. 2. السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى خفض الكتلة النقدية (**M2**) لأنها تزايدت بشكل ملحوظ مع بداية التسعينات من القرن الماضي، وذلك نتيجة التوسع في الائتمان المحلي بسبب الزيادة في الأجور. وقد بلغ هذا التوسع نسبة 22% على مدى الفترة 1992- 1993[1].

وخلال الفترة 1994 – 1997 تباطأ التوسع في النقد، واستوعب الاقتصاد السيولة الزائدة التي نشأت في الفترة السابقة، وانخفضت نسبة السيولة إلى إجمالي الناتج المحلي من 49% في سنة 1993 إلى 37% في سنة 1994[2].

إن هذا الانخفاض في السيولة يرجع إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية والمتمثلة في:

- رفع معدل إعادة الخصم من 11.5% إلى 15%.
- رفع المعدل المحوري لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية من 17% آلي 20 %.
- رفع معدل السحب على المكشوف للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر من 20% إلى 24%.
- تحديد سقف هامش البنوك التجارية بـــ5%. وذلك بقصد منع أي ارتفاع مفـــرط في نسبة الإقراض.
- رفع معدل الفائدة على الدفاتر الادخارية لأجل السكن إلى 10 % و 14% على الدفاتر

---

[1] - **FMI. Algérie, stabilisation et transition à l'économie de marché Op cit, p50.**
[2] - **FMI . Algérie, stabilisation et transition à l'économie de marché Op cit, p53.**

الأخرى.

جعل معدلات الفائدة المدينة لا تزيد أكثر من نسبة 5 % على معدلات الفائدة على المدخرات لأجل السكن. رفع معدل الفائدة الذي تمنحه الخزينة على سندات التجهيز إلى 16.5%.

1. 2. 3. سياسة ميزان المدفوعات

وتدعى بسياسات ميزان المدفوعات وتتضمن تحرير التجارة الخارجية، وخفض سعر صرف الدينار، وفيما يلي شرح مختصر لهذين العنصرين:

أ. تحرير التجارة الخارجية: وذلك من خلال إلغاء القيود الكمية، والنوعية على الصادرات والواردات، وتخفيض الحقوق الجمركية وجعلها ترتكز على قواعد نشيطة من أجل تسهيل المبادلات التجارية، والاندماج أكثر في السوق الدولية.

فيما يتعلق بالصادرات، فالمبدأ العام أن كل المنتجات يمكن تصديرها باستثناء شتلات النخيل والغنم والأشياء ذات القيمة التاريخية. أما بالنسبة للاستيراد، فكان المبدأ العام هو الترخيص لكل عملية استيراد وبدون قيود مع الاستثناءات لبعض المواد التي حددتها الحكومة في قائمتين، الأولى تشمل المنتجات الحساسة والضرورية من الدرجة الأولى، والتي يجب أن يراعى عند استيرادها بعض المعايير المحددة مسبقا كاستيراد الأدوية، أما الثانية فتشمل المنتجات التي يكون استيرادها معلقا بصورة مؤقتة، لأجل السماح لإعادة الهيكلة الصناعية بإعطاء ثمارها.

أما من حيث التمويل فكل مستورد يمكنه الحصول على التمويل اللازم على أساس سعر الصرف الرسمي، يتم التفاوض بشأنه مع بنك الزبون. بالإضافة إلى ذلك فقد تم السماح لأشخاص سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين بفتح حسابات بالعملة الصعبة، وأصبح بإمكانهم الاحتفاظ بقسط من حصيلة صادراتهم بالعملة الصعبة.

ب. خفض سعر صرف الدينار: قصد جعل قيمة الدينار متقاربة مع قيمته الحقيقيةفي السوق قامت السلطات الجزائرية بخفض قيمته تجاه الدولار بنسبة 50% بين أفريل وسبتمبر 1994 ،وهو التخفيض الثاني بعد الذي تم في سنة1991 حيث تم خفض الدينار من 1 دولار يساوي 12.2 دينار سنة 1990

إلى 1 دولار يساوي 21.4 دينار سنة 1991. على أن يتبع ذلك تحول تدريجي من نظام سعر الصرف القائم على ربط الدينار بسلة من العملات الرئيسية إلى نظام التعويم الموجه، من خلال جلسات لتحديد السعر بين البنك المركزي والبنوك التجارية. وكان الهدف من ذلك هو زيادة القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية في السوق الدولية، وبالتالي زيادة حصيلتها من العملات الصعبة[1].

والواقع أن هذه السياسة كما بينا - من الدراسة - لم تكن ذات فعالية، بسبب محدودية أثرها على زيادة الصادرات، ومن ثم زيادة حصيلتها من العملات الأجنبية، وذلك نظرا لعدم وجود تنوع كبير في الصادرات الجزائرية، حيث تمثل الصادرات من المحروقات وحدها اكثر من 95 % من إجمالي الصادرات، بل على العكس من ذلك فقد ساهمت هذه السياسة في إلحاق خسائر كبيرة بالمؤسسات الوطنية، خاصة تلك التي يعتمد تشغيل جهازها الإنتاجي على استيراد السلع الوسيطة، وسلع التجهيز.

1. 2. 4. سياسات الحماية الاجتماعية

لقد أدرج صندوق النقد الدولي في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي على إدراج سياسات تتعلق بالحماية الاجتماعية، وهذا بعد الانتقادات الموجه إليه في هذا الإطار، وذلك لأجل حماية الفقراء والمعرضين لمخاطر الآثار المعاكسة للتصحيح، وفي هذا الإطار فقد تضمن برنامج الاستقرار الذي تبنته الجزائر على إدخال تعديلات على نظام شبكة الدعم الاجتماعية الذي تم العمل به في فيفري 1992، وذلك لأجل زيادة فعاليته وتشمل تلك التعديلات ما يلي:

- استبدال التعويضات الممنوحة للفئات الاجتماعية بدون دخل بنظام النشاط ذو المنفعة العامة.
- تكفل الدولة بالمنح العائلية، وتحويل تعويضات الأجر الواحد إلى المؤسسة المستخدمة وتحويل تعويضات معاش التقاعد إلى الصندوق الوطني للتقاعد، وإلغاء تعويضات التسريح لسبب اقتصادي، بالإضافة إلى إحداث نظام التقاعد المسبق (مرسوم تشريعي 10/94)،وكان الهدف من هذه الإجراءات هو تخفيف الأعباء المالية على المتعاملين الاقتصاديين سواء من القطاع الخاص أو العام.

[1] - أنظر الجدول رقم (51).

- إنشاء صندوق تامين البطالة (مرسوم تشريعي 11/94)، وذلك لصالح الأشخاص الذين يفقدون عملهم بصورة غير إرادية أو بسبب اقتصادي.

ان هذه الإجراءات قد حازت رضا المؤسسات المالية الدولية، الأمر الذي سمح لها بالمرور للتفاوض حول برنامج تكييف هيكلي متوسط المدى لثلاثة سنوات ، في إطار اتفاقية تسهيل تمويل موسع، و إعادة جدولة ثانية للديون الخارجية.

2. أهداف وسياسات برنامج التصحيح الهيكلي: (ماي 1995 / أفريل 1998)

في شهر ماي من سنة 1995 وافق صندوق النقد الدولي على برنامج التصحيح الهيكلي الذي تلتزم الجزائر بتنفيذه خلال الفترة من ماي 1995 إلى أفريل 1998، وذلك في مقابل إعادة جدولة ثانية لديونها الخارجية، ومنحها قرض بقيمة 1.79 مليار دولار[1]، وذلك بموجب اتفاق تسهيل تمويل موسع لتدعيم الإصلاحات الهيكلية على المدى المتوسط.

2. 1 الأهداف العامة لبرنامج التصحيح الهيكلي

تعتبر أهداف هذا البرنامج تكملة لبرنامج الاستقرار الذي بدأ تطبيقه في سنة 1994، ويضمن مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي[2]:

- خلق محيط مناسب للتنمية الاقتصادية القادرة على توفير مناصب شغل جديدة
- تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، بعض المؤسسات العمومية.
- العمل على استقرار المجامع الاقتصادية والمالية الكلية.
- تطهير ميزان المدفوعات بهدف تحقيق فوائض مالية.
- مواصلة تحرير التجارة الخارجية، بهدف إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي .
- خفض الدين الخارجي وخدماته إلى مستوى يمكن تحمله من خلال عملية إعادة الجدولة.
- خفض عجز الموازنة العامة إلى أقل 1.3- % من الناتج الخام.

---

1 - الهادي خالدي : المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي. المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد 1996. ص 198/197.

2 - لمزيد من الإطلاع أنظر:

- Ahmed BENBITOUR :L' Algérie au troisième millénaire, Op.cit P .
- F.M.I : Algérie : Stabilisation et transition à l économie de marché, Op.cit P 10/16.

- مواصلة تحرير الأسعار ونظامي الصرف والتجارة لرفع قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة في السوق الدولية.
- خفض معدل التضخم إلى المعدلات السائدة في البلدان المتقدمة .
- الوصول بمعدل النمو الاقتصادي إلى 6% في نهاية البرنامج .
- مساعدة ودعم الفئات الاجتماعية المعوزة من خلال تعيين شبكة الحماية الاجتماعية.

2.2 سياسة برنامج التصحيح الهيكلي :

هناك مجموعة من السياسات تضمنها برنامج التصحيح الهيكلي على غرار برنامج stand-by والواقع أن برنامج التصحيح الهيكلي يعتبر امتدادا لبرنامج stand-by في مجال السياسة النقدية والمالية العامة، وتحرير الأسعار وتمويل ميزان المدفوعات[1].

2. 3 أهم عناصر البرنامج[2]:

من أهم عناصر البرنامج نذكر سياسة سعر الصرف، وتحرير التجارة الخارجية والمدفوعات، وتحرير الأسعار وإصلاح المؤسسات العمومية، وتنمية القطاع الخاص، والسياسة النقدية والمالية وفي ما يلي نتطرق بشيء من التفصيل لكل هذه العناصر.

2. 3. 1 سياسة سعر الصرف

تواصلت عملية تصحيح أسعار الصرف خلال فترة البرنامج، وتم استحداث نظام جديد للصرف، فبعد أن كان سعر الصرف يتحدد وفق نظام جلسات يومية تحت إدارة بنك الجزائر، تم استبدال هذا النظام في جانفي 1996 باستحداث سوق للنقد الأجنبي فيما بين البنوك والوسطاء المعتمدين، وقد عرف سعر صرف الدينار تخفيضات مستمرة خلال فترة البرنامج حيث انخفض من 47.7 دينار للدولار الواحد سنة 1995 إلى 57.8 دينار سنة 1997 ثم إلى 60 دينار سنة 1998، وتواصل هذا الانخفاض بعد سنة 1998 ،حيث بلغ 69 دينار للدولار الواحد سنة 2000 و 73.4 دينار للدولار الواحد سنة 2005.

---

1 -F.M.I : Algérie : Stabilisation et transition à l économie du marché, Op.cit P 19/23.

2 -F.M.I : Algérie : Stabilisation et transition à l économie du marché, Op.cit P 19/23.

2. 3. 2 تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات

تم إلغاء الحد الأدنى لأجل الاستحقاق على القروض الخارجية لتمويل الواردات من السلع الرأسمالية، كما تم خفض معدل الرسم الجمركي الأقصى من 60 سنة 1994 إلى 45 % اعتبارا من أول جانفي 1997، بعد أن كان في بداية التسعينيات 250%. كما تم إلغاء شروط المعايير الفنية المفروضة على مجموعة من السلع المستوردة (الحليب، السميد، الأدوية)

2. 3.3 تحرير الأسعار

لقد تم خلال فترة البرنامج مواصلة تحرير الأسعار حيث تم إلغاء الدعم الاستهلاكي على المنتجات البترولية والغذائية كما تم إلغاء الضوابط على هوامش الأرباح، وتحرير أسعار السكر والحبوب، بخلاف القمح وزيت المائدة واللوازم المدرسية، كما تم في سنة 1997 إلغاء الدعم المتبقي على أسعار المستهلك بالنسبة للغاز والكهرباء والتي كانت أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام في سنة 1996، كما تم زيادة إيجارات السكن بنسبة 30%.

2. 3. 4 إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص

تم اتخاذ قرار برفع نسبة المشاركة الخاصة في أسهم رأسمال المؤسسات العمومية من 49% إلى 100%، وسمح بالمشاركة الأجنبية في رأسمال البنوك التجارية.

فخلال فترة البرنامج تم تصفية حوالي 815 مؤسسة وتم منح الاستقلالية لـ 23 مؤسسة عمومية، وتزايد إخضاع جميع المؤسسات العمومية لقيود مالية أكثر تشددا [1].

وفي سنة 1996 تم إقرار أول برنامج للخوصصة بالتعاون مع البنك الدولي، لتحويل 200 مؤسسة عمومية صغيرة، والتي يرتكز معظم نشاطها في قطاع الخدمات، إلى القطاع الخاص.وتم إصدار برنامج لخوصصة 250 مؤسسة عمومية كبرى خلال الفترة 1999/1998. وبحلول أفريل 1998 تم حل أو خوصصة اكثر من 815 شركة محلية وتسهيل عملية الخوصصة للمؤسسات العمومية، فقد تم تعديل قانون سنة 1995 في أفريل 1997 لإضفاء المزيد من المرونة على إجراءات تحويل الملكية إذ سمح

---

1 -cnes rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel 12emme session nov. 1998

التعديل إمكانية الدفع على إقساط، ومشاركة العاملين في رأس المال. ولتنمية القطاع الخاص الوطني والأجنبي ، و قصد تشجيع هذين القطاعين تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التحفيزية لعل أهمها :

التخفيف من القيود الضريبية التي أتت مع الإصلاح الضريبي لصالح الاستثمارات الأجنبية ، إنشاء السوق المالية ، تشجيع الترقية العقارية في المجال الصناعي ، تدعيم دور الغرف التجارية و الصناعية ، إنشاء مرصد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجمع السلطات العمومية و منظمات المتعاملين الخواص ، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار الخاص سنة 1994 ، و هي وكالة ذات شباك واحد هدفها تقليل التعقيدات الإدارية التي يعاني منها المستثمرون الخواص سواء كانوا محليين أو أجانب .

2. 3. 5 السياسة النقدية

تم اتخاذ إجراءات لأجل تنمية سوق رأس المال من خلال إدخال نظام المزايدة لاذونات الخزينة القابلة للتداول في سوق النقد، واستحداث عمليات السوق المفتوحة. ويهدف نظام المزايدة إلى تقوية دور أسعار الفائدة من خلال السماح بتطبيق ممارسات أكثر تنافسا في الأسواق، وتقديم قدرا أكبر من الشفافية تجاه معيار تخصيص الائتمان.

وفي ديسمبر 1996 تم تخفيض معدل الفائدة المصرفي بنسبة 5% . وأدى تحرير أسعار الفائدة مع تباطؤ التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب، ظهور أسعار الفائدة حقيقية موجبة في سنة 1996. وقد تعززت القدرة المالية للبنوك العمومية عن طريق إعادة رسملة هذه البنوك،واستبدال الديون المصرفية غير المدرة للعائد والتي كانت في ذمة المؤسسات العمومية بسندات حكومية. ومن ثم بدأت البنوك في اتباع سلوك تنافسي لتوسيع نطاق الأدوات المالية. وتم إقامة سوق للأوراق المالية (البورصة) التي باشرت عملها سنة 1998، الأمر الذي شجع بعض المؤسسات العمومية (صيدال ،سونا طراك) إلى طرح جزء من رأسمالها للاكتتاب على شكل أسهم ، كما تم اتخاذ قرار بشان تحويل صندوق التوفير والاحتياط إلى بنك الإسكان يعمل على أساس تجاري، و أنشأت شركتين، واحدة لإعادة التمويل العقاري، وأخرى لضمان القروض العقارية في نهاية سنة 1997.

2. 3. 6 السياسة المالية

تم إلغاء أعلى معدل الرسم على القيمة المضافة الذي كانت نسبته 40%، وتحديد الحد الأقصى لهذا الرسم بنسبة 21%. كما توسع نطاق تطبيق الرسم على القيمة المضافة، ليشمل قطاعي المصارف والتامين، والأنشطة المهنية، والمنتجات البترولية. وتم إعادة هيكلة تعريفة الاستيراد في سنتي 1997/1996، ثم خفض معدلات الرسوم الجمركية بحيث أصبحت تتراوح ما بين 0 و 45% .

لقد حقق برنامج التصحيح الهيكلي نتائج إيجابية على مستوى التوازنات الكلية، وذلك بفضل الإجراءات التي طبقت في مجال الموازنة العامة، والسياسة النقدية، وسياسة ميزان المدفوعات، وكذا بفضل الإصلاحات التي تمت في القطاع العمومي والخاص.

المبحث الرابع: تقييم نتائج تطبيق برنامجي الاستقرار والتصحيح الهيكلي ودورهما في معالجة أزمة المديونية.

إن معايير تقييم أي برنامج للاصلاح الاقتصادي تتقيد بما يحققه من نجاح في تحسين الظروف المعيشية للسكان ، وكذا بمدى قدرة الإقتصاد على تحقيق نمو ايجابي يتماشى و الكثافة السكانية ، وعليه يمكن تقييم نتائج تطبيق برنامجي الإستقرار والتصحيح الهيكلي، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: ما هي النتائج المتحققة على المستوى المالي والنقدي؟ وما هي النتائج المتحققة على مستوى النمو الاقتصادي؟ وما هي النتائج المتحققة على المستوى الاجتماعي؟

1. السيطرة على الحدود المالية و النقدية

لعل من سمات نجاح الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنها كل من برنامج الاستقرار، وبرنامج التصحيح الهيكلي على التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي تكمن في السيطرة على الحدود النقدية والمالية المباشرة للأداء الاقتصادي. ولنبين ذلك من خلال العناصر التالية:

1.1 الموازنة العامة

لقد كان لتطبيق السياسات التي تضمنها كل من برنامج الإستقرار وبرنامج التصحيح الهيكلي، آثار إيجابية على الموازنة العامة للدولة، فبعد أن عرفت في خلال الفترة 1992-1995 لتطبيق البرنامجين عجزا كبيرا، فإن هذا العجز قد تراجع بصورة جلية بل وأمكن تحقيق فائض أثناء وبعد فترة التصحيح وهو ما يمكن ملاحظته من الجدول التالي:

الجدول (57) تطور العجز أو الفائض كنسبة من الناتج الداخلي الخام للفترة 2004/1990

	قبل التصحيح				أثناء التصحيح					بعد التصحيح					
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
العجز أو الفائض	3.6	1.7	-1.2	-8.7	-4.4	-1.4	3	2.4	-3.89	-0.51	9.78	4.05	3.1	8.3	7.2

المصدر :

F.M.I : ALGERIE : Stabilisation et transition à l'économie de marcher op. cit. P 17

نشرة صادرة عن البنك الجزائري 2003.

- Média banque , le journal interne de la Banque d'Algérie N°82fev/mars/2006

إن المعطيات الواردة في الجدول السابق تسمح لنا بإبداء الملاحظات التالية:

- أن الميزانية العامة قد عرفت تحسنا كبيرا حيث انخفض العجز من8.7- % سنة 1993 إلى4.4- % سنة 1994، وهذا مقارنة بسنة 1986 حيث بلغ العجز 13.4- % [1]، لتسجل فائضا بلغ 3% و 2.4 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 1997/1996 .وقد تلتها في السنوات اللاحقة ، بفائض معتبر ما عدا سنتي 1999/1998 والتي بلغت فيهما نسبة العجز 3.89-% و 0.51-% على الترتيب.

هذه النتائج المتحققة تبعد خطر التمويل النقدي التضخمي، إلا أن هذا النجاح المسجل في خفض العجز يعود إلى عدة أسباب :

- التقليل الجذري من النفقات العامة، وبالأخص نفقات الدعم الاجتماعي
- الزيادة في إيرادات الحكومة، وخاصة ضريبة الدخل
- توقف الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية

فالبيانات الرسمية تؤكد أن الإيرادات ارتفعت بالقيمة المطلقة، وبالأسعار الجارية من 320 مليار د.ج سنة 1993 إلى 824.8 و 924.7 مليار د ج سنتي 1997/1996 على الترتيب[2]، أي من 27.6% إلى 33% و 34% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما النفقات العامة ، فبالرغم من زيادتها بالقيم المطلقة، وبالأسعار الجارية فقد تراجعت كنسب من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. فمن 390.5 مليار د ج إلى 589.1 مليار دج ثم 845.2 مليار د.ج، أي انتقلت من 33.6 % إلى 29% ثم إلى 31% خلال سنوات (1997/1996/1995) على التوالي. أما الاستثمارات الإنتاجية، خاصة الصناعية فإنها لا تكاد تذكر[3].

---

[1] - F.M.I : ALGERIE : Stabilisation et transition à l'économie de marché op. cit. P 17

[2] - عماري عمار : الإصلاحات الاقتصادية و أثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف / الجزائر العدد : 2002. ص 97.

[3] - عماري عمار : الإصلاحات الاقتصادية و أثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف / الجزائر العدد : 2002. ص 97.

2.2 التضخم :

لقد كانت لسياسات الاستقرار، والتصحيح الهيكلي المطبقة خلال الفترة 1998/1994 أثـــار واضحة على كبح جماح التضخم وخفضه إلى مستوى ملائم، وهو ما يمكن ملاحظته في الجدول التالي:

الجدول رقم (58) تطور معدل التضخم خلال الفترة 2004/1991

	قبل التصحيح			أثناء التصحيح					بعد التصحيح					
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم %	25.5	26.5	32	39.0	21	15	6.1	5.0	2.6	1.3	3.9	4.2	2.8	3.8

المصدر : - تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على المصادر التالية :

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1994 /1996

Programme du gouvernement algérien : Août 1997.
Conseil national économique et social : rapport sur la conjoncture du second semestre 1997/1998.

- الديوان الوطني للإحصائيات 2003

F.M.I : ALGERIE : Stabilisation et transition à l'économie de marche op. cit. p 50.
Media Bank, le journal interne de la Banque d'Algérie N° 70, 2004, p26.

يتبين من الجدول السابق انخفاض معدل التضخم من 39 % سنة 1994 ، و هو أعلى معدل خلال الفترة إلى 15 % سنة 1996 ليصل إلى 6.1 % سنة 1997ثم إلى 2.8% سنة 2003 و 3.8% سنة 2004 .

إن هذا الانخفاض في معدل التضخم جاء كنتيجة لانخفاض قيمة الدينار من جهة و التعديلات التي أجريت على أسعار السلع المدعومة من طرف الدولة من جهة أخرى.

و قد لعبت السياسة النقدية الصارمة التي طبقتها الجزائر خلال فترة التصـــحيح مـــن بـــين السياسات المساعدة على خفض التضخم، وذلك على نحو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (59) تطور النمو السنوي في الكتلة النقدية (M2) خلال الفترة 2004/1991

	قبل التصحيح			أثناء التصحيح					بعد التصحيح					
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نمو (M2)	21.3	23.9	21.5	15.4	10.5	14.4	18.2	18.9	19.1	13.6	13.4	17.3	15.6	11.4

المصدر :

الديوان الوطني للإحصائيات نتائج 1998/1997 رقم 29.

الديوان الوطني للإحصائيات نتائج 2000 رقم 31

الديوان الوطني للإحصائيات نتائج 2002-2004رقم 32.

- F.M.I : ALGERIE : Stabilisation et transition à l'économie de marché op cit. p 5

ومن خلال الأرقام الواردة في الجدول السابق يتبين أن نمو الكتلة النقدية تراجع مع بداية فترة التصحيح، وليبدأ في الزيادة في سنتي 1997و1998، ليبلغ 18.2 و18.9 على الترتيب، و قد بدأ هذا المؤشر في التراجع مع بداية الألفية الثالثة ليستقر في حدود 11.4%سنة 2004 وهو ما يعكس توجه الحكومة إلى الضغط على نفقات التسيير.

3. 1 احتياطات الصرف

عرفت احتياطات الصرف الأجنبية تزايدا كبيرا أثناء وبعد فترة التصحيح،حيث ازدادت من 1.5 مليار دولار سنة 1992 أي ما يعادل 2.1 شهرا من الواردات لنفس السنة إلى 6.9 مليار دولار سنة 1998، أي ما يعادل 7.7 شهرا من الواردات، لتستمر بعد ذلك في التزايد لتصل إلى 23.1 مليار دولار سنة 2002، أي ما يعادل 19.1 شهرا من الواردات،ولتبلغ سنة 2004 ما يعادل 43.1 مليار دولار أي حوالي 23.7 شهرا من الواردات .وهو ما يمثل نسبة جيدة ويدل على الصحة المالية الممتازة للبلد، وهو مستوى لم يسبق للجزائر أن وصلته، و هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (60) تطور احتياطات الصرف الأجنبية وعدد الشهور التي تغطيها من الواردات خلال الفترة 1990 /2004

	قبل التصحيح			أثناء التصحيح					بعد التصحيح					
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
إجمالي الاحتياطات الأجنبية مليار دولار	1.6	1.5	1.5	2.6	2.1	4.2	8	6.9	4.7	12.1	18.0	23.1	32.9	43.1
عدد الشهور التي تغطيها الواردات	1.6	2.1	2.1	2.9	2.3	4.6	9.6	7.7	4.9	12.4	18.2	19.1	24.5	23.7

المصدر : تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر التالية:

- F.M.I : ALGERIE : Stabilisation et transition à l'économie du marché op. cit. p18

- conseil national économique et social : rapport sur la conjoncture du second semestre 1998/2000/2002.

- Media Bank, le journal interne de la Banque d'Algérie N° 70, 2004, p13.

- O.N.S .R 2002-2004 N°35 ED 2006

إن هذه الزيادات المعتبرة في احتياطات الصرف الأجنبية ترجع أساسا إلى تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، بحيث تشير بعض التقديرات أن سعر النفط قد وصل في السوق الدولية إلى 30 دولار و37 دولار في سنتي 2004/2000 على الترتيب، بالإضافة إلى الظروف الطبيعية التي تحسنت كثيرا، وساعدت على زيادة الإنتاج الزراعي، وهما عاملان في الحقيقة اسهما مساهمة كبيرة في تحسن وضع الميزان التجاري، وميزان المدفوعات. وهو ما جنب الجزائر العودة مرة أخرى إلى المؤسسات المالية الدولية، لإعادة جدولة أخرى لديونها الخارجية، كما ساعدا هذان العاملان على استقرار أسعار الصرف.

1. 4 المديونية الخارجية وأعبائها

لقد كان من الطبيعي أن تصاحب الزيادة الكبيرة في الديون الخارجية زيادة مماثلة في أعباء خدماتها ، فأصبحت تحول جزء هام من ثروتها للدول المدينة وفاءا لالتزاماتها الخارجية ، و هذا ما يشكل عبئا على الاقتصاد الوطني ، و يكون لهذه العملية آثار سلبية على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بشكل عام، و الجدول التالي يبرز هذه الحقيقة .

الجدول رقم (61) المديونية الخارجية وأعبائها للفترة 2004/1991

الوحدة مليار دولار

البيان	قبل التصحيح				أثناء التصحيح					بعد التصحيح					
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المديونية الخارجية	25.6	26.3	26.6	25.7	29.4	31.5	33.6	31.2	30.4	28.3	25.2	22.5	22.6	23.3	21.8
خدمات المديونية	8.9	9.5	9.2	9.4	4.5	4.2	4.2	4.4	5.0	5.1	4.5	4.4	4.2	4.3	5.6

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على المصادر التالية :

- البيانات الواردة في الجدول رقم (34) من الأطروحة

- Media Bank, le Journal interne de la Banque d'Algérie N° 70, 2004, p13

إن نظرة على البيانات الواردة في الجدول السابق تسمح لنا بتسجيل الملاحظات التالية :

ــ يلاحظ قبل التصحيح أن حجم المديونية زاد و لكن بشكل بطئ ، و السبب في ذلك هو الظروف السياسية التي مرت بها الجزائر ، و امتناع المؤسسات المصرفية الدولية على منح قروض جديدة خلال تلك الفترة .

ــ يلاحظ أثناء فترة التصحيح زيادة معتبرة في حجم المديونية ، و تعود هذه الزيادة إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مع كل من نادي باريس و لندن ، الأمر الذي سمح لها بالحصول على قروض جديدة .

ــ يلاحظ بعد فترة التصحيح أن حجم المديونية الخارجية بدأ بالانخفاض ، و هذا يعود إلى التحسن الكبير الذي طرأ على حصيلة الصادرات من العملة الصعبة بسبب الزيادة التي عرفتها أسعار النفط في السوق الدولية خلال تلك الفترة ، و هو ما أدى بالتالي إلى زيادة احتياطات الصرف الأجنبية التي وصلت إلى 43.1 مليار دولار سنة 2004 بعد ما كانت في حدود 1.6 مليار دولار سنة 1991.

كما يلاحظ أن خدمات الدين الخارجي قد عرفت بعض الزيادات الطفيفة قبل فترة التصحيح ، وانخفضت أثناء فترة التصحيح بحوالي 50% ، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى عملية إعادة الجدولة ،

والى سياسة إعادة تشكيل الدين التي أجرتها الجزائر في الفترة السابقة لفترة التصحيح ، والت أدت بموجبها إلى تغيير تركيبة الدين الخارجي ، لتمثل فيه القروض المتوسطة و الطويلة الأجل النسبة الكبرى ، وهي قروض بطبيعتها ذات تكاليف اقل نسبيا .

بالإضافة إلى التزام الجزائر بوصايا صندوق النقد الدولي بتطبيق برنامج الاستقرار و التصحيح الهيكلي، قد سهل لها الحصول على قروض كانت معظمها من مصادر رسمي

1. 5 القدرة على السداد والسيولة

يمكن لنا التعرف على اثر تطبيق برنامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي على قدرة الجزائر على السداد، والسيولة المتاحة لها من خلال تطور المؤشرات الأساسية للمديونية والتي يرصدها لنا الجدول التالي:**الجدول رقم (62): تطور مؤشرات المديونية الخارجية**

	قبل التصحيح				أثناء التصحيح					بعد التصحيح					
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
خدمة الدين /الصادرات %	66.4	74.0	76.3	92.3	84.7	42.5	29.2	29.8	46.6	37.3	19.5	22.1	21.7	16.7	12.6
حجم الدين / الناتج الداخلي الخام %	48	68.6	63.0	61.3	70	76.1	74	66.4	65	58	47	41.2	48.5	35.0	36.9
حجم الدين / الصادرات %	209.6	215.3	259.8	307.5	297.1	240.1	201.6	208.6	306.7	227.2	122.4	118.3	119	0.94	64
الاحتياطات الدولية / حجم الدين	2.9	5.9	5.7	6.1	9.8	6.6	13.3	25.7	27.5	37.4	46	70.1	92	140	197

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على المراجع التالية:

- **O.N.S : L'Algérie en quelques chiffres résultats 1997/1998 n°29 p 34.**
- **O.N.S :L'Algérie en quelques chiffres résultats 2000 n°31 p 43.**
- **O.N.S : L'Algérie en quelques chiffres résultats 2001 n°32 p 51.**
- **Mohamed Tahar hmameda le partenariat EURO/ maghrébin op.cit p 18.**
- **F.M.I : ALGERIE : Stabilisation et transition à l'économie de marché op.cit p 79.**
- **Media Bank, Le journal interne de la Banque d'Algérie N° 70, 2004.**
- **Media Bank, Le journal interne de la Banque d'Algérie N° 80, 2006.**

صالحي صالح: الآثار المتوقعة للانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره. ص 51 .

من خلال المعطيات الواردة في الجدول السابق نسجل:

أن معدل خدمة الدين قبل فترة التصحيح عرف زيادة معتبرة ، و هذا راجع إلى انخفاض حجم الصادرات ، و زيادة خدمة الدين (الفوائد + الأقساط)

أما خلال فترة الصحيح فقد عرف انخفاض حادا بحيث نزل في نهاية المدة إلى حوالي46.6 % ، أما بعد فترة التصحيح فقد شهد هذا المؤشر تراجع كبير بحيث بلغ في سنة 2004 في حدود 12.6% وهذا المعدل هو اقل من المعدل الذي تنصح به المؤسسات المالية الدولية بعدم تجاوزه كسقف ، وهو 30 %، وذلك حتى لا يدخل البلد المدين مرحلة خطر المديونية الخارجية التي يصبح عندها غير قادر على سداد ديونه، ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع عائدات النفط، حيث ارتفعت من 9.6 مليار دولار سنة 1993 إلى 13.1 مليار دولار سنة 1997، ثم إلى 21.0 مليار دولار في سنة 2000 وإلى 22.5 مليار دولار في سنة 2002[1]. كما يرجع هذا التحسن إلى التراجع المسجل في خدمة الدين، وذلك نتيجة عملية إعادة الجدولة التي قامت بها الجزائر خلال تلك الفترة.

- أن نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام ارتفعت في سنتي 1995/1994 حيث بلغت 70% و 76.1% على الترتيب، وذلك مقارنة بسنوات 1993/1992/1991، إلا أن هذه النسبة عادت إلى الانخفاض ابتداء من سنة 1997 ، لتستقر في حدود 41.2 و48.5 و 36.9 وذلك خلال السنوات 2001 و 2002 و 2004 على الترتيب. و هي أقل من تلك النسب المحددة كسقف من طرف المؤسسات المالية الدولية، وهي نسبة 50%. و يرجع هذا الانخفاض في نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2004/1997 إلى الانخفاض المسجل في حجم الدين الخارجي من 29.5 مليار دولار سنة 1994 إلى 21.8 مليار دولار سنة 2004.

- أن نسبة حجم الدين إلى الصادرات قد عرفت زيادة معتبرة قبل فترة التصحيح ، أما خلال فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي وبعده ، فقد عرفت هذه النسبة تراجع إلى أن بلغت سنة 2004 حوالي 64%، وهي في الواقع أقل بكثير عن السقف الذي حددته المؤسسات المالية الدولية بعدم تجاوزه و هو

275

1- لمزيد من الإطلاع أنظر:

F.M.I : ALGERIE : Stabilisation et transition à l'économie de marché op.cit p108.
O.N.S L'Algérie en quelques chiffres résultats 2001. N°32. ed 2003

أما نسبة الاحتياطات الدولية إلى حجم الدين الخارجي ،وهو يعبر عن السيولة المتاحة للبلد، فانه يلاحظ أن هناك تحسنا كبيرا في هذا المؤشر ،حيث ارتفعت نسبته من 6.1% سنة 1993 إلى 27.5% سنة 1998، لتستمر هذه النسبة في الارتفاع خلال السنوات اللاحقة، بحيث انتقلت من 70.1% إلى 92% خلال سنتي 2002/2001،ولتصل في نهاية 2004 إلى 197 %،وهذا التحسن في هذه النسبة مرتبط أساسا بارتفاع أسعار المحروقات .

من خلال عرضنا لهذه المؤشرات نستنتج أن كل المؤشرات عرفت تحسنا ، وهذا ما يسمح للجزائر على استعادة قدرتها على السداد، وبالتالي يمكن القول أنها تخطت مرحلة أزمة المديونية التي عاشتها في الفترة السابقة، والتي كانت لها أثار سلبية على الاقتصاد الجزائري، سواء ما تعلق منها بالجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية وهي الآن تعيش وضعا ماليا جيدا، إلا أن هذا الوضع يبقى هشا وظرفيا ما دامت عوامل خارجية متعلقة أساسا بظروف سوق النفط الدولية، وعليه يجب أن ننتقل في الوقت الحالي من تركيز اهتما منا على تسير وإدارة أزمة المديونية من خلال بعض التوازنات النقدية، والمالية الظرفية للإنعاش الاقتصادي على حساب سياسات حل الأزمة، والتخفيف منها والتي ترتكز في تصورنا على تنويع الصادرات وزيادة نموها الاقتصادي، من خلال استغلال مواردها المتاحة استغلالا عقلانيا في السنوات المقبلة، مع التركيز على الجوانب الاجتماعية، وتطويرها بما يخدم الفئات الشعبية العريضة.

6.1 النمو الاقتصادي في القطاع الصناعي العمومي

لعل أبرز الإجراءات المتخذة في إطار ما يسمى بالتعديل الهيكلي هو إصلاح المؤسسات الاقتصادية العمومية باعتبارها مكانا لخلق الثروة و تراكمها ، و منها فان الجدوى الاقتصادية ستصبح المحرك الأساسي لنشاط هذه الأخيرة ، الواقع أنه تم إعادة هيكلة هذه المؤسسات العمومية إذ أن الكثير منها حصلت على استقلاليتها المالية ، و تم تطهيرها ماليا و حولت ديونها إلى التزامات على عاتق الدولة تجاه البنوك التجارية ، و رغم هذا الإجراء فان قطاع الصناعات العمومية سجل معدلات نمو سالبة، رغم سياسات التصحيح والتطهير التي طبقتها الدولة . وإذا ما نظرنا إلى النتائج المحققة على مستوى النشاط

الصناعي، خاصة معدل نمو الإنتاج الصناعي الذي لازال غير مستقر، حيث يسجل نموا سالبا في مجموعه. وقد تم التركيز على القطاع لصناعي العمومي لأنه يمثل في هذه الفترة الحصة الغالبة للقطـــاع الصـــناعي الوطني. والجدول التالي يبين واقع معدل نمو الإنتاج الصناعي العمومي بـــالجزائر قبـــل وأثنـــاء وبعـــد الإصلاحات:

الجدول رقم (63) تطور معدل النمو في القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2004/1991

	قبل التصحيح			أثناء التصحيح					بعد التصحيح					
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو في القطاع الصناعي %	-2.3	-2.9	-1.5	-8.5	-0.5	-8	-7.2	-1.5	-1.9	-2.3	-3.4	1.4	1.1	0.9

المصدر : تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على المراجع التالية.

عماري عمار : الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مرجع سبق ذكره. ص 102.

- Conseil National Economique et Social : Rapport sur la conjoncture du second semestre 1997/1998.
- Conseil National Economique et Social : Rapport sur la conjoncture du second semestre 2000/2002.
- Media Bank, le journal interne de la Banque d'Algérie N° 70, 2004.
- O.N.S L'Algérie en quelques chiffres résultats 2002-2004. N°35. ed 200

كما هو مبين في الجدول السابق، فان معدل النمو الصناعي العمومي ظل سالبا طوال الفترة، ما عدا سنة 2002 الذي سجل فيها نمو إيجابي.

ما تجدر الإشارة إليه هو انخفاض معدل نمو قطاعات الميكانيكـــا، والمعـــادن 27.6 % ، والصـــناعات الحديدية 7.6 % خلال سنة 1997. كما سجلت قطاعات الكيمياء والأسمدة معدلات موجبة، حيث وصل هذا المعدل 9.7 %، وسجلت كذلك قطاعات الكهرباء والالكترونيك ، والصناعات الغذائيـــة معدلات موجبة أيضا رغم بساطتها[1].

1 - عماري عمار : الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، مرجع سبق ذكره. ص 103.

في نفس الإطار تشير بعض التقارير الصادرة سنة 1999[1] بأنه إذا كان تطور ملحوظ خلال سنة 2000 على مستوى التوازنات الكبرى، فان ذات السنة سجلت حسب التقرير[2] تراجعا مزدوجا على مستوى العرض والطلب. فمقارنة النتائج المسجلة لأهم فروع القطاع الصناعي العمومي بين سنتي 2000/1999 تمكن تسجيل النتائج التالية :

- ارتفاع في مواد البناء و النسيج بنسبة 7%.
- انخفاض في النسيج والجلود بنسبة 8.6%.
- انخفاض في الصناعات الغذائية بحوالي 6.4%.
- انخفاض في صناعة الحديد والصلب بنسبة 1%.

كما نسجل أن الإمكانيات الإنتاجية في القطاع الصناعي العام تستعمل بنسب ضئيلة[3]، حيث يمكن رفع الإنتاج بكميات معتبرة لا تكلف استثمارات إضافية من جهة. ومن جهة أخرى فان تطور القطاع الصناعي تم في ظل أوضاع اتسمت بتوجهات تمثلت في ما يلي :

- **أن** تحسن مردودية بعض المؤسسات الصناعية العمومية يعود إلى تنفيذ الترتيبات الخاصة بالبنوك والمؤسسات العمومية مع بداية سنة 1997، من جهة والى اجرءات حماية الاقتصاد الوطني .
- لم يتم إبرام إلا بعض اتفاقيات الشراكة في الفروع الصناعية،كالصيدلة، والكيمياء، والأسمدة، والصناعات الغذائية ، و لم تبرم أية عقود هامة في الفروع الثقيلة .
- مواصلة تطبيق برامج إعادة الهيكلة التي تجسدت في الإجراءات التالية :
- تقسيم وحدات الإنتاج إلى فروع مستقلة بغية تسهيل خوصصتها إلا أن هذه الإجراء لم يعجل بخوصصتها نتيجة لتردد السلطات في القيام بهذه العملية.
- حل العديد من الوحدات الأخرى، أو غلقها والتخلي عن النشاطات الملحقة بها.

1 - نفس المرجع.

2 - عماري عمار : الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، مرجع سبق ذكره. ص **103**.

3 - **Abdelmajid Bouzidi, Question actuelle de la planification algérienne E.N.A.P / Alger 1983.**

الواقع أن الصناعة الجزائرية تعاني من غياب سياسة واضحة و إستراتيجية علمية ، مما لا يسمح بتصور واضح يمكن من إعادة هيكلة القطاع بشكل صحيح ، و إعادة انتشار النشاطات الصناعية بشكل حقيقي و متوازن ، كما أن منتجات القطاع في معظمها أصبحت غير ملائمة سواء للسوق المحلي أو الأجنبي مما صعب من تسويقها و عدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية المستورد .

2. النتائج المتحققة على المستوى الاجتماعي

إن النتائج الإيجابية المتحققة على مستوى التوازنات المالية والنقدية قد قادت في نفس الوقت إلى نتائج سلبية على الصعيد الاجتماعي، كازدياد البطالة ، وتزايد الفقر ،وضعف نمو الأجور، و تراجع القدرة الشرائية. وهذه السلبيات لم تظهر فقط أثناء تطبيق برامج التكييف ،وإنما كانت قبل تطبيق البرنامج، ولكن تعمقت أثناء تطبيق البرنامج، وزادت حدتها بعد نهاية تطبيق البرنامج.

1.2 البطالة

لقد أصبحت البطالة من أهم المشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري، فقد تزايدت بشكل ملفت للانتباه بسبب تطبيق سياسة التصحيح المتعلقة بشكل أساسي بخفض الإنفاق العام من اجل إلغاء العجز في الموازنة العامة، و ذلك من خلال الحد من التوظيف، وخفض الاستثمار بشكله العام والخاص، وقد شكل موضوع البطالة هاجسا كبيرا لدى صانعي السياسات في الجزائر. فزيادة تقييد فرص الهجرة إلى أوربا وتردي الأوضاع على المستوى الداخلي قادتا إلى زيادة معدل البطالة بشكل كبير. ومن أهم العوامل التي ساعدت على ارتفاع مستوى البطالة نذكر[1]:

- معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بين 1995/1985 أقل بكثير من معدل الزيادة في القوة العاملة.
- أدت الإختلالات في نظام الأسعار والإرتفاع المغالي فيه في سعر الصرف حتى سنة 1994 إلى تعزيز الإتجاه نحو استخدام التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية العالية.

[1] - لمزيد من الإطلاع أنظر

- F.M.I : ALGERIE : Stabilisation et transition à l'économie de marché op.cit p 62-63.

- ابن الطاهر حسين : انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على مستوى العمالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره..

- أدت عمليات التصحيح إلى الإستغناء عن بعض العمال.
- توجد اختلالات كامنة في بعض جوانب الهيكل التنظيمي لسوق العمل الجزائرية،كذلك وجـــود أنظمة عمل أدت إلى خفض العمالة في القطاع الرسمي مع زيادتها في القطاع غير الرسمي، وذلك بسبب الزيادة في الأجور في القطاع غير الرسمي.

والجدول التالي يبرز هذه الحقائق:

الجدول رقم (64) تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 2004/1991

	قبل التصحيح			أثناء التصحيح					بعد التصحيح					
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة %	22.1	23.2	27.1	27.9	28.1	28	26.4	28.3	29	28	27٪	23.5	23.3	17.6

المصدر : تم بإعداد هذا الجدول بالاعتماد على المصادر التالية.

- Mohamed Tahar hmameda : le partenariat euro/ maghrébin op.cit. p 118.
- O.N.S: l'Algérie en quelques chiffres résultats 1997/1998 N° 29 p 29.
- O.N.S: l'Algérie en quelques chiffres résultats 2001 N° 32 p 11.
- F.M.I : ALGERIE : Stabilisation et transition à l'économie de marché op. cit. p 60.
- Media Bank, Le journal interne de la Banque d'Algérie N° 70, 2004.

ويبين الجدول السابق أن معدل البطالة قد ارتفع خلال فترة التصحيح من 27.9% سنة 1994، إلى 28.3% سنة 1998، علما أن هذا المعدل قبل مباشرة الإصلاحات كان في مستوى 27.1% .

و تعود أسباب تعقيد وضعية البطالة أثناء الفترة السالفة إلى موجة التسريحات الكبرى للعمال التي بلغت حوالي 519881 عامل[1] ، بسبب غلق أو خوصصة العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية.إذ تقدر بعض الإحصائيات أن العملية مست إلى غاية 30 جوان 1998 ما يقارب 815 مؤسسة، منـــها 632 مؤسسة عمومية محلية، و 268 مؤسسة اقتصادية عمومية[2].

بالإضافة إلى زيادة معدل نمو اليد العاملة النشيطة، فالتقديرات الإحصـــائية تـــبين أن عـــدد البطالين في الجزائر قد بلغ ما يقارب 2.4 مليون بطال سنة 2001 من مجموع يد عاملة نشطة تقدر مـــا

1 - ابن الطاهر حسين : انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على مستوى العمالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره. ص 86.

2 - المرجع نفسه.

يقارب 8.6 مليون، و أن نسبة 80% من البطالين تقل أعمارهم عن 30 سنة[1]، مما يعني أن الفئة الأكثر تضررا في المجتمع من هذه الظاهرة هي فئة الشباب.

وتشير بعض البحوث التي أجريت في هذا الإطار إلى أن القدرة على خلق مناصب شغل جديدة لا تتجاوز 100 ألف منصب عمل في السنة، في حين أن متوسط اليد العاملة التي تدخل سوق العمـــل سنويا تقدر بـــ 240 ألف نسمة، وهو ما يعني أن عدد البطالين الذين يضافون سنويا إلى مخزون البطالة يصل إلى 140 ألف عامل. وهذا يعني انه إذا استمر هذا الوضع على حاله لأربـــع ســـنوات أخـــرى سيضاف إلى رصيد البطالة 560 ألف عاطل عن العمل[2].

ولا شك أن ارتفاع معدل البطالة له أثار اجتماعية واقتصادية وسياســـية، كانتشـــار الجريمـــة والتطرف والعنف وتعاطي المخدرات والتفكك الأسري وتمزق النسيج الاجتماعي، كمـــا ينـــتج عـــن مستويات البطالة العالية هزات سياسية خطيرة تهدد الأمن والاستقرار.

2.2 الفقـــر

إن ظاهرة الفقر موجودة في كل الدول المتقدمة والمتخلفة وأن تفاوتت في مدى انتشارها ودرجة حدتها. فالجزائر تعاني من ظاهرة الفقر التي ساهمت فيها كثير من العوامل مثل تزايد البطالـــة وضـــعف التشغيل إلى جانب تدهور القدرة الشرائية للدخول، ورفع الدعم عن الكثير من السلع، نتيجـــة سياســـة التصحيح التي طبقتها الجزائر. فحسب الدراسات التي أصدرتها الأمم المتحدة للتنمية ســـنة 2001 الـــتي أفادت 2.5% من السكان لا يتعدى دخلهم دولار واحد .كما أن 6.5 مليون جزائري أي 22.6 % يعيشون تحت عتبت الفقر [3].

حيث أن نسبة نمو الناتج الداخلي الخام للفرد، باعتباره مؤشر له دلالة كبيرة على مستوى معيشة الفرد انخفضت بمعدل 1.6% خلال الفترة الممتدة بين 1999/1993.

1 - **O.N.S : L' Algérie en quelques chiffres résultats 2001 N° 32 P 13.**

2 - **Ahmed benbitour, L'Algérie au troisième millénaire ,défis et potentialités, ed MARINOUR, Algérie 1998.**

3 - **البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم 2001.**

وقد أدت سياسة تثبيت الأجور، مع تزايد معدل التضخم إلى تدهور القدرة الشرائية للـــدخول حيث تشير إحصائيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن خلال الفتـــرة 1998/1991 ازدادت مداخيل الأجراء بنسبة 19% بالمتوسط سنويا، في حين زاد التضخم بنسبة 21% سنويا بالمتوسط، أي أن الأجور تكون قد فقدت قوتها الشرائية بنسبة 2% سنويا بالمتوسط خلال تلك الفترة، وبالمقابل ارتفع هذا المعدل بنسبة 1.2% خلال الفترة 1992/1985[1].

وكانت الفئات المتضررة هي تلك التي تعيش من دخول ثابتة إذ ليس بإمكان هؤلاء إحـــداث زيادة في دخولهم لتتوافق على الأقل مع الزيادات الحاصلة في الأسعار.

كما أن هذا التدهور هو نتيجة التحول الاقتصادي ، وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي المتفق بشأنه مـــع صندوق النقد الدولي ، وغياب استثمارات منتجة وتصفية الكثير من المؤسسات الصناعية أو التخلي عنها وذلك على نحو ما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم (65) : تقسيم المؤسسات المنحلة حسب نشاط القطاع (إلى غاية 30 جوان 1998)

القطاع	المؤسسات العمومية الاقتصادية	المؤسسات العمومية المحلية	المؤسسات الخاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	/	443
البناء و الأشغال العمومية و السكن	54	195	/	249
الخدمات	15	83	/	98
المجموع	134	679	2	815

-Cnes rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement.

و قد كان من أسباب حل هذه المؤسسات هو تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي يركز على الجدوى الاقتصادية مهملا في ذات الوقت العامل الاجتماعي ، و قد بلغ عدد المسرحين من هذه المؤسسات ما يقارب 519881 عامل التي تضاف بدون شك إلى القوة العاملة العاطلة عن العمل ، و هذا معناه طاقات إنتاجية مجمدة و غير مستغلة حاليا ، أضف إلى ذلك ما تعانيه هذه الفئة اجتماعيا .

3.2 الصحـــة

1 - **الديوان الوطني للإحصائيات 2001.**

إن معظم التقارير و الإحصاءات التي تتناول الوضع الصحي للفرد بالجزائر تشير إلى تدهور مستمر للحالة الصحية للفرد منذ بداية تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، وذلك بسبب تزايد البطالة التي ترجع إلى نقص الاستثمارات الخالقة لمناصب الشغل ، مما قاد إلى تفشي ظاهرة الفقر في أوساط السكان، فالأرقام المتاحة تشير إلى أن نسبة النفقات الصحية من الناتج الداخلي الخام، قد تراجعت من 6% سنة 1986 إلى 4.3% سنة 1993 لتنخفض إلى 3.4% سنة 2000 ، و لتصل في نهاية 2003 إلى 1.05 % .

إن العجز الكبير المسجل على مستوى القاعدة الهيكلية الاجتماعية بسبب خفض النفقات العامة، قد أدى إلى تدهور حياة المواطن بسبب أزمة السكن التي تعيشها الجزائر، حيث بلغت درجة اكتظاظ المساكن مستوى عال جدا إذ يفوق عدد الأفراد الشاغلين للحجرة الواحدة عند العائلات الفقيرة ما يقارب أربعة أشخاص. ويوجد حوالي 400 ألف سكن تنعدم فيه المرافق الصحية ، بالإضافة إلى انتشار بعض الأمراض الخطيرة مثل داء الليشمانيات (جلدي) ، وقد بلغ عدد المصابين به 14822 في سنة 2004 ، ومن أسباب انتشار هذا المرض الخطير ، هو شراء بعض الألبسة المستعملة التي انتشرت في الكثير من الدكاكين المروجة لهذا النوع من الملبوسات نظرا لتدني سعره بالمقارنة بالألبسة الجديدة ، و هذا يعود في الأساس إلى انخفاض القوة الشرائية للمواطنين بسبب فاقت الفقر في كثير من الأسر الجزائرية .

4.2 البعد الإجتماعي لعملية التصحيح

قبل الإصلاح حاولت السلطات الجزائرية توفير شبكة الأمان الإجتماعي من خلال تعميم الدعم، وإتاحة فرص العمالة الواسعة في القطاع العام، وكذلك من خلال تحويلات الدخل. غير أن هذا النظام لم يتسم بالعدالة ولا بالكفاءة، ومع تزايد الإختلالات المالية، فقد قدرته على الإستمرار ماليا. والواقع أن التدابير التي أصبح اتخاذها لازما لتحرير الإقتصاد - مثل تحرير التجارة والأسعار، وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وخصخصتها، وإصلاح النظام المالي- بالإضافة إلى الهبوط الحاد في الأجور الحقيقية التي ترتبت على عملية التصحيح، أدت جميعا إلى اهتزاز النموذج القائم للحماية الإجتماعية،

وجعلت من ضرورة تغييره أمرا لا بد منه. وقد لجأت السلطات إلى اتخاذ إجراءات لأجل التخفيف من

السنوات	طلبات التوظيف	توظيف دائم	توظيف مؤقت	نسبة التوظيف الدائم / التوظيف المؤقت
1998	166299	3926	22638	%17
1999	121309	3727	18650	%19
2000	101520	3014	19201	%15
2001	99913	3191	20505	%15
2002	147914	3647	23400	%15
2003	234093	6696	32509	%20
2004	570736	11689	45357	%25

الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي على الناحية الاجتماعية، وذلك بوضع نظام للحماية الاجتماعية، مثل (الشبكة الاجتماعية، صندوق البطالة، برنامج عقود العمل، برنامج دعم تشغيل الشباب، برنامج الأشغال الكبرى) . إن مساهمة نظام الحماية الاجتماعية في امتصاص حجم البطالة يعكسها الجدول التالي :

الجدول رقم (66) تطور سوق العمل للفترة 1998 ــ 2004

المصدر:

- O.N.S: l’Algérie en quelques chiffres résultats 2000/2002/2004 N° 31 et 35 .

إن معظم مناصب الشغل التي توفرها هذه البرامج مؤقتة، ففي سنة 2004 على سبيل المثال تم توفير57046 منصب شغل كان منها حوالي 11689منصب شغل دائم فقط. ونسبة الشغل الدائم إلى الإجمالي قدرت بـ21% وهي نسبة لا تعكس مجهودات الدولة في هذا المجال، من هنا يتضح لنا أن مساهمة هذه البرامج،في توفير مناصب شغل جديدة كانت محدودة ولا تستطيع هذه البرامج امتصاص العدد الهائل من طالبي العمل، وبالتالي تعتبر هذه البرامج مسكنة فقط، وبالتالي يتطلب من السلطات العمومية وخاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط، وتزايد الإحتياطات الدولية بشكل كبير، و ذلك بتدعيم برامج الإنعاش الاقتصادي وخاصة في القطاعات المنتجة.

خلاصة :

لقد تبيّن لنا من دراسة هذا الفصل بالوقوف على إستراتيجية الحلول والتقنيات التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 1986ـ1993، أي قبل اللجوء الاضطراري إلى إعادة الجدولة و تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، وتبيّن لنا أن تلك الحلول كانت معظمها حلولا مؤقتة و لم تكن لها نتائج محمودة على الاقتصاد الجزائري، حيث ازدادت ضغوطات المديونية وزادت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية تدهورا وصارت الأزمة ذات أبعاد متعددة.

كما وقفنا على الدوافع و الأسباب التي دفعت الجزائر إلى تبني اختيار إعادة الجدولة والمنافع التي حققتها وعلى السياسات و الأهداف التي تضمنها كل من برنامج الاستقرار وبرنامج التصحيح الهيكلي.

وعند تعرضنا للنتائج التي تحققت جراء تطبيق برنامج الاستقرار وبرنامج التصحيح الهيكلي، تبيّن لنا أن هناك نتائج إيجابية تحققت على صعيد استرجاع التوازنات المالية، والنقدية الكلية، حيث أمكن التحكم في عجز الميزانية، وتمت السيطرة على التضخم بصورة كبيرة، وحدث تحسن كبير في مؤشرات المديونية الخارجية، و زادت احتياطات الصرف و هي ترجع في الأساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية ، إلا أن مثل هذه النجاحات في ضبط التوازن المالي و النقدي ، لا يمكن أن تأخذ أكثر من حجمها ذلك أنه ينبغي النظر إليها كوسيلة ظرفية مؤقتة و ليس كغاية في حد ذاتها ، إذ أنها لا تضمن النمو الذاتي المتواصل و العدالة في توزيع ثمار هذا النمو . و بالمقابل كانت هناك نتائج سلبية على الناحية الاجتماعية ، حيث ازدادت معدلات البطالة، و توسعت دائرة الفقر، و زاد معها تدهور المستوى الصحي للأفراد، كما تعرضنا لعملية البعد الاجتماعي التي تضمنتها برامج التصحيح ، و التي بين من خلالها أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر ، و خاصة ما يتعلق منها بالجانب الاجتماعي ، و بالرغم من الدعم الذي قدمته الدولة في هذا الإطار ، إلا أنه يبقى غير كاف .

خاتمـــة عامـــة :

في نهاية هذا البحث يمكننا أن نستعرض أهم النتائج و التوصيات التي توصـــل إليهـــا الباحث، و التي يمكن حصرها فيما يلي :

1: النتائج.

1. تعتبر القروض الخارجية مصدرا هاما لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، و الاجتماعية، و بشكل خاص في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية ،و الاجتماعية ،باعتبارها تساهم في زيـــادة النمو الاقتصادي. إلاّ أن المشكلة التي وقعت فيها بلدان العالم الثالث ،هي أن القروض الخارجية قد تحولت فيها من عامل مساعد على النمو ،إلى عامل مقيد، و هذا بسبب استخدام هذه القروض في المجالات غير الإنتاجية تارة، و تارة أخرى في مجالات إنتاجية مع عدم مراعاة فترة التفريخ.

2. إن سهولة الحصول على القروض الخارجية من المصادر الخاصة خلال فترة السبعينات من القرن الماضي، قد أدى إلى تشويه في هيكل المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث، و هو مـــا أدى إلى تزايد أعباء مديونيتها .وأضعف بالتالي قدرتها على السداد.

3. إن القروض الخارجية التي عقدتها بلدان العالم الثالث قد ساهمت في حل بعض المشـــاكل التي تعانيها البلدان المتقدمة المانحة لتلك القروض، كأزمة الكساد، و ما ترتب عنها من ضـــعف في الاستثمار، و التشغيل، إذ عادة ما تكون القروض التي تحصل عليها بلدان العـــالم الثالـــث، هـــي قروض مشروطة بإنفاقها بداخل البلدان المانحة، و هو ما يفسر زيادة حجـــم صـــادرات البلـــدان المتقدمة، و يؤدي إلى تخفيف حدة أزمة الكساد ،و التضخم في البلدان الرأسمالية الصناعية. من هنا نستنتج أن هذه البلدان حاولت أن تحل أزمتها (أزمة هيكل النظام الرأسمالي) ، من خلال توريط بلدان العالم الثالث في أزمة المديونية.

4. إن سياسة الاقتراض قد تغيرت بصورة عميقة مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث أصبحت تفضل التعاقد على الديون طويلة الأجل، التي تتميز بشروط أفضل، مقارنة بالشروط التي تعقد على أساسها القروض القصيرة الأجل، و هو ما أدى إلى تحسن في مقدرتها على السداد.

5. إن الشكل الذي تطورت به الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث ، بداية ثمانينيات القـــرن الماضي، تختلف تماما عن تلك التي تطورت بها خلال فترة السبعينات من القرن الماضي، و ذلـــك بسبب تراجع قرض الإقراض الدولي أمام بلدان العالم الثالث، بسبب أزمات الديون التي عرفتـــها

كثير من بلدان العالم الثالث خلال فترة الثمانينيات إلى غاية نهاية الألفية الثانية، و من بين هذه الدول التي ظهرت فيها أزمة المديونية بشكل قوي هي دول أمريكا اللاتينية.

6. لقد سمحت أزمة المديونية التي تعيشها بلدان العالم الثالث متنفسا للبلدان المتقدمة، من أجل تجديد آليات السيطرة عليها ،و خلق شروط جديدة لإعادة ترتيب اندماجها في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، من خلال المنظمة العالمية للتجارة، بحيث تبقى بلدان العالم الثالث تؤدي نفس الأدوار التي كانت تؤديها سابقا ،كمصدر للمواد الأولية ،و أسواق واسعة لتصريف إنتاجها،و كمجالات مربحة لتوظيف رؤوس أموالها، و تعتبر مؤسسات "بريتون وودز" أحد تلك الآليات الجديدة.

7.إن أزمة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث تعتبر أزمة عدم القدرة على السداد ،و ليست أزمة سيولة كما يراها البعض، لأن تلك الأزمة تبقى مرتبطة بحالة التنمية الاقتصادية، و الاجتماعية والسياسية في هذه البلدان، و عدم قدرتها على كسر الحلقة المفرغة للمديونية.

8.إن تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج، و الفساد الإداري في كثير من بلدان العالم الثالث، قد شكل أحد العوامل الأساسية في انفجار أزمة المديونية.

9.يعتبر خيار إعادة الجدولة المرتبطة بتطبيق برامج التكييف الهيكلي، من أهم الخيارات المطروحة أمام بلدان العالم الثالث للتغلب على أزمة المديونية، و السيطرة على آثارها الاقتصادية، و فقدت السيطرة على أثارها الاجتماعية و التي تبقى هذه البرامج عاجزة حتى الوقت الحاضر في إيجاد حلول ناجعة للآثار التي تخلفها هذه العملية وذلك قصد تقديم حلول حول كيفية تسيير أزمة المديونية.

10.إن سياسات التكييف التي نتضمنها برامج التصحيح الهيكلي لمؤسسات بريتون وودز، هي سياسات تتعلق بمعالجة العوامل الداخلية المسؤولة عن أزمة الديون الخارجية في بلدان العالم الثالث، و التي تعتبر في نظر خبراء مؤسسات بريتون وودز مجرد هفوات داخلية، ارتكبتها تلك البلدان أثناء قيامها بعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. أما العوامل الخارجية التي ساهمت في حدوث تلك الأزمة، مثل تدهور شروط التبادل الدولي، ارتفاع أسعار الفائدة، تقلبات أسعار الصرف... إلخ، فلا يعطونها أي اهتمام يذكر.

11.إن السياسات التي تتضمنها برامج التكييف الهيكلي، إنما تعكس رغبة مؤسسات بريتون وودز ،في فرض نمط التنمية الرأسمالية على بلدان العالم الثالث، و فرض اندماجها في النظام الرأسمالي، من

خلال إجبارها على تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، و تحرير التجارة الخارجية، و فسح المجال للقطاع الخاص.

12.إن بلدان العالم الثالث التي طبقت برامج التكييف، قد تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات الكلية، حيث تمكنت من تقليص عجز ميزانيتها العامة، و استطاعت السيطرة على التضخم و زادت احتياطات الصرف الأجنبية، حيث بلغت في بعضها مستويات لم يسبق أن بلغتها من قبل كما هو حال الجزائر، (إلاّ أن هذه النتائج لا تعود فقط إلى سياسة الإصلاحات ، و إنما كذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية).

كما تمكنت بلدان العالم الثالث من إحداث تحسن في موازينها الجارية، و حدث تحسن في مؤشرات المديونية مقارنة بفترة ما قبل التصحيح، إلاّ أن ما تجب الإشارة إليه هنا هو أن تلك النتائج الإيجابية، التي تحققت لم تكن ناتجة عن أحداث نمو اقتصادي، بقدر ما يعود ذلك إلى السياسات المالية، و النقدية المتشددة التي طبقتها.

13.إن سياسة تخفيض سعر العملة لم يكن له أثر على زيادة صادرات بلدان العالم الثالث ، (حالة الجزائر)، و لم يحصل تنويع في هيكلها الذي بقيت تسيطر عليه مادة أولية واحدة، أو عدد محدود من السلع، و هو ما يجعل اقتصاديات هذه الدول معرضة بصورة كبيرة للتأثيرات الخارجية التي تصيب أسعار المواد الأولية في السوق الدولية، و هو ما يجعل النتائج التي حققتها على مستوى التوازنات المالية و النقدية تبقى ضعيفة، و من الممكن أن تعود تلك المشاكل التي عانتها من قبل إلى الظهور مرة أخرى و في مقدمتها مشكلة تزايد المديونية ، و أعبائها.

14. كما أدى تطبيق سياسة تخفيض، و صرف العملة إلى إحداث ارتفاع كبير في الواردات من المواد و السلع الوسيطة اللازمة، لتشغيل الجهاز الإنتاجي بتلك البلدان، الأمر الذي ضاعفت من تكاليف إنتاجها،و هو ما أدى إلى توقف الكثير من المؤسسات الإنتاجية عن نشاطها، بسبب المنافسة القوية التي أصبحت تواجهها من قبل السلع الأجنبية المستوردة.

15.تعتبر فترة السبعينات من القرن الماضي، من أهم الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية تزايدا كبيرا، و ذلك راجع إلى الاستثمارات الضخمة التي أقدمت الجزائر على تنفيذها خلال نفس الفترة، و كانت النسبة الكبيرة من تلك المديونية وجهت لتمويل القطاع الصناعي، و كان

ذلك عكس الثمانينات من القرن الماضي، حيث وجه جانب كبير من المديونية الخارجية، إلى تمويل الإنفاق الاستهلاكي.

16.إن أزمة المديونية في الجزائر، إنما ترجع إلى عوامل داخلية بشكل كبير، و هو مـــا يعـــني أن المسؤولية في حدوث تلك الأزمة إنما تتحملها السلطات الجزائرية منذ بداية الثمانينيات من القـــرن الماضي.

17.إن الحلول التي اتبعتها الجزائر قبل 1993 من أجل التغلب على أزمة المديونية الخارجية، قـــد فشلت في تحقيق أهدافها، و كانت تلك الحلول (معظمها) ظرفية.

18.إن النتائج الإيجابية التي حققها الاقتصاد الجزائري على مستوى استرجاع التوازنات المالية، و النقدية الكلية، بفضل تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي مع مؤسسات بريتون وودز... قـــد تمـــت بتكاليف اجتماعية باهظة، و ستبقى تلك النتائج هشة في ظل غياب النمو الاقتصادي الحقيقي، و من المحتمل أن تعود المشاكل التي عرفتها الجزائر و في مقدمتها مشكلة المديونية الخارجية، طالما بقى الاقتصاد الجزائر معرضا بقوة للتأثيرات الخارجية نتيجة اعتماده على الصادرات من النفط للحصول على العملة الصعبة.

2- : التوصيات.

1. برغم معاناة بلدان العالم الثالث من عدد من الإختلالات في اقتصادياتها، و أوجه القصور في أدائها الاقتصادي، فإن تباين الظروف الاقتصادية، و الاجتماعية والسياسية، و تمايز مراحل التطور التي تمر بها هذه البلدان، و اختلاف حدة المشكلات التي تواجهها من غـــير الحكمـــة اســـتهداف التوصل إلى حل واحد، يمكن تطبيقه على كل هذه البلدان.

و تكمن أهمية هذا المبدأ في أنه لابد ،و بالضرورة من أن تختلـــف أهـــداف بـــرامج الإصـــلاح الاقتصادي، من بلد إلى آخر، حسب ما تفضي إليه الشواهد التجريبية عـــن ماهيـــة المشـــكلات الاقتصادية ،و الاجتماعية التي يواجهها البلد المعني، فإذا اختلفت أسباب المعضلات الاقتصـــادية ، و الاجتماعية، ستختلف أهداف برامج الإصلاح، و من ثم ستختلف مجموعة السياســـات، الـــتي يمكن أن تقدم للتغلب على هذه المشكلات.

2. إن التكييف الاقتصادي هو قضية ذات أبعاد اقتصادية ،و اجتماعية،و سياسية ،و ليس مجرد قضية اقتصادية بحتة، و من ثم فإن نجاح سياسات التكييف يفترض تـــوافر المتطلبـــات السياســـية

لتنفيذه، و بخاصة فيما يتعلق بطبيعة السلطة السياسية و المناخ العام، كما انه يتطلب العناية بشكل خاص بالآثار الاجتماعية للتكييفات الاقتصادية.

كما أن إزالة الاختلالات الاقتصادية كلية، قد لا يتحقق من خلال سياسات تكييفية معينة. بل المهم في الأمر أن يكون تصميم السياسات التكييفية ،و تطبيقها منسجما مع مسعى التنمية الاقتصادية ، و الاجتماعية ،و قادرا على تهيئة الظروف الملائمة لها على المدى المتوسط، و الطويل.

3. إن الاختلالات الموجودة في اقتصاديات بلدان العالم الثالث ليست اختلالات عارضة، و إنما هي اختلالات هيكلية مزمنة تعكس عجز هذه الميكانيزمات الإقتصادية عن تحقيق التنمية.

و يكمن سبب العجز عن تحقيق التنمية في تورط هذه البلدان في علاقات تبعية تاريخية ،فضلا عن إخفاق سياسات التنمية التي اتبعتها في النصف القرن الماضي. و لذا فإنه ليس من المتوقع للسياسات التكييفية أن تقضي على هذه الاختلالات كلية، و إنما يتوقع أن تؤدي هذه السياسات إلى تخفيف حدة هذه الاختلالات ،خاصة في جانبها المالي و النقدي، كما بينا ذلك في حالة الجزائر.

4. للتكييف مدخلان هما : تكييف في إطار الاستمرار في التبعية، و تكييف كمقدمة للخلاص من التبعية، و ثمة فرق كبير بين طبيعة التكييف في هذين الإطارين، و ما يتطلبه من سياسات ، و ما يتمخض عنه من نتائج : و نرى أن ندعوا بلدان العالم الثالث إلى الانطلاق في تصميم سياسات التكييف من مدخل التحرر من التبعية ،و بناء التنمية المستقلة، و تحقيق العدالة الاجتماعية.

5. إن الانضباط الاقتصادي، و بخاصة في المجالات النقدية،و المالية هو عنصر ضروري للتكييف الاقتصادي. و هو البديل للفوضى الاقتصادية، التي عاشتها و ما زالت تعيشها كثير من بلدان العالم الثالث.

و المدخل الطبيعي لهذا الانضباط هو استرداد الدولة لدورها في توجيه الاقتصاد الوطني، (أي سلطة تنظيمية) ، و تعميق سلطتها على المفاتيح الرئيسية للاقتصاد الوطني بما يخدم الأهداف الحقيقية للتنمية.

6. إن الانضباط الاقتصادي له تكلفة اجتماعية، و المهم في هذا الإطار، هو الاعتراف بهذه التكلفة، وأن لا يلقي بها على عاتق الطبقات الفقيرة، و أن تتوزع هذه التكلفة على الطبقات، و الفئات الاجتماعية المختلفة بحسب قدرتها على التحمل، مراعاة لمبدأ العدالة الاجتماعية.

7. إن الأساليب السعرية غير المباشرة للتكييف، لا تكفي وحـــدها لاحتـــواء الإخـــتلالات الموجودة ،و خلق بيئة أفضل للتنمية، و أوضاع معظم بلدان العالم الثالث تقتضي أعمال أســـاليب التدخل الإداري، و التخطيط جنبا إلى جنب مع الأساليب السعرية.

و لذا لا ينبغي استبعاد أساليب مثل الرقابة على الصرف، و حصص الاستيراد، و ذلك في ضـــوء الظروف الخاصة بكل دولة.

8. إذا ما أفضى التحليل الموضوعي لمعطيات هذه الاقتصاديات إلى الحاجة لاســـتخدام أدوات إدارة الطلب التقليدية التي تهدف إلى الحد من الطلب الإجمالي، لإنجاز التكييف المطلـــوب، فانـــه يتطلب في هذه الحالة مراعاة الظروف الاقتصادية، و الاجتماعية الســـائدة، و أن تـــتم صـــياغة السياسات المطلوبة بطريقة انتقائية ،و ملائمة بحيث لا تلقى بعدد التكييف على الطبقات الفقيرة.

و عموما فان تقييد الطلب الكلي لا يكفي وحده لإنجاز التكييف المطلوب في الهياكل و المسارات الاقتصادية لبلدان العالم الثالث، و من الضروري السير على ساقين : ساق إدارة الطلب الكلي من جهة و ساق زيــــادة الإنتــــاج (العرض) من جهة ثانية.

9. إنشاء نادي للمدينين. إن إنشاء نادي للمدينين على غرار نادي الدائنين، يسمح بتحقيـــق عدة أهداف، يمكن إيجازها في النقاط التالي :

أ ــ عدم التفرد بالبلد المدين، كما هو الشأن في عملية إعادة الهيكلة في الوقت الحالي أو الســـابق، مما يؤدي إلى فرض الشروط التي تخدم مصالح البلدان الدائنة ،و عدم مراعاة مصالح البلدان المدينة.

ب ــ وجود مجموعة من البلدان المتخلفة في هذا النادي يعني بالضرورة تحسين شروط الاقتراض، و تحسين شروط إعادة الجدولة التي عرفت في الفترة الأخيرة تعديلات جزئية بسبب الانتقـــادات الدولية للعملية.

جـــ ــ إمكانية تحسين شروط أو توفير الظروف الملائمة ، المرافقة لبرنامج صندوق النقد الدولي، التي كانت و لا زالت محل انتقاد على اعتبار أنها تهدف إلى رفع طاقة المدين على الـــدفع، بغـــض النظر عما ينجر عن ذلك من نتائج اجتماعية و اقتصادية و سياسية.

د ــ إمكانية تخفيض جزء من مديونية بلدان العالم الثالث عن طريق تحسيسها بمسؤولياتها التاريخية للمديونية (أي تحسيس البلدان الرأسمالية، المتطورة بمسؤولياتها عن عمليات التخلف، بسبب ظاهرة الاستعمار التي أدت إلى تشويه كبير في هياكلها الاقتصادية ، ولعل(النبيباد الشراكة الجديدة لتنمية

إفريقيا التي من بين أهدافها خلق ديناميكية تسمح بتجاوز التأخر الذي يفصل إفريقيا عن البلـــدان الأكثر تصنيعا ، وعليه أن المساعدات التي تقدم إلى إفريقيا من قبل الـــدول الصـــيناعية ، إذا مـــا أستغلت بشكل إيجابي وفعال في مجال الإدارة الحسنة ، والتنمية البشرية والبنى التحتية وصـــولا إلى الأسواق الدولية، سوف تؤثر بدون شك على تخفيض حجم المديونية .

هـــ ـــ توفير موارد أكثر و ذلك على مستويين :

المستوى الأول : و هي القروض الثنائية المقدمة من طرف البلدان الرأسمالية المتطورة، و المؤسسات النقدية المالية التابعة لها.

المستوى الثاني : المؤسسات النقدية و المالية الدولية و ذلك بتوفير موارد مالية أخرى تسمح بزيادة معدلات النمو ببلدان العالم الثالث ، مع إمكانية إنصاف هذه البلدان من خـــلال تغـــيير نظـــام التصويت الحالي، الذي هو في غير صالح بلدان العالم الثالث.

10- كيفية الخروج من أزمة المديونية : إن علاج أزمة الديون الخارجية وحل مشاكلها المعقدة ، يجب أن يكون له بعد دولي وآخر محلي ، وهذا ما يجمع عليه كافة الباحثين ، مؤكدين علـــى أن هذه الأزمة وإن كانت تخص في المقام الأول مجموعة بلدان العالم الثالث ، إلا أنها تمثل في نفـــس الوقت قضية عالمية نتيجة للدور الذي لعبه الإطار الراهن للعلاقات الدولية في إيجاد هذه الأزمـــة، لهذا فإن الحل الناجح لا يتطلب فقط مجرد خلق ظروف مناسبة لبلدان العالم الثالث، وإنما أيضا في الإقتصاد العالمي :

أ- الدور الدولي في علاج أزمة الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث : رغم الإعتقاد أن علاج أزمة المديونية يجب أن ينبع من رفع القدرة الذاتية لبلدان العالم الثالث ، إلا أن التعاون الدولي يبقى أمرا هاما في هذا الإطار ، حيث لم يعد مقبولا أن تنحصر الجهود الدولية في وضع قواعد ومبادئ عامة فقط يتفق عليها في إطار المنظمات الدولية ، وإنما لا بد أن تترجم هذه الجهود في شكل سياسات فعالة تؤدي إلى نتائج إيجابية .

وعليه فالجوانب الدولية في علاج أزمة المديونية يجب أن تنصب على عاملين رئيسيين هما :

العامل الأول : وذلك بزيادة موارد بلدان العالم الثالث من العملات الأجنبية حتى تستطيع هـــذه الدول بالوفاء بأعباء خدمة الديون الخارجية ، وفي نفس الوقت الإستمرار في تمويـــل الـــواردات المطلوبة من خلال :

- العمل على زيادة حصيلة الصادرات ، وتمكينها من النفاذ إلى الأسـواق الخارجية .
- العمل على زيادة الموارد المالية لبلدان العالم الثالث ، التي يقـدمها لهـا الإقتصاد العالمي على شكل مساعدات ومنح من الدول الصديقة وأيضا على شكل قروض ميسرة .

العامل الثاني : يعتمد على فاعلية الجهود الدولية لإتخاذ ترتيبات دولية معينة للتخفيف من أعبـاء الديون الخارجية من خلال إلغاء هذه الديون ، أو جزء منها على الأقل ، أو إعادة جدولة الديون .

- المهام المطلوبة على الصعيد المحلي لحل أزمة المديونية الخارجية : رغم مسؤولية المجتمع الدولي عن جزء من أزمة الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث ، إلا أن معظم العبء الرئيسي للجهود الرامية للخروج من هذه المشكلة ، يقع على عاتق بلدان العالم الثالث نفسها ، التي يتعين عليها ألا تنظـر لحل هذه الأزمة من الخارج ، وأن تعلق أملا كبيرا على ما تستدره من عطف الدائنين كي يتفهموا حجم الكارثة الواقعة من جراء أثقال الديون الخارجية على بلدان العالم الثالث والتي عليها التحرك بالسرعة المطلوبة لإحداث تغيرات في سياستها الإقتصادية لإيجاد مخرج لأزمة الديون ، ناهيك عن إقتلاع الجذور المسببة لها ، وذلك بواسطة :

- حشد وتعبئة الموارد المحلية الممكنة والضائعة ، وهي مـوارد هائلـة ، وتتمثـل في مكافحـة الاستهلاك الترفي في القطاعين العام والخاص ضمن برنامج تقشف وطني ، محلي ، وعلى نحو يقلل من فجوة الموارد المحلية ، وما يناظرها من فجوة في وضع سياسة مرنة وكفؤة من أجـل ترشـيد الواردات وتشجيع الصادرات وحسن إستخدام موارد النقد الأجنبي .

- مكافحة خروج رؤوس الأموال سواء الهاربة أو المهربة للخارج ، حيث ثبت أن أكثر البلـدان مديونية هي من أكثر البلدان التي ينساب منها المال للخارج ويستثمر بأسماء الأفـراد في البنـوك الخارجية وفي أشكال الإستثمارات المختلفـة .

وهنا تناقض عجيب ، ومخالف لمنطق الأمور ، إذ كيف يهرب المال للخارج في الوقـت الـذي يستدين فيه البلد . ولن يتم القضاء على هذه الظاهرة إلا من خلال القضاء على الفسـاد الإداري والدخول الطفيلية وغير المشروعة والآليات التي تسهل الهروب والتهريب ، كما أن تحقيق ذلـك يتطلب تطبيق القوانين بصرامة ونزاهة شديدتين .

- العمل على زيادة حجم الإنتاج المحلي في الأجل القصير ، وبخاصة ما كان منه متعلقا بالمنتجات الضرورية اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية ، وذلك بالقضاء على الطاقات العاطلة وعلاج المشكلات المسببية لإنخفاض الإنتاجية ، سواء في القطاع العام أو الخاص ، وقد لايتطلب ذلك أية استثمارات تذكر ، بل ربما مجرد علاج ناجح لأخطاء الإدارة وتعديل السياسات الإقتصادية المطبقة ، كما انه من المحتمل زيادة إنتاج الغذاء من خلال إعادة النظر في التركيب المحصول للقطاع الزراعي .

- خلق مناخ إستثماري ملائم ، يساعد على جذب المدخرات نحو الإستثمار في القطاعات الأشد حيوية للخروج من الأزمة ، وفي مقدمتها القطاعات المنتجة للغذاء وسلع الإحتياجات الأساسية، وسيتطلب ذلك مكافحة التضخم وإعادة النظر في السياسات السعرية والإئتمانية والضريبية وسياسة الإعانات والدعم .

- التصدي لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة ، ليس من خلال ضغط الإنفاق العام الجاري الموجه للخدمات الإجتماعية (التعليم ، الصحة ، الضمان الإجتماعي) أو تقليل الإنفاق العام الإستثماري بل من خلال دعم طاقة الدولة الضريبية وزيادة الموارد العامة وترشيد الإنفاق العام .

فهـــرس الجداول

ملخص

إن مشكلة المديونية الخارجية التي تعيشها معظم بلدان العالم الثالث تعتبر المشكلة رقم واحد التي تواجه حاضر و مستقبل التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في هذه البلدان ، بل أصبحت بالنسبة لبعض دول العالم الثالث أزمة حقيقية تهدد إستقرارها الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي بشكل مباشر ،و تخلق حواجز أمام جهود التنمية التي تقوم بها هذه الدول من أجل تجاوز حالة التخلف التي تعيشها .

من هنا جاء هذا البحث تحت عنوان "دراسة و تحليل مديونية بلدان العالم الثالث حالة الجزائر "لنجيب من خلاله على مجموعة من التساؤلات كان من أبرزها: على من تقع مسؤولية الديون الخارجية للبلدان المدينة؟، ما هي طبيعة المديونية الخارجية ؟ ، ما هي أسبابها؟ ، كيف يمكن التخلص منها أو الحد من أثارها على الأقل ؟

وقد تبين لنا من خلال هذا البحث أن أزمة المديونية ترجع في الاساس إلى عوامل داخلية و أخرى خارجية ،وقد كان لذلك أثار وخيمة على اقتصاديات تلك البلدان ،و قد فشلت الحلول الانفرادية التي قامت بها تلك البلدان من أجل التغلب على تلك لأزمة و استعادة قدرتها على السداد و النمو ،و هو ما أضطرها في الأخير إلى اللجوء إلى مؤسسات بريتون وودز بقصد طلب إعادة جدولة ديونها، و تطبيق برامج التكييف الهيكلي. وقد تبين لنا ذلك من خلال عرضنا لبرنامج التكييف الذي طبقته الجزائر فقد تمكنت من تحقيق نتائج ايجابية ، خاصة على مستوى التوازنات المالية و النقدية الكلية ،حيث أمكن تخفيض العجز في ميزانياتها العامة الى مستوى مقبول ، كما أمكنها من خفض معدل التضخم الى مستوى يمكن تحمله،وتحسنت مؤشرات المديونية مقارنة بما كانت عليه قبل التكييف ، إلا أن هذه النجاح النسبي في تخفيض حجم المديونية بشكل كبير لا يرجع فقط إلى سياسة التكييف وحدها ، بل إلى ارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية الثالثة فقد كان له الأثر الواضح في تخفيض حجم المديونية بشكل كبير. وبصورة عامة أن النتائج الإيجابية قد تحققت بتكاليف اجتماعية كبيرة ، حيث عرفت فيها معدلات البطالة تراجع ولكن بشكل بطيء،و حدث تدهور في المستوى المعيشي و الصحي لغالبية السكان ، و توسعت دائرة الفقر ، وهذا ما سمح بظهور أمراض لها علاقة بالفقر .

Résumé :

Le problème de l'endettement extérieur que vit la majorité des pays en voie de développement , est le premier problème qui entrave le développement économique et sociale de ces pays , et qui représente une véritable crise qui menace directement la stabilité économique , sociale et politique , et crée des entraves aux efforts de ces pays pour surmonter leur sous développement.

C'est à partir de ce constant , qu'est venu l'idée de ce travail de recherche intitulé « étude et analyse de l'endettement des pays en en voie de développement : le cas algérien » pour répondre aux questions suivantes : à qui revient la revient la responsabilité de l'endettement extérieur des pays débiteurs ? la nature de l'endettement extérieur ? qu'elles sont les causes de cet endettement ? et comment se passer de l'endettement extérieur , ou limiter ses répercussions ? .

Il se dégage de cette recherche , que l'endettement est du à des causes intérieurs et d'autres extérieures , ce qui à engendré des répercussions dramatiques sur les économies de ces pays . et toutes les solutions entreprises par chaque pays séparément , pour maîtriser cette crise et recouvrer sa capacité de remboursement , et son développement ont échoués , ce qui les à contraint finalement à s'adresser aux institutions Brighton Woods , pour le rééchelonnement de ses dettes et d'appliquer un programme d'aménagement structurel .

en Algérie son application à donné lieu à des résultats positifs particulièrement aux niveaux des équilibres financiers et monétaires global , ce qui à permit de ramener le déficit et l'inflation à un niveau acceptable , et l'amélioration des indices de l'endettement en comparaison de ce qu'elle était . seulement ce succès et cette baisse de l'endettement est relatif , est du non seulement à aux programmes d'aménagement structurel , mais aussi à l'augmentation du prix du baril de pétrole à partir du début du 3eme millénaire et dont les répercussions sont évidentes dans la grande baisse de l'endettement globalement ces résultats positifs ont un prix social élevé , le niveau du chômage à connu un recul peu significatif , régression du niveau de vie et de la couverture sanitaire pour la majorité de la population , l'appauvrissement grandissant , et l'apparition de maladies liés à la pauvreté .

ABSTRACT :

The problem of external indebtedness is where most of the developing countries, is the first problem that hinders economic and social development of these countries, and represents a real crisis which directly threatens the economic stability, social and political , and creates barriers to these countries' efforts to overcome their underdevelopment.

From this constant, came the idea of this research work entitled "study and analysis of the debt burden of countries in the developing world: the case of Algeria" to answer the following questions: Who returning the responsibility of the external debt of debtor countries? The nature of the external debt? They are the causes of this debt? And how do without external indebtedness, or limit its impact? .

It emerges from this research, that the debt is due to causes other internal and external, which led to dramatic repercussions on the economies of these countries. And all the solutions undertaken by each country separately, to control this crisis and regain its ability to repay, and its development has failed, which finally forced to turn to Brighton Woods institutions, for the rescheduling of its debts and 'implement a program of structural adjustment.

In Algeria its application to lead to positive results particularly at the financial and monetary balances overall, which enabled to reduce the deficit and inflation at an acceptable level, and improved indices of indebtedness in comparison from what it was. Only this success and the decrease of debt is relative, is not only to structural adjustment programs, but also to an increase in the price of oil from the beginning of the 3rd millennium and the implications are obvious in the big drop in overall indebtedness these positive results have a high social price, the unemployment rate continued to decline to little significant decline in the standard of living and health coverage for the majority of the population, the growing impoverishment , and the emergence of diseases linked to poverty.